

مخنارات اسرائيلية



Agust - 2008

السنة الرابعة عشر. العدد ١٦٤ أغسطس ٢٠٠٨



ترجمات عبرية

تفاصيل صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله

فساد أولمرت يعصف بالائتلاف الحكومي

حماس تتولى حراسة الحدود الإسرائيلية..!!

هل تخطط إسرائيل لشن هجوم على إيران..؟

رؤية عربية

موقف الأحزاب الإسرائيلية من إجراء انتخابات برلمانية مبكرة

مخزنات الاسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٦٤ - أغسطس ٢٠٠٨

مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد

رئيس مجلس الإدارة
مرسى عطا الله

رئيس التحرير
د. عماد جاد

مدير التحرير
أيمن السيد عبد الوهاب

وحدة الترجمة

عادل مصطفى
عمد اسماعيل
مدحت الغرباوي

د. أشرف الشرقاوي
منير محمود
كمال أحمد
محمود صبري

د. يحيى عبد الله
محب شريف
شريف حامد

الإخراج الفني
مصطفى علوان

المستشار الفني
السيد عزمي

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس - ٥٧٨٦٠٢٣٢

المحتويات

٤	* المقدمة.....د. عماد جاد
	أولاً : الدراسات
٥	١ - كتاب "نقطة اللاعودة" (القسم الثاني - الفصل الثاني).....رونين برجان
١٢	٢ - كتاب «عدم المساواة» (الجزء الثالث).....جاي موندليك
٢٧	٣ - حرب لبنان الثانية وتداعياتها.....مركز بيجين-السادات
	ثانياً: الشهادات
٣٣	١ - القنطار وقف أمامنا مرتعداً مذعوراً.....ليمور جريزيم-ماجين
٣٦	٢ - إسرائيل خططت في الخمسينيات لاحتلال بيروت.....أمير أورين
٣٩	ثالثاً: افتتاحيات الصحف.....إعداد: وحدة الترجمة
	رابعاً: الترجمات العبرية
	* صفقة تبادل الأسرى مع حزب الله:
٤٦	١ - إن انتصروا فقد خسروا.....إسرائيل هرتيل
٤٧	٢ - الحكومة تصدق على الصفقة.....عينات تسفري وران برحي
٤٨	٣ - حزب الله: «رون أراد توفي منذ عشرين عاماً».....إيتسيك وولف
٤٩	٤ - لا تغلقوا ملف رون أراد.....موشيه آرنس
٥٠	٥ - أسر اليهود الإيرانيين المفقودين: «إسرائيل تخلت عن فلذات أكبادنا».....شموئيل ميتلمان
٥١	٦ - جلعاد شاليط الآن.....افتتاحية هاآرتس
٥٢	٧ - إسرائيل ستعرض للهجوم عندما تكتمل الصفقة.....عومر كرمون
٥٣	٨ - فلتتعلم من الجيش الإسرائيلي.....جيورا أيلاند
٥٤	٩ - رون أراد.. ملف مفتوح.....جاكي حوجي
	* قضية أولمرت ومستقبل الائتلاف الحكومي:
٥٥	١ - ليفني: «هناك شعور جماعي بالانحياز».....يهوشع برنر
٥٦	٢ - إسهام تالانسكي.....افتتاحية هاآرتس
٥٧	٣ - ضجة على لاشيء.....جدعون ليفي
٥٨	٤ - كم يكلف إنقاذ الحكومة...؟.....افتتاحية هاآرتس
٥٩	٥ - من يدير الدولة في الصيف...؟.....افتتاحية هاآرتس
٦٠	٦ - للحيلولة دون المهانة القادمة.....هيئة تحرير هاآرتس
٦١	٧ - سلة أخطاء.....سيفر بلوتسكر
	* الشأن الفلسطيني:
٦٢	١ - تهدة مؤقتة أم حرب...؟.....جرشون إكشتاين
٦٤	٢ - تمديد القانون الذي يمنع لم شمل الأسر الفلسطينية.....أمنون مرندا
٦٥	٣ - بتسيلم: إسرائيل تشهر سلاح العطش في وجه سكان الضفة الغربية.....نير يهف
٦٥	٤ - حماس تطالب بمقعد أبو مازن.....يهوناتان داحوح هاليفي
٦٦	٥ - إسرائيل تعمل ضد "صناديق خيرية عالمية" تابعة لحماس.....إفرايم فايس
٦٧	٦ - إسرائيل تسمم المعتقلين الفلسطينيين والعرب.....روعي نحمياس
٦٨	٧ - فلنحافظ على التهدة.....افتتاحية هاآرتس
٦٨	٨ - لم يروا مثل هذه الحواجز.....جدعون ليفي
	* إسرائيل - إيران:
٧١	١ - الموساد ومهمة إبعاد الخطر النووي الإيراني عن إسرائيل.....هيئة تحرير موقع دبكا
٧٢	٢ - أولمرت التقى سراً بواضع خطة ضرب المفاعل النووي العراقي.....بن كسبيت وإلعاد هوفار
٧٣	٣ - رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة ناقش التهديد الإيراني في إسرائيل.....يهوشع برنر

- ٤ - ساندوا إسرائيل.. يكاد يحن جنوبها..... جيل كادرون ٧٤
- ٥ - لا تهددوا ولا تقصفوا..... جابى شيفر ٧٥
- ٦ - إيران في الخلفية دائما..... بوعاز هندل ٧٦
- ٧ - الحديث والاشتباه..... هيئة تحرير هاآرتس ٧٧
- * الأحزاب في إسرائيل:**
- ١ - المفاتيح في الطريق إلى الليكود..... زئيف شترنيل ٧٨
- ٢ - لا للانتخابات التمهيدية في المعسكر القومي..... أورى بانك ٧٩
- ٣ - المهم شخصية بلا علة..... يوثيل ماركوس ٨٠
- * علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية:**
- ١ - الخيار الباريسي..... افتتاحية هاآرتس ٨١
- ٢ - زيادة حجم الصادرات الإسرائيلية لفرنسا بنسبة ٢٠٪ خلال عام ٢٠٠٧..... درور مروم ٨٢
- ٣ - كوريا الجنوبية.. الهدف القادم للمستثمرين الإسرائيليين..... إيلي دورون ويارون تيكوتسكي ٨٢
- ٤ - المفاوضات مع سوريا "متوقفة"..... يهوناتان داحوح هاليفي ٨٤
- ٥ - يهود زيمبابوي يصمدون بعد فوز موجابي بالانتخابات..... مايا شني ٨٤
- ٦ - الحكومة الطاجيكية تهدم المعبد اليهودي الوحيد في الدولة..... هيئة تحرير هاتسوفيه ٨٥
- ٧ - البرازيل تشتري تكنولوجيا حراسة إسرائيلية..... درور مروم ٨٥
- ٨ - الصناعات العسكرية الإسرائيلية تساهم في تطوير جيش كازاخستان..... درور مروم ٨٦
- * المجتمع الإسرائيلي:**
- ١ - ارتفاع عدد المليونيرات في إسرائيل عام ٢٠٠٧ إلى ٨٢٠٠..... يهودا شاروني ٨٧
- ٢ - مصور فرنسي: "الخابخام متسجر طلب منى التجرد من ملابس"..... بوعاز جاؤون ٨٨
- ٣ - نحن نخلق الجيل القادم من المغتصبين واللصوص..... تومير زرحين وروتى سيناى ٨٩
- ٤ - فقط ٨٧٠٠ شخص آخر وكفى..... افتتاحية هاآرتس ٩٠
- ٥ - لماذا يغادر الحريديم تل أبيب؟..... موطى كاتس ٩١
- ٦ - أزمة المياه هي الأخطر منذ ٨٠ عاماً..... نعما تلمور ٩٣
- ٧ - "أنا لا أتطلع في المرأة وأقول: أنا عاهرة"..... حاييم أفراهم ٩٤
- * حوارات:**
- ١ - حوار مع "أفيفا ونوعام" شاليط والدى "جلعاد شاليط"..... عيزات ميدن ٩٦
- ٢ - حوار مع المخرجة المسرحية "نولا تشلتون"..... يواف بيرنبرج ١٠٠
- * استطلاعات:**
- ١ - مقياس الحرب والسلام لشهر يونيو ٢٠٠٨..... إفرايم ياعر وتمار هيرمان ١٠٣
- ٢ - ٦١٪ يؤيدون إطلاق سراح القنطار حتى لو مقابل تسليم جثث..... هيئة تحرير ידיעות أحرونوت ١٠٥
- ٣ - ٧١٪ من الأمريكيين: "لا لتأييد إسرائيل فقط"..... يتسحاق بن حورين ١٠٥
- ٤ - ٧٣٪ من الإسرائيليين لم يزوروا يهودا والسامرة في السنوات الأخيرة..... إفرايم فايس ١٠٦
- ٥ - حملة شهادات جامعية من بين العشرة بالمائة الأكثر فقراً..... دان إيفن ١٠٧
- ٦ - ٧٥٪ من الجمهور يعارضون إشراك يهود الشتات في اتخاذ القرارات السياسية..... رفكا شيفك ١٠٧
- * شخصية العدد:**
- سفيرة إسرائيل الجديدة لدى الأمم المتحدة "جابريل شاليف"..... ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعى ١٠٨
- خامسا: رؤية عربية**
- ١ - موقف الأحزاب في إسرائيل من إجراء انتخابات مبكرة..... هشام بشير ١١٠
- ٢ - هل مات خيار حل الدولتين إكلينيكيا؟!..... صبحى عسيلة ١١٣
- سادسا: مصطلحات عربية**..... إعداد: وحدة الترجمة ١١٦

مقدمة

الشرعية الدولية والجرائم ضد الإنسانية

أثار اعتقال القائد السياسي السابق لصرب البوسنة رادوفان كاراجيتش، من قبل قوات الأمن الصربية، والتحقيق معه ثم صدور قرار تسليمه إلى محكمة جرائم الحرب الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، آمالا كبيرة في أن تمتد "يد العدالة الدولية" إلى مناطق أخرى من العالم ترتكب فيها جرائم بشعة بحق الإنسانية وجرائم حرب يندى لها الجبين. فاعتقال كاراجيتش تم تنفيذا لقرار من محكمة جرائم الحرب الخاصة بيوغوسلافيا، لمحاكمته على جرائم ارتكبت بحق بوسنيين مدنيين من المسلمين والكروات أبرزها مذبحة سربريتسا التي أسفرت عن مقتل ثمانية آلاف شخص. وفي أعقاب انتهاء الحرب في البوسنة على إثر توقيع اتفاق دايتون في الولايات المتحدة عام ١٩٩٥، جرى تشكيل محكمة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ككل، أي ما وقع في سلوفينيا وكرواتيا وصولا إلى البوسنة ثم صربيا نفسها بالجرائم التي وقعت في إقليم كوسوفو وأدت إلى تدخل حلف شمالي الأطلسي عام ١٩٩٩. وقد حققت محكمة جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة في عشرات القضايا، وأصدرت أحكاما بالسجن على شخصيات صربية وكرواتية، وكان من بين الشخصيات التي جرى جلبها إلى المحكمة الرئيس اليوجوسلافي السابق سلوبودان ميلوسوفيتش الذي كان رئيسا ليوغوسلافيا إبان حروب التفكك، وقد جرى جلب ميلوسوفيتش إلى المحكمة الدولية بعد أن خسر انتخابات الرئاسة ويات رئيسا سابقا، وقد توفي أثناء عملية المحاكمة فأغلق الملف برحيله. أما كاراجيتش فقد جاء اعتقاله بعد رحلة تخفي وهروب استمرت ثلاثة عشر عاما، والاعتقال جاء على يد قوات الأمن الصربية.

وتكشف عملية اعتقال كاراجيتش وتعاون حكومة صربيا مع المحكمة الدولية لجرائم الحرب عن توجه جديد نحو تعزيز دور المحاكم الدولية الخاصة التي تشكلت بقرار من مجلس الأمن لمحاكمة مجرمي الحرب كما هو الحال في يوغوسلافيا ورواندا، وأيضا تعزيز دور ومكانة المحكمة الدولية الدائمة لجرائم الحرب والتي حلت محل المحاكم الخاصة، والحديث عن تعزيز دور ومكانة هذه المحاكم لا يعني تلقائيا جلب كل مجرمي الحرب إلى المحاكمة، فالقانون الدولي يطبق على الدول الصغيرة والمتوسطة، ولم يطبق في يوم من الأيام على الدول الكبيرة والعظمى، ومنذ أيام الرومان تفوقت القوة على القانون، فقالوا "أن القوة تخلق الحق وتحميه" .. ففي مجال العلاقات الدولية لا توجد عدالة مطلقة أو مساواة بين الدول على النحو الذي يعكسه ميثاق الأمم المتحدة الذي ساوى بين الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة وميز القوى الكبرى في مجلس الأمن وأعطاهم حق إدارة المنظمة الدولية والفصل في قضايا النظام الدولي عبر تمتعها بحق النقض أو الفيتو. لكن في المقابل يظل التنظيم الدولي مقيدا للقوى الكبرى ومكبلا لها من الأفراد بإدارة النظام الدولي، وإذا لم يستطع القانون الدولي الوصول إلى عدالة مطلقة في محاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم بحق الإنسانية، فذلك لا يبرر الوقوف في وجه تطبيق العدالة على مرتكبي جرائم الحرب والجرائم بحق الإنسانية سعيا لامتداد العدالة يوما ما إلى المجتمع الدولي ككل.

د. عماد جاد

◆ دراسات ◆

١

كتاب «نقطة اللاعودة»

الاستخبارات الإسرائيلية في مواجهة إيران وحزب الله القسم الثاني: لبنان... السنوات الأولى الفصل الثاني: الأسطوانة التي انفجرت

تأليف: رونين برجمان - ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

كانت إسرائيل ترغب بشدة تصوير التفجير الانتحاري المروع الذي وقع في صور على أنه انفجار أسطوانة غاز. ثم جاء التفجير الثاني، وبعد أن تصاعدت أعمدة الدخان أيضاً من السفارة الأمريكية ومقر المارينز في بيروت، حان الوقت لبدء التعامل بجدية مع شخص واحد، هو عماد مغنية.

«كنت أنا ودوفي على وشك الخروج من المبنى، وعندئذ حدث الانفجار، أتذكر ألسنة اللهب، وبعدها رجة. أو ربما الرجة أولاً ثم ألسنة اللهب. جميع الجدران تطايرت في الهواء. سقطنا من الطابق الخامس إلى الطابق الأول دون أن تكون أمامنا فرصة لنتمالك أنفسنا، لأننا طرنا في الهواء. سقطت الثلاثة التي كانت داخل الحجرة فوق مقعد وكانت رأسي قد استقرت بينهما. وبفضل المقعد نجوت من الموت. رقدت ووجهي للأسفل، دون أن أستطيع الحركة، بينما كل جسمي، ماعدا رأسي، يرزح تحت حطام الأحجار والحوائط بكل ثقلها».

حتى بعد مرور سنوات عديدة على الحادث، فإن بنيامين هاليفي، معلم القيادة من طبرية والمحقق السابق في الشرطة العسكرية، يرتعش جسده بالكامل عندما يتذكر ذلك الصباح. دوفي الذي يتحدث عنه هو داف أيكنولد، مدير عام يديعوت أحرونوت. «كلاين وزاده زميلان من الشرطة العسكرية كانا إلى جوارني، طلبا المساعدة بصوت خفيض، فصرخت على رجال الإسعاف أن يُنقذوهما أولاً، لأنهما يتنفسان بصعوبة. مددت يدي إلى زادة وطلبت منه أن يرد بالضغط على يدي إذا كان يسمعني، لأنني أردت ألا يفقد الوعي حتى تصل فرق الإنقاذ. مر بعض الوقت دون أن ألتقي إشارة بالضغط على يدي كما اتفقنا، فأدركت أنه مات، حاولت أن أقدم للزميل الآخر، إيتسيك كلاين، بعض الأوكسجين الذي أمدني به أحد المسعفين. وضعت فوهة الأوكسجين قريباً من وجهه، ليحاول الحصول على القليل من الهواء. لم يُفلح الأمر. ومات الاثنان».

يواصل هاليفي «فقط مع حلول ساعات الظهيرة أخرجوا دوفي، الذي كان فوق، وظللت أنا تحته. كان الطبيب، د. لين، الذي وجدني لكنه لم يتمكن من الوصول إلي. قرر أن الطريقة الأفضل لإنقاذي هو قطع ساقي. توقع أنه إذا لم يُسارعوا بإنقاذي سأموت في مكاني من الإنهاك. ومن خلال حديثه مع المسعف سمعته بوضوح وطلبت منهما التراجع عن الفكرة. قلت لهما إذا كنت سأخرج بدون الساقين فإنني أفضل البقاء في مكاني، جسداً واحداً. خشيت أن يتصرفوا بشأن بتر ساقي دون موافقتي

وحاولت أن أصرخ بكل قوتي حتى لا يفعلوا ذلك. بعدها حاول أحد المسعفين إخراج المقعد الذي يضغط على الثلاثة حتى يُنقذني، وفي اللحظة الأخيرة تم إنقاذي، بآخر ما تبقى من قوتي، لأكتشف أن المقعد كان هو الملاك الحارس لي. في النهاية، ومع الخامسة بعد الظهر، نجحوا في الوصول إلى عبر فتحة في الجدار وجذبوني إلى الخارج. كانت لدى إصابات شديدة في الرأس والساقين واليدين، وكذلك بعض الرضوض الداخلية في الكبد والكلى».

كان الحصاد الدامي في الضحايا غير مسبوق، رقم قياسي مأساوي لم تكسره حتى اليوم ضحايا إسرائيليين في حادث واحد: ٧٦ جندي إسرائيلي، رجال شرطة تابعين لحرس الحدود وعاملين في الشاباك (جهاز الأمن العام) لقوا مصرعهم في ذلك الصباح ومعهم ٢٧ لبنانياً. ففي حوالي الساعة السابعة صباحاً، في الحادي عشر من نوفمبر ١٩٨٢، سُمع دوى انفجار شديد. انهار تماماً مبنى الإدارة العسكرية في صور بأدواره السبعة. بقي فقط ٢٤ شخصاً أحياء.

في الجيش الإسرائيلي تم تعيين لجنة تحقيق داخلية لمراجعة ما حدث، برئاسة العميد (احتياط) مثير زورع، ذات العميد الذي سيكتب بعد ذلك بأربعة سنوات التقرير الغامض في قضية خط باص ٣٠٠ ويتهم فيه يتسحاق موردخاي بعمليات القتل التي ارتكبها رجال الشاباك. تجاهلت اللجنة قائمة من الأدلة المتفرقة وقررت أن «خللاً في أسطوانات الغاز» بالمبنى كان وراء الانفجار. وانتقل ملف القضية إلى قسم تحقيقات الشرطة العسكرية لتحديد المتهم في هذا الخلل، غير أنهم في الشرطة العسكرية أجروا تحقيقاً مطولاً وسرياً، واكتشفوا أن هناك ثلاثة شهود عيان، رأوا سيارة ييجو تتحرك بسرعة جنونية مُتجهة إلى داخل المبنى. اثنان منهم، لبنانيان تعرضا للإصابة من جراء موجة الحرارة الشديدة التي أعقبت الانفجار، وقد قالوا ذلك للطبيب الذي كان يعالجهم في إحدى مستشفيات صور فور وقوع الحادث. وأكد الطبيب على ذلك في شهادته. وقد عثر المحققون على محرك السيارة اليبجو، الذي يشير رقمه إلى أنها بيعت في لبنان ولم تكن مُستخدمة من قبل الجيش الإسرائيلي، وكانت مدفونة تحت الأنقاض. واكتشفوا ساقاً لا تعود إلى أي جثة من جثث الشهداء وأعادوا تصوير كيفية وقوع الانفجار بمساعدة خبراء من هيئة تطوير الوسائل القتالية، اتضح منه أن الاحتمال الأكبر أن تكون سيارة مُفخخة هي التي تسببت في الانفجار.

وقد اشتمل تقرير التحقيق الذي كتبه قسم التحقيقات بالشرطة العسكرية، على جزء كبير مُتختم بالنتائج التي توصل إليها على حساب شرح المعطيات والأسباب وأفاد المحققون فيها بعد أن ضغطاً قد مورس عليهم حتى لا يتم التوصل إلى نتائج حاسمة. لكن التقرير اعتبر أن الحادث تم بمتنهي الحرفية في التنفيذ. وقد دفن الجيش الإسرائيلي هذا التقرير في ظلمات خزائنه. وفي الشاباك، الذي فقد في هذا الحادث معظم قوته البشرية الميدانية في جنوب لبنان، تجاهلوا تقرير التحقيق الذي أجرته الشرطة العسكرية، وحتى اليوم يُنكرون وجوده أصلاً. وأثناء تجهيز الكتاب وصلني إيضاح من أحد الأشخاص كان قد تولى منصباً تنفيذياً في الشاباك في لبنان. وبعد ذلك تولى منصباً كبيراً في الجهاز. حيث قال إنه تلقى بعد الهجوم تقريراً استخبارياً مُفصلاً تضمن وصفاً كاملاً لتصورات الانفجار، وللمخرب الانتحاري، ولكل عناصر حزب الله المتورطة فيه. وعلى حسب ما ورد في الإيضاح فإن قيادة جهاز الشاباك أمرت بحفظ هذا التقرير وعدم مناقشته أكثر من ذلك.

في الوحدة ٥٠٤، وهي وحدة تشغيل العملاء في شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، أنكروا تماماً أن تكون قد وصلتهم معلومات قبل أو بعد العملية تشير إلى عناصر شيعية في منظمة «المضطهدين في الأرض» (التي تمخض منها بعد حزب الله) باعتبارهم مسئولين عن الهجوم. وطبقاً لهذه المعلومات، فإن السيارة المفخخة التي استخدمت تم تجهيزها في مرأب يعود إلى أحد أعضاء المنظمة في بيروت. وفي الموساد لم يهتموا بالتعامل مع تقارير وصلتهم حول مراسم احتفال خاص جرى بمشاركة شخصيات كبيرة في حزب الله، في دير كانون النهر، وهي قرية صغيرة بالقرب من بعلبك، حيث وضع تمثال صغير لتخليد ذكرى المخرب المنتحر الذي قاد اليبجو. واسمه أحمد قصير. وأفادت هذه التقارير أن عائلة قصير تلقت شهادة تقدير من قائد الأمة الإسلامية، الخميني. وتتصدر شهادة التقدير صورة الإمام وشعار الجمهورية الإسلامية، التي تفخر بها أنجزه ابنها.

رغم كل ذلك استمرت الاستخبارات الإسرائيلية حتى اليوم في القول: لم يكن هناك إخفاق استخباري، لم يكن هناك هجوم، إنها مجرد مشكلة في أسطوانات الغاز. ويمكن اعتبار أن التعمية والتضليل في قضية كارثة صور كانت تحكم الموضوع برمته - فالاستخبارات الإسرائيلية، التي انهمزت أمام حزب الله، فضلت أن تتغاضى وتتصور أن الأمر لا يتعدى أن يكون على أقصى تقدير عملية أخرى. وقد حدث الكثير في لبنان منذ نوفمبر ١٩٨٢، ومرة بعد أخرى اتضح أن الخلل لم يكن في الأسطوانات، بل فينا.

قاضي المحكمة الجزئية في حيفا، يتسحاق دار، عضو فريق التحقيق التابع للشرطة العسكرية الذي كان مشاركاً في كتابة التقرير الذي ادعت الاستخبارات الإسرائيلية أنه غير موجود، قال: «ما حدث ما يزال يعتدل بداخلي منذ سنوات عديدة. أهم ما يزعجني ويغضبني أنه بالرغم من النتائج التي توصلنا إليها في تحقيقات الشرطة العسكرية، فقد أرادوا جميعاً التصديق على أن

الأمريكي يعود إلى انفجار اسطوانة غاز نتيجة الإهمال وليس هجوم. وبهذه الطريقة أنفقنا عاماً كاملاً للتجهيز لاستقبال هجوم آخر، هجوم كان من الممكن تلافيه بقليل من المعلومات عن احتمال تسلل سيارة مفخخة. للأسف لم نستعد، وعجلنا بكارثة صور الثانية.

في الرابع من نوفمبر ١٩٨٣، وبالتحديد قبل أسبوع من الذكرى السنوية على كارثة صور الأولى، لاحظ نيكد سربوخ، الشرطي في حرس الحدود الذي كان في نوبة حراسة بقاعدة الجيش الإسرائيلي في المدينة، سيارة مربية تندفع بسرعة باتجاه القاعدة. حكي فيما بعد عن المخرب المتحرر: «كان ينطلق كالمجنون. عرفت على الفور أن أهدافه غير سوية». سربوخ أطلق النار على السيارة. أطلق ١٣٠ رصاصة، لكنه فشل في إيقافه. اخترق المخرب المتحرر الذي كان يقود السيارة القاعدة وفجر ٥٠٠ كيلو جرام من المتفجرات كان يحملها. انهار المبنى الذي كانت تستخدمه الأجهزة الأمنية ونتيجة لذلك لحقت أضرار أيضاً بمبانٍ قريبة ومأهولة بالسكان. وكانت النتيجة: ٢٨ قتيل إسرائيلي، معظمهم من حرس الحدود والشبابك، و٢٩ مصاب. بالإضافة إلى ٢٩ محتجز عربي كانوا موجودين في المكان.

هذه المأساة الحقيقية كان من الصعب جداً أن تُحل باعتبارها خلافاً فنياً، كما أنها جاءت بعد أسبوعين فقط من وقوع انفجارين مروعين، ومُشابهين للغاية، ضد القوات متعددة الجنسيات في لبنان. وبالتعاون مع الاستخبارات الأمريكية اتضح سريعاً من المسئول: منظمة الجهاد الإسلامي، التي أعلنت مسئوليتها عن الهجوم، هي عملياً، كما اتضح، الذراع العسكري لحزب الله. ويتأسس هذا التنظيم شخص لم يكن معروفاً لدى إسرائيل حتى ذلك الحين - عماد مغنية.

يبتسم «الميجور» ويقول: «ربما في مكان آخر وزمن مختلف وطفولة مغايرة كان يمكن أن يظهر عماد مغنية، أقصد كأحد العقول المبدعة والمتوقدة التي قابلتها. شخص لديه فهم عميق، ورؤية منهجية محترمة وكفاءة قيادية. والمؤسف، أن تختلط الظروف الشخصية والجيوستراتيجية لتلقى هذه القدرات المتميزة في طريق الدمار والدم وتحوّله إلى عدو في غاية الخطورة». في جزء من الثمانينات وبداية التسعينات ترأس الرائد دافيد بركاى («الميجور» كما يسميه اللبنانيون)، القاعدة الكبيرة في الشمال التابعة للوحدة ٥٠٤، وهي وحدة تشغيل عملاء شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، وكان مسئولاً، ضمن مهامه، عن ملف مغنية.

عمل كثيرون جداً في إسرائيل وفي العالم منذ ذلك الوقت وحتى الآن على دراسة شخصية من عُرف باسم كارلوس الإيراني، أقوى منافس لأسامة بن لادن على لقب أخطر إرهابي في العالم. أمضى بركاى ورجاله ساعات وأيام لا حصر لها في البحث عن مغنية. لقد كانت وما تزال حرب عقول رائعة وماكرة وعنيفة للغاية. ورغم النجاحات المرحلية التي حققها بركاى ورفاقه، إلا أن كارلوس استمر في النشاط وكان عجز إسرائيل والولايات المتحدة عن وقفه والحد من نشاطه دافعا لمزيد من المخططات الدموية. في ١٢ يوليو ٢٠٠٦ أشعل حرباً في الشرق الأوسط، عندما وقف وراء عملية اختطاف جندي الاحتياط إيهود جولدفاسر وإلداد ريجيف. كان مغنية بمثابة قذيفة مراوغة لا يمكنك رصد الهدف الذي ستقوض عليه. طوال الوقت كانت هناك معلومات متضاربة في إسرائيل بالنسبة لمقره ونشاطه. في لندن اعترف عنصر الاتصال بالاستخبارات البريطانية، أنه بالرغم من الاهتمام الكبير الذي تبديه المملكة المتحدة «بالسيد مغنية»، فليس لديهم أدنى علم بمكان وجوده وما الذي يخطط له بالضبط.

تقول وثيقة سرية للغاية منسوبة لقسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) «إن استخدام سلاح الإرهاب ضد إسرائيل نادر وتحكمه عقلانية شديدة نظراً للمعلومات التي يتم ترويحها عن الأضرار السياسية الخطيرة التي يمكن أن تلحق بإيران في حالة ثبوت تورطها». «وبناءً على ذلك امتنعت إيران بصفة عامة عن تنفيذ هجمات بتخطيط مباشر، وكان تدخلها في تنفيذ هذه العمليات يتم بطريقة غير مباشرة»، هذا ما حدده التقرير الاستخباري، منتقلاً بنا إلى عماد مغنية.

وُلد عماد مغنية في ١٢ يوليو ١٩٦٢ في قرية طير دبا بجنوب لبنان، على بُعد ١٥ كم. من صور. هو الأكبر بين ثلاثة بنين وفتاة. أبواه، أمينة ومحمود جواد، تزوجا قبل هذا التاريخ بعام. كان والده شيعي متدين، وتوفي عام ١٩٧٩ وكان أحد القتلى بين رجال العائلة الذي مات ميتة طبيعية. واستناداً إلى ملفات الاستخبارات الإسرائيلية فقد انقضت معظم سنوات طفولة مغنية في بير العبد، أحد الأحياء الشيعية الفقيرة في جنوب بيروت، التي اكتظت بالفلسطينيين أو أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية على حد سواء، بعد فرارهم من الأردن.

مع نهاية السبعينات، بعد أن تسرب من التعليم الثانوي، انضم مغنية إلى منظمة فتح واجتاز سلسلة من التدريبات والتأهيل على حرب العصابات، وانضم فيما بعد إلى القوة ١٧، وهي وحدة الأمن التابعة لفتح، وكان من بين الحراس الشخصيين لصلاح خلف (أبو إياد). في هذه الفترة كانت العلمانية هي نهج حياته. وفي عام ١٩٨٢، عندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تنهياً لإخلاء بيروت، قرر مغنية وشيعة كثيرون، ومنهم شقيقاه فؤاد وجاهد، البقاء في لبنان. وانضموا إلى منظمة «الدعوة» إحدى

الجماعات الصغيرة التي انضوت فيما بعد داخل حزب الله. في عام ١٩٨٣، في ذروة موجة من الهجمات الانتحارية ضد أهداف أمريكية وفرنسية وإسرائيلية في لبنان خطط لها مُغنية، وجد ما يكفي من الوقت ليتزوج من ابنة عمه، سعادة بدر الدين. وُلدت ابنتهما فاطمة في ٢ أغسطس عام ١٩٨٤، وُلد ابنهما مصطفى في ٧ يناير عام ١٩٨٧.

على خلاف زعماء شبان آخرين في حزب الله، مثل عباس موسى وصباحي الطفيلي أو حسن نصر الله، لم تكن لمُغنية أى صلاحية دينية أو تأثير سياسي. كان يُعتبر دائماً المنفذ، العقل المدبر الذي يقف وراء أشد عمليات المنظمة. ففي بداية طريقها كانت الحركة الناشئة بحاجة ملحة إلى القيادة الإرهابية لهذا الرجل.

كان دافيد بركاى المولود في فرنسا قد انضم إلى وحدة ٥٠٤ في بداية الثمانينات بعد خدمته كمقاتل في تشكيل شاكيد، وكمُعلم في مدرسة الضباط وكضابط في فرقة الإنقاذ التابعة لسلاح الجو. نال درجة الماجستير والدكتوراه في الدراسات الشرقية من جامعة السوربون وحاصل على الحزام الأسود في الجودو. في عام ١٩٨٦ عُين قائداً للقاعدة ٥٠٤ ومسئولاً عن تشغيل العملاء في أجزاء من لبنان ومن سوريا. وبعد ذلك بوقت قصير مُنح شهادة تقدير خاصة نظراً لنجاحه أثناء إحدى عمليات المطاردة في تحديد هوية مخرب والاشتباك معه وجهاً لوجه حتى لقي الأخير مصرعه. واعتُبر في حينه أحد خبراء شئون مُغنية: «يجب التذكير بأنه في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ كان الحديث عن حركة تقدم نفسها كإفراز أيديولوجي أصيل، سافر أعضاؤها وقادتها إلى إيران لدراسة الدين، واستمر هذا النهج لفترة طويلة. ولم تكن لديهم في مجالات كثيرة أى قدرة تنفيذية، ومن خلال هذا الفراغ دخل مرشدو حرس الثورة الإيرانيون، وكان عماد مُغنية الذي تمتع بقدرات ومعرفة تنفيذية كبيرة كمتعهد عمليات، بالنسبة لهم هو الرجل المناسب في المكان المناسب».

في مشروعه الشامل للدكتوراه عن حزب الله يصف العميد (احتياط) شمعون شابير، وكان مسئولاً كبيراً في شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً والسكرتير العسكري لرئيس الوزراء، يصف عائلة أمهر مخرب باعتبارها تتمتع بأصالة النسب الشيعي في لبنان. فقد كان أحد رؤوس العائلة، الشيخ محمود مُغنية، يُعتبر خلال السبعينات أحد المرجعيات الدينية الكبرى في لبنان. يقول دافيد بركاى: «كانت عائلة مُغنية سيئة السمعة في لبنان قبل ذلك الحين. كان اسمها، كعائلات أخرى ذات أسماء مشهورة مثل حمادي، ومقداد وموسوى. كانت نتاج ظروف سمحت لأناس متشددين، بتنفيذ أحلامهم المفرغة. ففي دولة حديثة لا يمكنك أن تحتفظ في المنزل بـ ٣٠٠ كيلو متفجرات RDX وماتتى كلاشينكوف. أما لدى مُغنية وبقية أفراد عائلته كان كل ذلك يحدث بصفة يومية».

في البداية قاد مُغنية الطاقم المعين لحراسة الزعيم الروحي فضل الله، الذي بالرغم من الخلافات بينه وبين طهران كان يُعتبر، بلا منازع، المرجعية الشيعية العليا في لبنان. وكان حزب الله، كما هو معروف، يقوده مجلس عُرف باسم مجلس شوري لبنان، تشكل في البداية من سبعة أعضاء، وزاد عددهم بعد ذلك إلى تسعة ثم إلى اثني عشر عضواً، غالبيتهم رجال دين وبعضهم لديه خبرة عسكرية. ولم يكن لحزب الله زعيم في لبنان. إذ كان زعيمه رسمياً الإمام الخميني. وطبقاً لمعيارية التأسيس لحزب الله، كان مجلس لبنان يتخذ قراراته إما بالإجماع أو بأغلبية الأصوات. وفي حال عدم الاتفاق بين الأعضاء ينتقل القرار في القضية محل الخلاف ليحسم فيها الإمام.

كان ممثل الخميني في مجلس الشوري هو حجة الإسلام على أكبر محتشمي بور، إحدى الشخصيات المقربة جداً من الإمام. وقد عين الخميني محتشمي رئيساً ومسئولاً من قبل إيران عن تشكيل حزب الله وقيادته خلال مرحلة التأسيس. مع مطلع عام ١٩٨٢ عُين محتشمي سفيراً لإيران لدى دمشق. يقول شابير إنهم في طهران نظروا إلى نشاطه في لبنان بمثابة رأس حربة للتحقق الثوري، وإلى قيام حزب الله الذي حُسب له، باعتباره جوهرة التاج الإسلامي. وقد تمتع محتشمي بتأثير تجاوز ما كان لأي سفير إيراني آخر. وكان يسيطر على ميزانية تُقدر بعشرات الملايين من الدولارات شهرياً، وكان قد تشبع بطموحات لا حدود لها.

في أغسطس عام ١٩٨٢، مع انتهاء الحصار الذي فرضه الجيش الإسرائيلي على بيروت، تم التوصل إلى اتفاق لإخلاء المخربين الفلسطينيين والجيش السوري من المدينة. وجاء الاتفاق بوساطة أمريكية وبموافقة إسرائيل وعرفات والإدارة اللبنانية. وبموجب الاتفاق تشكلت قوة متعددة الجنسيات، تكونت من قوات عسكرية أمريكية وفرنسية وإيطالية وعناصر من الجيش اللبناني. كان من المقرر أن تراقب هذه القوة انسحاب المخربين والجيش السوري، ولتأمين المناطق التي يتم إخلاؤها في بيروت الغربية. تم الإخلاء في الفترة من ٢١ إلى ٣١ أغسطس (قام عملاء الموساد بتصوير رأس ياسر عرفات عبر منظار بندقيتهم حتى يُثبتوا للأمر كان أنه كان بإمكانهم تصفيته)، وفي المقابل انتشرت القوة متعددة الجنسيات في منطقة بيروت.

كانت الرغبة المشتركة لإيران وسوريا والشيعية اللبنانيين في طرد إسرائيل والقوات الدولية من لبنان، وراء عقد اجتماع في

مارس ١٩٨٣ في مكتب محتشمي بور بدمشق. وقد حضر الاجتماع مسئولو حزب الله الذين لم تكن سلطتهم قد اكتملت تماماً، بالإضافة إلى ممثلي الاستخبارات السورية، والحارس الخاص وممثل الشيخ فضل الله، عماد مغنية، وبور نفسه. وتقرر خلال الاجتماع تنفيذ سلسلة من العمليات الإرهابية في محاولة لإبعاد القوات الأجنبية من لبنان. والهدف: الأمريكيون والفرنسيون، الذين كانوا ضمن القوات متعددة الجنسيات (MNF) بحوالي ٥٠٠٠ جندي متمركزين في بيروت بهدف حفظ السلام بها. في البداية تقرر ضرب أهداف أمريكية حساسة. ووعد السوريون بتوفير المعلومات المطلوبة لحزب الله عن نظام الدوريات العاملة. واعتبر عماد مغنية أن الفرصة قد واثته ليكون في الصدارة ويحتل مكانة رئيسية في المنظمة. فأعلن أن سيكون مسئولاً عن كل شيء، المطلوب فقط توفير المال والوسائل - والباقي عليه.

وعد فأوفي. بعد أسبوعين من جلسة دمشق هاجمت خلية يقودها مغنية دورية من جنود المارينز بالقنابل اليدوية. مجرد محاولة لتجربة الأدوات، لا أكثر.

وكان فضل الله قد قال في مقال له نُشر في منتصف الثمانينات «إننا واثقون أن المستقبل يُخفي المفاجآت بين طياته. الجهاد طريق شاق ومُر، إنه شيء نابع من الداخل، من قوة الجهد والمعاناة والفداء - وروح الاستعداد لهذا الفداء».

كانت هذه الكلمات عن روح الفداء أكثر من مجرد تلميح. واعتمد فضل الله على التصريح الشرعي الذي منحه في حينه الإمام الخميني لجنوده الشبان بالإقدام على الموت المحقق في مواجهة الجيش العراقي الغازي. وأدخل هو تعديلاً على الأمر بمنح تصريح شرعي للانتحار الحقيقي. ولم تكن لبنان هي أول مكان يواجه إرهاب الانتحاريين. فعل ذلك البطل شمشون في سفر القضاة في الإصحاح السادس عشر. وقد استخدم المقاتلون المسلمون الهجمات الانتحارية في بعض الفترات. كان أبرزهم جماعة الحشاشين، وهي طائفة إسلامية شديدة التطرف ظهرت على مدى القرنين الحادي عشر والثاني عشر. وتقول التفاصيل إن هذه الطائفة اعتادت إعطاء الشباب المخدرات وإقناعهم بالخروج في مهمات اغتيال لا عودة منها. وكان يُطلق على هؤلاء القتلة فدائيون، ومن اسم الطائفة اشتُقت فيما بعد الكلمة الإنجليزية assassin أى القاتل. كذلك استخدم اليابانيون عدة مرات متتالية في الحرب العالمية الثانية طياري الكاميكايزي الذين كانوا يُفجرون أنفسهم في السفن الأمريكية. كما أن منظمة الطريق السواطع الإرهابية في بيروت بعثت عدة مخربين انتحاريين. إلا أن مغنية وحزب الله طوروا الطريقة لتواءم مع الواقع.

أعدت شاحنة المتفجرات في منطقة خاضعة للسيطرة السورية في البقاع ونُقلت سراً، عبر الحواجز السورية، وصولاً إلى بيروت. تم تفجير سفارة الولايات المتحدة في المدينة في ١٨ أبريل عام ١٩٨٣ انهار في الانفجار الجزء الأمامي للمبنى المكون من سبعة طوابق. ولقي العاملون الـ ٦٣ في السفارة مصرعهم، من بينهم تقريباً كل أعضاء السي. آي. إيه في لبنان، بمن فيهم روبرت س. آيمز، خبير شئون الشرق الأوسط رقم واحد في الوكالة، الذي كان في زيارة للمكان بالصدفة في ذلك اليوم.

هذا الهجوم، رغم كونه ضربة قاسية ومؤلمة للولايات المتحدة، لم يُقنع إدارة ريجان بالخروج من لبنان. وقرر مغنية أن يرفع الجرعة. في ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ انفجرت على التوالي سيارتان مفخختان كانتا تحملان كميات كبيرة من المواد الناسفة - الأولى في مقر جنود المارينز الأمريكيين بالقرب من مطار بيروت الدولي، والثانية في قاعدة مظليين فرنسية على بُعد أكثر قليلاً من كيلومتر واحد. كانت الشاحنة المفخخة التي استخدمت في الهجوم على مقر إقامة جنود المارينز الأمريكيين والمكون من أربعة طوابق تحمل خمسة آلاف وأربعمئة كيلوجرام من المتفجرات. وقع الانفجار، الذي نُسب إلى أسطوانات الغاز، في الساعة ٢٠:٠٦، فدمر المبنى تماماً وأدى إلى مقتل ٢٤٠ جندي مارينز. وبعد دقائق معدودة ضربت القاعدة الفرنسية، في هجوم لقي على إثره ٥٨ مظلي مصرعهم. وقد وضعت الكاتبة هالة جبر المعروفة بعلاقاتها المتميزة مع حزب الله، كتاباً عن هذه السنوات في لبنان وقالت فيه إن مغنية جلس فوق سطح مبنى مرتفع وأخذ يراقب بالتلسكوب الشاحنات المفخخة وهي في طريقها باتجاه الهدف لتنفجر.

قبل الهجوم على قيادة القوات متعددة الجنسيات اعترضت وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA) برقيات أرسلت من وزارة الخارجية الإيرانية إلى السفارة الإيرانية في دمشق. وطلبت طهران في هذه البرقيات القيام بهجوم كبير ضد الأمريكيين. ومن أجل تنفيذ الخطة تم تحويل ٢٥ ألف دولار للسفارة في دمشق. بالإضافة إلى ذلك سجلت وكالة الأمن القومي NSA محادثات تليفونية طلب فيها أعضاء الحرس الثوري في بعلمك من السفارة الإيرانية في دمشق الإذن لتنفيذ الهجوم. وغير أنه لم يتسنى من خلال هذه البرقيات المشفرة معرفة موعد التنفيذ، والهدف المحدد بدقة ونوع العملية.

يقول روبرت بار (بوب)، أحد خبراء العمليات في السي. آي. إيه، إن وكالة الاستخبارات المركزية لديها معلومات مؤكدة تفيد بأن ياسر عرفات كان متورطاً أيضاً في التخطيط للهجمات الثلاثة في بيروت عام ١٩٨٣. ويضيف بار، أن هذه المعلومات لم يُكشف عنها بتاتاً حرصاً من السي. آي. إيه على الاحتفاظ بقنوات اتصال مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك قال رئيس وحدة الكي جي بي (الشرطة السرية الروسية) في بيروت خلال تلك الفترة، الكولونيل يوري نيكوليافيتش برفليب، إن خطوات مغنية في تلك الفترة، بما في ذلك سلسلة اختطاف واغتيالات الأجانب في بيروت، كانت بالتنسيق مع ياسر عرفات.

وذكر برفليب، أن عرفات استغل علاقاته بالخاطفين حتى لا يتم إطلاق سراح الرهائن إلا بناءً على توجيهاته. وبالتالي يظهر أمام العالم باعتباره المخلص وكذلك لاستثمار عملية الاختطاف لوقف إبعاد السوريين المخطط له من الضواحي الجنوبية لبيروت، ومنها مخيمات اللاجئين الفلسطينيين صبرا وشاتيلا.

وبعد أيام قليلة على هجمات الانتحاريين روجت وحدة الاستخبارات التابعة لحزب الكتائب معلومة أن فضل الله بارك الانتحاريين قبل خروجهما لتنفيذ العمليتين. وأنكر فضل الله أنه قال لأي شخص كان «أذهب وفجر نفسك» لكنه أوضح بقوله «إن المسلمين يؤمنون بأنك عندما تقاوم بتحويل نفسك إلى قنبلة حية، فأنت كمن يقاتل وفي يده بندقية. فلا فرق بين من مات وهو يحمل بندقية وبين من يفجر نفسه». وقد أبلغ كثيرين أنه لم يصدر فتوى، وهذا لا يعنى أن تحفظه على هذه الأعمال ليس سارياً في كل الظروف.

خلال وقت قصير أصبح مغنية، الحارس الشخصي سابقاً، أهم شخصية في الذراع العسكري لحزب الله، الذي عُرف باسم الجهاد الإسلامي. وعمد قائد الحرس الثوري في لبنان، رفيق دوست، إلى توثيق العلاقة به. وفي طهران كان على اتصال مع على عسكري. وحل محله كحارس خاص لفضل الله شقيقه الأصغر جهاد، الذي قتل في مارس ١٩٨٣ من جراء تفجير سيارة مفخخة كانت تستهدف فضل الله، بتوجيه على ما يبدو من السي. آي. إيه. ولم تكن تلك هي محاولة الانتقام الوحيدة. فهناك نسخة مفخخة من القرآن، أرسلت إلى محتشم بور بعد بضعة أشهر من تفجير مقر المارينز في بيروت، انفجرت في وجهه بمجرد أن فتحه. ونُقل إلى إحدى المستشفيات في ألمانيا وبقي هناك لسته أشهر حتى تعافى من جراحه. أحد الصحفيين الأوربيين أجرى مقابلة معه بعد سنوات فوصفها كالتالي: «رحب بي مُحتشمى بما تبقى من يده اليسرى، الإبهام فقط كان بدون إصابة، السبابة والوسطى مقطوعتين من المنتصف، بقية الأصابع غير موجودة. أما يده اليمنى فصناعية باتقان».

لم تفل محاولات الانتقام تلك من عماد مغنية، الذي استمر في العمل دون عراقيل. كما أن هذه المحاولات لم تغير من الصورة العامة لسير الأحداث: ففي أعقاب الهجمات تقرر حل القوة متعددة الجنسيات وعودة جنودها إلى بلادهم. لقد حقق الاجتماع في مكتب بور في مارس ١٩٨٣ الهدف منه. فقد سمح في نهاية الأمر بإخلاء القوة متعددة الجنسيات، بالتزامن مع إخلاء قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت قبل ذلك، وسنحت الفرصة أمام حزب الله ليُطور نفسه ويتمدد، وبات هو القوة العسكرية والسياسية المسيطرة في لبنان. بعد النجاح الملموس للهجمات الثلاث في لبنان مع بداية الثمانينات أصبحت هذه الطريقة هي السلاح المفضل للإرهاب الإسلامي. واحتل موضوع الانتحار (الاستشهاد) مكانة مهمة في فكر زعماء حزب الله، كما هو الحال لدى زعماء إيران. وامتدح خليفة الخميني، على خامنئي عمليات التضحية بالنفس: «إن قمة المقاومة الفلسطينية تتمثل في عمليات الاستشهاد التي ينفذها الشباب الفلسطيني، التي بسببها يشعر العدو بالرعب». وأضاف أن: «العمليات الاستشهادية والتضحية بالنفس من أجل المصالح الوطنية والدينية تمثل قمة الكرامة والشجاعة والمجد للأمة».

الشيخ نعيم قاسم، نائب السكرتير العام لحزب الله، خصص لظاهرة الانتحار (الاستشهاد) فصلاً في كتابه حزب الله: وسائل العمل... الخبرة... المستقبل، الذي صدر في بيروت. ويمتدح قاسم في كتابه ما حققته العمليات الانتحارية من إنجازات في لبنان، لكنه أكد على ضرورة استخدام هذا السلاح فقط في العمليات التي تُكبد العدو خسائر فادحة وليس إهداره في عمليات روتينية. وبالفعل نفذ حزب الله آلاف العمليات ضد الجيش الإسرائيلي في السنوات التالية، لكنه لم يلجأ إلى العمليات الانتحارية إلا على فترات متباعدة.

عاد منسق استخبارات الشاباك، دافيد كوبي إلى لبنان لفترة ثالثة في أوائل عام ١٩٨٥، كمُدرب استخباري لجهاز أمن جيش لبنان الجنوبي. «كان يترأس الجهاز في ذلك الوقت عقل هاشم ومعه آخرون بينهم حسين عبد النبي، الذي كان يُسمى 'القط'، وقد تمت تصفيتهما فيما بعد على يد حزب الله. في العاشر من مارس اجتزت بوابة 'عجل' شمالاً ماتولا. كنت استقل السيارة الثالثة من القافلة، في الطريق إلى مقر القيادة في مرجعيون، في الطريق الضيق الصاعد باتجاه حاجز جيش جنوب لبنان في تل نحاس. تحركت قبل سيارة أخرى تابعة للشاباك، كان يقودها شخص تابع لنا (موطى) من قضاء النبطية. فجأة ظهرت أمام ناظري سيارة فان حمراء لبنانية، تتحرك بانحدار على الطريق الهابط من تل نحاس، بينما مر سائقها بجانب القافلة الأمر الذي لم يكن معتاداً في أيام الأحاد - أثناء دخول سياراتنا إلى لبنان. وبينما كنت أقول لرفيق الاستخبارات أودي ترحمان، الذي انتقل معي من طبرية، أنظر هذا المنحدر، وقع انفجار شديد. ارتطمت قطعة حطام كبيرة بالسيارة المرسيدس التي كنت أستقلها وانحرفت عن الطريق، وحلقت فوقنا في الهواء أجزاء من الشاحنة السفاري التي كانت تقل جنود قاعدة التسليح في النبطية. على الفور أبلغت ح. عبر جهاز الاتصال، في قيادة الشاباك بالنبطية، بالهجوم وطلبت إرسال مروحيات فوراً لإخلاء الجرحى. موطى الذي تحرك قبل، صرخ مصدوماً أنه لا يرى الشاحنة وطلب أن يعرف منى هل أذكر أنه كانت توجد شاحنة بالفعل. هذا اليوم لن أنساه مدى الحياة».

لقى ١٢ جندياً من الجيش الإسرائيلي مصرعهم في ذلك الهجوم. في ١٩ أكتوبر ١٩٨٨ انفجرت سيارة فان تحمل ٢٥٠ ك.ج. من المتفجرات بالقرب من ماتولا. ثمانية جنود قتلوا. في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٩ استخدمت سيارة مُفخخة ضد رتل من سيارات الجيش الإسرائيلي كانت في طريقها إلى مقر قيادة وحدة الاتصال اللبنانية في مرجعيون بالقطاع الشرقي من بوابة فاطمة. فأصيب جندي واحد وأحد عشر مدنياً لبنانياً. كانت تلك هي الهجمات الانتحارية الثلاث الوحيدة التي نفذها حزب الله ضد القوات الإسرائيلية خلال تلك السنوات. إلا أن نجاحات بداية الثمانينات كانت لها أصداء امتدت في كل أرجاء الشرق الأوسط، دون صلة باستمرار استخدام نفس الطريقة في لبنان.

بالنسبة لأحكام الشريعة في إيران والنجاح الذي تحقق في لبنان تطلب الأمر أيضاً فتاوى سنية تمنح هي الأخرى تصريحاً للتضحية بالنفس كمهمة إسلامية. الجدل الذي ثار حول مسألة شرعية ومصادقية تنفيذ هجمات انتحارية حُسم لمصلحة المؤيدين للقيام لعمليات انتحارية (استشهادية). في السادس من مارس عام ١٩٩٥ حدد زعيم حماس، الشيخ أحمد ياسين، أنه في كل حالة يحصل فيها المنتحر (الاستشهادي) على مباركة شيخ مسلم ثقة، فإنه لا يُقدم على العملية الانتحارية في هذه الحالة بدافع شخصي، بل هو شهيد سقط في الجهاد. وفي مارس ١٩٩٦ تناول الشيخ يوسف القرضاوي، أحد كبار علماء العالم الإسلامي، قضية الهجمات الانتحارية في أحد دروسه الدينية الذي بثه تلفزيون قطر. وقال القرضاوي في درسه الديني، إن إرهاب الانتحاريين الذي استخدمته حركة حماس في القدس وعسقلان وتل أبيب في نهاية فبراير وبداية مارس ١٩٩٦، كهجمات قتل فيها عشرات الإسرائيليين، تعتبر جهاداً في سبيل الله وليست إرهاباً. وأضاف القرضاوي أن الانتحاريين الذين لقوا حتفهم في هذه الهجمات قد فعلوا ذلك «دفاعاً عن الأرض والكرامة ضد الإسرائيليين الذين اغتصبوا فلسطين». وبناءً عليه فإنهم ليسوا انتحاريين، بل شهداء سقطوا أثناء الجهاد في سبيل الله. كان من المتوقع بعد صدور مثل هذا الترخيص الشرعي أن تنفتح أبواب جهنم. فقد أثبتت موجة الهجمات التي وقعت في نهاية التسعينات ومن بعدها الانتفاضة الثانية، دون الحديث عن 'الجهاد العالمي'، أثبتت أن الهجمات الانتحارية يمكنها أن تُغير بشكل جوهري أولويات الكرة الأرضية.

منذ الهجمات الثلاث التي وقعت في بيروت، اضطرت الشرق الأوسط للتعود على نوع جديد تماماً من العمليات الإرهابية، في مسيرة متواصلة من التصعيد، حتى وقعت كارثة الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. وبمتهى السرعة أدركت المنظمات الإرهابية مدى نجاعة هذا السلاح، إنها 'القنبلة الذكية للفقراء' كما يسمونها في الشباك. وتعكس الخبرات المتراكمة على مدى العشرين عاماً الأخيرة نتائج ودروس واضحة: ليست هناك أية طريقة حقيقية فعالة تتعامل مع إرهاب الانتحاريين؛ إنه إرهاب يتمتع بتأثير حاسم على العمليات السياسية حول العالم؛ إن محاولة تركيب وجه المخرب المنتحر محكوم عليها بالفشل؛ واتضح على وجه الخصوص أن استخدام إرهاب الانتحاريين لا يحدث في الفراغ، بل يرتبط تماماً بأفعال الطرف الآخر للصراع.

في ١٢ ديسمبر عام ١٩٨٣ فجرت مجموعة من أتباع مغنية السفارة الأمريكية في الكويت. وهاجمت المجموعة أيضاً أهداف أخرى، من بينها مركزاً تجارياً وبرج المراقبة في المطار الدولي. وقُتل في هذه العمليات خمسة وجُرح ٨٦. واتضح أن مغنية لم يكن متورطاً فيها. واعتقلت السلطات الكويتية سبعة عشر متهماً حُكم على سبعة منهم بالإعدام. وكان من بين المتهمين مصطفى بدر الدين صهر مغنية وصديقه المقرب. كذلك كان من بين المتهمين حسن موسى، ابن عم عباس موسى، زعيم حزب الله، الذي سيلقى مصرعه بعد ذلك بسنوات من جراء قصف صاروخي من مروحية تابعة للجيش الإسرائيلي. وسيكون لمحاكمته والأحكام المشددة التي نزلت به تأثير مدمر بعد ذلك.

قبل ذلك بوقت قصير أصدر محتشمي بور، سفير إيران لدى دمشق، توجيهاته لمغنية بالبدء في استخدام سلاح جديد وله تأثيره الخاص. ففي ١٩ يوليو عام ١٩٨٢ اختطف حزب الله لأول مرة مواطناً أجنبياً، كان هو دافيد دودج، الرئيس القائم للجامعة الأمريكية في بيروت، واستمر حزب الله في القيام بهذه العمليات حتى ديسمبر ١٩٨٣. وعندئذ تحول الموضوع إلى مسألة شخصية من ناحية مغنية، الذي أمر باختطاف المزيد من الأجانب حتى يُطلق سراح صهره المقرب إلى قلبه من حكم بالإعدام صدر ضده ورفاقه في الكويت.

بخلاف الأسباب الشخصية خدمت عمليات الاختطاف أهداف شبه سياسية لحزب الله وإيران. أولاً، جذبت انتباه العالم لإيران الشيعية وأهدافها. ثانياً، تسببت في مغادرة الكثير من المواطنين الأجانب للبنان. وقد أصبح نجاح مغنية في عمليات الاختطاف التي كان يقوم بها - وهو نجاح كانت قضية إيران كونترا جزءاً منه - أصبح نموذجاً تحتذى به منظمات أخرى في كل أنحاء العالم.

♦ دراسات ♦

٢

كتاب «عدم المساواة» - الجزء الثالث

بقلم: جاي موندليك - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

التمييز الجغرافي بين المركز (١) والمناطق النائية بقلم: يهودا جردوس

يميل الباحثون في مجال عدم المساواة في المجتمع بصفة عامة إلى دراسة أمور مثل: من يحصل على ماذا، ومتى وكيف ولماذا...؟ وهل يتزايد التفاوت بين الطبقات الاجتماعية المختلفة أم يتناقص بمضي السنين...؟ وكيف يؤثر هذا على استقرار المجتمع وقوته...؟ بينما يضيف المتخصصون في الجغرافيا الاجتماعية إلى هذه الأسئلة: أين...؟ وبذلك يجعلون التمييز في منطقة قابلة للتحديد ويجعلونه ملموساً أكثر من ذي قبل. وجدير بالذكر أن السنوات الماضية شهدت ميل مزيد من الباحثين إلى استخدام التحليل الإقليمي من أجل التوصل إلى مزيد من الفهم للتغيرات المتواصلة التي يشهدها المجتمع. ويدرك الباحثون أن هناك نوع من التداخل بين المجتمع والإقليم الذي يعيش فيه بحيث لا يمكن دراسة أحدهما بمعزل عن الآخر.

إن ما يجعل البحوث المتعلقة بعدم المساواة - التي تلجأ إلى المقارنة بين الظروف الإقليمية للمناطق المختلفة - متميزة عن غيرها من بحوث عدم المساواة، هو اختلاف وحدة البحث. فبينما يميل أغلب الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية إلى قياس وتحليل التغيرات الاجتماعية على مستوى القطاعات (حيث يتمثل القطاع في طائفة أو طبقة أو جنس أو شريحة سنية أو ما إلى ذلك)، يفعلون ذلك في أغلب الأحوال من خلال عينة إحصائية، فإن وحدات البحوث في مجال عدم المساواة الإقليمية هي وحدات جغرافية محددة بشكل واضح مثل المحافظة والمركز والقضاء والمدينة والحي وأي منطقة إحصائية يمكن أن تقتصر في بعض الأحيان على مبني يسكن فيه عدد محدود من السكان. وهناك من يسمون هذا الاتجاه «الاتجاه البيئي». ويتميز هذا الاتجاه بأنه يصور جانباً إقليمياً يمكن قياسه ويعبر عن الانتشار الإقليمي لظاهرة عدم المساواة في مستويات جغرافية مختلفة ومن خلال نماذج متعددة. فمن ناحية يمكن رصد المناطق الضعيفة والفقيرة ومن ناحية أخرى يمكن رصد المناطق المزدهرة التي تتمتع بالرفاهية. وبذلك يمكن وضع سياسة إقليمية أكثر فعالية.

هناك عيوب في الوحدات البيئية كوحدات بحثية. فالوحدات الجغرافية لا تتسم بالتجانس التام في تركيبها السكانية، لأنها تتحدد بشكل تعسفي. وليس من الضروري أن تكون العناصر المتضمنة في كل وحدة بحثية معبرة عن كافة التجمعات السكانية، أو عن كافة البلديات الموجودة في المنطقة (وعلى سبيل المثال فإن بلدتي عومير وتل سبع تدخلان في وحدة بحثية إقليمية واحدة هي النقب). وكلما كانت الوحدة البحثية أكبر من حيث المساحة وتعداد السكان كلما كان مستوى التعميم أكبر والعكس بالعكس. ورغم هذه القيود فإن باحثي البيئة يمثلون عنصراً هاماً في بحوث عدم المساواة ويسهمون في فهم النماذج الاجتماعية والثقافية التي تربط السكان بالإقليم. كما يتيحون لنا معرفة ارتباط التفاوت بين الطبقات بالتفاوت بين المناطق في مساحة زمنية محددة.

هناك تفاوت في توزيع النمو الاقتصادي ومستوى الرفاهية بين المناطق في دول مختلفة. ويتسبب ذلك في تفاوت بين مستوى المناطق المختلفة داخل حدود الدولة. وقد أطلقت البحوث العلمية على هذه الظاهرة الاجتماعية الاقتصادية الإقليمية أسماء مثل «مشكلة الشمال والجنوب» (على المستوى العالمي) و«مشكلة المناطق النائية» و«المناطق المهمشة» و«المشكلة الإقليمية» وغيرها. وقد كان لهذه الأسماء معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية. وتحاول بحوث عديدة ذات صلة بنظريات التنمية المحلية الإقليمية فهم العناصر المختلفة التي أسهمت في ظهور تفاوت بين المناطق المختلفة، وتقدم وسائل للحد من هذا التفاوت.

من الممكن أن نجد في البحوث العلمية المتخصصة نظريات مختلفة بشأن طريقة الانتشار الإقليمي للتنمية. وسوف استعرض في هذا المقال اثنتين فقط من النظريات التي تناقش تزايد أو تناقص التفاوت بين المناطق المختلفة في فترة زمنية محددة. تعد أكثر هذه النظريات شيوعاً النظرية الكلاسيكية الجديدة، وهي قائمة على الاقتصاد الحر المتشدد. وترى ضرورة تنظيم الموارد من خلال قوى السوق وبدون أي تدخل خارجي. وفي مقابل ذلك هناك النظرية الراديكالية التي تقوم على توجه اقتصادي اجتماعي ماركسي، وهي نظرية شديدة الانتشار بين قادة العالم الثالث وباحثيه، الذين يستعينون بها في محاولة لتفسير وفهم العناصر التي تسبب تخلفهم.

تنتشر النظرية الكلاسيكية الجديدة بين صناعات السياسة في الدول الرأسمالية المتقدمة والغنية؛ وبين رؤساء المؤسسات الاقتصادية العالمية، ومديري الشركات متعددة الجنسية. وتزعم هذه النظرية أن عدم المساواة بين المناطق المختلفة في المراحل الأولى من مراحل تطور الاقتصاد الوطني هو أمر طبيعي وحتمي، يرجع إلى عدم ملائمة بعض هذه المناطق بشكل مؤقت لمتطلبات نمو الاقتصاد الوطني. وعلى سبيل المثال ففي الدول المتخمة بالتنمية الاقتصادية والتي تحولت من الزراعة إلى الصناعة، هناك مناطق كان تحولها من الزراعة إلى الصناعة أسرع من غيرها. ويعتقد البعض أن عدم الملاءمة هنا هو مشكلة مؤقتة سرعان ما ستلقى حلها، وأن عدم المساواة بين المناطق المختلفة سوف يتناقص إلى أن ينتهي في النهاية. ويرى أصحاب هذا التوجه أن هناك مراحل معينة يحدث من خلالها هذا وهي: في البداية مرحلة «التدفق» وفيها تندفع الموارد إلى نقاط تنمية قليلة وقوية فيما يزيد من التفاوت بين المناطق، ولكن في المرحلة التالية تحين نقطة الانقلاب فتبدأ نقاط التنمية المذكورة في إرسال موجات من التنمية نحو المناطق الفقيرة من حولها فيبدأ تناقص التفاوت الذي ظهر في البداية.

انقسم مؤيدو هذه النظرية بشأن مدى الحاجة إلى تدخل الدولة لتقليل التفاوت بين المناطق. وكان هناك من أيدوا عدم تدخل الدولة نظراً لاعتقادهم أن تحرك عناصر الإنتاج بين المناطق يؤدي بالضرورة إلى نقص التفاوت بينها حتى بدون تدخل حكومي. وفي مقابل ذلك هناك آخرون يؤيدون الاقتصاد الموجه، ويزعمون أن هناك أهمية بالغة للتدخل الحكومي للحد من التفاوت، عن طريق تقديم حوافز مختلفة للعمل في المناطق الفقيرة، من أجل التعجيل بانتقال عناصر الإنتاج إليها.

تؤكد النظرية الراديكالية المناقضة التي نشأت في العقد السادس من القرن العشرين بشدة على العناصر التي أفرزت عدم المساواة بين المناطق المختلفة. ويعتقد أنصار هذه النظرية أن قوى السوق، ومن بينها النشاط الحكومي، تسبب في نهاية الأمر في تزايد التفاوت بين المناطق المختلفة. ويعتقدون أن هذا تطور حتمي يسير في اتجاه واحد، وليس له مراحل، مما يعني بالضرورة تزايد التفاوت بين المناطق. فعملية التنمية - بحكم طبيعتها - تسبب في زيادة التفاوت بين المناطق المختلفة. وليس من الممكن أن تكون المساواة مصاحبة للتنمية والنهضة الاقتصادية. ويعتقدون أن النظرية الكلاسيكية الجديدة هي نظرية تقوم بحكم طبيعتها على عدم المساواة، وأنه لا توجد فرصة لتناقص ثم انتهاء التفاوت بين المناطق المختلفة. فالتنمية الرأسمالية مستغلة وتجري على حساب المناطق الفقيرة، وتسعى لخلق آليات تجعل المناطق الفقيرة تابعة للمناطق الغنية وإلى خلق آليات تجعل المناطق الغنية تتحكم في المناطق الفقيرة. فالمناطق الغنية تقوى على حساب المناطق الفقيرة، بحيث يظهر توزيع إقليمي للقوة العاملة، فيعمل سكان المناطق الغنية في مهن الإدارة والتسويق والبحوث والرقابة والسيطرة، بينما يعمل سكان المناطق الفقيرة في الإنتاج بكميات كبيرة في المصانع الكبيرة، وفي الأعمال الأقل قيمة والأعمال الروتينية بأجور منخفضة. والفارق بين المناطق في نوعية العمالة هو الذي يتسبب في عدم المساواة بينها من الناحية الاجتماعية، فيتزايد التفاوت بينها بمرور الوقت.

هناك نموذج نظري هام آخر يتقاطع ويتداخل مع عدم المساواة بين المناطق ويرتبط به، وهذا النموذج يصور التناقض بين المراكز وبين المناطق النائية على أنه تفسير للعلاقات غير القويمة بين المناطق الغنية المزدهرة والمناطق الفقيرة الخاضعة لسيطرتها. ولهذا النموذج جوانب سياسية واقتصادية على حد سواء. ويتناول هذا النموذج ميزان القوة والقدرة بين طرفيه. ويلجأ إلى استخدام هذا النموذج الباحثون من أنصار المدرسة الكلاسيكية الجديدة ومن أنصار التيار الراديكالي على حد سواء، ولكن من خلال توجهات مختلفة.

يرى هذا النموذج في المركز الحضري منطقة قوية قادرة على فرض سيادتها على الدولة كلها، فهو مركز التضامن الذي يستظل بظله الإجماع القومي العام. وفي هذا المركز يتم اتخاذ القرارات القومية، ومنه تنطلق إلى باقي المناطق التجديدات والابتكارات

والمعايير القادمة من الخارج، نظراً لأنه يعد نقطة اللقاء بالثقافة العالمية وبالاقتصاد العالمي. يضم المركز مراكز القوة الاقتصادية والسياسية في المجتمع والدولة والمؤسسات التعليمية والثقافية الرئيسية فيها. وعلى الجانب الآخر فإن وضع المناطق النائية غير قوي، فهي تتلقى التعليمات والسياسات دون أن يكون لها دور في خلقها أو في نشرها. وهي غريبة عن المركز، الذي يسيطر عليها ويستغلها، دون أن يكون في استطاعتها اختراقه، رغم حنينها المستمر إلى المشاركة معه، والاندماج فيه، والتأثير عليه. ويتزايد وضوح هذا الفصل بين المركز والمناطق النائية عندما يكون هناك فارق عرقي وثقافي بين سكان المركز وسكان المناطق النائية. في مثل هذه الحالة من الممكن أن يؤدي الشقاق بين الطرفين إلى صراع؛ وإلى خلاف عنيف، ومطالبة بالاستقلال والفصل بين الاثنين.

من الممكن تقسيم وتصنيف المراكز والمناطق النائية بصورة واضحة قابلة للقياس في بعض الأحيان. وفيما يلي المعايير والمسائل التي يجب تناولها عند حدوث مثل هذا التصنيف: ١. أين يتم اتخاذ القرارات الهامة في الدولة وما هو اتجاه سيرها؟ ٢. أين تظهر التجديدات والمعايير الجديدة في الدولة وإلى أين تتجه؟ ٣. ما هو الاتجاه الذي تتدفق فيه الموارد الاقتصادية للدولة؟ ٤. ما هو وضع موازين الهجرة الداخلية في الدولة، أي المناطق زاد عدد المهاجرين إليها وأين زاد عدد المهاجرين منها؟ ٥. ما هو الاتجاه الذي تذهب إليه المشروعات غير المرغوب فيها في الدولة وأين تقع المنشآت الملوثة للبيئة التي تمثل خطراً على الصحة العامة (كالقمامة والمواد السامة والمفاعلات الذرية وغيرها)؟ يظهر عدم التناسق في تقسيم الدولة بين منطقة مركز ومناطق نائية - ويتزايد عدم المساواة بين الجانبين أكثر - في الدولة التي يميل ميزان الهجرة وتدفق الموارد والسكان فيها نحو مركز واحد، تنطلق منه إلى الخارج عناصر الإزعاج والمشكلات البيئية غير المرغوب فيها، وتتجمع فيه القوة السياسية، وتتخذ فيه القرارات، وتخرج منه التجديدات الهامة لتنتشر في باقي مناطق الدولة.

تتأثر نظريات ونماذج عدم المساواة بين المناطق في الآونة الأخيرة بمسيرة العولمة، التي تمثل ظاهرة عالمية تتزايد قوتها منذ نهاية القرن العشرين. فهذه المسيرة تسحب العالم كله نحو اقتصاد موحد ليس له حدود سياسية، وتسيطر عليه قوى السوق العالمي التنافسية. وهناك تراجع مستمر في قوة الدولة العصرية وفي استقلاليتها، ولذلك فإن أي محاولة لتنفيذ سياسة وطنية - بالنسبة لتقسيم المناطق الداخلية، بهدف الحد من التفاوت بين المناطق المختلفة داخل الدولة - سيكون غير فعال. حيث يجري إعادة تنظيم الإقليم والزمن في اتجاه يؤدي لتجميع وتركيز الأنشطة الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والاتصالية. وقد كان من بين التأثيرات الفورية للعولمة زيادة ثراء وتنمية فئات قليلة، وهو ما أدى لتزايد عدم المساواة بين الجماعات السكانية وبين المناطق المختلفة داخل المساحة الجغرافية للدولة. وبذلك تصبح المراكز أكثر ثراء وأكثر ارتباطاً بالاقتصاد العالمي، بينما تتزايد ظروف الفقر والإهمال في المناطق النائية. وكان هذا التطور مصحوباً في كثير من الأحيان بظهور جماعات، اعترلت المجتمع واتجهت للدين، أو ارتبطت بالأصل العرقي، وذلك رداً على مشكلات الحياة اليومية وعدم الرغبة في الالتحاق بركب الثقافة والاقتصاد العالمي، أو عدم القدرة على ذلك. وقد استمدت هذه الجماعات قوتها من موقعها في المناطق النائية، ومن الشعور بالظلم والإقصاء الاجتماعي والرمزي عن مناطق المركز. وينظر التيار الرئيسي في المجتمع، والنظام الحاكم فيه إلى مثل هذه التنظيمات أو الجماعات نظرة سلبية، ويميل إلى نزع الشرعية عنها وتجريمها.

من بين المصطلحات التي كانت مصاحبة للعولمة مصطلحات «الخصخصة» و«الليبرالية» و«عدم التدخل الحكومي» و«الكفاءة» و«فتح السوق أمام الواردات المنافسة» و«تخفيض الجمارك التي تحمي الإنتاج المحلي» و«التعويم» و«عدم ثبات الوظائف». وتؤدي كل هذه الأشياء في النهاية إلى تزايد عدم المساواة بين الجماعات المختلفة، وبين المناطق المختلفة داخل الدولة الواحدة. وبالتالي نشأ توزيع إقليمي للعمل، قائم على ارتباط المركز بالاقتصاد العالمي، وتحوله إلى حلقة في هذا الاقتصاد، حيث يكتسب خبرة في الصناعات، وفي مجالات العمل التي تتطلب تكنولوجيا متقدمة، والتي تزيد فيها الأجور. وترتبط هذه المجالات بصفة عامة بالشركات متعددة الجنسية، التي تتحدد فيها الأجور بناءً على المعايير العالمية. وفي مقابل ذلك فإن صناعات المناطق النائية تكون لها خبرة في مجالات العمل المتخلفة التي تنخفض فيها الأجور وتتناقص إمكانية الترقى. ولا تذهب الصناعات «الذكية» إلى المناطق النائية بسبب تردى مستوى المرافق والخدمات والابتعاد عن المركز، وكذلك بسبب النقص في القوة العاملة الماهرة المدربة التي تفضل السكن في المركز. ومن الناحية العملية فقد أفرزت العولمة نظامين اقتصاديين يتزايد التفاوت بينهما داخل الدولة الواحدة أو داخل المجتمع الواحد. فالاقتصاد المركز يرتبط بالاقتصاد العالمي ويرتبط بالعولمة، بينما اقتصاد المناطق النائية له سمات تشبه سمات اقتصاد العالم الثالث. وبالطبع فإن وجود هذين النظامين الاقتصاديين يتسبب في وجود مجتمعين داخل الدولة: الأول مجتمع وفرة يرتفع فيه مستوى المعيشة، والثاني مجتمع فقر وأزمات، ويتزايد التوتر بين المجتمعين والتفاوت بينهما، ليصل في بعض الأحيان إلى حد وجود خطر على قوة ومنعة ووجود ذلك المجتمع. في الفترة الأولى التي تلت قيام دولة إسرائيل تبلورت استراتيجيتان أساسيتان للتنمية من أجل بناء الأمة والدولة. كانت

أولاهما اجتماعية والثانية إقليمية. تحدثت الاستراتيجية الاجتماعية عن الامتزاج بين طوائف الشتات، وخلق مجتمع إسرائيلي متجانس قدر المستطاع، قائم على المساواة بين اليهود، مع طمس معالم تراث الطائفية. وتحدثت الاستراتيجية الثانية عن توزيع السكان بين كافة مناطق الدولة، وخلق شبكة متشعبة من المستوطنات، تقوم على المساواة. ووصف بعض صناع السياسة الاجتماعية استيعاب المهجرة الجماعية، التي وفدت لإسرائيل في العقد الخامس من القرن العشرين، بأنه «نظرية الاستيعاب عن طريق التحديث». وكانت سياسة الاستيعاب - في البوتقة التي تصهر المهاجرين في مجتمع جديد - من الناحية العملية، بمثابة سياسة قائمة على التحديث على غرار النمط الأمريكي، عن طريق الانضمام للمجتمع والموافقة العامة على ما يقبل به، والذوبان فيه. وقد بدأ تنفيذ سياسة توزيع السكان هي الأخرى في العقد الخامس من القرن العشرين وذلك من خلال المهاجرين في موجة المهجرة التي جاءت في تلك الفترة. وأقيمت في الشمال والجنوب عشرات البلدات الزراعية والمستعمرات والمدن الجديدة، وأرسل إليها المهاجرون في بعض الأحيان من ميناء الوصول مباشرة، وكان أغلبهم من القادمين من دول العالم الثالث وخاصة الدول الإسلامية. وكان أغلب هؤلاء المهاجرين محافظين مفلسين غير مؤهلين لاستيعاب التكنولوجيات المعاصرة، وكانوا يشعرون باغتراب عن الغرب وثقافته. وقد أشار إلى هذا التعارض بين الجانبين عالم الاجتماع أريك كوهين، في العقد السادس من القرن العشرين، في مقالة عنوانها «ذويان طوائف الشتات، وتوزيع السكان كمهام متعارضة». ولكن هل يمكن أن يذوب سكان من العالم الثالث في سكان غربيين، إذا لم يكن بينهم أى نقاط احتكاك جغرافي..؟ لقد تم إرسال أعداد كبيرة من المهاجرين إلى المناطق النائية في الدولة. بينما ظل السكان الأساسيين الذين جاءوا من أوروبا الغربية في الفترة السابقة على قيام دولة إسرائيل يقيمون في وسط البلاد.

أدى الفصل الجغرافي بين هاتين الجماعتين إلى خلق بداية التوتر، والتفاوت بين المركز والمناطق النائية في الأراضي القومية الإسرائيلية. فسرعان ما أصبحت المدن الجديدة، التي أقيمت في الجليل والنقب - والتي أطلق عليها في وقت لاحق وصف المدن النامية - مدناً نائية، اجتماعياً وسياسياً، وسماها البعض باسم «إسرائيل الثانية». وكانت مركزية الحكم والارتباط به أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تزايد التفاوت بين المركز والمناطق النائية. وتبنى الآباء المؤسسون في بنائهم للأمة توجهات المدرسة التوظيفية التي تميل لتوظيف كل شيء في السياق المحدد له. وسعوا إلى خلق معايير قومية ووعي قومي موحد. وكانت الهوية القومية والعمل الحكومي في ذلك الوقت يعتبران الغراء، الذي يجمع شمل الأمة. وكان من السهولة بمكان بالنسبة للقيادات المؤسسة، التي جاء أغلبها من وسط اشتراكي في أوروبا الشرقية، أن تبني معايير الحكم الشمولي، وهي معايير شمولية جماعية، تتسم بوجود هرم سلطوي، قائم على التسلسل الوظيفي. وبالفعل فقد أصبحت جميع نظم وأجهزة الحكم والإدارة شمولية مركزية، لا علاقة لها بالمحليات. وكانت المساحة الإقليمية للدولة تعتبر وحدة إقليمية واحدة تدار من فوق من نقطة مركزية. وكان النظام يعتبر المحافظة وحدة إحصائية أكثر منها وحدة إدارية مستقلة ذات سلطات. وتم تشكيل البرلمان (الكنيست) ومؤسسات ومراكز القوة في الدولة من تكتلات أيديولوجية لا يكاد يكون فيها محل للدفاع عن المصالح الإقليمية أو المحلية. وبالتالي فقد بقى سكان المناطق النائية مبعدين ليس لديهم قوة ولا يوجد من يمثلهم ويخضعون لسيطرة المركز وخداعه. وأدت النظرة المتعالية وغير اللائقة من المركز والتي كانت ناتجة عن السيطرة والتنمية إلى العزلة والاغتراب وعدم القدرة على المشاركة بدور مساو في عملية بناء الأمة. وكان في هذا الأسلوب السياسي ما كفل للنظام الإشكنازي القديم السيطرة والقوة، ليقمع أى إمكانية لقيام المقهورين بالتعبير عن أنفسهم، فأفرز أجهزة حكم عديمة الحساسية والفهم لمشكلات سكان المناطق النائية. وحاول النظام الشمولي دون نجاح كبير تنفيذ سياسة وطنية، قائمة على المساواة، وعلى التكامل في التنمية الإقليمية. ولم يتمكن هذا النظام من إدراك أن التنمية لا تقتصر على مجرد منح دعم وامتيازات من فوق، وإنما لابد أن تتضمن منح قوة وتمثيل سياسى للطبقات الدنيا.

ينضم إلى المناطق النائية المهمشة اجتماعياً وسياسياً، في المدن النامية التي ظهرت في شمال وجنوب البلاد، في السنوات الأولى التي تلت قيام الدولة، جماعات الأقليات (التي تبلغ نسبتها نحو ٢٠٪ من مواطني الدولة). ويتركز أغلب أبنائها في المناطق المهمشة شمالي وجنوبي إسرائيل. ففي المنطقة الشمالية بلغ تعداد الأقليات نحو نصف السكان. وفي بئر سبع والنقب عامة يبلغ نحو ربع تعداد السكان. وبالتالي فقد نشأ تقسيم إقليمي، قائم على عدم المساواة الواضح بين سكان إسرائيل. وفي هذه المساحة المهمشة على المستوى القومي، يتجمع سكان المناطق النائية، الذين يعد أغلبهم من المواطنين اليهود والعرب الفقراء، بينما يقيم في المنطقة الوسطى السكان الأثرياء من قدامى المهاجرين الذين يعملون في المهن المتميزة بأجور مرتفعة ويرتبطون بشكل جيد بالاقتصاد العالمي. تتميز المنطقة الوسطى (التي تمثل المركز في إسرائيل)، بارتفاع مستوى الخدمات وسهولة الوصول للخدمات الصحية والعلاجية والثقافية والتعليمية، ذات المستوى الأفضل من المناطق النائية. ويمكن أن نذكر عشرات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، التي تعبر عن الفارق الكبير بين المركز والمناطق النائية في إسرائيل. وسنكتفى

في هذا الفصل باستعراض سريع لجزء من تقرير مراقب الدولة (الصادر عام ١٩٩٩) وللبيانات الأساسية الواردة من المكتب المركزي للإحصاء، بشأن الترتيب الاجتماعي الاقتصادي للمناطق الجغرافية في إسرائيل.

تقع نسبة تبلغ نحو ٨٠٪ من المجالس المحلية، في محافظة الشمال، ضمن شريحة البلديات التي تحتل مركزاً متديناً في الترتيب الجغرافي، وينطبق نفس الشيء على محافظة الجنوب. وفي مقابل ذلك، ففي المحافظة الوسطى، يحتل نحو ثلثا المجالس المحلية مكاناً في المنطقة المتوسطة، أو في المراكز المتقدمة من الترتيب. أما في محافظة تل أبيب، فليس هناك أي مجالس محلية تقريباً تحتل مكاناً بين البلديات متدنية الترتيب. وقد بحث ديوان مراقب الدولة (عام ١٩٩٩) الوضع الاقتصادي الاجتماعي مترد في أغلب البلديات الجنوبية، مقارنة بالبلديات الكائنة في تل أبيب وحيفا والقدس. وعلى سبيل المثال فإن عدد العاطلين في المدن النامية وفي بئر سبع يزيد عن المتوسط العام بمقدار يكاد يصل إلى الضعف (بين ٢، ١ و ٢، ٦). وكانت نسبة العاطلين في بلدتي أوفاكيم ويروحام على سبيل المثال ١٢٪ أو أكثر بينما يصل المتوسط العام في إسرائيل إلى ٥٪. ويزيد عدد من يحصلون على إعانة بطالة في المدن النامية وبئر سبع عن المتوسط العام بمقدار يكاد يصل إلى الضعف (بين ١، ٦ و ٢، ٦) وكذلك الحال بالنسبة لمن يحصلون على إعانة استكمال دخل في تلك المناطق (١، ٧ - ٢، ٩). بلغ متوسط دخل الفرد في المدن النامية وبئر سبع نحو ٦٠٪ - ٨٠٪ من المتوسط العام، وهي معلومة تشير إلى انخفاض مستوى المعيشة ومحدودية النشاط الاقتصادي في تلك المناطق. وتصل نسبة الحاصلين على الثانوية العامة ممن في سن ١٧ - ٢٠ سنة في تلك المناطق إلى ٦٠٪ - ٩٠٪ من المتوسط العام، حيث بلغ المتوسط العام للحاصلين على الثانوية العامة على مستوى إسرائيل ٥٢٪، بينما كان في المدن النامية وبئر سبع ٣٢٪ - ٤٤٪.

ليس هناك مساواة في توزيع الخدمات العامة أيضاً بين المركز والمناطق النائية. وكان أعلى معدل لوفيات الأطفال الرضع في إسرائيل، في العقد التاسع من القرن العشرين، هو المسجل لدى بدو النقب. وبلغت نسبة وفيات الأطفال الرضع من أبناء بدو النقب، مقارنة بالأطفال اليهود من أبناء النقب ٥، ٣ : ١. وبلغ عدد وفيات الأطفال في البلديات النامية اليهودية في النقب ٨، ٧ - ٩، ٨ لكل ألف مولود، بينما كان المتوسط العام ٨، ٦ لكل ألف مولود.

ووجدت البروفيسور زميرا مفاريخ كبيرة العلماء في وزارة التعليم (حسبما ورد في تقرير مراقب الدولة لعام ١٩٩٩) أن فرصة الطالب من أبناء تل أبيب أو رعنانيا أو رامات جان أو كفار سابا، في النجاح في امتحانات الثانوية العامة، مقارنة بالطالب من أبناء أوفاكيم أو بئر سبع أو ديمونة أو كريات شموني تبلغ ٥، ٢ : ١. وتعتقد أن التباين في إنجازات الطلاب في المناطق المختلفة في إسرائيل يفوق التباين بين إنجازات الطلبة في أي دولة غربية أخرى.

أجرى تشامنسكي وبن شاحار بحثاً في مشروعات ومصانع التكنولوجيا المتقدمة، ووجدوا أن نحو ٩٨٪ من العاملين في هذا القطاع يعملون في منطقة تل أبيب وفي المنطقة الوسطى (محافظة الوسط) وأن ٣٪ فقط منهم يعملون في الجنوب و ١٧٪ يعملون في الشمال. وكانت النتيجة التي توصلوا إليها من البحث قاطعة: فقد تزايدت قدرة قوى السوق في عصر العولمة، لدرجة جعلت من غير المجدي على الإطلاق الاستثمار في إقامة أي مشروعات للتكنولوجيا العالية في المناطق النائية. فقد أصبح المركز أكثر ارتباطاً بالعولمة وتأصل فيه الاعتقاد بأنه لم تعد هناك حاجة للمناطق المهمشة على المستوى المحلي، وأن هذه المناطق أصبحت عبئاً على المجتمع والدولة. تنتشر في هذه المناطق الوظائف التقليدية، التي لا تدر ربحاً، كما تنتشر فيها جيوب الفقر والأزمات الإنسانية. وهذا الأمر يؤثر على سوق العقارات فيها. فقيمة العقارات في مناطق المركز تزايد باطراد، ويتحدد سعرها في الأسواق العقارية العالمية، بينما يتدهور سعر العقارات في المناطق الفقيرة النائية. أدى انسلاخ الحكومة من التدخل في الاقتصاد لفترة قصيرة نسبياً - كجزء من سياسة الخصخصة، ونقل قيادة الاقتصاد لقطاع الأعمال - إلى زيادة التفاوت بين الأثرياء في مناطق المركز وبين الفقراء في المناطق النائية. فقد تخلت الحكومة عملياً عن المناطق النائية والبلديات الحدودية التي أقامت في الماضي وجعلتها مناطق مهمشة تطحنها تطورات الاقتصاد العالمي التي تزيد من تحسن وضع مناطق المركز وحدها. كان موضوع هذا الفصل هو عدم المساواة بين المناطق المختلفة في الدولة. وبقيت في النهاية أسئلة كثيرة لا يمكن بحثها في سياقها. من بين هذه الأسئلة: هل يترتب على تزايد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع تزايد التفاوت بين المناطق المختلفة..؟ من الممكن من الناحية الظاهرية أن نفكر في طريقة لنشر السكان بشكل قائم على التوازن والمساواة بين كافة المناطق في البلاد. ومعنى هذا أن يصبح هناك تمثيل للأغنياء والفقراء في كافة المناطق، وبالتالي لا يترتب على تزايد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي تزايد التفاوت بين المناطق المختلفة. ومن الممكن أن تظل هناك مساواة بين المناطق المختلفة رغم تزايد التفاوت بين طبقات المجتمع. ولكن الواقع في العالم عامة وفي إسرائيل بصفة خاصة يدل على أن هناك قوى فاعلة تعمل على دفع الفقراء إلى مناطق محددة من ناحية، وعلى اعتكاف الأثرياء في مناطق منفصلة من ناحية أخرى. فيذهب الفقراء إلى المناطق النائية الفقيرة القاصية، ويذهب الأثرياء إلى مناطق المركز الثرية الممهدة أمامهم. ويبدو أن هذه القوى تزيد من التفاوت بين المناطق بدرجة

أكبر عندما يتزايد التفاوت بين طبقات المجتمع. ربما تكون إسرائيل واحداً من أبرز الأمثلة على النموذج النظري للمجتمع الذي ينقسم إلى مركز ومناطق نائية، حيث يظهر التعبير عن ذلك على المستوى الاجتماعي وعلى مستوى المناطق على حد سواء. جدير بالذكر أن التفاوت بين المناطق له دائماً جانب شكلي بارز، ليس له وجود في أشكال التمييز الأخرى. وعلى سبيل المثال فإن من يتنزه في شمال وجنوب إيطاليا يمكن أن يلاحظ على الفور وجود تفاوت بين شكل المجتمع في الجنوب والشمال. وينطبق نفس الشيء على إسرائيل. وهناك سؤال آخر وهو: هل ستؤدي سياسة الحد من التفاوت الاجتماعي (من خلال سياسة الإعانات الحكومية وغيرها) إلى الحد من التفاوت بين المناطق أيضاً؟ والعكس أيضاً، هل سياسة الحد من التفاوت بين المناطق عن طريق إعطاء إعانات للمناطق النائية (على غرار قانون النقب مثلاً) ستؤدي للحد من التفاوت الاجتماعي؟ هذه الأسئلة تحتاج إلى بحوث بشأنها حتى نعرف المزيد عن العلاقة بين عدم المساواة الاجتماعي وعدم المساواة بين المناطق.

السن بقلم: حاييم حزان

ليس هناك من يتكلم عن الأعمار في المجال الأكاديمي. ويعد هذا الموضوع هو الغائب الحاضر في الخطاب الاجتماعي على وجه العموم. ولكن إطلالة سريعة على العناصر التي يتكون منها سوق العمل الحالي، وشروط الدخول إليه والخروج منه، تجعلنا ندرك أهمية السن، كمعيار رئيسي، لفهم عملية تنظيم الانتقال بين قطاعات العمل المختلفة. يكثر الإعلام من تصوير المفصولين من أعمالهم، ممن تصل أعمارهم إلى الأربعين وأكثر، وليس لديهم فرصة للالتحاق بعمل جديد. وهو إذ يفعل ذلك يفعل على أنه شيء بديهي غير مقصود وبدون اهتمام. ويجري تصوير التقاعد المنظم، وغير المنظم، عن العمل على أنه ناتج عن تطور طبيعي. كذلك الحال بالنسبة للالتحاق الأطفال بالجهاز التعليمي، حيث يجري تصوير التحاقهم به وخروجهم منه على أنه أمر بديهي، لا حاجة لمناقشته سوى في حالات استثنائية. ولا يعد سن التجنيد، وسن استخراج رخصة القيادة، وسن التكليف، سوى علامات عمرية تتأثر بها حياة الإنسان في شبابه. وليس من الصعب الإشارة لمثل هذه العلامات على مدى حياة الإنسان.

يمكن الإشارة إلى عدة أسباب لعدم التناسب بين وجود السن في الخطاب الاجتماعي وغيابه عنه. فالسن يعتبر - من قبيل الخطأ - مقياساً عالمياً، ورغم أنه كثيراً ما يعتبر من المتغيرات، إلا أنه لا يبدو كشيء يجب تفسيره، وإنما كسمة مستقلة تفسر بعض الأشياء. ويبدو أن السبب في هذه النظرية هو إرجاع سمات عامة لمقياس السن، بما يحوله إلى «واقع اجتماعي». ويرجع هذا الخطأ لعدم وجود فكر نقدي تفكيكي، يتناول السن، ويرتبط بالتقارب بين العمر البيولوجي والعمر الاجتماعي، وبين العمر النفسي والعمر الزمني؛ وهو ما تزيد أهميته في النظريات النفسية، التي تتناول التطور الذي يفرز مثل هذا التنوع العمري في نقاط مختلفة خلال الحياة، وترجع له سمات تتجاوز ما يشير إليه بشكل مباشر. تتسبب التوجهات التركيبية المسيطرة على علم الاجتماع وعلم الإنسان في العصر الحديث في منع دعاة نظريات التفاعلية والتركيبية والتبادلية من التصدي للمصطلحات التي تعتبر متحجرة وغير متغيرة، سواء لأنهم لا يملكون الأدوات المناسبة للتعامل معها ولإدارتها أو لأنهم يعترضون بشكل قاطع على التعامل المشروع مع مثل هذه النظريات. يتعارض الأثر الحاسم المنسوب للسن - في عصر تقديس حرية الاختيار والنسبية - مع الحدثة المتأخرة، كما يتعارض مع ما بعد الحدثة. وفي هذا الصدد تم تنحية التعامل معه إلى الهامش الثقافي والأكاديمي، ولا سيما باعتباره من الأمور الثانوية التي ترتبط ببحث الطفولة والشيخوخة، حيث تتسم الأولى بالتبعية والخضوع، فيما تعتبر الأخيرة من الناحية الثقافية بمثابة منطقة يحظر الخوض فيها.

وبالتالي فالمجتمع يرفض الخوض في الأمور المتعلقة بالسن. وقد احتكر علم النفس في الآونة الأخيرة البحوث في مجال سلوكيات الطفولة والشيخوخة، باعتباره علماً يقدم الرعاية والمشورة والتوجيه نظراً لدوره الأبوي، الذي من خلاله يرعى المجتمع، وشاركه في هذا الاحتكار علوم التربية. وركز علم الاجتماع على الشريحة السنية المراهقة التي تمتد بين الطفولة والشباب، وسخر محاور الخطاب الرئيسية المستخدمة فيه، لبحث المسافة الممتدة بين الدخول إلى سوق العمل والخروج منه، دون أن يأبه بالموانع ولا بالمعابر التي يمر منها في الدخول والخروج. وقد أصبح وجود السن، الذي نلمسه في كل تصرف

أو تنظيم أو تطور إنساني، غير واضح في الخطاب الأكاديمي. وبذلك أوقف مسيرة الزمن قدر المستطاع. وبهذه الطريقة، أصبح في إسكات الحديث عن السن خدمة للموضوعات التقليدية لعلم الاجتماع ولاهتمامه التقليدي بالطبقة المتوسطة، كنقطة انطلاق لتفكيك علاقات القوة الاجتماعية مع الطبقات والجماعات القومية والعرقية الأضعف. وترتبط الطبقة المتوسطة أو البرجوازية - التي تعد أحد إفرازات علم الاجتماع - ارتباطاً تاماً بالنظرية الزمنية، التي ترى أنه لا بد من التقدم في الزمن وفي السن بلا كلل. غير أن الشيخوخة والموت الحتمي اللذان تحذرنا منهما هذه النظرية يتعارضان مع هذا المفهوم ويقلبانه. ويقطعان مسار التقدم المتواصل في السن الذي يعد الأساس فيه هو الرحلة نفسها. وترتبط هذه النظرية بوجود المفارقة التالية: فالتقدم المستمر والموجه اجتماعياً مشروط بعدم نفاذ الوقت المتاح لمن يتقدم في السن. وبالطبع فإن علم البيولوجي يفند هذه الإمكانية، حيث أن الناس يجدون وسائل «لتجميد» الزمن باستخدام استراتيجيات مختلفة تؤدي للخلود الرمزي حتى يصلون إلى خط النهاية، ومن بين هذه الاستراتيجيات إقامة النصب التذكارية، وإعداد الأعمال الفنية، ثم التكنولوجيات الطبية، التي تسعى لوقف تقدم الساعة البيولوجية. ويزيد انتشار ثقافة الاستهلاك، التي تقدر وتكرس هذه الوسائل وترعاها لدى الطبقات المتوسطة وما فوقها. وبذلك يرتبط السن بالطبقة، ويرتبط كلاهما بشفرات أساسية لتفسير الخطاب الاجتماعي. وبالتالي فإن السن هو مصطلح يرتبط بالثقافة والسياق، وعدم وجوده يدل على وجود فضاء يحتاج إلى تفسير.

إن السن هو أحد آليات بناء وتكوين الزمن. والزمن هو مصطلح غامض وغير واضح، لا بد للراغبين في بحثه من اللجوء إلى التشبيهات حتى يمكنهم تفسيره. والسن يسمح بربط الزمن بظواهر شائعة، مثل التغيير في حياة الإنسان، والتقلبات الجيولوجية في الكرة الأرضية، وظهور وموت النباتات، ومولد وضمحلل الأجرام السماوية، وتطور عالم الحيوان، وتطور الحياة الإنسانية. ويتغير مفهوم المؤشر السنّي مع تغير ما يهدف لوصفه، غير أن نسيبته ليست قاصرة على هذا. فطبيعة المرحلة السنّية لا تتغير من فترة لأخرى فحسب، بل وتتغير من مجتمع لآخر ومن طبقة اجتماعية لأخرى. ومن الواضح أن الفترة التي كان فيها معدل الأعمار منخفضاً نسبياً في مجتمعنا، كان المتوسط العمري يدور حول أعمار الشباب. وكانت هناك انحرافات محدودة على الجانبين (الطفولة والشيخوخة). وبمعنى آخر فقد كان عدد الأطفال الذين تجاوزوا مرحلة الولادة والرضاعة قليلاً كما كان المسنون يمثلون نسبة قليلة من السكان. ولكن من الممكن تفنيد هذا الكلام أيضاً، لأن أغلب المجتمعات البسيطة، التي ينخفض فيها متوسط الأعمار، لا يوجد بها أي مؤشر زمني يتعلق بالسن، ولا يوجد أي إدراك للأرقام التي تشير إلى التطور والتغيير. وبدلاً من ذلك يتم تصنيف الناس حسب قدرتهم، وبما يتفق مع المهام الاجتماعية المخصصة لهم. وبالتالي فإن السن نسبي، وله مهمة محددة. ومن لا يحققون توقعات مرحلتهم السنّية، يعتبرون متممين لمرحلة سنّية أخرى تتناسب مع قدراتهم. يتجلى الاتفاق بين السن والأداء وبين السن والهوية في التمييز بين المراحل العمرية المختلفة التي يمر بها الإنسان، سواء على المستوى الأفقي أو على المستوى الرأسي. فعلى المستوى الرأسي تمثل المراحل العمرية التي يمر بها الإنسان أساساً لخطط وأنماط ثقافية مختلفة يرى البعض أنها ثلاثة أو أربعة أو سبعة أو ثمانية. وقد وصفت مراحل عمرية معينة في البحوث بأنها تعبر عن سلسلة أساسية من التحولات الحتمية في حياة الإنسان. ويشير عمر الإنسان في بعض الأحيان إلى وضعه الاجتماعي وأحياناً يضعه في تصنيف معين. ويدور المحور الأساسي في هذه التصنيفات حول السن أو حول سمات عمرية ترتبط به، كما هو الحال في سفر فصول الآباء في التلمود، حيث ورد فيه ما يفيد بأن سن الثالث عشرة هو سن التكليف الشرعي، وسن الثلاثين هو سن القوة والقدرة، وسن الثمانين هو سن الشيخوخة التامة، وسن المائة هو سن يكون المرء فيه كأنه مات، ولم يعد له وجود في العالم. وتكشف البحوث العرقية عن أن هناك ثقافات كان للسن فيها دور هام في تحديد المهام الاجتماعية وتوزيع العمل، وهو ما وصل في بعض الأحيان إلى حد جعل أبناء فئة عمرية معينة يقيمون في أماكن محددة.

في مقابل ذلك، فإن التقسيم الأفقي للأعمار يتمثل في التمييز، الذي يحدث أحياناً، بين العمر البيولوجي والعمر الاجتماعي، أو بين العمر العقلي الإدراكي والعمر العاطفي. وبصفة عامة هناك افتراض بأن تعاقب الأعمار هو أمر بدهي، وهو ما يعني أن توقع التزام أبناء عمر محدد بسلوكيات محددة يصبح التزاماً اجتماعياً، تفرضه المؤسسات المعنية في المجتمع، كالمؤسسة التعليمية وسوق العمل واتفاقيات التقاعد. ولكن في حالات استثنائية، تظهر إشكالية اعتبار هذه الأمور توقعات بدئية، عندما تكون هناك فئة عمرية تمثل حالة استثنائية، وتتصرف بشكل مختلف عن الآخرين. وعلى سبيل المثال، من الممكن أن يحدث هذا عندما لا يكون هناك تناسب بين السن البيولوجي والسن العقلي أو الاجتماعي. ففي ذلك الوقت يظهر في التو تصنيف يضم من لم يلتحقوا بالفئة العمرية باعتبارهم «متخلفين» أو «موهوبين» أو «شيوخ متصايين» أو «راشدين يتصرفون كالأطفال» أو ما إلى ذلك من تصنيفات.

والأصل في الموضوع أن العمر يسمح بوجود تقسيم تعسفي للأعمار إلى وحدات من السهل رصدها، وجعلها مصاحبة

لسمات معينة، تتيح لنا الحصول على معلومات فورية عن حالتها الإنسانية.

تضع هذه السمات التي يتسم بها مصطلح العمر الأساس لاستخدام هذا المصطلح أداة بناء أساسية في صياغة النظام الاجتماعي ووضع ترتيبات تعطيه هذه المكانة. وكما سبق القول فإن السن يحدث تأثيره بحكم كونه ممارسة تفرز التقسيمات التي تعكس تركيبة القوة والسيطرة وتحفظ هذه التقسيمات. ورغم وضوح التقسيمات العمرية في المجتمعات البسيطة إلا أنها ليست بهذه الأهمية في مجتمعنا، وباستثناء حالات الميلاد والوفاة فإن السن لا يكون ظاهراً للعيان، ولذلك فإن تأثيره يكون خاصاً ومتميزاً، لأن وجوده لا يثير انتقاداً أو احتجاجاً أو معارضة. وتكاد التوقعات العمرية تكون جزءاً من سلوكيات وتفاعلات المجتمع، وبذلك فإنها تشكل النظام الاجتماعي، بدءاً من التقسيم الواعي لمراحل الحياة، ونهاية بها لا يقال بصراحة، ولكنه يفهم من التلميحات والرموز. ومع هذا فإن الجانب المعلن في استخدام العمر يكفي للتدليل على المشاركة الواضحة التي يشارك بها هذا المعيار في نقاط حرجية من الخطاب العام والنظام الاجتماعي المرتبط به. ويتزايد الاحتياج إلى تشبيهات لتوضيح التجانس الاجتماعي ولا سيما في المجتمعات الكبيرة، التي تسبب فيها الأجواء المتخيلة للدولة، أو تسبب فيها الأصولية أو العولة في تحديد الدور الذي تلعبه العلاقات الشخصية العابرة في تحديد المصالح والهويات.

الأدهى من ذلك أنه في المجتمع الذي تختفى فيه المسلمات التقليدية التي تفصل بين التصنيفات البشرية لتحل محلها هويات مختلطة (كالأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي والإسرائيليين ذوي الأصل الفلسطيني) تختفى الشخصية التي تمثل «الآخر». ويسمح لنا معيار السن بخلق «آخر» خطير، ليس له ارتباط بالهوية القومية أو الدينية أو المنافسة السياسية أو الاقتصادية. فالمسنون في المجتمعات الغربية يمثلون «الآخر» المختلف على المستوى العالمي، لأنهم - بعيداً عن النسبية الثقافية وبعيداً عن سياسة الهويات - يستمدون اختلافهم من حقيقة ثابتة، وهي حقيقة الموت الذي لا بعث بعده في المجتمعات الغربية العلمانية. ومن ملامح ثقافة الموت المشار إليها تقديس الجسد والحفاظ عليه وصيانه، ولذلك فإن من يقتربون من خط نهاية الحياة البشرية - الذي يعد نهاية المطاف ولا شيء بعده - ينذرون بحكم وجودهم باقتراب هذا الخط، وهذا ما يجعلهم منبوذين ومكروهين. ونظراً لأن الموت أو عدم الحياة هو شيء غير مرئي، فإن هؤلاء المسنين يمثلون الشيء المرئي البديل له، وهو ما يجعل الشيخوخة تساوي الموت. ومن الصعب أن يتخيل المرء اختلافاً أكثر وضوحاً من اختلاف المسنين.

السن من ناحية هو مساحة من المصطلحات النمطية، ومن ناحية أخرى هو نقطة تحول قاطعة وواضحة بين حالتين مختلفتين للشخصية. وتمسك الطبقة البيروقراطية بالعصا من طرفيها، عندما تتعامل مع السن من ناحية على أنه ظاهرة تحتاج إلى معنى اجتماعي، يميز بين الناس على أساس انتمائهم للتصنيفات المكونة له، بينما تستخدم الموت من ناحية أخرى بصورة تعسفية كآلية للتمييز بين أشكال الحقوق والواجبات المترتبة عليها، وتقوم من خلال هذا بالطبع بطرح هذه الحقوق باعتبارها غير قابلة للمساومة. ويتم حسم مصير الإنسان بالخير أو الشر وفقاً لتاريخ ميلاده، ومدى ملاءمته للشروط التنظيمية البيروقراطية، كالاتحاق بالمؤسسة التعليمية في سن معين، أو التجنيد للجيش في سن معين، أو الحصول على حقوق اجتماعية وتأمينية تستحق في سن معين، كالعمل والتقاعد. وبالتالي يجري التعامل مع السن على أنه مورد مستقل ينطوي على مكسب أو خسارة ويتم استغلاله من هذا المنطلق. وكلما زاد المتاح للشخص من هذا المورد مع تقدمه في السن كان هذا الأمر سيفاً ذا حدين بالنسبة له، لأنه من الممكن أن يؤدي لتزايد ما يحصل عليه من أجور ومكافآت، ولكنه من الممكن أن يؤدي أيضاً لإقالته من العمل والانتقاص من وضعه الاجتماعي. ويعتبر السن من أكثر الوسائل البيروقراطية فعالية نظراً لصياغته الرقمية القاطعة. فوضع الأرقام الذي يتسم بالحياد والاستسلام أمام معناها يجعلها بمثابة حقائق تتجاوز نطاق العالم الشخصي الاجتماعي بل ونطاق العالم الإنساني. وبالتالي تعتبر أساساً شبه طبيعي ولكنه بلا سياق. وهذا ما يكسب السن قوة اجتماعية عليا عند استخدامه كآلية للتصنيف والتخصيص.

بذلك يتحول السن إلى شبه أسطورة، تكاد تكون واقعاً مستقلاً مؤسساً للتجربة الحياتية اليومية، ولا سيما عند النقاط التي يكون وجوده بارزاً فيها بشكل واضح وشبه مقدس. وتشهد أعياد الميلاد والأزمات العمرية بأنواعها، ومحاولات إخفاء السن ومحاربة الشيخوخة، ومحاولات منع مظاهر تقدم السن، وما شابه ذلك من ممارسات، على الجهود الشكلية الكبيرة المبذولة لتشجيع هذه الثقافة، من أجل إدارة العلاقات مع شيء في حجم قوة القدر. وبالفعل فإن أعياد الميلاد على سبيل المثال يتم الاحتفال بها في سنوات الطفولة والصبا، سواء باعتبارها رمزاً للتغير الذي يسببه اجتياز المرحلة السنية لهوية الإنسان، أو بسبب أهميتها، وبسبب تأثير الأرقام في مجتمعنا. أي بحكم الروتين فقط.

تتعارض توجهات الحداثة المتأخرة مع النظرية القياسية التي تمثل التوقعات السنية واتجاهاتها الافتراضية جزءاً منها. ويؤكد علماء الاجتماع الذين يبحثون في مجال السن أن السن ليس سوى مؤشر متفق عليه وقابل للتفاوض، وأنه كما تنهار وتتقوض

حدود أخرى في أي مجتمع ليس به طبقة مهيمنة، كذلك الحال بالنسبة للعمر، فله أوجه عديدة وفي استطاعة الإنسان أن يفسره وأن ينظمه وأن يصوره في صورة جزء من سيرته الذاتية لا علاقة له بأعمار الآخرين، ولا بالقوالب العمرية كالاتقال من الشباب للرجولة أو للشيخوخة. وافترض أن أي تفسير للسن هو بمثابة نص يمكن تغييره وحل شفرته يمنع الثقافة من الرقابة القياسية على السن، ويسمح بفتح واقتحام حدود السن، كما يحدث في الانتقال من الطفولة للبلوغ (مثال ذلك عمل النساء صغيرات السن اللاتي يعتبرن طفلات في مجال عروض الأزياء وفي مجال الترفيه)، أو في الانتقال من الشباب للشيخوخة (وهو ما نلاحظه في النساء والرجال الذين «ليس لهم سن» بسبب أسلوب المعيشة والمظهر الخارجي). وما يبدو لنا أنه غروب شمس الوضوح العمري - الذي يسمح بالتمييز القاطع بين التصنيفات القائمة على السن - ليس سوى تعبيراً علنياً عن ثقافة قائمة على التعددية، تفرز مناخاً يسمح بتعدد الهويات واستبدالها في نطاق النوع أو الجنس في الساحة الوطنية والعالمية، ويرتبط بالقوالب السنية التي تصبح شديدة المرونة. ومن الناحية العملية فإن مطالعة الصحافة وشاشات التلفزيون وكتب الإرشادات، التي تسعى لتوجيه من يمرون بمراحل انتقالية، يكشف لنا عن التوسع في الاستخدام القاطع والحاسم للسن، كعنصر يشير بوضوح إلى هوية الشخص. وعلى سبيل المثال، يظهر المؤشر الرقمي الخاص بالسن في طليعة الأخبار والتحقيقات، كأنه إطار يتم في داخله تحديد موضع الشخص موضوع الخبر في وعي القارئ أو المشاهد متلقى الرسالة الإعلامية. ويتسبب نقص وعدم وضوح المعلومات في المجتمع الذي يتسم بالعلاقات الاجتماعية العابرة وقصيرة المدى، في اعتبار سن الشخص متغيراً معروفاً ومستقراً وغير مرتبط بالتغيرات الثقافية. وبذلك ففي المجتمع المفتوح، الذي يتسم بالتغير والتقلب، يتزايد استبدال الحدود السنية، ويتزايد دورها في تحديد هوية الإنسان. ولا يقلل اتجاه ما بعد الحداثة من أهمية السن كعامل في تحديد مصير الإنسان بل يزيد من أهميته.

تختلف المكانة الطبيعية الراسخة التي يتمتع بها السن عن مكانة أشياء أخرى، تعبر عنها مصطلحات مثل «الجاذبية» أو «العنصرية»، وتقوم على وضع التكوين الاجتماعي مكان العنصر «الطبيعي» الذي لم يحقق الرجا. وهذا هو تفسير أنه رغم محاولات نحت مصطلح يُطلق على التمييز لأسباب تتعلق بالسن، وهو مصطلح «Agism». ورغم استخدام هذا المصطلح في البحوث المتخصصة، إلا أنه لم يترسخ، ولم ينتشر في الثقافة العامة كمصطلح يعبر عن الاضطهاد لأسباب تتعلق بالسن، واستأصل بذلك شأفة محاولات القيام بتحريك سياسي، لتنظيم احتجاج قائم على السن، أو للترويج لنقد ثقافي يعبر عن عدم ارتياح لاستخدام التصنيف أو التقسيم القائم على السن.

ورغم وجود تشريع يحرم التمييز على أساس السن، ووجود تنظيمات متعددة حزبية وائتلافية وعامة لتعزيز قوة المسنين، إلا أن هذه الأمور لم تحقق نجاحاً. فهناك طرق عديدة للالتفاف حول التشريع المتعلق بالسن، وهناك اشتباه في عدم السعي لفرض القوانين المتعلقة به. وقد فشلت جماعات الضغط التي تعمل لصالح المسنين في إسرائيل، رغم أن هذه الجماعات حققت أصداء، وكان لها تأثير في دول أخرى مثل بريطانيا (Age Concern) والولايات المتحدة (الفهود الرمادية). ويبدو أنه يجب إرجاع النجاح الذي تحقق في بريطانيا إلى أسلوب التمثيل السياسي من خلال الانتخابات المحلية، وإرجاع النجاح الأمريكي إلى تزايد القوة الاستهلاكية لكبار السن هناك. أما في إسرائيل - التي تنتشر فيها ثقافة الشباب القائمة على العناصر الرجولية العسكرية - فيتم تنحية كبار السن، ووضعهم إلى جانب النساء والأقليات القومية والعرقية. وينضم الحديث الخلاب عن فكرة دولة الرفاهية، والممارسات الخاصة بالإعانات الحكومية والمعاشات الخاصة وخصخصة الخدمات، إلى تفضيل المسؤولين عن مجالات مثل الخدمة الاجتماعية والصحية والتمريضية والنفسية التخلي عن كبار السن، وخلق طبقة ممن تعرضوا للظلم لأسباب تتعلق بالسن، ممن ليس لديهم قدرة اجتماعية ولا رصيد ثقافي. وهذه حالة لا يكاد يكون من الممكن فيها إيجاد وعي جماعي لمن يتسبون إلى ذلك الجمهور. وبذلك نشأت هوية مرتبطة بالسن، يمثل السن العنصر النمطي الرئيسي فيها. ومع ظهور هوية تركز على عنصر السن تسبب هذا ليس في أنها تناقض أساس وجودها فحسب، وإنما أيضاً في قيام المستفيدين منها بالعمل على اختفائها وإسكاتها، بل وإعلان الاحتجاج على وجودها. إن الطفولة والشيخوخة هي مراحل سنية تسبب الاكتئاب، وتنطبق شروطها على من تنطبق عليه من كبار السن والأطفال رغم أنفه، غير أن هذه المراحل تصلح أيضاً لتكون مثالا للتبعية والضعف وانعدام الاتزان والانتقاص من حقوق المواطن.

تقتصر سلطة قص حكاية الهوية السنية العامة، للأطفال والشيخوخ، على الجيل الوسط الذي يمثل الطبقة المتوسطة، وبذلك يتم تصوير التمييز لأسباب تتعلق بالسن على أنه يرتبط بالعلاقة بين الأجيال. وبالفعل فإن عقود العمل الجماعية، وكذلك التشريعات التي تنظم قواعد الدخول لسوق العمل والخروج منه، ليست سوى انعكاساً لعلاقات القوة بين الأجيال. وكلما زاد متوسط الأعمار ونقصت قيمة التجربة الحياتية والعلاقات الشخصية والعلاقات طويلة المدى، زاد التفاوت بين الأجيال.

وتقوم الحداثة بكل ملامحها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاتصالات بالدعوة إلى الالتزام نحو الأجيال السابقة، وزيادة السعى لتعظيم المكاسب وتحقيق الأحلام في إطار الثقافة المحلية المعاصرة. وتم استبدال مبادئ تكافؤ الفرص بمبادئ العدالة والاختيار العقلاني، التي لا يمكن تطبيقها على جمهور سحبت منه موارده، ولا يسعى النظام الاجتماعي القويم إلى تضمينه في إطار العلاقات «العادلة» والفعالة.

من الممكن والضروري طرح زعم مماثل بشأن التمييز ضد الأطفال أيضاً، وهو ما تصدى له بالفعل البحث في مجال الإنثروبولوجيا الاجتماعية. ولكن وضع الأطفال يختلف عن وضع كبار السن في شيئين. فهو وضع مؤقت وسيحل محله وضع الراشدين الذي يتم إعدادهم له، ورغم القهر والتبعية التي ارتبط بها فإنه يتصدر أولويات الجمهور الذي يطالب بالاهتمام به والاستثمار فيه. ربما يمكن أن نعتقد أن اضطهاد الأطفال يزرع لديهم الشعور بعدم العدالة، الناتج عن التمييز لأسباب تتعلق بالسن، وهو شعور سيلازمهم مدى الحياة، وسيستخدمونه كمبدأ لتنظيم العلاقات الاجتماعية في المستقبل. إن القصة التي تتناول سوء معاملة الأب للجد والتي يستتج منها الابن أنه سيتصرف بنفس الطريقة مع أبيه حينما يحين الوقت المناسب لذلك تدلنا على إشكالية التمييز لأسباب تتعلق بالسن، وتعرفنا بالمصيدة الاجتماعية المترتبة عليه.

سبق أن أشرنا إلى المؤسسات الاجتماعية التي تركز هذه الآلية ولا بد أن نشير إليها مرة أخرى في ختام المقال. فالقمم الثلاثة التي تعبر عن مصطلح السن مترابطة ومعقدة. فالتقدم في السن هو أمر طبيعي، ولكن صياغته الاجتماعية ومظاهره الثقافية تبدو غير طبيعية، وربما كان هذا هو السبب في عدم إمكانية حل شفرة هذا الارتباط المجرد، من خلال الوعي الاجتماعي الذي تختفي وراء بديهيات طبيعية تنكر للناحية الاجتماعية. ولذلك فإن التمييز على أساس السن يكون انحرافاً لا يمكن إصلاحه.

العولمة بقلم: أوري رام

العولمة هي التوسع في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتسريع معدلها ليجتاز حدود الدولة القومية، وهو ما يعنى نشأة شبكات اتصالات عالمية. وعلى المستوى الاقتصادي تعنى نشأة سوق اقتصادي عالمي موحد - ولكنه غير قائم على المساواة - وتوزيع العمل على المستوى العالمي. وتستخدم تكنولوجيا الاتصالات الحديث كآلية للمساعدة في تدفق الأموال والعمل والبضائع والأفكار في الشبكات العالمية، وهي آلية تتحرك بالعمل الاجتماعي أو الضمان الاجتماعي من المكان الذي يجري فيه وتجعله ذا طابع إقليمي. وهناك من يزعمون ان العولمة ليست ظاهرة جديدة (حيث يعتبرون أن انتشار المسيحية، وانتشار الاستعمار الأوروبي، وانتشار الإمبريالية في أواخر القرن التاسع عشر، كانت من قبيل العولمة)، غير ان هذه مسألة ثانوية بالنسبة لهذا الفصل. ويكفي أن نرى أن هذه الظاهرة تحولت اعتباراً من الربع الأخير من القرن العشرين إلى ظاهرة أساسية ذات سمات خاصة وذات قوة متزايدة، تجمع بين الرأسمالية والتقدم التكنولوجي. وهناك خلاف آخر في هذا الشأن سيكون موضوعاً لبحثنا هنا، وهو: هل العولمة توزع الثروة الإنسانية وتنشر الديمقراطية حسبما يدعى التوجه المؤيد للبريالية...؟ أو كبديل، هل تؤدي العولمة لتزايد عدم المساواة وتكريس السيطرة السياسية على الدول حسبما يدعى الاتجاه الراديكالي الناقد لها...؟ إن الاحتجاج الذي يظهر في كل مكان يجتمع فيه الزعماء الداعون للعولمة - من سياتل ومرورا ببراج ووصولاً إلى الكويك - يطرح هذا السؤال على جدول الأعمال العام.

سوف نوضح هنا قواعد التوجه النقدي، غير أننا سنشير في النهاية إلى نظرتنا الإيجابية التي ترى أن من الممكن السيطرة على العولمة وتوجيهها حيث نشاء. وسنركز هنا على جانب واحد من جوانب العولمة، وهو تأثير العولمة على النظام الطبقي في الدولة القومية وفي العلاقة بين الدول. سنؤكد أولاً أن العولمة تزيد من عدم المساواة الاقتصادي، وسنوضح ثانياً أن السبب في هذا التوجه هو التحول من الرأسمالية المحلية إلى الرأسمالية العالمية. وقد صاحب هذا التحول اتباع النظام الاجتماعي الليبرالي الجديد، الذي يقوض إنجازات الصراعات من أجل المساواة، ويقوض أيضاً الظروف التي سمحت بوجود مثل هذه الصراعات في الماضي. وبالتالي لو شئنا التدقيق فإن ما أدى لزيادة عدم المساواة لم يكن العولمة في حد ذاتها، وإنما كان خضوعها لسيطرة المؤسسات المالية والاقتصادية الكبرى ومن يمثلها من الليبراليين الجدد، في الوقت الذي تلاشت فيه بالتدريج العناصر

التي تسهم في موازنة هذه السيطرة أو في التصدي لها.

كان التناقض بين الرأسمالية والديموقراطية في الدولة القومية هو ما تغذت عليه الصراعات من أجل المساواة في العصر الحديث. يقوم المجتمع الرأسمالي على الملكية الخاصة، وبالتالي على عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعي. ويقوم المجتمع الديموقراطي في الأساس على صدور القرارات، بطريقة تمثل الشعب، وبالتالي يقوم على المساواة المدنية والسياسية. ومن هنا فإن المجتمع الرأسمالي الديموقراطي يقوم على مبدئين متناقضين. ويعتبر التاريخ الاجتماعي الحديث إلى حد كبير تاريخ الصراع بين هذين المبدئين. وهذان المبدعان هما جمع المال الخاص من ناحية والصراع السياسي لإعادة توزيع ثروة المجتمع من ناحية أخرى. والأداة الأساسية لدى المعمرين في هذا الصراع هي تنظيم أنفسهم على المستوى المدني والسياسي، وهو ما يظهر من خلال الحركات الاجتماعية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية. وتوجه هذه الصراعات نحو الدولة، التي يُطلب منها استخدام القدرة المتاحة لها من خلال التشريعات والسياسات والميزانيات.

كان الاتحاد السوفيتي السابق يمثل نموذجاً للدولة التي تقوم - باسم المساواة الاجتماعية والاقتصادية - بتصفية المساواة المدنية والسياسية. أما الولايات المتحدة المعاصرة، فتجسد الدولة التي - باسم المساواة المدنية والسياسية - لا تسمح بإعادة توزيع الثروة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. وفي كثير من دول غرب وشمال أوروبا، ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين نموذج دولة الرفاه، التي تحقق فيها توازن بين المبادئ المتناقضة التي تتمثل في عدم المساواة (الاقتصادي) والمساواة (السياسية). وهكذا فقد ظهرت في القرن العشرين ثلاثة نماذج رئيسية لنظم الحكم. النظام الشمولي القائم على المساواة (مثل الاتحاد السوفيتي السابق) والنظام الديموقراطي القائم على عدم المساواة (مثل الولايات المتحدة) والنظام الديموقراطي القائم على المساواة النسبية (دولة الرفاه). كما ساد في العالم الثالث نظام رابع وهو نظام شمولى قائم على عدم المساواة. واتسمت كل هذه النظم بدور الدولة المركزى في تنظيم العلاقات الاجتماعية.

في كل النظم التي شهدتها القرن العشرين كانت الدولة بمثابة «مظلة» تدور في ظلها الحياة الاجتماعية، وكانت الدولة هي الوحدة التنظيمية للنظام الرأسمالي العالمي. وبذلك فقد كانت هي الوسيط في العلاقات الدولية أيضاً. وقد شهدت بداية القرن الحادى والعشرين بداية تغير هذا الوضع أمام أعيننا، حيث تهدد العولمة بحجب دور الدولة المركزى، وبالتالي حجب الترتيبات السياسية والاجتماعية التي أقرتها الدولة وكرستها. جرت بداية العولمة سواء على المستوى الداخلى داخل الدولة أو على المستوى الخارجى الدولى عن طريق تنفيذ السياسة الليبرالية الجديدة القائمة على أيديولوجية السوق الحرة. وبمعكس التوجه القائم على المساواة الذى ظهر في القرن العشرين، ولا سيما اعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى العقد السادس من القرن العشرين، أصبح التوجه السائد - منذ العقد السابع من القرن العشرين - هو تزايد عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. فقد انهار النظام الشمولى، الذى كان قائماً على المساواة في الاتحاد السوفيتي السابق وفي أوروبا الشرقية، وبدأت نهايته تظهر في الصين أيضاً. كما أصبح النظام الديموقراطي القائم على المساواة - والموجود بشكل خاص في غرب وشمال أوروبا - في التدهور والتراجع. ولكن لا يزال هناك نظامان آخران رئيسيان بقيا جنباً إلى جنب. في الدول المتقدمة اقتصادياً، هناك نظام ديموقراطي غير قائم على المساواة، وفي المجتمعات المتخلفة في تطورها الاقتصادي، هناك نظم استبدادية غير قائمة على المساواة. وسنستعرض في هذا الفصل تشكيل الواقع الاجتماعى الجديد، الذى يفتقر إلى المساواة، والذى ظهر في أواخر القرن العشرين.

في الاستعراض التالى سنتناول عدم المساواة داخل الدولة وعدم المساواة بين الدول على حد سواء. ورغم أن عدم المساواة له أوجه عديدة، إلا أننا هنا سوف نتناول أكثر جوانبه بساطة ووضوحاً - والذى نعتقد أنه أهم جوانبه - وهو عدم المساواة في الدخل. ولعدم المساواة شرائح اجتماعية متعددة أيضاً، لن نستطيع أن نتناولها هنا سوى تلميحاً (مثل الأطراف التي يوجد عدم المساواة بينها).

يمكن أن نرى تزايد الاتجاه إلى عدم المساواة في توزيع الدخل في العقود الأخيرة بوضوح شديد في الولايات المتحدة. فحتى في هذا المجتمع الذى يتسم أساساً بعدم المساواة الشديد، مقارنة بالمجتمعات المتقدمة الأخرى، اتجه عدم المساواة إلى التناقص بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٦٨. وكان عام ١٩٦٨ أكثر الأعوام مساواة في توزيع الدخل في الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين تزايد الاتجاه إلى عدم المساواة. ويعرض لنا الجدول التالى بيانات عن عدم المساواة في توزيع الدخل في الولايات المتحدة في الفترة ١٩٦٤-١٩٩٤. ويوضح الجدول مدى عدم المساواة الاقتصادية قبل تدخل الدولة (عن طريق منح غير مالية مثل بطاقات الغذاء والإعفاءات الضريبية)، غير أن بيانات صافي الدخل لم تختلف كثيراً بتدخلها.

جدول رقم ١: توزيع الدخل بين الأسر في الولايات المتحدة (١٩٦٤-١٩٩٤) حسب درجة ثراء الفئة، حيث تمثل كل فئة ٢٠٪ من السكان وهناك خانة لنسبة الـ ٥٪ الأكثر ثراءً وخانة لمؤشر جيني (٢). (ويوضح لنا السطر الثانى من الجدول متوسط الدخل السنوى لكل فئة من الفئات بالدولار في عام ١٩٩٤).

العام	الفئة					
	الأخيرة	الثانية	الثالثة	الرابعة	الأولى	الد % العليا
١٩٦٤	٥,١ لا توجد بيانات	١٢,٠	١٧,٧	٢٤,٠	٤١,٢	١٥,٩
١٩٧٤	٥,٥ ٨٣١٢	١٢,٠ ١٩٧٥١	١٧,٥ ٣١٨٣٠	٢٤,٠ ٤٥٩٧١	٤١,٠ ٨١٤٤٧	١٥,٥ ١٢٣٨٠٠
١٩٨٤	٤,٧ ٧٩٩٦	١١,٠ ١٩٣١٣	١٧,٠ ٣٢٠٠٥	٢٤,٠ ٤٨١٨٩	٤٢,٩ ٨٨٦٠٨	١٦,٠ ١٣٣٧٥٧
١٩٩٤	٤,٢ ٧٧٦٢	١٠,٠ ١٩٢٢٤	١٥,٧ ٣٢٣٨٥	٢٣,٣ ٥٠٣٩٥	٤٦,٩ ١٠٥٩٤٥	٢٠,١ ١٨٣٠٤٤

كما يوضح الجدول السابق، فإن الزيادة في التفاوت بين الفئات المختلفة ترجع إلى حدوث انخفاض حقيقي (وليس مجرد انخفاض نسبي!) في دخل الطبقات الفقيرة (الفئتين الأدنى في الدخل)، وإلى الانخفاض النسبي في دخل الطبقة المتوسطة (الفئتين الثالثة والرابعة)، وذلك في مقابل زيادة كبيرة في دخل الطبقة الثرية، ولا سيما قمة هذه الطبقة (وهي نسبة الد % العليا).

يؤكد اتجاه الزيادة في عدم المساواة الواضح في الولايات المتحدة الاتجاه السائد اليوم في العالم كله. وينطبق نفس الشيء على نمط تقسيم عدم المساواة بين الفئات السكانية المختلفة - من خلال التصنيفات القائمة على الأصل العرقي والانتماء الديني والجنس والسن والثقافة وغيرها - والتي تشارك بنسب مختلفة في تلقي الدخل. وفي الولايات المتحدة على سبيل، بلغت نسبة الأسر البيضاء في الفئتين الأكثر ثراءً ٤٢٪ في مقابل ٢٤٪ لذوى الأصول التي ترجع إلى أمريكا اللاتينية و ٢٢٪ للسود، وفي مقابل ذلك فإن ٥٩٪ من الأسر ذات الأصول التي ترجع إلى أمريكا اللاتينية و ٦٠٪ من الأسر السوداء توجد في قائمة الفئتين الأكثر فقراً. ومعنى هذا أن الاتجاه إلى عدم المساواة يلحق ضرراً أكبر بالأسر التي ليست من أصل أوروبي (الأسر غير البيضاء).

ولكن هذه المقاييس الأساسية لتوزيع الدخل، وفقاً للفئات ووفقاً للجماعات السكانية، ليست كافية لتوضيح الصورة بالكامل. وعلى سبيل المثال فإن مقاييس الدخل لا تحسب الجهد الذي تبذله كل أسرة للحصول على مقدار محدد من الدخل. وفي الولايات المتحدة مثلاً، بينما انخفض نصيب الأسر الفقيرة والمتوسطة من الدخل، زاد متوسط عدد ساعات العمل السنوية التي يحصلون من خلالها على هذا الدخل من ٣٠٢٠ ساعة عام ١٩٧٩ إلى ٣٣٣٥ ساعة عام ١٩٩٧، وهي زيادة بنسبة ١٠,٤٪. أضف إلى هذا أن مقاييس الدخل المعتادة لا تأخذ في الاعتبار أيضاً إنتاجية العامل في ساعة العمل. وعلى سبيل المثال ففي الولايات المتحدة في الفترة ١٩٧٩-١٩٩٨ انخفض متوسط أجر العامل عن ساعة العمل بنسبة ١٣٪، وذلك في الوقت الذي زادت فيه إنتاجية ساعة العمل بنسبة ٢٢٪. وقد كان هذا الجمع بين انخفاض الأجور وزيادة الإنتاجية هو المصدر الأساسي لازدهار المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى، وللزيادة الكبيرة في دخول أبناء طبقة الصفوة، وللنشاط الرهيب الذي تشهده البورصات الأمريكية.

تجسد لنا الحالة الأمريكية الاتجاه الذي يتسم به العصر الحالي، والذي يتمثل في تزايد عدم المساواة في توزيع الدخل بين الأفراد وتدهور الأجر مقابل العمل وتزايد انخفاض أجور الفئات السكانية غير المسيطرة. وفيما عدا حالات استثنائية فإن هذا التوجه موجود سواء في الدول الغنية أو الدول الفقيرة أو ما بين ذلك، غير أنه لا يظهر بنفس الشكل في كل دول العالم، حيث تختلف قوة ومعدل الزيادة في عدم المساواة من دولة لأخرى حسب الظروف الاجتماعية التاريخية، وحسب السياسة التي تتبعها الدولة. ويصف الجدول التالي اتجاه عدم المساواة في ١٩ دولة متقدمة اقتصادياً في العقد الثامن وبدايات العقد التاسع من القرن العشرين، مع تحديد الفارق حسب مقياس جيني. ويمكن أن نميز بصفة عامة بين النمط الأنجلو أمريكي والإسترالي، الذي شهد تحولاً مبكراً نسبياً في العقد السابع من القرن العشرين، شابه قدر كبير جداً من عدم المساواة، وبين النمط الأوروبي الغربي والكندي، الذي شهد تحولاً متأخراً نسبياً في اتجاه عدم المساواة في العقد الثامن من القرن العشرين، غير أن هذا التحول كان معتدلاً إلى حد كبير. ومن الأهمية بمكان أن نميز أيضاً بين الدول التي تعمل على تحييد آثار عدم المساواة الاقتصادية (مثل كندا وإسرائيل ونيوزيلندا وفنلندا) وبين الدول التي لا تفعل ذلك (الولايات المتحدة والسويد وأستراليا والدول القريبة منها في الجدول). وقد كانت بريطانيا أكثر دول العالم اتجاهها إلى عدم المساواة، بل ويتسبب تدخل الحكومة فيها في تزايد الاتجاه إلى عدم المساواة، بينما تعتبر إيطاليا حالة شاذة في

هذا الجدول، حيث تشهد تراجعاً في عدم المساواة.
جدول رقم (٢): التغيير في عدم المساواة (وفقاً لمقياس جيني) في ١٩ دولة صناعية في العقد الثامن من القرن العشرين.

الدولة	معدل التغير في مقياس جيني	
	الدخل الاقتصادي	صافي الدخل
بريطانيا	++	+++
الولايات المتحدة، السويد	++	++
استراليا، الدانمارك، نيوزيلندا، اليابان، هولندا، النرويج، بلجيكا	+	+
كندا، إسرائيل، ألمانيا	+	=
فنلندا	++	=
فرنسا، البرتغال، أيرلندا	=	=
إسبانيا	لا يوجد	=
إيطاليا	-	-

حساب الدخل بعد الضرائب والإعفاءات
+++ زيادة كبيرة جداً ٣٠٪ (زيادة في عدم المساواة)

++ زيادة كبيرة ١٦٪ - ٢٠٪

+ زيادة معتدلة ٥٪ - ١٠٪

= تغيير محدود للغاية من - ٤٪ إلى + ٤٪

- انخفاض معقول ٥٪ أو أكثر (نقص في عدم المساواة)

استعرضنا حتى الآن اتجاه عدم المساواة المحلي داخل الدولة الواحدة. وسنتقل الآن إلى المستوى الدولي. ويعد أبسط المقاييس وأكثرها قبولاً في هذا الصدد هو مقياس الناتج القومي الخام للفرد (ويحسب على أساس إجمالي الناتج القومي الخام للدولة مقسماً على عدد الأفراد فيها). والجدول الثالث يشرح هذه البيانات العالمية في الربع الأخير من القرن العشرين، وفقاً لتوزيع مستويات التنمية الاقتصادية والتقسيم إلى مناطق.

يدل الجدول بوضوح على أنه في الفترة المذكورة تزايد التفاوت بين الدول الغنية وباقي دول العالم، فيما عدا الدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا. وفي العقد التاسع من القرن العشرين، كان الناتج القومي الخام للفرد في ٨٠ دولة أقل منه في العقد السابق، وهو ما يعني أن تلك الدول أصبحت أكثر فقراً عملياً وليس نظرياً فحسب. أضف إلى هذا أن التفاوت بين الفئة الأكثر ثراءً والفئة الأكثر فقراً زاد ثلاثين مرة عام ١٩٦٠، وستين مرة عام ١٩٩٠، و٧٤ مرة عام ١٩٩٩.

جدول رقم ٣: اتجاهات الناتج القومي الخام للفرد في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٧ (بالدولار بأسعار ١٩٨٧):

الدولة	السنوات				
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٧
العالم كله	٢٨٨٨	٣١٣٦	٣١٧	٣٤٠٧	٣٦١٠
الدول الصناعية	١٢٥٨٩	١٤٢٠٦	١٥٤٦٥	١٧٦١٨	١٩٢٨٣
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق	-	-	-	٢٩١٣	١٩٨٩
الدول النامية	٦٠٠	٦٨٦	٦٩٣	٧٤٥	٩٠٨
الدول الأقل نمواً	٢٨٧	٢٨٢	٢٧٦	٢٧٧	٢٤٥
إفريقيا	٦٧١	٦٦١	٥٥٠	٥٤٢	٥١٨
الدول العربية	٢٣٢٧	٢٩١٤	٢٢٥٢	١٨٤٢	-
شرق آسيا	١٧٦	٢٣٣	٣٣٦	٤٧٠	٨٢٨
شرق آسيا بدون الصين	١٧٢٩	٢٣٩٧	٣٢١٠	٤٨٠٩	٧٠١٨
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	٤٨١	٦١٦	٦٧٣	٨٤٩	١١٨٣
جنوب آسيا	٤٠٤	٣٦٥	٤٢٧	٤٦٣	٤٣٢
جنوب آسيا بدون الهند	٨٥٧	٦٦٢	٧٦٨	٧٠٩	٣٢٧
أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي	١٦٩٤	١٩٤١	١٧٩٥	١٧٨٨	٢٠٤٩

إن أكثر ثلاث شخصيات ثراء في العالم لديهم من الثروة ما يفوق الناتج القومي الخام للثمانية وأربعين دولة الأقل تطوراً في العالم مجتمعة، كذلك فإن أكثر مائتي شخصية ثراء في العالم لديهم من المال ما يفوق ما لدى ٤١٪ من مواطني العالم مجتمعين. غير أننا لم نصل هنا بعد إلى تحليل معنى هذه البيانات: فهناك نحو ٨٤٠ مليون نسمة يعانون من سوء التغذية، ونحو مليار وثلاثمائة مليون نسمة يعيشون على أقل من دولار في اليوم، ويقل متوسط عمر مليار ومائة مليون نسمة عن ٤٠ عاماً. وهذا مجرد جزء بسيط من المعاناة.

بناء على ما سبق يمكن أن ندرك أن العصر الذي نعيش فيه يتسم بعدم المساواة الشديد، وبالاتجاه إلى تزايد عدم المساواة، سواء داخل الدول أو بين الدول الثرية وباقي العالم. وتعارض هذه الظاهرة مع المنطق المتعارف عليه في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، التي ترى أن تحرير سوق الصرف سيؤدي إلى تساوى تدريجي في الأسعار والأجور، كما تتعارض مع المنطق الذي تتبناه نظرية الحداثة الاجتماعية، التي ترى أن المجتمعات غير الحديثة يجب أن تقلد المجتمعات الحديثة لتحقيق المساواة معها في الظروف الاجتماعية. كيف يمكن أن نفسر أن الظاهرة الشائعة هي التباعد Divergence بين الطبقات وبين الدول وليس التقارب Convergence على النحو الذي كانت تتوقعه النظريات المذكورة..؟ وكيف يمكن بالتالي أن نفسر التحول - الذي طرأ في الربع الأخير من القرن العشرين - على الاتجاه إلى المساواة، الذي كان سائداً قبل ذلك..؟ كما سبق القول سنفسر ذلك التحول بأنه ناتج عن الانتقال من الرأسمالية الوطنية إلى الرأسمالية العالمية، التي تتجاوز القوميات. يمكن أن نؤكد أن هذا التحول أخل بالتوازن الذي كان سائداً بين الطبقات، وزاد من قوة رأس المال وأضعف العمال، وهذا هو السبب الأساسي في الارتباط بين العولمة وعدم المساواة الاقتصادي.

عبر الاتجاه إلى المساواة - الذي ساد حتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين - عن توازن القوى الاجتماعية، وعن توازن العناصر الإنتاجية، الذي نشأ خلال هذا القرن، ووصل إلى ذروته بعد الحرب العالمية الثانية. فقد ظهر في الدول المتقدمة مثلث للعلاقات، أضلاعه هي رأس المال والقوة العاملة والدولة. وتمكنت المنظمات النقابية التي تمثل العمال من إجبار أصحاب رأس المال على توقيع عقود عمل جماعية معها، وكانت الدولة بمثابة وسيط ومشرف على التنفيذ. وضمنت هذه الصفقة الثلاثية لأصحاب الأعمال هدوءاً صناعياً بعيد المدى، كما ضمنت للعمال العمل في ظروف طيبة، وضمنت للدولة شرعية واسعة النطاق، وقدرة على تنظيم البنية الأساسية للدولة في مجال الاقتصاد، وإعادة توزيع ثروات المجتمع، من خلال الضرائب التي تحصلها والخدمات الاجتماعية التي تقدمها. وكما كانت الدولة وحدة تمثل الإطار الاجتماعي العام، كان المصنع الكبير هو وحدة الإنتاج النموذجية. وكان المصنع يتميز بوجود تسلسل قيادي فيه وبحجم الإنتاج الكبير، الذي يجري من خلال شريط إنتاج متحرك، وبقدرته على أن يتيح لعماله الحياة مع أسرهم في المستوى الاستهلاكي الخاص بالطبقة المتوسطة. وأطلق على هذا النمط الاجتماعي الإنتاجي اسم «فورديزم»، نسبة إلى «فورد» منتج السيارات المعروف، الذي كان يعيش في الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى.

كان لهذا الأسلوب عدة جوانب جعلته يحظى بعدة أسماء أخرى. فقد سُمي باسم نظام المؤسسات وخاصة في شمال غرب أوروبا واليابان نظراً لأن هذا كان الجانب الواضح للتسوية الثلاثية التي تضمن الإنتاج والعمل والرفاهية، والتي تم التوصل إليها بين منظمات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال والدولة. وسمى «الكينزيانية» نسبة إلى رجل الاقتصاد «كينز» الذي كان يرى ضرورة تدخل الدولة في أوقات الأزمات لخلق فرص عمل عن طريق تخصيص ميزانيات. وكانت دولة الرفاهية هي الجانب المعبر عن المسؤولية الاجتماعية العامة (التي تتمثل في تقديم الخدمات التعليمية والصحية وغيرها). وكانت مسؤولية الدولة عى رعاية كافة السكان، ولا سيما المحتاجين (وكانت تظهر بالنسبة لهم من خلال منحهم إعانات وتأمينات)، وهي مسؤولية أخذتها على عاتقها الدولة، التي كانت الجهة التي تتولى تقديم الخدمات الاجتماعية، وكانت تعتبر أكبر أرباب الأعمال في الاقتصاد. وكان الجانب الخاص بالصناعة العسكرية جزءاً من سر النمو الاقتصادي، الذي صاحب نظام المؤسسات «الفورديزم»، الذي كان قائماً على التصنيع لأجل الجيش، في مجال التنمية التكنولوجية، لأن الجيش كان منظمة ضخمة تعيّلها الدولة. وأخيراً فقد كان هناك وجه آخر لنظام المؤسسات في مراحلها المتأخرة وهو الوجه الاشتراكي الديمقراطي، الذي كان بمثابة أيديولوجية سائدة تقوم على المسؤولية الاجتماعية وتدخل الدولة في الاقتصاد، وقد تبنت الأحزاب الكبيرة في ذلك الوقت تلك الأيديولوجية.

ظهر في دول كثيرة بعد تحررها من الاستعمار نظام غير ديمقراطي ولكنه مماثل لنظام المؤسسات، يعمل في إطاره نظام حكم أبوى بيروقراطي، أو نظام حكم قومي اشتراكي، على خلق تنمية صناعية وتنمية اجتماعية من خلال سياسة التصنيع والإصلاح الاجتماعي. وبالطبع فقد ظهرت في دول أوروبا الشرقية نظم شيوعية تدعو للتنمية الاقتصادية الاجتماعية المركزية البيروقراطية (وتفسخت هذه النظم بمعدل سريع اعتباراً من العقد السابع من القرن العشرين). وكان نظام المؤسسات الذي انتشر بين العقدين الخامس والسابع يجمع بين اتجاهين وهما التنمية الاقتصادية والتوزيع الاجتماعي. وعندما توقفت التنمية الاقتصادية في العقد السابع بدأت الرأسمالية في العمل على استرداد مكانتها. وأدى هذا إلى تغيير ميزان القوى الاجتماعية وتدهور التوزيع الاجتماعي.

في ظل النظام الاجتماعي الذي تلى تلك الفترة، برزت قوة ضلع آخر من أضلاع المثلث الذي أشرت إليه آنفاً، مقارنة

بالضلعين الآخرين. وهذا الضلع هو رأس المال. ونتيجة لهذا ظهر انعدام المساواة الذي اتسم به هذا العصر. وقد جاءت قوة رأس المال وضعف الدولة والعمال في ذلك الوقت نتيجة لتضافر عاملين؛ أحدهما تطور تكنولوجيا العلوم والاتصالات، الذي أتاح مركزية الإدارة رغم توزيع النشاط؛ والثاني تطور النشاط الاقتصادي، على المستوى الدولي الذي يعد العنصر الرئيسي في العولة. وقد أدى تضافر هذين العاملين إلى جعل رأس المال متحركاً وقابلاً للسيطرة عن بعد. وعن طريق هذين العاملين نشر رأس المال شبكة دولية للنشاط الاقتصادي، حدثت من قدرة الدولة على الإدارة، وسحبت البساط من تحت أقدام المنظمات العمالية.

جاء بعد نظام المؤسسات (الذي أطلق عليه اسم «الفورديزم») ما يطلق عليه «ما بعد الفورديزم» أو «الفورديزم الجديد»، وهو نظام اجتماعي له جوانب متعددة. وكان من بين ملامحه المرونة في علاقات العمل والعملية الإنتاجية. ولكن بعكس وجهة النظر السائدة لم يكن معنى المرونة توزيع السيطرة الاقتصادية، وإنما تجميعها ومركزيتها. وبدلاً من المصانع القياسية التي تتسم بالتسلسل القيادي فيها، أصبحت السمة المميزة لرأس المال الآن أنه مظلة لمجموعة متشابكة من الاستثمارات؛ تستخدم العمال على المستوى العالمي، من خلال مقاولين من الباطن، أو كعمالة مؤقتة لبعض الوقت؛ أو تعمل في الأماكن التي تتسم بالأيدى العاملة الرخيصة. وأصبحت المواد الخام أو السلع الوسيطة تُشترى بنفس الطريقة. ومعنى هذا أن الإدارة أصبحت تعفى نفسها من الارتباطات الملزمة وطويلة المدى مع العمال، ومع المجتمع المحيط بها، في ظل نظام الإدارة الذي أصبح يوصف بأنه خفيف الحركة وقائم على الاستغلال. وأصبحت الليبرالية الجديدة تعبر عن الجانب الاقتصادي الموسف في الفورديزم الجديد، الذي كان يعنى اتباع سياسة مالية ليبرالية، وتحرير الاقتصاد، وجعل علاقات العمل فردية، وخصخصة الثروات والمنشآت العامة، والحد من الخدمات الاجتماعية، وتطبيق سياسة موازنة مقتصدة، والعمل على إيجاد بيئة صديقة للمستثمرين، سواء في ظل أيديولوجية المحافظين الجدد (تاتشر وريجان)، أو في ظل الليبرالية الجديدة (بلير وباراك). وفيما يتعلق بالأيديولوجية يتسم الفورديزم الجديد بالتحول من سياسة الحدثة القائمة على المساواة، إلى سياسة ما بعد الحدثة القائمة على الاختلاف؛ أي من السياسة الطبقيّة العالمية، القائمة على اتفاق الثقافات، إلى سياسة الهوية القطاعية القائمة على التعددية الثقافية. ومن الناحية السياسية اتسم الفورديزم الجديد بالتحول من النظام البرلماني الحزبي - الذي يرتبط بالنظام الطبقي - إلى الغوغائية الإعلامية، التي تفكك الأحزاب والنقابات التي كانت قائمة في عصر الصراعات الجماعية.

تشرف على هذا التوجه التي اتخذها الفورديزم العالمي الجديد طبقة رأسمالية عالمية (Transnational Capitalist Class) من رجال المال والمحترفين والمديرين، تنفذ مشروع تفكيك نظام المؤسسات (الفورديزم) في المجتمعات المتقدمة، كما تقلل من رواجه في المجتمعات الأقل تقدماً، من خلال منظمات دولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO)، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (IMF)، وغيرها. وتعد الإدارة الأمريكية التي تحتضن أغلب هذه المنظمات أكثر أنصار العولة نشاطاً في العالم. وتفرض هذه المنظمات على دول عديدة خططاً «لإعادة الهيكلة» و«الإصلاح الاقتصادي»، تسحبها إلى معترك السوق المفتوح، الذي تسيطر عليه المؤسسات العالمية الكبرى (Trans National Corporations).

تفرز عولة ما بعد الفورديزم توزيعاً جديداً للعمل وللدخل، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، حيث تضعف ساحة العمل العام (بإضعاف الدولة)، وتقوض المنظمات العمالية (سواء كانت نقابات عمال أم أحزاب عمالية)، وتجعل رأس المال الخاص أكثر العناصر فعالية وتأثيراً على السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وكانت النتيجة القاطعة لذلك هي إعادة توزيع الدخل لصالح مراكز القوة في النظام العالمي. ومع ذلك فبدل الاختلاف القائم في توجهات النمو الاقتصادي والتوزيع الاجتماعي للثروة على وجود مساحة للمناورة، حتى في ظل هذا الواقع. فهل ستمكن الدول والحركات والمنظمات من التصدي للاتجاه القائم حالياً والذي يتمثل في «فرض العولة من فوق» مع السعى لنشرها كفكرة شعبية تخدم الاحتياجات الأساسية لسكان العالم وتحقق العدالة الاجتماعية الأساسية..؟ هذا هو أهم سؤال اجتماعي يتردد في بدايات القرن الحادي والعشرين.

١- يُقصد بالمركز في هذه المقالة بصفة عامة المركز الحضري الذي يعتبر نقطة جذب للسكان مثل عواصم المحافظات والمدن الكبرى والبلدات الثرية بغض النظر عن موقعه الجغرافي.

٢- مؤشر جيني هو مؤشر يقسم عدم المساواة في الدخل في تقسيم يتراوح بين ٠، ٠ = المساواة التامة (أي أن جميع الوحدات التي تم قياسها حققت نفس الدخل)، وبين ٠، ١ = عدم مساواة تامة (أي أن كل البيانات واردة من وحدة واحدة فقط، كأن ترد من أسرة واحدة).

♦ دراسات ♦

٣

حرب لبنان الثانية وتداعياتها مركز بيجين - السادات للدراسات الاستراتيجية

دراسات في الأمن القومي (مجموعة باحثين) - ترجمة وإعداد: مصطفى الهواري
الكتيب رقم ٢٢ - مارس ٢٠٠٧

(١).

أخطاء الفكر الاستراتيجي في حرب لبنان الثانية

بقلم: إفرام عنبر

بدأت حرب لبنان الثانية بعد اختطاف جنديين إسرائيليين في الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٧. وأود أن أشير إلى أنه منذ نحو ثلاثة آلاف سنة كانت هناك واقعة مشابهة وردت في العهد القديم: "فلما سمع أبرام أن أخاه شبي جر غلمانته المتمرنين، ولدان بيته، ثلاث مئة وثمانية عشر، وتبعهم إلى دان. وانقسم عليهم ليلا هو وعبيده فكسروهم وتبعهم إلى جوبة التي عن شمال دمشق. واسترجع كل الأملاك، واسترجع لوطا أخاه أيضاً وأملاكه، والنساء أيضاً والشعب". (سفر التكوين - الإصحاح ١٤ - الفقرات ١٤، ١٥، ١٦). يبدو أن معركة إبراهيم لإعادة المخطوفين كانت ناجحة، ولكني غير واثق من أن إنجازات الآباء تكون دائماً نبراساً للأبناء.

كانت هناك إخفاقات أثناء حرب لبنان الأخيرة، كما كانت هناك أيضاً إنجازات طيبة. وسوف أركز هنا بوجه خاص على الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي بالصورة التي ظهر عليها خلال الحرب. مثل هذا الفكر الاستراتيجي يأتي نتيجة لقاء بين عقول كبار أعضاء الحكومة، أي القيادة السياسية، وكبار قادة الجيش الإسرائيلي، أي القيادة العسكرية. وسوف أعرض بعض سمات الفكر الاستراتيجي التي يمكن أن نعزوها بسهولة للقيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل أثناء الحرب الأخيرة، والتي أعتقد أنه يمكن وصفها بأنها أخطاء فكرية.

كان أول خطأ فكري هو عدم الجاهزية للحرب على الجبهة اللبنانية. رغم استفزازات حزب الله المتكررة، ورغم أن مخططات هذا التنظيم لخطف جنود إسرائيليين كانت معروفة، لم يكن الجيش الإسرائيلي في صيف ٢٠٠٦ مستعداً على الإطلاق لمواجهة واسعة النطاق ضده، وهناك أدلة واضحة على ذلك. ففي عهد وزير الدفاع السابق شاول موفاز قررت الحكومة خفض مدة الخدمة العسكرية لجنود الخدمة النظامية بما يتراوح بين أربعة إلى ثمانية أشهر، ابتداء من مارس ٢٠٠٧. ولا يخفى على أحد أن ميزانية الجيش الإسرائيلي تعرضت لتخفيضات تجسد تأثيرها أيضاً في خفض الشدائد لكم التدريبات في الوحدات القتالية.

كما تم أيضا تقليص حجم الوحدات المدرعة، وكانت هناك ضغوط متزايدة لإلغاء خط إنتاج الدبابة طراز مركفا. علاوة على ذلك فإن وحدات قليلة في الجيش الإسرائيلي هي فقط التي تدربت على كيفية التعامل مع حزب الله. بالتالي يمكن الإشارة إلى عدة أحداث جرت على مدار سنوات لم يخطر فيها على بال القيادتين العسكرية والسياسية احتمال نشوب حرب من النوع الذي شهدناه في صيف ٢٠٠٦.

تمثل الخطأ الفكري الثاني في اختيار الهدف السياسي. ففي بداية الحرب (في الواقع مازالوا يكررون ذلك حتى اليوم) قالت بعض المصادر - من بينها مسئولو الاستخبارات العسكرية والقيادة السياسية - إن الهدف من استخدام القوة هو خلق واقع سياسي في لبنان يؤدي إلى إضعاف مكانة حزب الله ويعزز مكانة الدولة في لبنان. إلا أنني أعتقد أن هذا كان خطأ فادحا، لأن إسرائيل لا تمتلك أي فرصة للتأثير على المنظومة السياسية اللبنانية عن طريق استخدام القوة أو أي وسائل أخرى. لقد تعلمنا هذا الدرس عام ١٩٨٢، عندما دخلنا لبنان بقوات كبيرة وحاولنا فرض "نظام جديد". لقد تعلمنا بأصعب الطرق أن هذا يفوق قدراتنا.

يجب أن نعلم أن هناك قوى اجتماعية وسياسية محلية في الشرق الأوسط تفوق قوتها أي تدخل خارجي. إننا لا نستطيع أن ننظم الشرق الأوسط كما يحلو لنا، وهذا لا ينطبق فقط على حالة إسرائيل الصغيرة، ولكن ينطبق أيضا على محاولة دولة عظمى كالولايات المتحدة لإعادة بناء العراق، فرغم امتلاكها قوة هائلة إلا أنها لا تحقق نجاحا في هذا. لذلك فإن الهدف من استخدام القوة لا يجب أن يكون خلق مناخ سياسي أفضل لإسرائيل، فهو هدف غير واقعي. كل ما نستطيع القيام به هو المساس بقدرات أعدائنا، وكل ما يتحتم على إسرائيل أن تركز عليه هو إجهاد قدرات أعدائها على استخدام القوة ضد أهداف إسرائيلية، سواء كانت مدنية أو عسكرية. يجب حرمان العدو من القدرة على توجيه ضربات مؤلمة لإسرائيل. قد يكون الهدف من استخدام القوة أيضا إفساد الأهداف السياسية التي يضعها العدو لنفسه، ولكن لا يمكن أن يكون الهدف هو بناء شرق أوسط جديد، لأن بناء شرق أوسط جديد هو مجرد حلم خيالي، أو ما يشبه المدينة الفاضلة، وهو أمر لا يمكننا تحقيقه.

يندرج الخطأ الثالث في إطار الأهداف السياسية، أو إذا شئنا الدقة فهو يندرج ضمن إطار البحث عن سبل لإنهاء الحرب. في الأيام الأولى للحرب اقترحت وزارة الخارجية إرسال قوة متعددة الجنسيات إلى جنوب لبنان للحيلولة دون إطلاق صواريخ الكاتيوشا من هذه المنطقة، وحتى يصعب على حزب الله العمل منها. وأنا أعلم أنه كان هناك في الأجهزة العسكرية من أيدوا هذه الفكرة.

أعتقد أن فرصة القوة متعددة الجنسيات لتحقيق ذلك ضعيفة للغاية، وأن هذا الهدف لن يتحقق. وما من شك في أنه لو أراد حزب الله العمل في جنوب لبنان، وإذا قرر الدخول في مواجهة مع القوة متعددة الجنسيات فإن التفوق سيكون حليفه. لقد شهدنا من قبل مواقف مشابهة وثبت لنا عدم قدرة القوات الأجنبية على الصمود أمام الضغوط. وعلى حد علمي فإنه بمجرد تعرض هذه القوات لإرهاب الانتحاريين المتتمين لحزب الله، لن يكون أمامها سوى الرحيل.

جميعنا نعلم أن قوات الأمم المتحدة في لبنان لا تستطيع منع عمليات تهريب السلاح من سوريا إلى حزب الله، كما أننا نعلم أيضا أن هذه القوات لا تستطيع منع إعادة انتشار قوات حزب الله في جنوب لبنان. هذه مجرد مسألة وقت، أو مجرد قرار يتخذه حزب الله بالعمل في جنوب لبنان، لذلك فإن وجود القوة متعددة الجنسيات لن يؤدي إلا لعرقلة الجيش الإسرائيلي إذا ما أراد العمل ضد حزب الله.

إننا نصطدم بكل أنواع المشاكل مع القوات متعددة الجنسيات: فقد سبق أن هدد الفرنسيون بإطلاق النار على الطائرات الإسرائيلية، كما أن هناك احتمالات بأن نكون قد أطلقنا النار بطريق الخطأ على قوة ألمانية بحرية، وأدى هذا إلى توتر لا مبرر له في العلاقات الثنائية. كانت القوات الأجنبية على حدودنا مصدرا دائما للحرج. وللأسف، هناك مسئولون في وزارة الخارجية وفي الجيش الإسرائيلي يعانون من ضعف الذاكرة ومازالوا ينساقون وراء أفكار لا طائل من ورائها، وفي السنوات الأخيرة يرددون الفكرة الحمقاء التي تقول إن وجود القوات الأجنبية سوف يحل مشاكل لا تستطيع القوات المحلية أن تحلها.

يتعلق الخطأ الفكري الرابع بجارتنا في الشمال - سوريا. لقد بذلت الحكومة الإسرائيلية قصارى جهدها أثناء الحرب من أجل تبديد المخاوف في سوريا. وقد قلنا للسوريين أكثر من مرة أثناء الحرب: "لستم طرفا في قضية حزب الله ولا نعزم القيام بأي أعمال عدوانية ضد سوريا". أنا أعتقد أن محاولة طمأنة سوريا ما كان يجب أن تحدث، لأنه يتحتم على السوريين أن يدركوا أنهم قد يكونوا هدفا لهجوم إسرائيلي لأنهم يمدون حزب الله بالسلاح، ذلك التنظيم الذي يحارب إسرائيل ويستنزفها. وعندما نحارب حزب الله، الذراع الطويلة لسوريا وإيران، ليس هناك ما يدعو لأن نقول للسوريين: "لا تقلقوا، نحن نقاتل حزب الله فقط وسوف تخرجون من هذه القضية بلا خسائر أو أضرار". مثل هذه الأقاويل تعني للسوريين أنهم قادرون على مواصلة استنزاف إسرائيل بواسطة حزب الله، دون أي خوف من مطالبتها بدفع أي ثمن.

فضلا عن ذلك، ربما نكون قد أهدرنا أثناء حرب لبنان فرصة شن هجوم ضد منظومة الصواريخ السورية بعيدة المدى التي تشكل تهديدا لإسرائيل. هذه المنظومة الصاروخية تغطي معظم مساحة دولة إسرائيل، وكانت هناك فرصة أثناء الحرب للتعامل مع هذا التهديد. يجب أن نتذكر دائما تلك السابقة التركية التي حدثت في أكتوبر ١٩٩٨، لكى ندرك أن السوريين لا يفهمون سوى لغة القوة. ففي هذا التاريخ بعثت أنقرة برسالة واضحة لدمشق كى تتوقف عن دعم حزب العمال الكردى الذى كان يقوم بعمليات ضد تركيا. وقد استجاب السوريون للمطلب التركى لأنهم كانوا يعرفون أن هناك قوة عسكرية هائلة تقف من وراء الرسالة التركية. لقد خضع السوريون أمام التفوق العسكرى والتشدد التركى. لذلك، كان يتحتم علينا أيضا أن نبعث للسوريين فى صيف ٢٠٠٦ برسالة تطالبهم بالتوقف عن دعم حزب الله، وأن نعزز الرسالة بشكل عملي.

يتعلق الخطأ الخامس بالجانب الإدراكي. فقد كان يبدو أن القيادة الإسرائيلية، السياسية والعسكرية، لم تدرك القدرة التراكمية لصواريخ الكاتيوشا على إلحاق أضرار كبيرة بإسرائيل. كانت النظرة إلى الصواريخ قصيرة المدى تدعو للدهشة والاستغراب، حيث صدرت قبل الحرب تصريحات تستخف بهذه الصواريخ على غرار "سوف يعلوها الصدا فى مخازن حزب الله". لم تكن هناك نظرة جادة إلى هذه القضية. علاوة على ذلك لم تتطرق وثيقة الجيش الإسرائيلى بشأن أهداف الحرب إلى المخاوف من صواريخ الكاتيوشا أو إلى ضرورة حماية الجبهة الداخلية منها. كما كانت هناك نظرة مشابهة إلى صواريخ القسام التى تسقط على الجنوب الإسرائيلى، حيث قيل: "إنه سلاح لا يسبب سوى خسائر محدودة".

إلا أن صواريخ الكاتيوشا أصبحت فى النهاية رمزا لانتصار حزب الله. لقد تعرضت دولة إسرائيل لما يقرب من مائتى صاروخ كاتيوشا يوميا، وكان واضحا للجميع أن حزب الله هو المنتصر فى الحرب وليس الجيش الإسرائيلى. ولم تدرك القيادة الإسرائيلية الأهمية التراكمية لمثل هذا النوع من الأسلحة.

تمثل الخطأ السادس فى أسلوب استخدام القوة. فقد كان الميل إلى الاعتماد أساسا على سلاح الطيران والامتناع عن القيام بعملية برية يمثل خطأ كبيرا. قد نقبل هذا المبدأ من منطلق أن سلاح الطيران كان يتمتع بالتفوق التام على كل منافسيه فى الشمال. فهو يستطيع العمل على مسافات بعيدة مع القدرة على إلحاق خسائر كبيرة وبأقل قدر من الخسائر فى صفوفه، ثم تعود معظم طائراته إلى قواعدنا سالمة.

على هذا الأساس، فإن النزعة إلى استخدام سلاح الطيران هو أمر مسلم به وله مبرراته. إلا أن الاعتقاد بإمكانية حسم المعركة بواسطة سلاح الطيران هو خطأ فادح. و كان بمقدورنا أن نعرف ذلك مسبقا. فقد ظلت الولايات المتحدة تقصف العراق على مدى مائة يوم فى حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، ولكنها اضطرت فى النهاية للقيام بمناورة برية حتى تتمكن من احتلال الكويت. وأخيرا، فإن الجندى الذى يرفع العلم فوق الأرض المحتلة هو رمز للانتصار وليس التفوق الجوى.

كان للخطأ الفكرى السابع علاقة بقضية الخسائر. فقد كانت هناك أثناء الحرب مخاوف شديدة من إشراك قوات برية خشية التعرض لخسائر، إلا أن هذه المخاوف لا تعكس الرأى العام الإسرائيلى الذى كان على استعداد - أثناء الانتفاضة وكذلك أثناء الحرب الأخيرة - لتحمل أى خسائر أيا كان حجمها. ولقد ثبت لنا ذلك من خلال تصريحات أهالى الضحايا. كان الشعور السائد هو أنه يجب مواصلة الحرب رغم احتمال التعرض لخسائر، وذلك بغرض تحقيق النصر فيها. لقد كانت الجبهة الداخلية على استعداد كبير لتحمل أى خسائر، إلا أن القيادة الإسرائيلية لم تستغل هذا الاستعداد، حيث قررت القيادتان السياسية والعسكرية - لسبب غير معروف - أن الشعب منهك ولذلك يجب تجنب المزيد من الخسائر. بالمناسبة، هناك قلب للأمر فيما يتعلق بالهدف من إقامة أى جيش. فمن المعروف أن الهدف من إقامة الجيش هو حماية المواطنين، وأن دم المواطنين أغلى من دم الجنود الذين يقاتلون من أجل حماية المواطنين.

فضلا عن ذلك، اعتقد أن هناك انتهاكا صارخا للميثاق الاجتماعى الأساسى الذى بموجبه يتم إقامة أى دولة. فمن خلال المنظور الأساسى للسياسة عند إقامة دولة يوضع ميثاق بين المواطنين والدولة، بموجبه تتحمل الدولة المسؤولية عن أمن مواطنيها. لذا يكون المواطن على استعداد لسداد الضرائب للدولة وبالتالي فهو على استعداد لبذل الجهد، ونتيجة لذلك يكون على استعداد للخدمة فى الجيش. هذا هو أهم ميثاق اجتماعي. إلا أن دولة إسرائيل خالفت هذا الميثاق، وأعتقد أنها مازالت تخالفه بسبب ما يجرى فى الجنوب.

تمثل الخطأ الفكرى الثامن فى رصد الواقع. أعتقد أن القيادتين السياسية والعسكرية لم تدركا - فى البداية على الأقل - أن هذه حرب بكل ما تعنيه الكلمة. كانت النظرة الأولية إلى استخدام القوة الإسرائيلية وإلى رد فعل حزب الله هى أن الأمر مجرد عملية عسكرية محدودة، كما أن قرار دخول الحرب صدر دون تفكير، وكان قرارا عاطفيا أكثر من كونه عقلانيا.

أنا لا أنتقد قرار خوض الحرب، لأننى أعتقد أن الظروف كانت تستدعى ردا عسكريا واسع النطاق، وأنه كان يتحتم الرد بقوة على استفزازات حزب الله. ومع ذلك، ربما كان من الواجب الانتظار قليلا والتفكير فيما نريد تحقيقه. كان الانطباع الذى

خرجت به من خلال مشاركتي في العديد من الملتقيات التي عقدتها المؤسسة العسكرية أثناء الحرب، هو أن الجهات العليا لم تدل برأيها بشأن مفهوم الانتصار في المواجهة مع حزب الله. لم يكن هناك فهم واضح بأن الحرب يجب أن تنتهي بالانتصار وأن الجيوش تدخل الحرب لكي تحقق النصر.

أما الخطأ الفكري التاسع والأخير فقد كان متمثلاً في الشأن الأمريكي. لم يدرك قادة إسرائيل أن هذه الحرب هي اختبار للتحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة. لقد انتاب الأمريكيين، وخاصة المحافظين منهم، قلق شديد بسبب ما حدث للجيش الإسرائيلي في الحرب الأخيرة. وهم يطرحون أسئلة يصعب تحملها: لماذا نستثمر في إسرائيل؟.. إذا كان الجيش الإسرائيلي غير قادر على التعامل مع ثلاثة آلاف مقاتل، فلماذا نواصل تقديم المساعدات السخية لإسرائيل؟.. إذا كان الارتباط مع إسرائيل لا يؤدي إلى هزيمة أعداء الولايات المتحدة، فما فائدته؟.. لم يدرك الساسة الإسرائيليون أن الحرب في لبنان كانت اختباراً للعلاقة الوطيدة بيننا وبين الأمريكيين، وكان الأمريكيون يدركون مدى تأثير الحرب ضد حزب الله على المنطقة، وكانوا يأملون أن تلحق إسرائيل الهزيمة بأتباع سوريا وإيران، الذين ترى واشنطن أنهم أعداؤها أيضاً. لم يكن الانتصار في هذه الحرب مهماً لنا فحسب، بل كان مهماً أيضاً للولايات المتحدة، والإخفاق الإسرائيلي في صيف ٢٠٠٦ يؤثر بالسلب على أهم علاقات إسرائيل مع هذه الدولة العظمى.

للأسف الشديد، لست واثقاً من إمكانية تصحيح تلك الأخطاء بسهولة، لأنها مرتبطة بفكر مجرد ومرفوض تغلغل إلى دهايز وزارة الخارجية وإلى القيادة الفكرية في الجيش الإسرائيلي، وبالطبع إلى أذهان الساسة. ربما يمكن تصحيح الأخطاء العسكرية بسهولة، ولكن من الصعب تصحيح الخطوط الفكرية المرفوضة. لذلك أعتقد أن ما حدث لإسرائيل أثناء حرب لبنان الثانية هو أمر يدعو للقلق.

(٢)

مشاكل في إدارة الحرب

بقلم: آفي كوبر

سأتناول هنا المشاكل التي اكتنفت إدارة الحرب، مع التركيز على الجوانب العسكرية. وبوصفي أحد الباحثين في الحروب، فقد نظرت إلى الحرب أيضاً من منظور نظري وتساءلت: هل تضمنت الحرب أي نظرية جديدة؟.. أعتقد أن الرد على هذا بالنفي. فالحرب الأخيرة لا تجسد أي اختلاف جذري عما عرفناه في حروب غير متماثلة أخرى، على الأقل منذ الحرب العالمية الثانية. لذلك لن أتوسع في الحديث عن هذه القضية.

ومع ذلك، إذا نظرنا إلى الحرب من الزاوية الإسرائيلية - العربية الضيقة، سوف تتكشف لنا على الأقل ثلاثة جوانب خاصة:

١ - كانت الهجمة التي تعرضت لها الجبهة الداخلية المدنية ذات حجم غير مسبوق. فقد سقط داخل الأراضي الإسرائيلية ما يزيد على أربعة آلاف قذيفة صاروخية دون أن يتمكن الجيش الإسرائيلي من الحيلولة دون إطلاقها.

٢ - دارت الحرب - في مراحلها الأولى على الأقل - في ظروف شبه مثالية. فقد كان هناك إجماع داخلي وتأييد دولي واسع النطاق لخوض الحرب، بما في ذلك التأييد الضمني من جانب دول عربية معتدلة. كما كان هناك شعور بثمة أمريكيون بعدم وجود حد زمني للعمليات الحربية. إلا أن هذه الظروف شبه المثالية كانت السبب في زيادة الشعور بالإخفاق والفشل بعد انتهاء الحرب.

٣ - كانت المشاكل الرئيسية لإسرائيل تتمثل في الماضي في مجال الردع والتأهب، وقد كانت قدرتها العسكرية تعوض أي أخطاء في هذين المجالين. وقبل الحرب الأخيرة كان الانطباع الراسخ في أذهان الجميع أن إسرائيل تمتلك قوة رادعة، وهو ما أكدته خطاب حسن نصر الله أمين عام تنظيم حزب الله بعد الحرب. وعلى الجانب الآخر، أي في مجال التأهب، حذرت الاستخبارات العسكرية من احتمال اختطاف جنود إسرائيليين. ورغم ذلك، لم يكن أداء الجيش الإسرائيلي على المستوى المطلوب. هذا الأمر لا يمكن أن يمر مرور الكرام لأنه يمثل مشكلة أساسية لا علاقة لها بأي نظرية سياسية.

سأعرض هنا عدة مشاكل رئيسية في إدارة الحرب، مع التركيز على استخدام القوة العسكرية. تتعلق المشكلة الأولى بتعريف

ما حدث على أنه حرب: لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها شيء كهذا، فقد بدأت حرب لبنان الأولى كعملية عسكرية ثم تطورت إلى حرب. وعندما لا يكون واضحا من البداية أننا بصدد حرب، وعندما لا يصفون ما يجري بأنه حرب، يكون لهذا تأثير سلبي على استدعاء وتعبئة الاحتياط، وعلى منظومة جمع المعلومات، وعلى تنفيذ الخطط الحربية الموضوعة، وعلى المنظومة اللوجستية، وعلى القيادة والسيطرة وما إلى ذلك.

تتعلق المشكلة الثانية بتمسك إسرائيل بوجه عام، والجيش الإسرائيلي بوجه خاص، بأسلوب القتال الذي يطلق عليه "قتال ما بعد عصر البطولة". كان الجيش الإسرائيلي قد تبنى، منذ عملية الليطاني في ١٩٧٨، أسلوبا قتاليا أطلق عليه إدوارد لوتفك "قتال ما بعد عصر البطولة"، ويقوم على قاعدتين رئيسيتين: ١- الحرص على الحيلولة دون وقوع خسائر في صفوفنا. ٢- الحيلولة دون المساس بمواطني العدو المدنيين. هذا النوع من القتال يلائم الدول الديمقراطية الغربية التي لا تخوض حروبا من أجل البقاء وتمتلك تكنولوجيا متطورة تتيح لها إمكانية توجيه ضربة دقيقة عن بعد وتساعد في الحد بقدر الإمكان من إصابة قواتنا ومن المساس بمواطني العدو. هذا القتال يحقق الفاعلية وفي الوقت ذاته يحافظ على المعايير الأخلاقية ويعطي الشرعية الداخلية، وربما الخارجية أيضا. وقد حقق هذا الأسلوب نجاحا كبيرا في مواجهة الفلسطينيين ونجاحا جزئيا في مواجهة حزب الله. بوجه عام، كانت إسرائيل تطبق هذا الأسلوب عندما تواجه عدوا يخوض قتالا من النوع البطولي، أي القتال الذي يرمى فيه أحد الطرفين إلى قتل أكبر عدد من جنود الطرف الثاني دون أن يخشى سقوط قتلى في صفوفه.

كنت من مؤيدي هذا الأسلوب في القتال، إلا أنه كان يتحتم أثناء الحرب الأخيرة عدم الأخذ به. ذلك لأنه دون التخلي عن أسلوب قتال ما بعد عصر البطولة وشن هجوم برى واسع النطاق ما كان يمكن تحقيق الحسم العسكري وتحقيق الأهداف الطموحة للحرب. كما أن التمسك بقواعد قتال ما بعد عصر البطولة كان من شأنه أن يوقف النشاط العسكري في حالة تعرض قواتنا لخسائر كبيرة وفي حالة المساس بالمدنيين على الجانب الآخر، مثلما حدث في كفار قانا عندما أدى "الضرر البيئي" إلى وقف القتال بضغط أمريكي. لقد ترددت القيادتان السياسية والعسكرية بين الأخذ بأسلوب القتال البطولي والأخذ بأسلوب قتال ما بعد عصر البطولة، أي بين استخدام وعدم استخدام قوات برية ضخمة.

تتعلق المشكلة الثالثة بعدة فرضيات وعقائد أساسية في إدارة الحرب، أثرت عليها التغيرات التكنولوجية التي عززت استخدام النيران في ميدان القتال على حساب استخدام المناورة، وأدت إلى تطور قدرات هائلة في مجال المعلومات.

يمكن أن نطلق على العقيدة الأولى اسم "تقديس التكنولوجيا". فبينما أجرى باحثون أمريكيون منذ نحو عشر سنوات لقاءات مع ضباط كبار من الجيش الإسرائيلي واكتشفوا لديهم نظرة متوازنة إلى التكنولوجيا، نجد أن الجيش الإسرائيلي سار في السنوات الأخيرة على نهج الجيش الأمريكي، وأصبح المنطق التكنولوجي هو الذي يسيطر عليه على حساب الفكر الخداعي. لا شك أن للتكنولوجيا أهميتها وأنه يجب تطويرها واستخدامها، ولكن لا يجب أن تكون المطمح الوحيد. فالتركيز الزائد عن الحد على التكنولوجيا قد يؤدي إلى الاعتقاد بدونية العدو، وبأن القوات التي تتلقى معلومات شبه كاملة وفي زمن قياسي وتتمتع بقدرات عالية على توجيه ضربة دقيقة وفناكة، يمكنها أن تتعامل مع العدو بكفاءة وفاعلية دون أن تتعرض تقريبا لأي خسائر حتى لو كانت تواجه تنظيمات إرهابية تخوض حرب عصابات. لقد واجه الجيش الإسرائيلي عدوا ذكيا ومخادعا يتحلى بالإصرار والاستعداد للتضحية ويمتلك منظومة قيادة وسيطرة قوية وصامدة، كما أنه يلعب أيضا في الساحة التكنولوجية ولديه تسليح بسيط ولكنه فعال، علاوة على أدوات تساعد على إدارة حرب إلكترونية.

ترتبط العقيدة الثانية بالثقة في القوة الجوية. لم يحدث مطلقا أن تم حسم حرب ضد جيش كامل عن طريق المعارك الجوية. كما أن احتمالات حسم المعركة في مواجهة التنظيمات الإرهابية والعصابية باستخدام القوة الجوية تكون ضئيلة أو غير واردة. والاعتماد على القوة الجوية يرتبط بتقديس التكنولوجيا الذي تغلغل في الأذهان قبل الحرب بفترة طويلة، وقد يكون العامل الرئيسي لذلك هو تأثير رجال الطيران الذين سيطروا على المواقع الحاكمة في هيئة الأركان العامة.

إلى جانب الاعتماد على القوة الجوية، تزايد خلال السنوات الأخيرة الاعتماد الشديد على القوات الخاصة، بافتراض أن استخدام القوة الجوية مع القوات الخاصة سوف يحقق فاعلية قتالية كبيرة. إلا أن ما اتضح عمليا خلال هذه الحرب هو أن تأثير الوحدات الخاصة محدود وأنها لا تستطيع أن تكون بديلا للقوات البرية كثيرة العدد، هذا إذا كان الهدف هو تحقيق الحسم العسكري أو درء خطر صواريخ الكاتيوشا.

هناك ظاهرة أخرى، ذات بعد شائك للغاية، وتأثرت كثيرا بمبدأ استخدام النيران على حساب المناورة، ألا وهي تغلغل مفهوم "السيطرة" الوارد في قواميس المصطلحات الجوية والبحرية، إلى الفكر البري إلى حد جعله بديلا لاحتلال الأرض. وما زلنا نتذكر التصريحات بشأن السيطرة على بلدة بنت جبيل أثناء الحرب. الحسم العسكري لا يتحقق عن طريق السيطرة، والسيطرة لا تقود إلى تدمير البنية الأساسية للتنظيمات العصابية والإرهابية.

وبتأثير من رسوخ مبدأ استخدام النيران على حساب المناورة، حدث انقلاب لوجستي في الجيش الإسرائيلي تمثل في تجميع عدة وحدات لوجستية في إطار منظومة لوجستية واحدة. وفي ضوء المشاكل اللوجستية التي ظهرت أثناء تلك الحرب، لا مفر من أن نتساءل عما إذا كان في مقدور منظومة لوجستية كهذه أن تدعم عملية برية واسعة النطاق يتخللها قدر كبير من المناورة. مما سبق ذكره يمكن القول بأنه إذا كان في الإمكان تحقيق إنجازات عسكرية كبيرة من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة والقوة الجوية والقوات الخاصة ودون الحاجة إلى مناورة برية وما إلى غير ذلك، فلا ضرورة للاستعانة بقوات احتياط كثيرة العدد ومجهزة جيدا للقتال. لقد أسفر ذلك عن توقف الكثير من قوات الاحتياط عن التدريب والقيام بمناورات عسكرية والتزود بالعتاد أو استخدام التكنولوجيا المتطورة.

إلى هنا ينتهي الحديث عن الفرضيات والمعتقدات الخاطئة، ولكني أود أن أشير بإيجاز إلى ثلاث مشاكل أخرى. لقد تكشفنا أثناء الحرب مشكلة القيادة العسكرية، وهي من أصعب المشاكل التي يمكن أن يواجهها جيش في حالة حرب. فخلال الحرب كانت الإجراءات العسكرية واضحة ومتوقعة ومباشرة وغير مبتكرة، وكان أبرزها ذلك الجهد الضائع لدفع حزب الله نحو الشمال. لقد ظلوا لسنوات يتحدثون هنا عن ضباط مسلحين بالوعي والثقافة العسكرية مع الخبرة القتالية، إلا أن من يعرف عن كثر كبار القادة ذوي المسار القتالي سيدرك أن هؤلاء مجرد ضباط يتميزون بالخبرة ويتحركون بالفطرة، أي ما أسماه ليدل هارت بـ "الجنود العمليون"، في حين تتبنى الجيوش الحديثة ما أسماه الكاتب العسكري جنوفيتس بـ "الجنود المثقفون". والمقصود بالجنود المثقفين هم أولئك الضباط الذين تتمثل مسؤوليتهم الرئيسية في القضايا العملية، ولكنهم لكي يتمكنوا من التغلب على المشاكل العملية يجب أن ينهلوا من النظريات العسكرية والتاريخ العسكري.

في إطار الفيلم القصير الذي عرضه التلفزيون منذ عدة سنوات، تحدث الجنرال شوارتسكوف، القائد العسكري الأمريكي في حرب الخليج، عن اعتماد التخطيط العملياتي في هذه الحرب على المبادئ والأسس الحربية وعلى التاريخ العسكري. فهل نعتقد أن بالجيش الإسرائيلي قادة كبارا يمكن أن يفكروا في المزج بين النظرية والتاريخ العسكري وإدراجهما في إطار واحد عند التخطيط والتنفيذ...؟ لا أعتقد أن هناك كثيرين من مثل هؤلاء، بل وأخشى ألا يكون هناك أساسا من يفكر في ذلك.

لقد ابتعد ضباط الجيش الإسرائيلي منذ فترة طويلة عن الخبرة القتالية واقتصروا نشاطهم على حفظ الأمن في المناطق. كما أن مسارات الإعداد والتأهيل التي يجتازونها لا توفر لهم تقريبا إمكانية دراسة النظرية العسكرية. بل إن الضباط لا يقرأون الأدب العسكري الذي كتب كله تقريبا باللغة الإنجليزية التي لا دراية لمعظمهم بها. يضاف إلى ذلك أن بعض الضباط يوفدون للدراسة الأكاديمية في مجالات لا علاقة لها بالتخصص العسكري.

كانت المشكلة التي أثرت سلبا على إدارة الحرب هي تلك المتعلقة بتردد القيادة السياسية. فبتأثير حرب عصر ما بعد البطولة وإيماننا بالثقة في إمكانية تحقيق الحسم من الجو وبلاستعانة بقوات قليلة العدد، لم تعلن القيادة السياسية عن الحرب ولم تعبئ قوات الاحتياط في الوقت المناسب ولم تصدر أوامرها بشن هجوم بري واسع النطاق، ذلك الهجوم الذي بدونه لا يمكن تحقيق الأهداف الطموحة التي وضعتها هذه القيادة.

هذا الأمر، إضافة إلى عدم خبرة رئيس الوزراء ووزير الدفاع، أثر بالسلب هو الآخر على إدارة الحرب. وتأتي أخيرا مشكلة حماية الجبهة الداخلية. لقد اتضح أثناء الحرب أنه حتى لو صدق الخبراء في قولهم بأن الخسائر المادية التي لحقت بالجبهة الداخلية جراء إطلاق الصواريخ كانت محدودة، وإن المجتمع الإسرائيلي أثبت مجددا أنه يملك قدرة هائلة على الصمود، فإننا نقول إن العالم يعيش عصرا يرى فيه المواطن أحيانا أن الأمن الشخصي يفوق الأمن القومي في أهميته. وفي مثل هذا الوضع لا يحتمل المجتمع التقاعس عن تطوير وسائل متنوعة لحماية الجبهة الداخلية، سواء كانت إيجابية أم سلبية، ولا يصمت إزاء "التخلي عن الجبهة الداخلية"، أي إزاء عدم معالجة مشاكل أولئك الذين يلزمون الملاجئ لفترة طويلة، وخاصة الأطفال والمسنين والمرضى والمعاقين. هذا الدرس يحتم إعادة النظر والتفكير في حماية الجبهة الداخلية قبل الحرب القادمة وأثناءها.

الشهادات

القنطار وقف أمامنا مرتعداً مذعوراً

بقلم: ليمور جريزيم - ماجين
هاتسوفيه ٦/٧/٢٠٠٨



لا يزال المحامي آرييه أريثيلي، نائب مدير مجموعة "هفينكس" ومستشارها القانوني، لا يزال يتذكر أمام عينيه صورة داني وعينات هاران وهما يلفظان أنفاسهما الأخيرة. لقد كان هناك، قبل نحو ثلاثين سنة، على شاطئ البحر في نهاريا، في تلك الليلة التي تحولت إلى يوم كئيب. وهو يتذكر أدق تفاصيل الحادث، الذي أصبح محفورا في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية إلى يومنا هذا.

يحكي أريثيلي قائلا: "لن أنسى ما

حييت صورة الطفلة الصغيرة، الجميلة

ذات الشعر الذهبي. رأيته مرة واحدة في حياتي ولكنها تعيش في قلبي منذ ذلك الحين. إلى يومنا هذا أرى أمام ناظري صورة الجندي الذي حملها على يديه بعد أن كانت قد فارقت الحياة.. كان يهرول على الرمال كالمجنون وهو يرتدى حذائه العسكري، معتقدا أنه لا يزال من الممكن إنقاذ حياتها، بينما كانت الطفلة ملقاة على يديه وأطرافها متدلية وضفائرها الذهبية تتطاير في كل الاتجاهات. أدركت أنها قد ماتت فعلا. حدث كل ذلك على خلفية البحر الأزرق واليوم الذي بدا جميل جدا في بدايته. إنه مشهد فظيع ومروع لا يمكن نسيانه".

تقريبا ٣٠ عاما مرت منذ تلك الليلة التي تسلل فيها أربعة مخربين على متن زورق إلى شواطئ نهاريا واقتحموا منزل داني وسميدار هاران واختطفوا الأب وابنته وقتلوهما بدم بارد. في الأسبوع القادم أو بعد أسبوعين على أقصى تقدير، سيطلق سراح رئيس المجموعة الإرهابية التي نفذت العملية، سمير القنطار، في إطار صفقة تبادل الأسرى وسيعود إلى لبنان

منتصرا انتصار الأبطال.

احتفظ المحامي أريثيلي بصمته إلى يومنا هذا رافضا الحديث عن تلك الليلة، رغم أن التفاصيل المحفورة في ذاكرته يمكنها أن تغير كثيرا مما نعرفه عن هذا الحادث. وهذا الأسبوع أيضا، في مكتبة الفخم بتل أبيب، لا يزال يشعر بالخوف، ويقول: "ماذا سنستفيد من ذلك..؟ لا أريد أن أتسبب في الألم لأي شخص.. ولكنه قرر في النهاية كسر جدار الصمت، وذلك لسبب واحد: سمير القنطار. ويوضح أريثيلي قائلا: "يتفاخر هذا

الرجل منذ سنين بأنه بطل، ولكن عندما قبضنا عليه اتضح أنه أبعد ما يكون عن هذا الوصف. فالعملية كانت أكبر منه، وشعر بالعجز في مرحلة معينة فأطلق النار على أسراه تقريبا دون أن يقصد. عندما قبضنا عليه، وجدنا صبيًا عمره ستة عشر عاما ونصف العام، مذعورا ويرتعد كورقة متطايرة، وأخذ في سرد كل ما يعرف من معلومات. من المؤكد أنه لم يكن بطلا. رفاقه في لبنان يجب أن يعرفوا أن الفتى أجاب بتفصيل على كل الأسئلة التي وجهها له المحققون، بينما كان يرتعد من الخوف. وأخذ يتحدث ويروي بلا توقف. لقد تصرف كالأطفال. لم يتعرض لأي نوع من الضغوط لإجباره على الكلام، إنه ببساطة كان كالورقة المتطايرة".

*** "أدركت أنهم لن يخرجوا أحياء":

في الثاني والعشرين من أبريل ١٩٧٩، في حوالي منتصف الليل، اجتازت حدود إسرائيل مجموعة تتكون من أربعة مخربين، بقيادة سمير القنطار. وصلت المجموعة إلى الشاطئ بزورق مطاطي وتوجهوا على الفور نحو نهاريا. الأوامر التي

صدرت للمجموعة كانت واضحة: التوجه إلى بيت خاص وأخذ أسرى.

في الطريق إلى المبنى السكنى لأسرة هاران، الذي وقع عليه الاختيار بمحض الصدفة، قامت المجموعة بقتل الشرطي إياهو شاحار. بعد سنوات من الحادث، قالت سميدار هاران، الوحيدة من بين أفراد الأسرة التي نجت من الحادث، في حديث لصحيفة "واشنطن بوست": "سمع جارنا جلبة واستدعى الشرطة. نحن أيضا سمعنا صوت طلقات نارية وسارعنا بالركض والاختباء. ولكن المخربين تمكنوا من رؤيتنا، ولذا دخلوا تحديدا إلى منزلنا. نجحت أنا، وياعيل ذات العامين وإحدى جاراتنا من الطابق الأعلى، في الاختباء. قبض المخربون على داني وعينات. عندما خرجوا من البيت، أدركت أنهم لن يعودوا أحياء من هذه القصة". لم تكف الطفلة ياعيل عن البكاء، فوضعت الأم يدها بالقوة على فمها كي لا ينكشف مكانهم، فاختنقت حتى الموت.

في هذه الأثناء، قاد المخربون الأب وابنته إلى شاطئ البحر، ولكن قوات الجيش والشرطة التي أبلغت بالحادث الإرهابي، سبقت الإرهابيين إلى الشاطئ وثقت زورقهم وانتظرهم هناك. يقول المحامي أريئيلي: "كنت في تلك الفترة أخدم في الاحتياط على الحدود الشمالية في إطار وحدة الدعم لسلاح الطيران. في ساعات الليل الأخيرة، اندفع شخص ما إلى الحجرة وصرخ قائلا إن هناك مخربين في نهاريا ويجب التوجه فوراً إلى موقع الحادث. قمت أنا وجندي آخر باستقلال سيارة جيب وسارعنا إلى المدينة. وصلنا بينما الفجر قد بدأ يبرز، وطلب منا رجال الشرطة الإسراع إلى شاطئ البحر. عرفنا في تلك اللحظة إن هناك عملية إرهابية خلفت قتلى، ولكننا لم نعرف العدد المحدد للمخربين الموجودين في نهاريا. كان المسئولين في الجيش الإسرائيلي يخشون جدا من احتمال وجود مخربين آخرين يتجولون طلقاء في المدينة.

"على شاطئ البحر كانت توجد قوات من وحدة جولاني للعمليات الخاصة بالإضافة إلى جنود من وحدات خاصة أخرى. لم أكن أعرف أي منهم، ولكن بحكم منصبى انضمت إليهم. كان المخربون والخاطفون يجتنبون أمامنا. رقدنا على الرمال في مواجهة القنطار ورفيقه أحمد الأبرص".

* كم كانت المسافة بينكم..؟

- "كانت المسافة قريبة جدا. يجب أن نوضح أولا طبيعة المكان، فشاطئ البحر في نهاريا مسطح تماما كشاطئ البحر في تل أبيب، والخط الساحلي ضيق جدا. المسافة بين الطريق والبحر لا تتجاوز بأي حال ثلاثة أمتار. اختبأ القنطار والأبرص ومعهم الأسرى بين الصخور التي كانت على الشاطئ، ولكن لم تكن أمامهم أي فرصة للهرب. فبالبحر كان ورائهم، وقوات الأمن كانت أمامهم. أما الصخور التي

اختبئوا ورائها فقد كانت صغير نسبيا وموزعة على مساحة صغيرة. كانت تفصل بيننا وبينهم أمتار معدودة، ربما ١٥ - ٢٠ متر...

"في هذه المرحلة، رأينا المخربين الذين كانوا يرفعون رؤوسهم لإطلاق النار ثم ينخفضون بسرعة. أطل داني أيضا برأسه من حين لآخر، كما رأينا عينات. فصل المخربون بين الأب وابنته، فقد كان الأب يقف أمامي مباشرة، بينما كانت الطفلة تقف في الزاوية".

* هل كانا يكيان أو يصرخان..؟

- "لا. كان يبدو في تلك اللحظة أن الوضع تحت السيطرة. بدا داني عاديا جدا، ولا أتذكر أنني سمعت عينات تبكي. كان المخربون يشعرون بالضغط والتوتر، حيث بدا لهم أن الوضع ليس في صالحهم إطلاقا".

** في لحظة واحدة، انقلبت الأمور رأسا على عقب:

لم يكن الجنود الموجودين على الشاطئ يعرفون بما حدث في نهاريا ولم تصلهم أي إفادة عما حدث للأم وابنتها. كانوا ينتظرون على الشاطئ للتأكد من أن الوضع لن يخرج عن السيطرة. ويواصل أريئيلي قائلا: "عندما بزغ الفجر، كانت كل قيادات المنطقة الشمالية معنا في المكان. كان الوضع تحت السيطرة تقريبا. أحد ضباط الاستخبارات توسل لنا ألا نقتل كلا المخربين وأن نبقى على الأقل على واحد منهما على قيد الحياة حتى يستطيعوا أخذ معلومات منه. أنا أيضا أكدت لهم في تلك الأثناء أن الوضع سيكون على ما يرام وأن هذه القصة ستنتهي نهاية طيبة. كنا لا نزال نرقد على الرمال ونقوم بتبادل النيران مع المخربين، وذلك بهدف إبقاء رؤوسهم منخفضة وتوفير أطول وقت ممكن لقادة الجيش الإسرائيلي ليفكروا بهدوء في كيفية التصرف. كنا نعرف أنه ليس أمام القنطار وزميله أي فرصة للهرب".

* كيف كان يبدو القنطار..؟

- "مذعور جدا. يجب ألا ننسى أنه كان حينها صبيلا لا يتجاوز عمره السادسة عشر ونصف، وقد جعله هذا الوضع يشعر بالعجز وقلة الحيلة. فمن ورائه بحر وأمامه قوات كبيرة من الجيش والشرطة، وفي يده أب وابنته. شعرت أنه لا يعرف ما ينبغي أن يفعل وأنه يفتقد المشورة".

وحينها ساد الصمت. يصف أريئيلي تلك اللحظات قائلا: "طلبوا منا ألا نطلق النار وهو أيضا لم يطلق النار. استمر هذا الصمت حسبا أعتقد لدقيقتين أو ثلاث دقائق - كانت بالنسبة لنا كالدهر. وفجأة حينها صرخ الشاب الذي كان يرقد بجوارى والذي لم أكن أعرفه: داني.. اجري. وقف داني وبدأ يجري. لم أعرف من كان هذا الشاب ولماذا طلب منه أن يجري، ولكن داني وقف وبدأ يجري فأطلق المخربون النار عليه من الظهر، ثم فجروا رأس عينات. وبعد ذلك انقضضنا

وقبضنا عليهم. وهكذا انتهت القصة بمأساة.

* لماذا طلب منه أن يقوم ويجري، هل كانت هناك خطة..؟

- "لا أعرف حتى يومنا هذا. الأمور كانت تحت السيطرة التامة وأدرنا الموضوع بأقصى حد من الهدوء. كانت المواجهة تشبه مواجهات الأفلام السينمائية. وحينها حدث ما حدث، وفي لحظة واحدة انقلبت الأمور رأساً على عقب."

* هل تعتقد أن عينات رأت أبيها وهو يتعرض لإطلاق النار..؟

- "لست متأكدا. لقد فصل المخربون بينهما ولكن المسافة بينهما كانت لا تزيد عن أمتار معدودة."

بعد لحظات من الطلقات القاتلة، هرول الجنود نحو داني محاولين إنقاذه، بينما هرول جنود آخريين نحو عينات. أما المحامي أريئيل فقد انضم إلى القوات التي انقضت على المخربين. ويقول: "كنا في صدمة. لم يصدق أحد ما حدث. كنا واثقين أننا سنقبض عليهم جميعاً، ولكن في لحظة واحدة انهار كل شيء. شعرنا بالعجز وبركان من الغضب. انقضضنا أولاً وقبضنا على المخربين. على بعد عشرة أمتار مني، رأيت الجنود يحاولون إنقاذ داني، ولكن ذلك كان متأخراً جداً. على الجانب الثاني، رأيت جندياً من وحدة جولاني يحمل عينات ويهرول نحو سيارة الإسعاف. كان المشهد قاسياً جداً. كان يجري كالمجنون، ولكن من الصعب الجري على الرمال. كانت الطفلة على يديه وأطرافها متدلية وشفائرها الذهبية تتبعثر على خلفية البحر الأزرق. أعتقد أنها كانت ميتة بالفعل. لا يمكن نسيان هذا المشهد..."

"في تلك الأثناء، قام رجال المخابرات بمن يتحدثون العربية باستجواب كلا المخربين. سمير القنطار أخذ يتحدث كورقة متطايرة. كان هناك تناقض كامل بين المخرب الذي يرى في نفسه بطلاً والذي يخطف رهائن ويطلق النار وبين الشخص الذي وجدناه آمناً، فقد وجدنا فتاً صغيراً مذعوراً يرتعد كورقة الشجر من الخوف، وأخذ يتحدث كأجناب الجبناء. إنه النقيض الكامل للمقاتلين من أجل الحرية. لقد أخبرنا بكل ما يعرف، وحينها أدرك المسئولون في الجيش الإسرائيلي أنه لا يوجد مخربين آخرين في المدينة وأنه يمكن تطمين الجبهة الداخلية. أنا لا أتحدث اللغة العربية، ولكن كان هناك مترجم يقف بجوار الضابط الذي حقق مع الأسيرين، وقد ترجم إلى العبرية كل ما قاله القنطار، وهكذا عرفت كل ما قاله."

* هل تعاون مع المحققين..؟ هل أجاب على كل الأسئلة..؟

- "نعم أجاب على كل الأسئلة بينما جسمه كله يرتعد. لم يتعرض لأي تهديد أو ضغوط لإجباره على الكلام. لقد أخبرنا ببساطة بكل ما يعرف. لم يتفاخر ولم يُظهر أى علامات

بطولة، وإنما فقط الخوف والفرع."

** أصعب قرار:

في ذلك اليوم، عرف أريئيل الحقيقة المؤلمة: اثنان من رجال الشرطة قُتلا وكذلك داني هاران وابنته عينات وياعيل. لم يتبق من كل أسرة هاران سوى سميدار، التي تمكنت بمر السنين من التغلب على محتتها ومواصلة حياتها حيث تزوجت ثانية وأنجبت بنتين. وبالنسبة للمخربين الأربعة الذين وصلوا إلى נתانيا، قتل اثنان داخل נתانيا في تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن، بينما الآخران، القنطار والأبرص، قبض عليهم أحياء. وقد أطلق سراح الأبرص في إطار "صفقة جبريل" عام ١٩٨٦، وبقي القنطار في السجون الإسرائيلية حتى أصبح رمزاً بالنسبة لهم.

بعد انتهاء خدمته في الاحتياط، عاد أريئيل - وهو من خريجي مدرسة "بني عكيفا" الدينية وخريج كلية الحقوق في جامعة بار إيلان - إلى حياته الطبيعية. وكانت في انتظاره ابنته الصغيرة، التي كانت في نفس عمر عينات تقريباً، ورضيعاً في عامه الأول. قص أريئيل على أسرته ورفاقه المقربين ما حدث هناك، ثم احتفظ بالقصة لنفسه حتى يومنا هذا. ويقول: "تابعت قضية القنطار على مر السنين، بل وحاولت الاتصال بشكل غير مباشر بسميدار هاران لكي أحكي لها ما مر به أعزائها في اللحظات الأخيرة من حياتهم. عرفت من تجربتي أن الأسر الشكلى تتشوق لمعرفة أدق التفاصيل عن اللحظات الأخيرة في حياة أحبائهم. ولكنها لم تتوجه إلي، وأتني حتى يومنا هذا أن تقصديني كي أحكي لها كل ما أعرف. وبالنسبة للقنطار، فقد حرصت على متابعة كل أخباره. شعرت بالتزام نحو ضرورة بقاءه في السجن. لقد كان الحادث مأساوياً وهز الدولة كلها. حتى يومنا هذا، وبعد قرابة ثلاثين عاماً، لا زال الحادث محفوراً في الذاكرة الوطنية وكأنه حدث اليوم."

* ما رأيك في صفقة الأسرى التي أقرتها الحكومة هذا الأسبوع والتي سيعود القنطار في إطارها إلى لبنان..؟

- "أجد صعوبة في استيعاب ذلك ولكنني أفهم وجهة نظر متخذي هذا القرار. ومن ناحية أخرى، أجد صعوبة في إطلاق سراح هؤلاء المخربين الذين سيعود بعضهم إلى دائرة الإرهاب وقد يقتلون أناس آخرين. إنني أفهم مدى الحيرة والتردد الذي عانى منه من اتخذوا هذا القرار، وهما تردد وحيرة لها محلها.. ولكنني كمواطن نزيه، أنا مع قرار الحكومة."

* هل الصور من ذلك اليوم لازالت محفورة في ذاكرتك..؟

- "طوال الوقت. لازلت أرى في عيون ابنتي روتى صورة الطفلة عينات من ذلك اليوم، وفي كل مرة يُطرح فيها اسم سمير القنطار، أعود بالذاكرة إلى أبريل ١٩٧٩."

إسرائيل خططت في الخمسينيات لاحتلال بيروت

الأخرى، هناك أربع رتب للجنرالات والأدميرالات، وهي عبارة عن نجوم توضع على الأكتاف أو على الياقة.. وفي حالة سلاح البحرية، تكون الرتب عبارة عن أشرطة على الأكمام. فالعميد يحمل شريطا واحدا، واللواء شريطان، والفريق ثلاثة أشرطة. أما الجنرال أو الأدميرال فيحمل أربعة أشرطة، وهي رتبة لا توجد في الجيش الإسرائيلي. ونظرا لأن رجال القوات البرية لا يفهمون ماذا تعني الأشرطة التي يضعها عناصر القوات البحرية، فلم يحدث في الأذرع البرية أى احتجاج على قائد سلاح البحرية الذي أصبح مساويا لرئيس الأركان. ولم يتخل قادة سلاح البحرية الذين أعقبوا ظل عن الرتبة الإضافية التي منحهم إياها شاحك - سواء يديديا يعرى أو دافيد بن بعشت وأخيرا مروم.

ولكن الكرم الانتقائي لشاحك يبعث على الحيرة: فمن الجيد أنه فضل اقتسام رتبته ومكانته مع ظل، ولكنه بذلك قزم في الواقع لواءات آخرين لا تقل مناصبهم أهمية عن منصب ظل. فقائد سلاح الجو أيضا يجتمع مع عسكريين أمريكيين يفوقونه درجتين في الرتبة، وكذلك الحال بالنسبة لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، والملحق العسكري الإسرائيلي في واشنطن، ونائب رئيس الأركان وكثيرين غيرهم. ولكن، ووفقا للبروتوكول العسكري، ينبغى عليهم جميعا الوقوف وأداء التحية لنائب الأدميرال الخاص بهم (الفريق بحري).

وعلى أية حال، اجتمع أشكنازي ومروم هذا الأسبوع مع قائد سلاح البحرية الأمريكي، الأدميرال جاري روهيد. ويذكر أن مروم وروهيد توليا منصبهما خلال نفس الأسبوع من شهر أكتوبر ٢٠٠٧. وصل مروم إلى قيادة سلاح البحرية بعد تغلبه على معارضة كبار الضباط من خريجي السلاح. ولم يصدق أشكنازي على هذا التعيين إلا بعد قراءته لتقرير اللجنة التي عُينت لفحص الادعاءات التي سبقت ضده، وألقيت عليه مسئولية الإخفاقات التي تجلت في عمليات سلاح البحرية خلال حرب لبنان ٢٠٠٦.

استدعى روهيد من المحيط الهادئ لخلافة الأدميرال مايكل مولان، الذي عُين بشكل مفاجئ قائدا للأركان المشتركة. زيارة مولان المفاجئة لأشكنازي، في نهاية هذا الأسبوع، هي الثانية خلال أقل من ستة أشهر. وبين هاتين الزيارتين، اجتمع مولان في بروكسل، مع نائب رئيس الأركان دان هرتيل وذلك

كان رئيس الأركان، جابي أشكنازي، يعيش حتى هذا الأسبوع في وهم معتقدا أنه هو الوحيد من بين ضباط الخدمة الدائمة في الجيش الإسرائيلي الذي يحمل رتبة فريق. نادرا ما تم استدعاء رئيس أركان متقاعد (حاييم بارليف كقائد للجبهات في حرب عيد الغفران ١٩٧٣، ودان شومرون في كارثة «تسالييم ب» عام ١٩٩٢)، ولكن لا يوجد رئيسا لمركب واحد. وحتى عندما أنهى رئيس الأركان موشيه ديان مهام منصبه عام ١٩٥٨ وطلب البقاء في الخدمة النظامية، أعلنت الحكومة أنه سيتم تخفيض رتبته إلى رتبة لواء - وهو ما لم يحدث في نهاية المطاف لأن ديان فضل التفرغ للدراسة وبعدها للحياة السياسية.

ولكن فجأة اتضح لأشكنازي أن هناك شخص آخر في الجيش الإسرائيلي يحمل رتبة فريق، ألا وهو قائد سلاح البحرية إليعزر مروم، الشهير باسم «تشانيني». زملائه في هيئة الأركان، الذين يرون الرتبة التي يحملها على كتفيه، يعتقدون أنه لواء مثلهم، ولكن الأجانب الذين يرون الأشرطة التي تزين أكمام بزته العسكرية والذين يدخلون على النسخة الإنجليزية من الموقع الإلكتروني لسلاح البحرية، يقرأون هناك أنه فريق.

يعد الانتحال جريمة بموجب المادة ١٣١ من قانون القضاء العسكري: الجندي الذي يتحل رتبة غير رتبته، أو من يتحل منصبا في الجيش، أو من يضع رمزا أو رتبة عسكرية أو وسام حرب دون أن يؤذن له بذلك - يحكم عليه بالسجن لمدة سنة. وهو ما يعد ضربة خطيرة لشرفه العسكري. الأدميرال جيرمي بوردا، القائد اليهودي لسلاح البحرية الأمريكي، انتحز عام ١٩٩٦ عندما أثبتت ادعاءات ضده بأنه وضع على بزته العسكرية أوسمة لا يستحقها من حرب فيتنام.

ولكن بمقدور مروم الهدوء، فمن الناحية القانونية لا يمكن القول إنه متحل أو أنه وضع رتبة «ليست له»، وذلك لأن سلاح البحرية لم ينفذ انقلابا عسكريا. حيث وُجد في أرشيفات العلاقات الخارجية الخاصة بشعبة التخطيط في هيئة الأركان العامة دليلا على أنه قبل أكثر من ١٠ سنوات، وافق رئيس الأركان في ذلك الوقت، أمنون ليبكين شاحك، على السماح لقائد سلاح البحرية، أليكس ظل، بوضع رتبة أعلى من رتبته الحقيقية في لقاءاته مع المسؤولين العسكريين من الخارج. في الجيش الأمريكي، كما في غيره من الجيوش

على هامش اجتماع لقادة جيوش الناتو.

* جيل، جيلان، ثلاثة أجيال:

علاقات سلاح البحرية الأمريكي مع إسرائيل تمر الآن بفترة جيدة، فالسحابات القديمة مثل حادث السفينة «البرقي» (سفينة التجسس الأمريكية التي هاجمها الجيش الإسرائيلي في ١٩٦٧)، والاحتكاك مع مشاة البحرية (المارينز) في بيروت عام ١٩٨٣، وقضية جوناثان بولارد، محلل الاستخبارات في سلاح البحرية الذي تجسس لحساب إسرائيل - قد تبددت في ظل التهديدات المشتركة.

يخدم مولان في الجيش منذ ٤٠ سنة، بالإضافة إلى دراسته لأربع سنوات في الأكاديمية البحرية في أنابوليس. أما روهيد، فيعرف إيران عن قرب لأنه نشأ هناك عندما كان والده يعمل مندوبا لشركة نفط حتى الثورة الإيرانية. وقد حذر مولان من أن إيران تواصل طريقها النووي، بينما يقول روهيد إن الحرب ضد الإرهاب «سوف تستمر لجيل أو جيلان أو ثلاثة أجيال». وقد تأثر روهيد جدا من زيارته لمتحف «ياد فاشيم» لتخليد أحداث النازية.

ضابط إسرائيلي من الذين رافقوا روهيد في زيارته لزورق الصواريخ «أحي هاف» وقطع بحرية أخرى، قال إن الضيف أعجب جدا بما رآه.. وإذا كان الأمر صحيحا، فيكون سلاح البحرية الإسرائيلي قد تحسن جدا منذ الرسالة «السرية جدا» التي بعث بها رئيس الأركان يجال يادين في أغسطس ١٩٥٢ إلى قائد سلاح البحرية اللواء موردخاي ليمون، والتي أرسل منها نسخة إلى وزير الدفاع دافيد بن جوريون.

ففي تلك الفترة، أكد «تقييم للوضع البحري»، سرى جدا، أنه يتعين على سلاح البحرية الاختيار بين القوة والعقل (الفكر): «الجنود الذين يتم إرسالهم كتعزيزات لا يتمتعون في كثير من الأحيان بصحة جيدة وغير مؤهلين للخدمة في سلاح البحرية. وفي المقابل، فإن الجنود الذين يتمتعون بصحة وافرة يكونون في الغالب ذوي قدرات محدودة على المستوى الفكري ولا يصلحون للعمل في المجال البحري والتقدم فيه».

حضر بن جوريون ويادين المناورات التي أجراها سلاح البحرية. وبدأ يادين رسالته قائلا: «بذلت طواقم السفن التي سافرنا عليها كل ما بوسعها لجعل رحلتنا سعيدة، ولكنني أريد أن أبدى بعض الملاحظات التي أود أن أتكلم معك بشأنها في أقرب فرصة».

وأضاف يادين: «القادة الكبار لسلاح البحرية لا يُظهرون ما يكفي من القدرة على تقييم الوضع وعلى رفع تقارير بشكل عسكري مناسب، التنسيق عبر أجهزة اللاسلكي بين السفن في عرض البحر وقيادة سلاح البحرية تتجاوز الانتقاد - البرقيات العاجلة تنتظر لأكثر من ست ساعات، اللغة العسكرية العامة وأساليب العمل المتعارف عليها في

الجيش الإسرائيلي تعد من الأمور غير المألوفة لدى قادة سلاح البحرية».

والأهم فيما قاله: «النظافة ليست من السمات البارزة على السفن. حتى في السفينة ك - ٣٠، التي كانت نظيفة تماما، كانت مفارش المائدة في قاعة الطعام التي جلس فيها وزير الدفاع وأنا وقائد الأسطول، قذرة للغاية، وكانت ملابس البحار الذي قدم لنا الطعام مثيرة للاشمئزاز من قذارتها. فإذا كان الوضع هكذا في حجرة الطعام الخاصة بالضباط، والتي استضافت وزير الدفاع، فكيف يكون الوضع في الحجرات الأخرى...؟».

أضاف: «سفينة أخرى هي (ك-١٨) تثير انطباعات قاسية للغاية. أعرف أن السفينة تحت الصيانة وأنه لا يوجد على متنها الطواقم البشرية الكافية، ولكن كان من الممكن استدعاء بعض جنود الاحتياط قبل أسبوع لتجهيز السفينة قليلا، على الأقل لتنظيفها. أغلبية البحارة وبعض الضباط كانوا غير حليقي الذقن. قيل لي إن هذا هو العرف السائد للاقتصاد في المياه. يجب إطلاق حملة خاصة في سلاح البحرية لتشريب قادة السلاح أهمية النظافة والحاجة لتحقيق ذلك».

* المفقودين قتلوا:

إذا كان مولان وروهيد في حاجة إلى دروس إضافية في التاريخ، فيمكنهما الحصول عليها من أرشيفات الوثائق السرية. هناك مجموعة من هذه الوثائق، معظمها أفرج عنه بواسطة أرشيفات الجيش الإسرائيلي، توجد لدى العقيد احتياط دودو شيك - النائب السابق لقائد الأسطول ١٣، والذي أعد رسالة دكتوراه عن تطور سلاح البحرية. وهناك مجموعة أخرى من الوثائق يمكن أن نجدها في ملف الدفاع الذي أعد في قضية القذف التي رفعها آريئيل شارون عام ١٩٨٥ ضد مجلة «تايم»: كمية كبيرة من المواد التي تكشف عن مدى عمق علاقات إسرائيل مع الرئيس اللبناني السابق بشير الجميل والكتائب المارونية في لبنان. واستنادا إلى الوثائق، فإن الاسم الحركي لبشير الجميل وشركائه في الاتصالات مع الموساد كان «شيكارون» (سُكر).

في أغسطس ١٩٨٢، تحدث شارون أمام أعضاء لجنة الخارجية والأمن في الكنيست عن جرائم الحرب التي ارتكبتها الفلسطينيين: «خمسة جنود إسرائيليين تم أسرهم في صور وصيدا، نقلوا إلى بيروت وقتلوا هناك. نظرا لأن الجثث ليست في أيدينا، فإننا نقول دائما إنهم مفقودين. ولكنني أستطيع أن أقول لكم إن الصليب الأحمر قد عرض علينا صور القتلى. ليس من السهل أن نقول ذلك. وحتى الأسر لا تعتقد ذلك. فهم يتعاملون معهم كما لو كانوا في عداد المفقودين، ولكنني أريدكم أن تعرفوا أنهم قتلوا، والأدهى أنهم لم يُقتلوا يوم القبض عليهم، وإنما بعد ذلك ببضعة أيام في سجن بيروت،

ومن بينهم قائد كتيبة صور (المقدم أوري جيجر) وغيره. هناك من قتل بعد يوم أو يومين، والبعض الآخر قتل بعد أسبوعين. قائد الكتيبة، على سبيل المثال، ضرب حتى الموت بالحجارة على رأسه. لقد قتلوه بعد أسبوعين، ولم يكن ذلك في أوج المعركة.. لدينا جثته وكذلك الحجارة التي قتلوه بها. وبعد ذلك ألقوا بجثته في بئر».

عندما أدرك عضو اللجنة حاييم بارليف أن شارون يعرف أكثر ما يقول، استدعاه للتحقيق معه، وسأله: هل قبضنا على القتلة..؟ هل من المؤكد أنهم هم..؟. ولكن شارون راوغ قائلا: «لا أريد أن أدخل في التفاصيل لأنني لست واثقا حتى هذه اللحظة». كان شارون يعرف الكتاب جيداً، وقال في اجتماع لتقييم الوضع أجرته القيادة الشمالية في ١٤ يونيو ١٩٨٢: «علينا أن نتوقف عن مطالبتهم بالمشاركة في العمليات الميدانية. اتركوهم، فهم لن يفعلوا أي شيء. ربما في وقت لاحق، عندما لا يكون هناك أي شيء حيث سيكون من الممكن السلب والقتل والاعتصاب. وعندما يحدث ذلك، سوف يقومون بالاعتصاب والسلب والقتل». وبعد حوالي أسبوع، رفع الموساد تقريراً يقول: «في الأيام القليلة الماضية، اعتقل المسيحيون حوالي ٥٠٠ شخص عند نقاط التفتيش، وتم قتلهم بعد استجوابهم». وفي اليوم التالي، اعترف بشير الجميل لشارون ولرئيس الأركان رافائيل إيتان أنه نسب الجرائم التي ارتكبتها الكتيبة زورا إلى الجيش الإسرائيلي: «كنا في حالة من الجحيم. كان علينا أن نقول إن الإسرائيليين هم من فعلوا هذا. اعتقلنا ١٧ عضواً من حركة أمل وكنا مضطرين لقتلهم».

في لقاء مع ممثلي الموساد، قبل اغتيال الجميل، قال أحد قادة الكتيبة، جوزيف أبو خليل: «الجهاز الذي يرأسه قائد الكتيبة، إيلي حبيقة، سوف يعالج هذه المسألة قبل التوحيد الفعلي لبيروت». وقد رد ناحوم آدموني، رئيس الموساد، بالقول: «مع الفلسطينيين، لا يمكن التعامل بكرم المتصرين». وفي الاجتماع التالي بين شارون وأدموني، تحدث شارون عن «لقاءه مع الجميل وعن المعلومات التي وصلته بشأن اختفاء نحو ١٢٠٠ شخص من بيروت نتيجة لعمليات إيلي حبيقة». حدث كل هذا قبل مذبحه صابرا وشاتيلا.

* حالة الشمال:

إحقاقاً للحق، ينبغي القول إن حلم احتلال لبنان - سواء بالكتائب أو بدونها - قد طرح قبل شارون. ففي مارس عام ١٩٤٩، تخوفت إسرائيل من أن دولاً إسلامية مثل باكستان وتركيا، ستشارك الدول العربية (مصر وسوريا ولبنان)، في فرض إغلاق على شواطئها، وفي التهديد المدفوع البحري لها. وفي مايو ١٩٥٠، فكرت إسرائيل في الهجوم على لبنان. وأصدرت «دائرة التخطيط الاستراتيجي» في هيئة الأركان

تعليماتها لرئيس شعبة التخطيط في سلاح البحرية بالاستعداد لاحتيايتين لـ «عمليات مشتركة في الشمال»: إحكام السيطرة على نهر الليطاني واحتلال بيروت. وأشار القائم بأعمال المدير العام للدائرة، أرتور هينك، إلى أن العمليتين «تختلفان من حيث ماهيتهما ونطاقهما وحجمهما بشكل كبير». وفي مقابل هذا، خطط الجيش الإسرائيلي لعملية بحرية في غزة.

عملية نهر الليطاني «خططت على أنها سيطرة تكتيكية على أرض العدو. يلتقي في أعقابها سلاح البحرية بسلاح البر الذي سيتقدم من الجنوب أو من الشرق. تقوم بالعملية كتيبة عمليات خاصة، تكون تركيبها مشابهة تماماً لتركيب الكتيبة المعدة للعملية في غزة في الجنوب، الفرق الوحيد هو أن هذه الكتيبة سيكون لديها عدد أقل من المركبات وقطع المدفعية». أما بالنسبة لعملية بيروت، فقد «خططت لتكون سيطرة استراتيجية على مركز سياسي ومركز اتصالات للعدو، وستأخذ طابع الغزو. تعليمات الخطة تركز بالأساس على السيطرة الأولية على الميناء وأجزاء من المدينة بواسطة كتيبة عمليات خاصة. وعندما تحكم السيطرة على الميناء، تنزل إليه كتائب مشاة عادية من السفن، ترافقها وحدات فرعية ووحدات مدفعية ووحدات لتشغيل الميناء».

وسط هذه الوفرة من الوثائق، توجد وثيقة مثيرة جداً ولكنها قصيرة جداً. وهي موجهة إلى ليفي أشكول - مدير عام وزارة الدفاع آنذاك والذي كان يُعرف في ذلك الوقت باسم «شكولنيك». الوثيقة كتبها ضابط في سلاح البحرية في يوليو عام ١٩٤٨ ووصلت بواسطة طرد سري من مندوب إسرائيل لمشتريات السلاح والشئون الاستخبارية في نيويورك تيدي كوليك.. وفيها يقول الضابط لأشكول: «هذه المواد، غالبيتها لك، وصلت هذا الصباح من أمريكا بواسطة مهندس بحري أمريكي، أرسلها إلينا تيدي كوليك في قلب أنبوب معجون الحلاقة. هناك مادة سرية للغاية للحكومة». الوثيقة موقعة في النهاية بالحرف الأول من اسم الضابط الذي بعثها (أ).

ولكن هل هذا المهندس البحري الأمريكي، الذي تجسس لحساب إسرائيل، كان من الأسطول التجاري أم كان ضابطاً في سلاح البحرية الأمريكي..؟ وما هو السر الذي خُبي في أنبوب معجون الحلاقة قبل أن يكون هناك جوناثان بولارد، وابن عامي كاديش ومجهولون آخرون لم يُكشف النقاب عنهم..؟. ورغم مرور ستين عاماً، إلا أن (أ) - وهو آرييه لوبا إليف، لا يتحمس لكشف لغز هذه الوثيقة. فهو يتذكر قصة معجون الحلاقة، أما التفاصيل فقد نساها تماماً..!.. فلماذا يسبب الحرج في الوقت الذي يتحمس في مولان وروهي للتعاون مع الجيش الإسرائيلي. على أي حال، لم تكن هذه هي المرة الأخيرة التي حلقت فيها إسرائيل على حساب لحية العم سام.

◆ افتتاحيات الصحف ◆

١

نتطلع إلى تهدئة متواصلة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٦/١٩

ربما يبدو الاتفاق الذي يلوح في الأفق بين "فتح" و"حماس" وكأنه انتصار لـ "حماس"، ولكن إذا نشأ حكم موحد وفاعل على الجانب الفلسطيني، وإذا تم الحفاظ على التهدئة، فسيكون في ذلك إنجاز لإسرائيل أيضاً.

هذا اتفاق فريد من نوعه، بسبب التدخل المصري المكثف سواء في إحرازه أو في التعهد بتنفيذه. لقد كرست مصر جهوداً للحصول على موافقة جميع الفصائل الفلسطينية، حتى الصغيرة والمهملة منها. سوريا أيضاً تؤيد هذا الوقف لإطلاق النار، وعلى ما يبدو أيضاً فإن "أبو مازن"، الذي تخشى إسرائيل على وضعه، مستعد للتعاون في مراقبة المعابر.

بالنسبة لإسرائيل، لا تقل أهمية التفاهات حول الهدوء، التي تم التوصل إليها بواسطة مصر، عن التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع "أبو مازن" سيبقى فقط على الرف. على أية حال، ليس ثمة تناقض بين الاثنين.

إن مبادلة سجناء فلسطينيين بـ "جلعاد شاليط" هي مرحلة ثانية ومطلوبة، ولا يجب إهمالها. السجناء مليئة بفلسطينيين اعتقلوا من البداية كأوراق مساومة لإطلاق سراح جنود، بمن فيهم أعضاء البرلمان المنتمون إلى "حماس". إعادة "شاليط" إلى بيته مقابل سجناء ليست بمثابة فعل من الفضل تسديه الدولة إلى أسرة "شاليط"، وإنما هو إسهام مهم لمعنويات جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عن طريق الحفاظ على المعيار الذي مفاده أن الجنود الأسرى لن يتركوا لمصيرهم، وأن الدولة وراؤهم، ولن تتركهم.

دائماً يكون من الأجدي إطلاق سراح سجناء مقابل جندي أسير، عن تعريض حياة جنود آخرين لخطر في عملية جريئة لإطلاق سراحه قد تحصد ثمناً في الأرواح.

وقف إطلاق النار "المبارك" الذي من المقرر أن يبدأ صباح اليوم في الساعة السادسة، يمكن أن ينجح، ويجب أن نمنحه فرصة حقيقية بدلاً من البحث عن مثالبه. بعد أن تم اتخاذ القرار، الذي ينبغي أن نشئ على كل من دفعه قُدماً، خاصة وزير الدفاع، فإنه لا يهم من كسب ومن خسر بالنقاط، إنما المهم أكثر هو الحفاظ على التهدئة، واحترامها، والعناية بها.

في حديث لراديو جيش الدفاع الإسرائيلي صباح أمس، قال قائد فرقة غزة السابق، العميد (احتياط) "شموئيل زكاي"، إنه قلق من شكوك الحكومة إزاء وقف إطلاق النار. وقال إن "المواجهة التالية مع حماس ليست قدراً محتوماً.. ولكن الخطر هو أننا إذا توقعنا على الدوام حرباً قادمة مع حماس، فلن نسع إلى صيانة وقف إطلاق النار، وستنجر إلى الاستفزازات وسنرد عليها، وسينشأ على الأرض مناخ تكون فيه يد القائد الميداني خفيفة على الزناد، أو يحسب تعبير "زكاي": "كل قائد سرية سيعتبر أنه ليس مهماً إذا ما أطلقنا القذيفة الآن أو بعد سنة".

الهدف هو خلق مناخ من ضبط النفس، والتهدئة وعودة الحياة الطبيعية إلى "سديروت" و"غزة".. إن للهدوء ديناميكية خاصة به، وإذا كان هو الذي سيخدم مصالح الطرفين، فإنه يمكن أن يستمر لسنوات.

وقف إطلاق النار ليس معناه وقف الإطلاق فقط، ولذا فإن المعادلة الساذجة التي عرضها "يهود أولمرت" في الماضي: إذا لم يطلقوا فلن نطلق نحن أيضاً، تحتاج إلى تكثيف. تحاول التفاهات التي تم التوصل إليها بواسطة المصريين خلق واقع جديد: فتح المعابر من أجل نقل بضائع بين إسرائيل وغزة، وفتح معبر "رفح" على وجه الخصوص لأنه يتيح الحركة من القطاع وإليه، والتي بدونها ليس لسكان غزة حياة.

دارفور مشكلة بالنسبة لنا أيضاً

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٦/٣٠

ليس دائماً صريحاً. من أجل هذا هناك اختبارات تجريها مفوضية الأمم المتحدة. فالذي يتم تصنيفه على أنه لاجئ من المفترض أن يحظى بحماية من الطرد، وبوضع قانوني. في إسرائيل من الصعب الوصول أصلاً إلى هذه الاختبارات بسبب الطابور الطويل. هذا الطابور ينبغي على الحكومة أن تقصّره أولاً وقبل كل شيء. هذه هي الخطوة الأولى والمهمة.

إن كل العالم يواجه مشاكل هجرة، إلا أن سياسة إغلاق الأبواب هي دائماً سياسة وحشية. ومن ثم، فإن التفريق بين المهاجرين من أجل العمل من جانب، وبين اللاجئين من جانب آخر، هو أمر حيوي وإنساني، وينبع من تجربتنا والتزامنا كأبناء مهاجرين طرّقوا كل أبواب العالم بلا مغيث. لا يمكن التهرب من المسؤولية تجاه المهاجرين، مثلما أن دولاً أخرى لا تتهرب من ذلك. لا يمكن أيضاً حل مشكلة طالب اللجوء من خلال الغمز للمصريين بأن يقوموا بالعمل القذر من أجلنا. ينبغي أن يجد اللاجئين من "دارفور" بيتاً هنا. يبدو أننا نسينا جرعة المعاناة التي يتجرعها المضطهدون، ربما لأننا انهمكنا في استيعاب لاجئين يهود من يوم إقامة الدولة، واعتدنا التفكير فقط في محنتنا.

اليوم، عندما زالت عنا الغمة، وعندما نضب خزان اللاجئين اليهود، فليس ثمة سبب للبحث الدقيق عن المزيد من المشكوك في يهوديتهم وحثهم على القدوم إلى هنا، وليس ثمة سبب لأن لا نبالي بمعاناة غير اليهود الذين يستطيعون الإسهام في نهضة دولة إسرائيل بشكل من الأشكال. إن "دارفور" ولاجئها هما جرس إنذار للضمير الجمعي، من المفترض أن يدوى أيضاً عندما يتعلق الأمر بمعاناة غير اليهود.

يوم السبت أطلق المصريون النار على طفلة سودانية في السابعة من عمرها حاولت اجتياز الحدود المصرية جنوب "رفح" مع أسرتها إلى إسرائيل. لو أن الطفلة وأسرتها نجحوا في العبور، لوجدوا أنفسهم بالتأكد في سجن "كتسيعوت". ما يُسمى السياسة الجديدة التي اتبعتها حكومة "أولمرت" تجاه طالبي اللجوء عبر الحدود المصرية هو في واقع الأمر القسوة بعينها. لم يتم بعد سن القانون الذي طرحته الحكومة ضد المتسللين، وثمة شك في أنه سيمر بنسخته المتشددة في الكنيست، لكن رسالته واضحة وقاطعة. تريد السلطات التلويح لكل من يخطط للقدوم في المستقبل، بعد أن اجتاز ما يقرب من ١٠,٠٠٠ أفريقي الحدود المصرية إلى إسرائيل في العام الماضي، بأن حياته لن تكون سهلة. طبقاً لإسرائيل، إما أن يقتل اللاجئون في وطنهم، أو أن يقتلوا على الحدود المصرية، أو أن يتم اعتقالهم لفترة غير محددة، أو الانتظار إلى أن تصدر الكنيست القانون، الذي سيقضي بمحاكمتهم وسجنهم لفترة تتراوح بين ٥ - ٧ سنوات. من المتوقع طبقاً للقانون المقترح أن يلقي طالبو اللجوء من السودان، تحديدًا، التي تدور فيها حرب وحشية حصدت مليوني ضحية، عقوبة أكثر غلظة، لأن السودان مصنفة كدولة عدو.

على خلاف السياسة الإسرائيلية تجاه مهاجرين غير شرعيين آخرين، من أولئك الذين يفدون إلى هنا كسائحين أو بتصريح عمل مؤقت وينسون المغادرة، فإن طالبي اللجوء الأفارقة هم أناس من شأن إعادتهم أن يكون مصيرهم الموت. يتعلق الأمر بإنقاذ أرواح بالمعنى البسيط للغاية للكلمة، على الأقل في كل ما يتعلق بلاجئي "دارفور"، الذين يمثلون نحو الربع من إجمالي الذين وصلوا إلى حدودنا.

إن الفرق بين المهاجرين من أجل العمل وطالبي اللجوء

عقلانية الآن

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٧/٤

المخربين في نطاق القدس، وأضاف رئيس الحكومة زيتاً من عنده على النار عندما طلب فحص إمكانية سحب مخصصات التأمين الوطني من أفراد الأسرة. وقد جاء الرد أسرع مما هو متصور، حيث أصدرت مديرية عام التأمين الوطني توجيهها بسحب منحة الدفن للسائق منفذ العملية، على الرغم من أن الإجراء غير منصوص عليه في القانون. فبدأ أن الحكومة والكنيست متشدتان بشكل مبالغ فيه.

في موسم ما قبل الانتخابات لا تنجح السياسة في ضبط نفسها ومنح الشعور بأن هناك عناصر أمنية وظيفتها معالجة الوضع، وأنها تفعل ذلك بنجاح لا بأس به في السنوات الأخيرة. كنا نتوقع أن يقول وزير الدفاع - بعد أن فحصت لجنة من الخبراء برئاسة العميد "أوري شاني" موضوع هدم بيوت المخربين قبل عامين فقط، ووصلت إلى استنتاج مفاده أن هذه عقوبة جماعية لا تمنع إرهاباً بل ربما تذكىه - إنه لا يرى مبرراً لهدم منزل أسرة المخرب. كنا نتوقع أن السياسة التي صادقت عليها هيئة الأركان العامة و"الشاباك" (جهاز الأمن العام) ووزير الدفاع قبل عامين فقط لن تتغير إلى النقيض فقط بسبب الحاجة إلى ترك انطباع لدى الجمهور بأن هناك فعالية أكثر، رغم أننا في فترة يشهد فيها النشاط الإرهابي هدوءاً نسبياً. كل هذه التوقعات، للأسف الشديد، لا تتحقق، بينما الساسة يتبارون فيما بينهم حول من يقترح عقوبة أشد.

كان الهجوم الدموي الذي نفذه عربى بالجرّافة وسط القدس حادثاً مخيفاً طبقاً لأي معيار: قلب الحافلة بركابها، وإنقاذ الأطفال الرضع على الهواء، والشرطة التي أطلقت النار، فأصابت وشلت حركة السائق، والدم، والصراخ، واليتامى والثكالى، والقائمة الطويلة من المدنيين مصابي الحادث.. والحقيقة أن عملية هجومية في المدينة، ينفذها عربى يحمل بطاقة هوية زرقاء - من السكان المقيمين الذين تم ضمهم وهم ليسوا مواطنين ولكن مع ذلك يتمتعون بحقوق لا يتمتع بها إخوتهم فيما وراء الجدار والحاجز - تثير دائماً ردود فعل مختلفة، أكثر خطورة، أهمها الشعور بوجود عدو داخلي مخيف أكثر من العدو الخارجي. ومن ثم، بدت مقترحات العقاب أكثر تهوراً مما قبل.

فبالأمس صوّتت الكنيست على مشروع قانون، كانا بمثابة رد فعل على عملية مماثلة وقعت في المعهد الدينى "مركز هاراف"، نفذها أيضاً أحد سكان القدس الشرقية. تمت المصادقة بالقراءة المبدئية على اقتراح سحب الجنسية الإسرائيلية ممن شارك في نشاط تخريبى، وحظر إقامة سراق عزاء لدى الأسر الإسرائيلية التي شارك أفرادها في عملية هجومية.

وقد عقد نائب المستشار القضائى للحكومة، "شاي نيتسان"، ندوة خاصة ناقشت إمكانية القانونية لهدم بيوت

يد حانية في الضفة

افتتاحية هاآرتس ٩/٧/٢٠٠٨

لا يتم الإبلاغ بوجه عام عن معظم المخالفات التي ترتكب ضد فلسطينيين، نظراً لأن الضحايا في حالات عديدة لا يكلفون أنفسهم عناء استدعاء الشرطة أو تقديم شكوى ضد المعتدين. هذا بسبب، ضمن أمور أخرى، أن العديد من الملفات في معظم الحالات يتم إغلاقها لأسباب مختلفة، أما التي ستصل بالفعل إلى المحاكم فإنها تنتهي بوجه عام بعقوبات بسيطة، أو ببراءة المتهمين.

لقد عبر العقيد شرطة "أفشالوم بيلد"، قائد شرطة الخليل - المدينة التي تعد إحدى بؤر العنف ضد الفلسطينيين - مؤخراً عن موقف شرطة لواء الضفة من الإجراء اليهودي، فقال: "إن المستعمرين محفرون في الوعي العام بأنهم مخلون بالنظام، لكن معظم جمهور المستعمرين هادئ، وأقليته فقط هي التي تعمل على الإخلال بالنظام". في مقابل ذلك، وصف "بيلد" منظمات حقوق الإنسان، التي تحاول الدفاع عن فلسطينيين بأنها "يسار مقاتل"، وجزم بأن نشاطها "من شأنه أن يكون خطيراً وخطراً".

طالما لم تتحقق تسوية سياسية بشأن مصير المناطق (الفلسطينية)، فإن دولة إسرائيل تتحمل مسؤولية سلامة السكان الفلسطينيين. ومثلما أن وزارة الدفاع تخصص قواتاً وميزانيات لحماية المستعمرين، ومن بينهم متجاوزون للحدود ومخالفون للبناء، فإن على وزارة الأمن الداخلي أن تضع تحت تصرف الشرطة الموارد المطلوبة لحماية المدنيين الفلسطينيين الملتزمين بالقانون.. وعلى سلطات فرض القانون، بما في ذلك النيابة العامة والمحاكم، أن تتعامل حيال مخالفات اليهود بذات الشدة التي تتعامل بها حيال مخالفات الفلسطينيين.

في بداية أيام احتلال المناطق (الفلسطينية)، تعهد زعماء المستعمرين بحياة من "التعايش" مع السكان الفلسطينيين وقاموا حتى بتشغيل عمال فلسطينيين في أعمال البناء والخدمات. لكن في السنوات الأخيرة، ومع ازدياد عدد وقوة عناصر متطرفة في المستعمرات، وفي البؤر الاستيطانية، نجح أن موقف "التعايش" يخلى مكانه مرات عديدة لصراع عنيف، يستهدف اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم.

في النقاشات لا يخفى يهود يتباهون بتنفيذ الفرض الديني الخاص بـ (إعمار الأرض) - استيطان الأرض - نيتهم في تنغيص حياة السكان العرب وطردهم من أراضيهم. فقد تحدثت وسائل الإعلام في الأسابيع الأربعة الماضية عن سلسلة من الحوادث الخطيرة، معظمها في منطقة جبل الخليل. فقد انهال مستعمرون ملثمون بالضرب على أربعة فلسطينيين من قرية "خرية سوسيا"، أثناء رعيهم للغنم. واحدة منهم، تبلغ الـ ٥٧ من العمر، تلقت علاجاً في المستشفى. أفرجت محكمة الصلح في بئر سبع عن اثنين من المشتبه بهم في الهجوم مع تحديد إقامتهم. وفي الأسبوع الماضي تحدثت مصادر في الشرطة الفلسطينية عن إطلاق قذيفتي هاون عشوائيتين، كتب عليهما "شارون ١" و"شارون ٢"، من المنطقة الاستيطانية "براخاه" على قرية "بورين" بالقرب من "نابلس". وفي نهاية الأسبوع الماضي اشتكى فلسطيني من سكان قرية "السّموع" بجنوب جبل الخليل من أن مجموعة من المستعمرين من مستعمرة "عسّيل" قد ضربته. قامت قوات الشرطة التي وجدت الرجل مربوطاً في عمود كهرباء في نطاق المستعمرة، بنقله للعلاج في أحد المستشفيات واعتقلت أحد المستعمرين.

الجانب الإيجابي للتسوية القضائية

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٧/١٠

يؤكد أنه لم يُدن. سبب إلغاء الصفقة ضرراً لكل من الجمهور والشاكية، ولا تبدو نهاية للقضية في الأفق. لو أنه كان قد تم النص على أن هناك عاراً طبقاً للتسوية القضائية الأولية، لخرج "كتساف" من الحياة العامة على الفور، ولما أخرج الكنيست بنقاشات جديدة حول وضعه.

لقد كانت التسويات القضائية متبعة دائماً في طريقة المحاكمة في إسرائيل، وهي تتم بشكل مستمر في دول أخرى أيضاً، خاصة مع المخالفين من المسؤولين الذين توجد مصلحة في إدانتهم وعدم الانسياق وراء المحامين المكلفين مالياً في رحلة لانهاية في قاعات العدل.

من الذي يتذكر بصورة عامة لماذا حوكم "تساحي هنجبي"، الذي من المقرر أن تستمر محاكمته سنوات أخرى، فيما المسافة بين نهايتها من جانب، والتعيينات السياسية المتهم بها من جانب آخر، آخذة في الازدياد. كان يمكن للإدانة في موعد مبكر في إطار صفقة قضائية أن تحدد معياراً ملزماً في موضوع التعيينات السياسية. أما استمرار المحاكمة فيجعلها أقل صلة. وإذا افترضنا أن العقوبة التي تحصل عليها الشخصية العامة أقل أهمية من العبرة، ومن الردع، ومن المعيار الذي تحدد في نهايتها، فإن للتسوية القضائية بشكل عام ميزة واضحة للعيان. الأمر صحيح طالما أن التسوية القضائية تتناسب مع خطورة المخالفات، ولم تحبس في غرف مغلقة، ولم تهبط فجأة على مكتب القاضي الذي يصدق عليها بطريقة عين.

لقد كان مطلب القاضية "براخاه أوفير" من الأطراف في محاكمة "هرشيزون" بالتوصل إلى تفاهات مطلباً في محله. ينبغي أن تعكس التسوية القضائية، إن حدثت، المصلحة العامة.. وليس في نية إجراء تسوية في حد ذاتها ما يقلل من خطورة المخالفات.

تنبع المعارضة الغريزية التي تثيرها إمكانية التوصل إلى تسوية قضائية مع وزير المالية السابق "أفراهام هرشيزون" من التخوف لدى الجمهور، من أن كبار المسؤولين المتهمين يتمتعون بمعاملة متساهلة عن الآخرين. هذا أيضاً هو السبب في أن التسوية القضائية التي جرت مع المقاتل "بوعاز يوناه" قوبلت بغضب، رغم أنه حُكم عليه بالسجن سبع سنوات. يوجد في التسوية القضائية جانب إيجابي لأن المحاكمة يتم حسمها على الفور، وليس بعد مضي سنوات. ليس هذا توفيراً لوقت المحكمة النفيس، ولأموال الجمهور فقط، وإنما طريقة لإلصاق العار بالشخصيات العامة في الوقت الذي لا تزال فيه تهمتهم تدوي، وثمة أهمية لإلحاق العار بهم لردعهم، كونهم شغلوا منصباً رفيعاً للتو.

يوجد دائماً في التسوية القضائية اعتراف بالتهمة، ولا ينبغي الاستخفاف بذلك. من الأفضل أن يتم التوصل إلى إدانة في البنود الرئيسية في حالة "هرشيزون"، بدلاً من أن تشغل المحكمة لسنوات بفرز مئات الإيصالات الخاصة بالمطاعم التي تناول فيها الطعام مع رفاقه، ويكون هناك تحقيق رئيسي في كل إيصال وتحقيق مضاد، وأن تتحدد عقوبة ليست قصوى ولكن أيضاً ليست دنياً، شريطة أن يكون واضحاً أن وزير مالية سابق ليس محصناً ولا يمكن أن يستمر في خداع الجمهور.

أدت معارضة الصفقة القضائية في موضوع "موشيه كتساف" والدعاوى التي تم رفعها إلى محكمة العدل العليا، والتي تواكب دائماً مثل هذه المعارضة، إلى إنهاء الصفقة، وعدول "كتساف" عن الموافقة على الاعتراف بالمخالفات التي اقترفها، وهو اليوم مستمر في الحصول على الامتيازات التي يستحقها رئيس متقاعد ويطلب حتى مكتباً فخماً، في عمارة فخمة، يذهب إليه في سيارة فخمة، وكل هذا كي

يسبب الخزي للدولة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٧/١٣

لقد انتهت فترة ولاية "أولمرت" (يقصد بالنسبة للرأي العام)، لكنه مستمر في شغل منصب رئيس الحكومة وتضييع وقت الدولة. تدل حالة "أولمرت" على أن الديمقراطية التي نمت وتطورت في إسرائيل قد استوعبت بين صفوفها الكثير جداً من النشاط الحزبي الذين يستغلون الجمهور، والقليل جداً من الزعماء الذين يخدمونه. إن بقاءه في السياسة لسنوات طوال، وبقائه في منصب رئيس الحكومة رغم التحقيقات، وحقيقة أن ظلاً من الاشتباه إزاء سلوكه قد صاحبه طوال فترة العمل العام، لكن هذا لم يعقه عن أن يضحك على الجميع، وأن يصل إلى القمة، وقدرته على مواصلة الالتصاق بالكرسي أيضاً بعد أن انكشف كل هذا، هي برهان على أن هيئة الحصانة ضد الفساد لا تعمل بقوة كافية.

كان ينبغي على "أولمرت" بدلاً من المغادرة إلى باريس أن يغادر مقر رئاسة الحكومة إلى البيت. كان ينبغي على الكنيست أن تصوت بعدم الثقة، وألا ينتظر انتخابات الأوائل في "كاديما"، ولا إلى أن يعلن المستشار القضائي عن تقديم صحيفة اتهام. كلما تضاعف عدد الوزراء وأعضاء الكنيست من (حزب) "كاديما" الذين لديهم استعداد للدفاع علناً عن رئيس الحكومة، وازداد عدد المستشارين بأجر والمحامون الذين يقومون بالعمل، كلما أصبحت ولاية "أولمرت" أكثر انعزالا، وأكثر فظاظاً في سلوكها اليومي، ومثيرة للحنق بعدم وجاهتها... وربما ستوفر الصور القادمة من قمة "باريس" نظرة سريالية أخرى عن هذا الواقع البائس.

توجه رئيس الحكومة إلى باريس للمشاركة في "قمة الاتحاد من أجل المتوسط" التي ينظمها الرئيس الفرنسي. لا أحد يتوقع إنجازات سياسية من هذه القمة. سيكون رئيس الحكومة الإسرائيلية مختلفاً عن كل المشاركين في القمة، فأولمرت يتوجه إلى "باريس" ليس من أجل النهوض بشئون دولته، وإنما لكي يثبت أن الحياة السياسية مستمرة. وبما أن الشرطة لم تستطع استصدار أمر حظر خروج من البلاد ضد رئيس الحكومة، فهو حر في أن يسبب الخزي لمواطني الدولة على هواه.

من الصعب أن نفهم باسم من يتوجه "أولمرت" إلى "باريس"، ولماذا يخيل إليه أن من حقه أن يدفع جدول أعمال سياسي ما. ليس لـ "أولمرت" حتى الصلاحية الأخلاقية لاقتراح التقاط صورة مع الرئيس السوري، "بشار الأسد"، حيث إن من شأن مثل هذه الصورة أن تبشر ببداية مسيرة لا يستطيع إدارتها، أو التعهد حتى بأنها ستدار في المستقبل. إن ذهابه إلى باريس هو دليل جديد على القصور المستمر للهيئة السياسية التي لم تنجح حتى الآن في إزاحته عن منصبه.

كان ينبغي على رئيس الحكومة أن يستقيل بعد التقرير الجزئي للجنة "فينوجراد"، وهاهي الصورة قد اكتملت بعدما فقد "أولمرت" بقية الصلاحية الأخلاقية لإدارة الدولة بسبب الكشف عن فساد. كلما تجمعت قرائن وشهود، وكلما ازداد عدد الأشخاص والهيئات التي مولت ملذاته، طبقاً للاشتباه، كلما زادت فرصة أن تتضح كل الأمور.

مع مَنْ ستصنع سوريا سلاماً..؟

افتتاحية هآرتس ٢٠٠٨/٧/١٥

تركيا، وفي حقيقة أن الهجوم الإسرائيلي ضد منشآت نووية في سوريا وتصفية "عماد مغنية" لم يؤدي إلى تغيير الاتجاه. سوريا قررت كما يبدو أن مصالحها تكمن في الارتباط بالغرب، ومحادثات السلام مع إسرائيل هي وسيلة واحدة من بين العديد من الوسائل.

خيل أكثر من أي مرة في السابق، أن الكرة موجودة في الملعب الإسرائيلي، إلا أن هذا الملعب مغطى بوحل سياسي سميك. في واقع الأمر لا توجد اليوم حكومة في إسرائيل. من تقبع في القدس هي حكومة انتقالية يمكن إجراء محادثات معها، ولكن من الصعب التوصل إلى اتفاق. تجري المحادثات مع سوريا عبر تركيا بواسطة مكتب "أولمرت". "يورام طوربوفيتش" و"شالوم تورجمان" هما موضع ثقة رئيس الحكومة، وسيتغيران بعد شهرين ويأتى أشخاص آخرون موضع ثقة رئيس الحكومة القادم. هذه الحقيقة المؤسفة يعرفها الرئيس السوري أيضاً. كل ما يمكن أن نطلبه في هذه اللحظة هو، أن يعلن كل أولئك الذين يطمحون في أن يتم انتخابهم لرئاسة الحكومة في إسرائيل، سواء من "كاديبا"، أو من "العمل"، أو من "الليكود"، على الملأ موقفهم الأخير تجاه استمرار المحادثات مع سوريا. ومن المحبذ أن نذكرهم، بأنه لا يجوز إضاعة فرص السلام، لأن ثمن السلام مع سوريا واضح. فقد اتضح ثمن غياب سلام مع سوريا في حرب لبنان الثانية، وهو من شأنه أن يتضح في حرب ثالثة ورابعة في المنطقة.

إن تحسين العلاقات مع أي دولة من الدول العربية يساهم في أمن إسرائيل أكثر من كل مستودع الأسلحة التي بحوزتها.

يبدو السلام بين إسرائيل وسوريا في الأيام الأخيرة قريباً وبعيداً عن أي مرة سابقة. يتبادل الطرفان رسائل تدل على جدية النوايا، وتحدث الوفود مع بعضها منذ بضعة أشهر من خلال تركيا، وفي باريس تبادل صحفيون سوريون ولبنانيون الحديث مع صحفيين إسرائيليين بلا معوق تقريباً، فيما "يهود أولمرت" يسعى إلى اتصال شخصي مع "بشار الأسد"، لكنه لا يحظى به - نظراً لأن الرئيس السوري يعتبر "أولمرت" رئيس حكومة ضعيف، وهو لا يبيع لفتات بثمن بخس.

ربما لم تدعم قمة باريس التي عقدها الرئيس الفرنسي هذا الأسبوع حكومة "أولمرت"، لكنها بالقطع أدخلت رئيس سوريا من الباب الرئيسي إلى أوروبا. هذا الكلام قاله "الأسد" في مقابلة مع صحيفة "لوفيجارو"، ويخيل أنه لم يخطئ في تقديره. وصل "الأسد" المنبؤ إلى باريس كبطل، وذلك دون أن يغير شيئاً جوهرياً من سلوكه السياسي. بلغت النظرة المستخفة، التي أبدتها إسرائيل فيما يتعلق بقدرة "الأسد" على الزعامة، بإيعاز من الأمريكيين، كما يبدو، نهايتها مع انتهاء طريق "جورج بوش". أثبت "الأسد" سيطرته على الوضع، ونجح في تزامن دقيق في العمل على تشكيل حكومة وحدة في لبنان قبل أيام معدودة من دعوته للمشاركة في مهرجان العيد الوطني لفرنسا. هو يبدو في عيون الأوروبيين اليوم كزعيم يستطيع التوسط بينهم وبين إيران، واتخاذ قرارات وتنفيذها أيضاً. الهدف هو جعله يقود سوريا في اتجاه يتطابق مع مصالحه ومصالح الغرب.

تجلى الموقف الجاد لسوريا بالنسبة لمحادثات سلام مع إسرائيل في باريس هذا الأسبوع في التصريحات العلنية للأسد عن السلام، وفي المحادثات غير المباشرة المستمرة عن طريق

◆ ترجمات عبرية ◆

١

صفقة تبادل الأسرى مع حزب الله

إن انتصروا فقد خسروا

بقلم: إسرائيل هرتيل
هاآرتس ٢٦/٦/٢٠٠٨

مثال - يدل على انعدام الرغبة في مواجهة الوضع المأساوي الذي تضمن خسائر مادية وخسائر في الأرواح كانت ضئيلة مقارنة بحرب الاستقلال مثلاً.. وكذلك الحال مع حرب صواريخ القسام.

لقد أدت خسائر قليلة في الأرواح (في أسابيع قليلة كان ضحايا حوادث الطرق فيها أكثر من ضحايا صواريخ القسام في النقب الغربي على مر السنين) إلى حركة رحيل عن النقب، لاسيما عن الكيبوتسات التي كانت في الماضي رمزا وقدوة يحتذى بها في قدرة سكانها على الصمود. ووصلت الأمور إلى درجة أن الجيش الإسرائيلي نفسه يقوم بإخلاء قاعدة تدريبات مركزية بعيداً عن مدى الصواريخ وينضم إلى نفس النمط السلوكي، بما يترتب على ذلك من نتائج دعائية ومعنوية يستخلصها العدو. لم يصمد الجيش الإسرائيلي، والمجتمع المدني بصفة خاصة، في محك الاختبار، أولاً في لبنان، ثم في مواجهة حماس، ومن ثم لم ينجح في دحض ادعاءات العدو.

ويبدو أن هذا السلوك الذي يتبعه الجيش والمدنيون - أي الجمهور - هو الرد القاطع على السؤال: لماذا وافقت الحكومة على وقف إطلاق النار الهزلي في الجنوب، والذي كانت حماس هي الرابع الوحيد منه...؟ مرة أخرى بمقدور من يسعون لقتلنا أن يقولوا لأنفسهم إن كل فرضياتهم الأساسية حول هشاشة إسرائيل، رغم محاولاتها إثبات عكس ذلك، راسخة ومؤكدة: فالجبهة الداخلية الإسرائيلية لا تستطيع تحمل الضغط الحربي الطويل، حتى لو لم يسفر ذلك عن خسائر حقيقية، وإسرائيل لا تجرؤ على المخاطرة بحياة جنودها بالحرب من أجل وضع حد لهذا الوضع، حتى لو ترتب على ذلك الإضرار بسيادتها وقدرتها على الردع وثقة المواطنين في حكومتهم.

«أسر المختطفين انتصرت».. هكذا جاءت البشري في العنوان الصحفي. صحيح أنه يمكن تفهم نضال الأسرى التي تطالب بإطلاق سراح فلذات أكبادها مهما يكن الثمن، ولكن لا يمكن تفهم كيف ارتكز الاهتمام والتأييد الجماهيري والتضامن غير المسبوق على هذه القضية. ففي ظل الانشغال الأعمى بالمختطفين، كادت تنسى أفدح الأزمات الأخلاقية والسياسية منذ قيام الدولة (يقصد قضية فساد أولمرت). وهذا التناقض يشير إلى أنه لم تكن الحكمة هي التي تقودنا، وبالتالي ليس مصلحة الدولة أيضاً.. وربما بسبب هذا الانشغال الهوسي، رأت محكمة العدل العليا ضرورة تدخلها وإصدار تعليمات بإعادة النقاش في المجلس الوزاري المصغر حول أدق تفاصيل صفقات إطلاق سراح الجنود المختطفين.

أحد العوامل الرئيسية التي دفعت أولمرت لشن حرب لبنان الثانية هو رغبته أن يثبت لحزب الله ولسائر المنظمات الإرهابية، أن عهد تسليم إسرائيل باختطاف جنودها ومواطنيها ودفع ثمن باهظ مقابل استعادتهم، قد ولى وانقضى. كما أراد أيضاً أن يعيد لإسرائيل قدرتها الرادعة، والبرهنة على عدم صحة مقولة حسن نصر الله الشهيرة، التي لاقت رواجاً في المنطقة كلها، بأن قوة إسرائيل كقوة بيت العنكبوت ونهايتها ستكون كنهاية الصليبيين.

إلا أن هذه الرغبات والآمال تبددت.. فقد أثبت الإسرائيليون بالضغط الإعلامي والجماهيري الذي مورس هذا الأسبوع على أولمرت، وعلى الحكومة لدفع ثمن غير منطقي مقابل الجنود المختطفين، أثبتوا لشعوب المنطقة، وخصوصاً لحزب الله والفلسطينيين، أن مثال بيت العنكبوت لم يأت من فراغ. إن تصرف الجبهة الداخلية الإسرائيلية في كثير من الأماكن خلال حرب لبنان الثانية - وصفدها أبرز

والنتيجة: في الشمال تقبل إسرائيل شروط حزب الله لإطلاق سراح الجنود المختطفين، وفي الجنوب تقبل شروط حماس لوقف إطلاق النار - لاسيما عدم إدراج جلعاد شاليط في الاتفاق. لقد أهينت إسرائيل في الساحتين، وعادت إلى نمط سلوكي مرفوض وعد رئيس وزرائها بعدم العودة إليه أبداً. هذا هو التفسير الحقيقي لانتصار أسر المختطفين والرأي العام على الحكومة.

لقد قال رئيس الوزراء لحسن نصر الله في حينه إن اختطاف ريجيف وجولدفاسر هو عملية اختطاف غير محسوبة. وكان من شأن حرب لبنان أن تضع حداً للثمن غير الأخلاقي وغير الممكن مقابل استعادة المختطفين. ولكن عندما يلاحظ نصر الله وجود ميول نحو التنازل لدى الرأي العام في قضية المختطفين في الشمال، واستعداد الحكومة للخضوع له، لا

غربة إذاً أن يضيف أساء مخربين فلسطينيين إلى قائمة التبادل قبل انتهاء الصفقة.

ما كانت قضية وقف إطلاق النار (التي لم تتوقف) مع حماس، وقضية التنازلات المفرطة لحزب الله - وربما مقابل جثث فقط - ما كانت لتظهر في هذا العالم لولا الربط المقلق بين الجمهور الذي يفتقر للحكمة والصبر، وحكومة هدفها الوحيد هو البقاء. كان من الممكن تقبل تلك الصفقات المرفوضة لو وضعت حداً نهائياً لعمليات الاختطاف، ولكن من الواضح أنها ستزيد شهية العدو على مواصلة التخريب والاختطاف، وهذا يدعو لتفاقم الاستغراب مما يحدث للجمهور ولصناع القرار على حد سواء.

لا مناص إذاً من القول إننا نسير على طريق يجمع بين فقدان البصيرة والشجاعة في آن واحد.

الحكومة تصدق على الصفقة

بقلم: عينات تسفري واران برحي
المصدر: www.omeia.co.il

٢٠٠٨/٦/٢٩

البروفيسور أمنون روبنشتاين، وزير التعليم الأسبق، والذي أيد صفقة جبريل عام ١٩٨٥ (*) رغم وجود معارضة لها آنذاك بسبب الخوف من أن تشجع التنظيمات الإرهابية على اختطاف مزيد من الجنود وزيادة عدد المطلق سراحهم: «لو عاد الزمن بنا مرة أخرى، لما صدقت على هذه الصفقة أو استسلمت لأي مشاعر». وقد أعرب عن أسفه على التصويت لصالح هذه الصفقة.

ويعارض الآن البروفيسور روبنشتاين إبرام أي صفقة مع حزب الله، خاصة في حالة إعادة مخربين على قيد الحياة مقابل جثث جنود إسرائيليين. وأضاف: «إننا إذا استبدلنا قاتلين أحياء بجنود أموات فإننا ستمنع تلك التنظيمات التخريبية الفاشية من الحفاظ على حياة جنودنا، ويتعين عليهم معرفة أنهم إذا لم يحافظوا على حياة جنودنا، فإنهم لن يحصلوا على أي شيء».

كما انتقد روبنشتاين منظمات «حقوق الإنسان» قائلاً: «يوجد الآن تدهور شديد في مصطلح حقوق الإنسان، وذلك لأن ناشطي حقوق الإنسان يلتزمون الصمت إزاء هؤلاء المتوحشين، فهم لا يريدون إعطاء الفرصة للصليب الأحمر كي يزور الجنود المختطفين».

ولكن كان هناك رأي مخالف، حيث قال اليوم اللواء (متقاعد) عميرام ليفين، قائد المنطقة الشمالية سابقاً في حديث لبرنامج إذاعي إن «الشيء الذي يقودونا هو المشاعر.. والمشاعر اليهودية هي الرحمة والشفقة». عميرام ليس لديه

على عكس موقف الموساد والشاباك، صدقت الحكومة الإسرائيلية على صفقة تبادل الأسرى مع حزب الله. وفي إطار هذه الصفقة، سيطلق سراح القاتل سمير القنطار وخمسة مخربين من حزب الله فضلاً عن مخربين فلسطينيين. وستحصل إسرائيل - فيما يبدو - على جثتي الجنديين المختطفين إلداد ريجيف وأودي جولدفاسر.

كان ٢٢ وزيراً قد أبدوا تأييدهم لإجراء هذه الصفقة، بما فيهم رئيس الوزراء إيهود أولمرت، بينما عارضها الوزراء روني بارأون ودانييل فريدمان وزئيف بويم.

وقد تظاهرت أسر الجنود المختطفين وبعض من الجمهور الإسرائيلي أمام مجمع الوزارات الحكومية في الفترة التي سبقت المصادقة على الصفقة. كما وقف شخص يحمل لافتة تطالب الحكومة بالانتظار حتى يحسم الحاخام العسكري الأكبر مسألة إن كان في الإمكان الإعلان عن الجنود المختطفين كجنود غير معروف مكان وفاتهم أم لا.

وقد طالب اليوم عضو الكنيست د. يوفال شتاينيتس (الليكود)، رئيس لجنة الخارجية والأمن بالكنيست سابقاً، الوزراء بمعارضة عقد صفقة مع حزب الله قائلاً إن «إطلاق سراح مخربين يقبعون في السجن مقابل جثث سيكون له أبعاد صعبة على أمن إسرائيل، ويجب على الحكومة الامتناع عن الوقوع في الخطأ الفادح الذي ارتكبته في صفقة إلعان تنباوم».

وفي حديث أدلى به اليوم إلى الإذاعة الإسرائيلية، قال

مانع من إطلاق سراح القنطار، حيث قال: «إنني لا أشعر بضيق أو أعتبر هذا الأمر بمثابة مشكلة يجب التخلص منها. ولكن إذا أدركنا أن احتجاز القنطار لن يسهم في الحصول على معلومات عن رون آراد، إذن يجب إطلاق سراحه. كما يجب إغلاق ملف حرب لبنان نهائياً».

يذكر أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت، توجه الليلة الماضية إلى مكتبه بالقدس، وطلب ألا يزعجه أحد، إلا في الأمور العاجلة. ولم يبلور ستة وزراء موقفهم حتى الآن، ومنهم وزيرة الخارجية تسيبي ليفني ووزير المالية روني بارأون، ووزير العدل دانييل فريديان، ووزير المواصلات شاؤول موفاز، ووزير الإسكان زئيف بويم، والوزير يعقوف إدري. وقال المقربون من إيهود أولمرت لصحيفة «هاآرتس» إن الصعوبة التي يواجهها أولمرت تكمن في حقيقة أن إطلاق سراح سمير القنطار يعتبر خرقاً للالتزام الذي منحه أريئيل شارون لأسرة الملاح رون آراد. وإذا تمت المصادقة على الصفقة، فإن حزب الله سينقل تقريراً لإسرائيل حول جهوده للوصول إلى معلومات حول مصير رون آراد. وتنتظر الأجهزة الأمنية والوسيط الألماني دراسة التقرير وتحديد ما

إذا كان في صالح الصفقة أم لا. وفي حالة موافقة التقرير للمعايير، سيتم التوقيع على اتفاق تبادل الأسرى، حيث سيطلق سراح القنطار، وأربعة آخرون من كوادر حزب الله، وعدد من الأسرى الفلسطينيين الذين ستحدد إسرائيل عددهم وهويتهم.

ومن المتوقع أن تتسم جلسة الحكومة اليوم بالمناقشات الحادة حول الصفقة، وسيشارك فيها كبار المسؤولين بما في ذلك قيادات جهاز الأمن: رئيس الموساد ميثير داجان، ورئيس الشاباك يوفال ديسكين، ورئيس هيئة الأركان جابي أشكنازي، وعوفير ديكل المسئول عن ملف إطلاق سراح المختطفين الإسرائيليين. إلى جانب ذلك، ستظاهر أمهات الجنود أمام مكتب رئيس الوزراء لمطالبة الوزراء بالتصديق على الصفقة وإعادة أبنائهم إلى إسرائيل.

(*) صفقة جبريل: صفقة تبادل أسرى عقدت عام ١٩٨٥ بين إسرائيل والجهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة أحمد جبريل، وكانت تقضي بإطلاق سراح ١١٥٠ سجيناً فلسطينياً مقابل ٣ جنود إسرائيليين.

”حزب الله: رون آراد توفي منذ عشرين عاماً

بقلم: إيتسيك وولف
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٧/٤

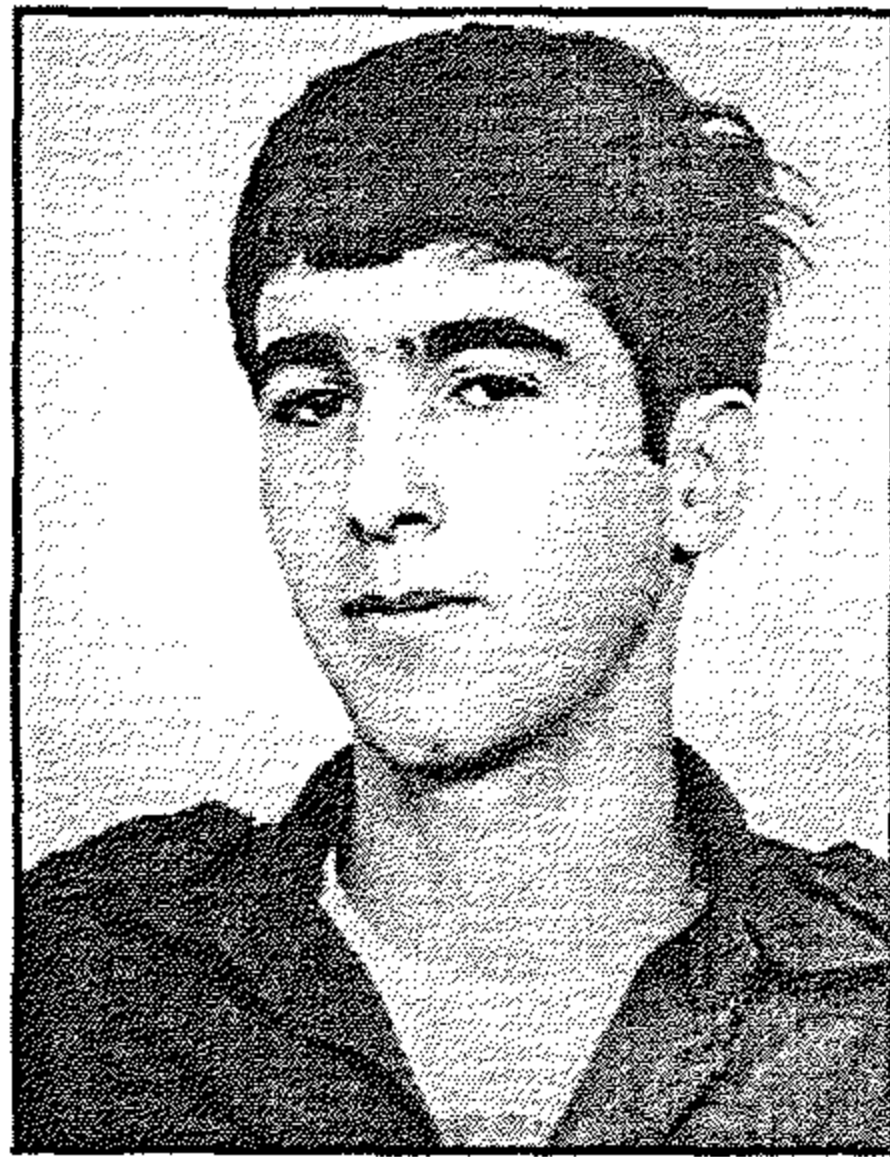
مصير الاثنين. وتشير تقديرات المخابرات الإسرائيلية إلى أن ريجيف وجولدفاسر قتل أثناء عملية الاختطاف أو بعدها بوقت قصير.

وقبل أن يسلم التقرير إلى إسرائيل قام بمراجعته الوسيط الألماني جرهارد كوند الذي أكد أن حزب الله أجرى البحث الذي طلب منه في إطار الصفقة بجدية.

وفي مقابل تقرير حزب الله حول مصير رون آراد سلمت إسرائيل لألمانيا تقرير حول مصير أربعة دبلوماسيين إيرانيين اختفوا

في لبنان في يوليو ١٩٨٢، وسوف يبحث الوسيط الألماني التقرير، ومن ثم يقوم بتسليمه لحزب الله الذي سيقوم بدوره بتسليمه لإيران.

وحتى الآن تزعم إيران أن إسرائيل اختطفت الدبلوماسيين الأربعة، وأنها تحتجزهم منذ عام ١٩٨٢.



عاد عوفير ديكل المسئول عن المفاوضات بشأن إطلاق سراح الجنود المختطفين اليوم بعد أن حصل أمس على تقرير حزب الله حول الجهود التي بذلتها المنظمة من أجل تحديد مكان الطيار رون آراد. وقد جاء في التقرير أن تقديرات حزب الله تشير إلى وفاة آراد منذ نحو عشرين عاماً في ذات التوقيت الذي اختفى فيه.

وقد صرح حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، في مؤتمر صحفي خاص عقده هذا الأسبوع، بأن تقرير المنظمة حول موضوع آراد يحتوي على نتائج قاطعة.

يعد تسليم التقرير هو المرحلة الأولى من صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله، التي سيتم في إطارها إعادة الجنديين المختطفين إلداد ريجيف وإيهود جولدفاسر إلى إسرائيل. وحتى الآن لم يدل حزب الله بمعلومات بشأن

لا تغلقوا ملف رون آراد

بقلم: موشيه آرنس
هاآرتس ٨/٧/٢٠٠٨

رون آراد واحتفظوا به كأسير، ونقلوه من يد إلى أخرى، وحبسوه في زنزانة مظلمة، ليسوا مستعدين لكشف أنفسهم لعين الشمس والاعتراف بجريمتهم الوحشية، حتى ولو كان من أجل التوقيع على الصفقة الشيطانية التي تؤدي إلى إطلاق سراحه. هم ليسوا مستعدين لإعطاء ولو معلومة صغيرة جدا حول ما حدث له وحول مكان وجوده اليوم، خشية أن يتم التعرف عليهم أو أن يتم كشف أولئك الذين تعاونوا معه.

من هم أولئك الكسالى في الحكومة الذين اعتقدوا أن نصر الله سيوافق على كشف هذا السر...؟ وأنه سيقوم بحسن نية وطيب قلب بإخبارنا بما حدث لأراد وأين يمكن أن نجده...؟ الآن هم بالتأكيد ينتظرون التقرير حول مصير ملاح الجو الأسير الذي «وعد» قائد حزب الله بتسليمه لهم. هل هناك أحد ما مستعد للتعامل بجدية مع مثل هذا التقرير...؟

ليس هناك أي وسيط، لا من ألمانيا، ولا من الأمم المتحدة، يمكنه أن يجلب لنا المعلومات الضرورية حول رون آراد. سنوات أهدرت في محاولات لا قيمة لها من هذا القبيل. كل الرحلات المكوكية بين أوروبا وبيروت - والتي لا يوجد شك في أنها تمت بحسن نية - كانت مجرد إهدار للوقت والمال.

الحصول على معلومات حول ما حدث لملاح الجو الأسير عبر السنين هو مهمة الإسرائيليين، والإسرائيليين وحدهم. يتوجب إيجاد بعض المخربين الذين ضلّعوا في المراحل الكثيرة التي مرت بها عملية اختطافه وسجنه، ومطالبتهم بأدب ولباقة بأن يدلّوا بالمعلومات الموجودة في رؤوسهم. هذه الطريقة الوحيدة لاكتشاف ما حدث له. علينا أن نكون مستعدين لدفع الثمن الذي تستوجبه هذه المهمة. ولكن إغلاق ملف رون آراد اليوم مسألة غير مقبولة بأي شكل من الأشكال.

عندما صادقت الحكومة على الصفقة الأخيرة لتبادل الأسرى، صرح قائد سلاح الجو الأسبق، أفياهو بن نون، بأنه قد آن الأوان لإغلاق ملف رون آراد واعتباره شهيدا مجهول مكان الدفن. كان من الممكن تقريبا سماع أنفاس الصعداء التي أطلقتها مئات اللبنانيين والإيرانيين - كل أولئك الذين كان لهم دور في اختطافه والذين باعوه، واستأجروه مره أخرى، وخبأوه ونكلوا به - إزاء هذا التصريح. ليس عليهم أن يخشوا من إلقاء القبض عليهم ذات يوم، ولم يعودوا مضطرين للإدلاء بمعلومات يخفونها في صدورهم منذ سنوات طويلة حول آراد.

أين كل أولئك السياسيين الذين لم يكفوا في الأسابيع الأخيرة عن التكلم عاليا منافسين بعضهم بعضا حول الثمن الباهظ الذي يتوجب على حكومة إسرائيل أن تدفعه مقابل إطلاق سراح جنود إسرائيليين مخطوفين، سواء كانوا أحياء أم أموات...؟ فقد صرحوا قائلين: «علينا أن ندفع أي ثمن، وإلا فلن يكون بمقدورنا أن ننظر في عيون الجنود الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي». ولكن ما الذي يوجد لديهم لقوله حول حقيقة أن رون آراد مفقود منذ عشرين عاما...؟

هل كانت إسرائيل مستعدة بالفعل لدفع أي ثمن مقابل ملاح الجو الأسير...؟ لو كنا مستعدين لدفع كل ثمن، فلماذا تمت إعادة الديراني وعبيد إلى لبنان، حيث كنا نعلم أنها أوراق مساومة عالية القيمة في هذه اللعبة الجنونية...؟ وسمير القنطار - الشخص الذي يريد نصر الله إطلاق سراحه أكثر من أي شيء آخر - لماذا وافقنا الآن على إطلاق سراحه...؟ وهل ثمن إعادة الجندي المخطوف يقاس فقط بعدد المخربين الذين تطلق إسرائيل سراحهم...؟ هل هذه هي الطريقة الوحيدة لإعادة جنودنا المخطوفين إلى بيوتهم...؟

طوال سنوات كان من الواضح أن أولئك الذين اختطفوا

أسر اليهود الإيرانيين المفقودين: "إسرائيل تخلت عن فلذات أكبادنا"

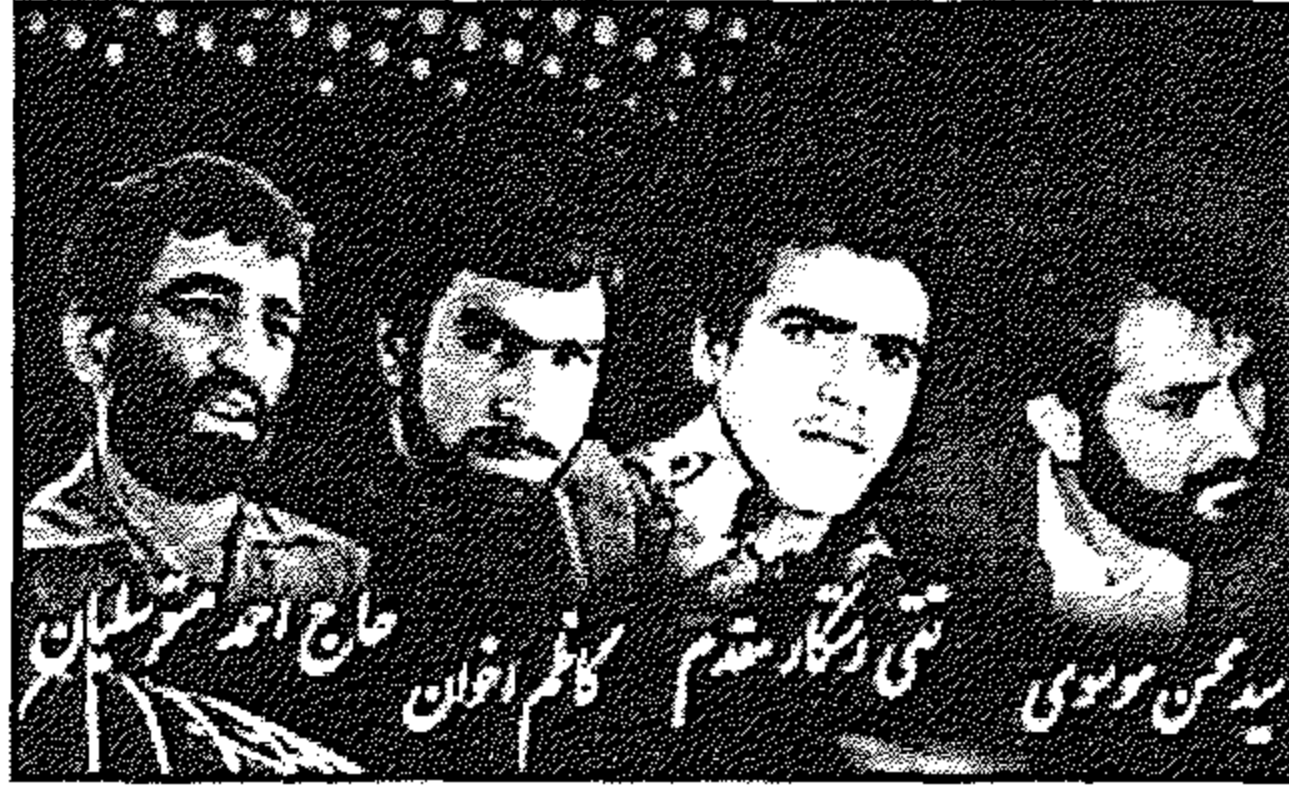
أن يساعدكم على عبور الحدود. وكان من المفترض أيضا أن يحصل الاثنى عشر شخصا في باكستان على وضع لاجئين ويغادرون من هناك إلى دولة ثالثة.. ويبدو أنهم كانوا سينقلون إلى أوروبا ومن هناك إلى إسرائيل. ولكن لم ينجح الاثنى عشر يهوديا الذين حاولوا الهجرة بنفس

الطريقة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٧ في عبور الحدود إلى باكستان، واختفت آثارهم في مكان ما في إيران المترامية الأطراف.

والمفقودون هم: الأخوان سايروس (٤٢ سنة) وإبراهيم (٤٧ سنة) كهروماني ونور الله ربيزاده (٥٠ سنة) الذين غادرت زوجاتهم وكذلك أبناءهم إيران بتصریح، ووصلوا إلى إسرائيل عن طريق تركيا وأرادوا أن يتبعوهم، وخرج الثلاثة من طهران يوم ١٢/ فبراير/ ١٩٩٧ في طريقهم للقاء المهرب عبر الحدود، وهو اللقاء الذي رتبته الوكالة اليهودية حسبما جاء في الالتماس - فهم يؤكدون في التماسهم أن التهريب كان يتم بعلم الجهات المسؤولة في إسرائيل أو الوكالة اليهودية - ولكنهم لم يصلوا للقاءه، ومنذ ذلك الحين اختفت آثارهم وبقيت زوجاتهم مهجورات طيلة ١١ سنة.

كرمان سلاوي (٢١ سنة) وفرهاد عزاتي (٢١ سنة) صديقان حاولا الهرب أيضا يوم ٢١/ سبتمبر/ ١٩٩٤ من خلال اجتياز الحدود بمساعدة مهرب وبالتنسيق مع الوكالة اليهودية ولكنهما اختفيا أيضا ويبحث عنهما أبوهما اليانسان اللذان كانا يقيمان في ذلك الوقت في إيران وحاولا العثور عليهما، ولكن دون جدوى.. أما هومايون بلزاده (٤١ سنة) وراؤوفين كوهين متسليح (١٧ سنة) وأخوه إبراهيم كوهين متسليح (١٦ سنة) فقد توجهوا في ديسمبر عام ١٩٩٤ إلى باكستان ولكنهم اختفوا، وتربى زوجة بلزاده الأبناء وحدها في إسرائيل منذ ١٤ سنة على أمل التوصل إلى حل لهذا اللغز وبقيت مهجورة بلا زوج، ويعيش والدا الأخوين في إيران ومنتظران أي معلومات عن أبنائهما.

وأما المتغيب الثاني عشر فهو باباك شاؤوليان طهراني (١٧ سنة)، وكان من المفترض أن يصل في ١٠/ يونيو/ ٢٠٠٤ إلى أحد المعابد في مدينة كراتشي في باكستان، حيث كان ينتظره هناك أبوه الذي غادر إيران قبل ذلك بعدة أشهر إلى الولايات



بعد مرور ٢٤ ساعة على التصديق على صفقة الأسرى مع حزب الله، تقدمت أسر ١٢ يهوديا من إيران - كانوا قد اختفوا أثناء محاولتهم الهجرة إلى إسرائيل في الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧ - بالتماس عاجل إلى محكمة العدل العليا مطالبين بإصدار الأوامر لحكومة إسرائيل

بالامتناع عن تسليم أي معلومات لحزب الله بشأن مصير الدبلوماسيين الإيرانيين الأربعة الذين اختفوا خلال حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢ في إطار الصفقة.. ويطلب مقدمو الالتماس بأن يتم تسليم المعلومات لإيران في إطار المبادلة - أي مقابل الحصول على معلومات عن أقاربهم. ويقول أفراد الأسر: "ألا نستحق أن تبذل إسرائيل جهودا مثل تلك التي بذلتها من أجل أن تعيد إلحانان تنبأوم إلى إسرائيل والذي اختطف أيضا كمواطن إسرائيلي..؟".

ويقول رئيس مكتب المحاماة الذي يمثل هذه الأسر "شورات هادين": "نحن لا نقدم التماسا ضد الصفقة في حد ذاتها وقلبنا مثل قلب الجمهور الإسرائيلي كله مع أسر المفقودين والمخطوفين، ولكننا أمام اثنتي عشرة أسرة حصلت على وعد ملزم من حكومة إسرائيل ببذل أقصى جهد ممكن للحصول على معلومات بشأن المفقودين..". وأوضح أن الأسر التي تعيش معظمها في إسرائيل تشعر بالألم منذ سنوات طويلة بسبب عدم معرفة شيء عن مصير أقاربهم، وبسبب ما يطلقون عليه "عدم مبالاة الدولة". ويدعى أصحاب الالتماس قائلين: "إذا كانت حكومة إسرائيل تنوى تسليم معلومات لإيران بشأن الدبلوماسيين الأربعة مثلما جاء في القرار الرسمي للحكومة، فإنها بذلك تكون قد سلبت أسر المفقودين اليهود حقوقهم الأساسية". ويتحدث الالتماس عن قصة اثني عشر رجلا وشابا يهودا من مواطني إيران حاولوا طوال ثلاث سنوات الهجرة إلى إسرائيل.. ونظرا لأن السلطات في إيران رفضت التصديق على هجرتهم من الدولة، فقد حاول الاثنى عشر شخصا فعل ذلك بأنفسهم بصورة غير مشروعة.

* اثني عشر ابنا وزوجا:

وحسب الالتماس فقد انضمت المجموعة إلى دليل على مقربة من منطقة الحدود مع باكستان والذي كان من المفترض

المتحدة الأمريكية. ولكن الشاب لم يظهر، ومنذ ذلك الحين قطعت الاتصالات معه. وفي عام ٢٠٠٤ وصل خبر يفيد بأنه مسجون في طهران، واختفى معه شاهين نيكاهو وأوميد سولوكي وهدحاج حاسيد، الذين تعيش أسرهم في لوس أنجلوس.

* لغز بلا حل:

وتدعى أسر المتغييبين في الالتماس أنه قيل لها في البداية أن الوكالة اليهودية تبذل كل ما في وسعها من أجل العثور على ذويهم وهم مطالبون بالحفاظ على السرية التامة.. والآن تشتكى الأسر من أن الصمت الذي أجبروها عليه كان غطاء لعدم الحيلة، وللإهمال الذي ميّز تصرف السلطات في هذا الأمر.

ومنذ عام ١٩٩٨ أرسلت الأسر مئات الخطابات إلى السلطات مطالبة بالبحث عن المفقودين ولكن حسب ادعائها فإن جميع الخطابات "بقيت بلا رد أو حظيت برد يتسم بالتهرب". وعلى هذا الأساس خاضت الأسر نضالاً عاماً وعلمياً لنشر الوعي بشأن مصير المفقودين، بل وقدمت الأسر التماساً إلى محكمة العدل العليا عام ٢٠٠٤ لوقف تنفيذ صفقة تبادل الأسرى السابقة مع حزب الله في نفس السنة إلى أن يتم تلقي معلومات عن المفقودين.

وتدعى الأسر أن سكرتير الحكومة عام ٢٠٠٣ تعهد بأن الحكومة سوف تبذل قصارى جهدها من أجل الحصول على معلومات عن مصير الآباء والأطفال المتغييبين. كذلك تم تعيين منسق لمعالجة هذا الموضوع، ولكن في نهاية الأمر رفضت محكمة العدل العليا الالتماس لحل اللغز مؤكدة أنها

لا تملك الوسائل لحله، ولكنها أكدت تعهد الحكومة بإبلاغ الأسر فوراً بأي معلومات تصل إليها في هذا الشأن.

* ورقة المساومة:

والآن علمت الأسر أنه في إطار صفقة تبادل الأسرى الجديدة مع حزب الله سيتم تسليم الجنديين الإسرائيليين المخطوفين لإسرائيل وهما إلداد ريجيف وإيهود جولدفاسر، وأن الحكومة تنوى إبلاغ إيران - بواسطة حزب الله - بمعلومات عن مصير أربعة دبلوماسيين إيرانيين اختطفوا وقتلوا في بيروت في ٤/ يوليو/ ١٩٨٢ على أيدي الكتائب المسيحية، خاصة أن إيران ترى أنهم محجوزون على قيد الحياة في إسرائيل، كنوع من أنواع الرد المضاد على اتهام إسرائيل لإيران باحتجاز الملاح رون أراد لديها.

وتدعى الأسر أن المعلومات التي من المفترض أن تبلغها إسرائيل لإيران في هذا الشأن يجب أن تكون بمثابة ورقة مساومة للحصول على معلومات عن مصير الاثنى عشر يهودياً الذين حاولوا الهجرة من إيران وفقدوا.

وقد توجهت الأسر في نهاية الأسبوع إلى رئيس الوزراء مطالبة بإياه بعدم إرسال معلومات إلى أن يتم تلقي معلومات عن ذويهم، ولكنها تقول أنها لم تتلق رداً.

وفي هذه الأثناء صدقت الحكومة على الصفقة.. ولذا، طالب مقدمو الالتماس من المحكمة أن يجاب طلبها، واشتكت الأسر من أن قرار الحكومة بعدم المطالبة بتلقي مثل هذه المعلومات في إطار الصفقة يعتبر قراراً غير منطقي، ويمس بالحق في المساواة بين أبناء الأسر التي تعيش معظمها في إسرائيل، ويسلب من إسرائيل ورقة هامة للمساومة.

جلعاد شاليط الآن

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/٧/١٦

وإن كان الثمن كبيراً، من شأنه على الأقل أن يضمن عودة الجنود المخطوفين، أو بعضهم، أحياء إلى الوطن.

نحن نعرف عن يقين بأن جندياً إسرائيلياً واحداً، هو "جلعاد شاليط"، ما يزال على قيد الحياة في أسر "حماس". لا يستطيع أحد أن يخمن ما الذي حدث له هناك، وكم عانى



منذ اختطف قبل عامين. من ناحية أخرى، تدير الحكومة المفاوضات مع "حماس" وكأن أمامها متسع كبير من الوقت. وبينما تطلق إسرائيل سراح أحد القتلة المقززين (المقصود سمير القنطار) وتوفر لـ "حزب الله" إنجازاً آخر هائلاً لدى الرأي العام اللبناني، فإنها ما تزال تدقق مثل مدقق حسابات

التصديق على صفقة تبادل الأسرى مع حزب الله، رغم التقرير "غير المرضي نهائياً" الذي سلمته الحركة حول مصير "رون أراد"، يلزم الحكومة بالعمل على الفور وعلى عجل من أجل إطلاق سراح "جلعاد شاليط". لم يكن الجمهور الإسرائيلي الذي رأى هذا الأسبوع صور "آراد"، كما يبدو قبل بضع

عشرات من السنين، في حاجة إلى تقرير لكى يفهم ما الذى ألم بالملاح الأسير. يعرف الجمهور أيضاً الثمن الذى يدفعه من أجل الحصول على الجنديين اللذين في قبضة حزب الله. في كلتا الحالتين من الواضح اليوم أن النتيجة واحدة: "الوقت خرج". لذا، فإن إجراء مفاوضات سريعة وموضوعية، حتى

متزمت في أسماء المعتقلين الفلسطينيين المطالبة بإطلاق سراحهم في مقابل "جلعاد شاليط".

يفهم وزير واحد، على الأقل، هو وزير الدفاع "إيهود باراك"، أن هذا السلوك في موضوع "شاليط" من شأنه أن يكون كارثياً، ليس أقل من إطلاق سراح معتقلين ارتكبوا عمليات قتل وهجمات تفجيرية. يعرض "باراك" إطلاق سراح "شاليط" على أنه تحد، ولذا "من الضروري أن نستغل الفرصة التي لاحت عبر التهدة النسبية في غزة". والحقيقة أن إطلاق سراح "شاليط" ليس تحدياً، فالثمن الذي يجب دفعه في مقابله معروف. أيضاً قول وزير الدفاع، بأن الجانبين سيضطران إلى اتخاذ قرارات مؤلمة، يعرض عملية إطلاق السراح وكأن الأمر يتعلق بعملية سلام شامل وليس بصفقة شروطها معروفة وتلزم طرفاً واحداً في نهاية الأمر، هو إسرائيل، باتخاذ القرار الصعب.

كل عرض آخر للمفاوضات سيوضح أن دولة إسرائيل

تنوى الاستمرار في إجراء مفاوضات مضنية، ومحاولة تجميع نقاط، وتقليص التآكل في هيبتها بقدر استطاعتها، وربما في نهاية الأمر أيضاً ترك "شاليط" يتعذب شهراً آخر وعاماً آخر في الوكر المأسور فيه.

هذه مفاوضات تثير بشكل طبيعي خلافاً شديداً، وأحياناً شخصياً - بين مسئولين كبار في القيادة الأمنية والاستخباراتية - وموضوعياً بدرجة ليست أقل. هل يستطيع المعارضون أن يضمّنوا للجُمهور أننا لن نقف، بعد خمس سنوات، أو عشر سنوات، أو حتى أكثر، في وضع مماثل لذلك الذي نقف فيه في قضية "آراد" اليوم؟.. هل سنطلب حينذاك أيضاً تقريراً "فقط" من "حماس" عن مصير "شاليط"؟.. هل سيتذكر أحد حينذاك أنه كانت هناك إمكانية فعلية لإطلاق سراحه في مقابل بضع مئات من المعتقلين؟..!

يجب العمل على إطلاق سراح "شاليط" بشكل فوري.. فلا ينبغي القيام بمواصلة الحرب على الإرهاب على حسابه.

إسرائيل ستعرض للهجوم عندما تكتمل الصفقة

بقلم: عומר كرمون
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٧/١٦

طريق الساحل، فقتلت ٣٥ إسرائيلياً.
* أولمرت يرغب في الانسحاب:

وبسبب مخاوف إسرائيل من قيام حزب الله بشن هجمات عن قريب، ومن أجل تهديد الطريق للانسحاب الإسرائيلي من مزارع شبعا تجتمع صباح اليوم (٢٠٠٨/٧/٩) اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية والسياسية لإجراء مناقشات خاصة. وكان رئيس الوزراء قد طلب عقد اجتماع للجنة في أسرع وقت. وستعرض على الوزراء تقارير بشأن إعادة تسليح حزب الله وانتهاك المنظمة للقرار ١٧٠١ الصادر عن الأمم المتحدة، والذي أنهى حرب لبنان الثانية وسمح بانتشار القوات الدولية في جنوب لبنان.

وكان إيهود أولمرت قد استجاب مؤخراً للمبادرة الأمريكية بشأن السعي للتوصل إلى اتفاق مع حكومة لبنان والأمم المتحدة، يتم في إطارها توسيع إطار الصلاحيات الممنوحة للقوات الدولية في لبنان.

وحسب اقتراح الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تنسحب إسرائيل من مزارع شبعا، وتسلم المنطقة للقوات الدولية إلى أن يتم حسم مسألة هل هذه أرض سورية أم أرض لبنانية.

وتطالب سوريا بأن تكون قضية مزارع شبعا مرتبطة بالمفاوضات التي تجريها مع إسرائيل حول إعادة هضبة

أعلن قائد قطاع جنوب لبنان في حزب الله الشيخ نبيل قاووق (يوم الأربعاء ٢٠٠٨/٧/٩) أن منظمته تنوى استئناف الهجمات ضد إسرائيل بعد الانتهاء من صفقة تبادل الأسرى. وأضاف قائلاً: «إن المقاومة توشك أن تحقق انتصاراً جديداً في لبنان، وفي فلسطين، وفي الأمة العربية بأسرها بفضل تبادل الأسرى مع إسرائيل وسوف تدخل في مرحلة جديدة بعد إتمام الصفقة من أجل تحرير مزارع شبعا وقرية شوبا».

وفي إطار الاتفاق الذي وُقّع بين إسرائيل وحزب الله من المفترض أن يسلم الإرهابيون جثتي الجنديين الإسرائيليين إيهود جولدفاسر وإلداد ريجيف اللذين قُتلا منذ عامين على حدود لبنان جراء إطلاق صواريخ مضادة للدبابات على أيدي رجال حزب الله على مركبات عسكرية إسرائيلية. وفي مقابل جثتي الجنديين ورفات جنود آخرين بقيت في أرض المعركة خلال حرب لبنان الثانية ستطلق إسرائيل سراح أربعة مخربين لبنانيين، من بينهم سمير القنطار الذي شارك في هجوم إرهابي على مدينة نهاريا عام ١٩٧٩، حيث قتل أفراد أسرة هيران وشرطيان. وبالإضافة إلى ذلك ستسلم إسرائيل حزب الله نحو ٢٠٠ جثة: نحو عشر جثث لمخربي حزب الله وجثث مخربين فلسطينيين، إحداها جثة دلال المغربي التي فجرت عام ١٩٧٨ حافلة كان جميع ركاها من الجنود على

الجلولان. ولكن واشنطن وكذلك معارضي حزب الله على قناعة بأن الانسحاب الإسرائيلي من مزارع شبعا لن يسمح لحزب الله بمهاجمة إسرائيل من أراضي لبنان، لأن ذلك لن يحظى بتأييد الجماهير اللبنانية.

وقد أبلغ رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت وزير الخارجية الإيطالي الذي تقود دولته القوات الدولية في جنوب لبنان بأن إسرائيل على استعداد لإجراء مفاوضات مع حكومة لبنان حول مسألة مزارع شبعا.

* مفاوضات إسرائيلية لبنانية:

وسوف يتوجه رئيس الوزراء إلى باريس لحضور مؤتمر اتحاد دول البحر المتوسط، حيث يشارك أيضا رئيس الوزراء اللبناني، وتدعى لبنان دوما بأنها ستكون آخر دولة في العالم العربي تجري مفاوضات مع إسرائيل. والآن، وبينما تجري إسرائيل وسوريا مفاوضات في تركيا يأمل المستولون في القدس في أن يعقد زعماء إسرائيل ولبنان لقاء تاريخي في باريس.

فلتتعلم من الجيش الإسرائيلي

بقلم: جيورا آيلاند
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٧/١٧

وتبلورت الحاجة لجسر الهوة الهائلة القائمة في المعلومات بسبب غياب المداولات الصحيحة في الزمن الصحيح.

ما الذي يتوجب تغييره في ثقافة صنع القرار...؟ يتوجب تبني نظام سائد أصلا في الجيش. عندما تكون هناك حاجة لمصادقة رئيس هيئة الأركان على عملية عسكرية يقوم بذلك عادة على مرحلتين: في المرحلة الأولى يصادق على الفكرة المركزية. النقاش الذي تتم فيه المصادقة على هذه الفكرة هو نقاش مبدئي يبحث خلاله، من منظور الخطورة والجدوى، حيوية هذه العملية. وفي ذلك النقاش أيضا يحددون الأهداف والشروط المطلوبة للتنفيذ. إن كانت هناك عدة بدائل يأخذون البديل الأفضل. وفي المرحلة الثانية بعد المصادقة على الفكرة المركزية يتم التخطيط للعملية بصورة جذرية، ومن ثم تطرح على رئيس هيئة الأركان الموافقة، وحيث فقط يصادقون على العملية بتفاصيلها.

هذا ما يتوجب فعله أيضا في مداولات الحكومة. بالنسبة لحماس: السؤال إن كان من الصحيح الموافقة على وقف إطلاق النار كأمر في حد ذاته أم وجوب الإصرار على أن تتضمن الاتفاقيات مع حماس مسائل إضافية مثل: تبادل أسرى، وفتح معابر، واتفاقية مع مصر لمنع التهريب، هو نقاش حول الفكرة المركزية...؟ مثل هذا النقاش يجب أن يجري قبل إرسال مبعوث مثل (عاموس جلعاد) لإجراء مفاوضات تفصيلية مع عمر سليمان، وقبل أن تطرح المسألة على الحكومة في صورة خذها أو لا تأخذها.

بنفس الطريقة كان من الأصح إجراء نقاش مبدئي حول صحة تسليم القاتل سمير القنطار مقابل جثث فقط... وعندما علمنا أن هذا هو الوضع، لم يكن من الممكن إجراء نقاش منطقي في قضية كهذه، بينما تم التوصل إلى اتفاق مع حزب الله فعليا وتم نشره وتدافعت عائلات الجنود المخطوفين إلى أبواب الوزراء.

صفقة التبادل مع حزب الله، مثل اتفاق التهدة مع حماس أيضا، تسببت في شعور غير مريح في نفوس الجمهور. هذا الشعور نابع من التقدير بأنه حتى لو كانت الاتفاقية «في الحالتين» أمرا مطلوباً فقد اضطررنا في آخر المطاف إلى قبول اتفاق سيء.

في هاتين الحالتين مثلما هو الحال أيضا في عشرات المسائل التي لا تقل أهمية، نحن نضطر إلى قبول منتج نهائي سيء، ليس لأننا نفتقد للأدوات الكفيلة بتحقيق منتج أفضل، وإنما لأننا قد اعددنا أنفسنا مسبقا لوضع متدن.

كيف يحدث ذلك...؟ في كل مسألة سياسية - أمنية هامة تقريبا يحدث السيناريو التالي: الحكومة تجتمع على عجل فيطرح أمامها خياران اثنان: إما قبول صيغة معينة بأكملها أو رفضها بأكملها. وعندما تذكر الإمكانية الثانية تضيف إليها عبارة أن هناك في التوقيت الحالي ثمنا إضافيا لعدم قبول الصفقة، وهو إهانة الوسيط. ففي قضية وقف إطلاق النار مع حماس قالوا إن عدم قبول الاقتراح المصري سيهين مصر، ويلحق الضرر بعلاقات الدولتين.

بصورة مشابهة تماما تتخذ قرارات أيضا في مسائل أخرى. أريك شارون جلب خطة فك الارتباط لمصادقة الحكومة بعد أن اتفق مع رئيس الولايات المتحدة حولها. وهكذا قالوا لأعضاء الحكومة إن الوعد قد أعطى للرئيس بوش بالمصادقة على هذه الخطة.

مهما يكن الأمر مفاجئا، نجد أن حكومة إسرائيل لم تجر أي نقاش حول المسألة اللبنانية بين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦. الحكومة أو المجلس الوزاري تلقيا استعراضا استخباريا في أغلب الأحوال، ولكن لم يجر نقاش يهدف إلى بلورة سياسة بين بديلين: مواصلة سياسة ضبط النفس أو التحرك بصورة هجومية ضد تعاظم قوة حزب الله. وعندما جاءت عملية الاختطاف دخلت الحكومة في نقاش متعجل تمحور حول الحدث بعينه،

رون أراد.. ملف مفتوح

عن نظر أى ذراع استخبارية أجنبية. إن من لا يزال يعتقد أن أجهزة الاستخبارات تعلم كل شيء، مدعو إلى النظر في قضية جلعاد شاليط: فمنذ ستين كاملتين نجح فصيل من حماس في إخفاء جندي سليم تام، دون أن تنجح حتى الآن وسائل إسرائيل الاستخبارية المطورة أو المخابرات المصرية في كشف أين يحتجز، وفي أى ظروف. المعلومة الوحيدة التي سلمت عن وضع جلعاد أتت من محتطفيه.

لماذا تحتفظ إيران بأراد بنفسها..؟ السؤال معكوس: ما السبب الذي يدعوها إلى الكشف عن مصيره ومنح إسرائيل معلومة بالمجان..؟ لم تعد قصة أراذ منذ زمن مشكلة إسرائيلية فقط، بل قضية ذات معنى إقليمي. إذا كشف الإيرانيون عما يعلمون، فإنهم سيستدعون ضغطاً دولياً عليهم، وهذا آخر شيء يحتاجونه في أوج الأزمة النووية التي يمرون بها. أراذ كنز ثمين، يحسن الاحتفاظ به سرا للحظات التي ستنشأ فيها في إيران الحاجة الملحة لاستعماله استعمالاً نافعا.

عند حزب الله أسباب جيدة لإراحة إسرائيل بتقرير غير طائل. فهو يخفف عنه ضغطاً ثقيلاً، ويغطي جيداً على أصدقائه الإيرانيين ويعفى نفسه من المسؤولية بالتفاوض لإعادة الأسرى. إسرائيل من جهتها سهلت عليه حياته، فهي لم تحدد غاية توقعات عالية جداً واكتفت بالتقرير حرفياً.

الاستنتاج المطلوب واضح من تلقاء نفسه، وهو أن قضية أراذ ليست غير مغلقة فقط، بل إنها فتحت من جديد ويجب صرف الانتباه فيها إلى طهران. التقرير الذي أعده في بيروت وسقط في القدس يثير الريبة، لأن هذه القصة تحوى الكثير مما لم يكشف عنه بعد.

ما الذي كان إذاً في تقرير التحقيق الذي سلّمه حزب الله والمتصل بمصير رون أراد..؟ مع وصوله إلى إسرائيل مباشرة، أثارت الوثيقة عاصفة مشاعر، بفضل لغة الجزم التي قرر بها حزب الله أن أراذ ليس على قيد الحياة. لكن ليست أهمية التقرير فيما كتب بين أوراقه، بل فيما لا يوجد فيه.

لم تولد النظرية عن موت رون أراد بين صفحات الوثيقة الجديدة. افترض خبراء إسرائيليين كثيراً أن رون أراد قضى نحبه في غزو الجيش الإسرائيلي في مايو ١٩٨٨ لقرية ميدون التي احتجز فيها. وزعموا تعزيزاً لموقفهم أن أسيراً مثله لو عاش فسينشأ حوله «ضجة» قد تترجم إلى معلومات استخبارية، وإذا جف ينبوع المعلومات حوله فسيخطر في البال أنه ليس حياً.

زعم منطقي في الظاهر، لكن يوجد في هذه القضية سيناريو ثان، لا يقل منطقاً عن ذاك الذي صاغه نصر الله. بحسب هذا الإمكان، تستطيع إيران بيقين أن تحتجز الأسير الإسرائيلي سنين طوالاً في أماكن مظلمة، بعيداً عن نظر العالم الحر. ومن يتعجب من كيفية حدوث ذلك كأنه يستهين بقدرة الإخفاء المعروفة لنظم كهذه.

لن يكون مفاجئاً أن يتضح في يوم من الأيام أن أراذ سلّم للإيرانيين سليماً تاماً، وأنهم باعوه أو اختطفوه من لبنان، وأن حزب الله يعلم ذلك لكنه يؤيد أسريه بصمته. في دولة فيها ٧٧ مليون مواطن، يسهل أن نجد عدداً من الحراس يربّون على ألا يسألوا كثيراً. ومن أجل ألا يكشف عنه، سيلقيه أسروه في موقع حبس صغير معزول. وهكذا يمكن احتجازه سنين طوالاً دون أن يحدث ذلك أى ضجة، وبعيدا

◆ ترجمات عبرية ◆

٢

قضية أولمرت ومستقبل الائتلاف الحكومي

بقلم: يهوشع برنر
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٦/٢٣

ليفني: «هناك شعور جماعي بالانهيار»

وأوضحت ليفني أنه يوجد دائماً تعارض بين قرارات ذات صلة بالمدى القريب وأخرى ذات صلة بالمدى الطويل، ويجب دائماً دراسة الثمن الذي سندفعه عندما يكون الخيار المتاح أمامنا ثمنه باهظاً.

وفيما يتعلق بعملية السلام، قالت ليفني إن «إسرائيل من مصلحتها حل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، لأن الوقت ليس في صالحنا، والدلائل تشير إلى أننا

سنقدم تنازلات. وإقامة دولة فلسطينية يعتبر الحل الوحيد للنزاع الفلسطيني، لكن يجب في نفس الوقت ترسيم حدود واضحة، ويجب إدراك ما سيحدث بعد ترسيم تلك الحدود. ونحن لا نعتزم إعطاءهم المفتاح قبل أن نعرف ما سيحدث بعد ذلك. ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بإقامة دولة إرهابية أخرى».

وبشأن عرب إسرائيل، قالت ليفني إن «جميعهم مواطنون متساوون في الحقوق ومن حقهم تقرير مصيرهم كفلسطينيين، لكن إذا أصبحت هناك دولتان لشعبيين، واختاروا أن يكونوا جزءاً من الدولة اليهودية، فإنهم يجب أن يقبلوا الدولة اليهودية بكل أحكامها».



في مؤتمر عقده معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب لدراسة الوضع الحالي في إسرائيل، قالت صباح اليوم (الاثنين ٢٣/٦/٢٠٠٨) وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني إن «هناك شعوراً جماعياً بالانهيار مؤسسات السلطة ولا يوجد شيء نعتمد عليه. لذا، يجب إعادة ما فقدناه أثناء الطريق».

وأضافت ليفني: «إن أحد أسباب

الأزمة التي نواجهها الآن هو عدم استقرار النظام. كما أن الجمهور فقد ثقته في السياسة الداخلية وهذا ما حدث بشكل مباشر. وهذه ليست مشكلة السياسة فحسب، لأن الجمهور فقد ثقته أيضاً في مؤسسات ودوائر أخرى. ونظراً لعدم وجود استقرار سلطوي، فإن كافة الإصلاحات التي تجري ستظل مجرد عناوين في الصحف».

كما تطرقت وزيرة الخارجية إلى اتفاق التهدئة مع حماس قائلة إننا «في قراراتنا الأخيرة، توصلنا إلى هدوء لفترة قصيرة، يمكن أن يكون له ثمن استراتيجي غال على المدى البعيد. ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بالتطلع فقط للمدى القريب».

إسهام تالانسكى

”أولمرت“ إلى الموافقة على تقصير فترة ولايته.

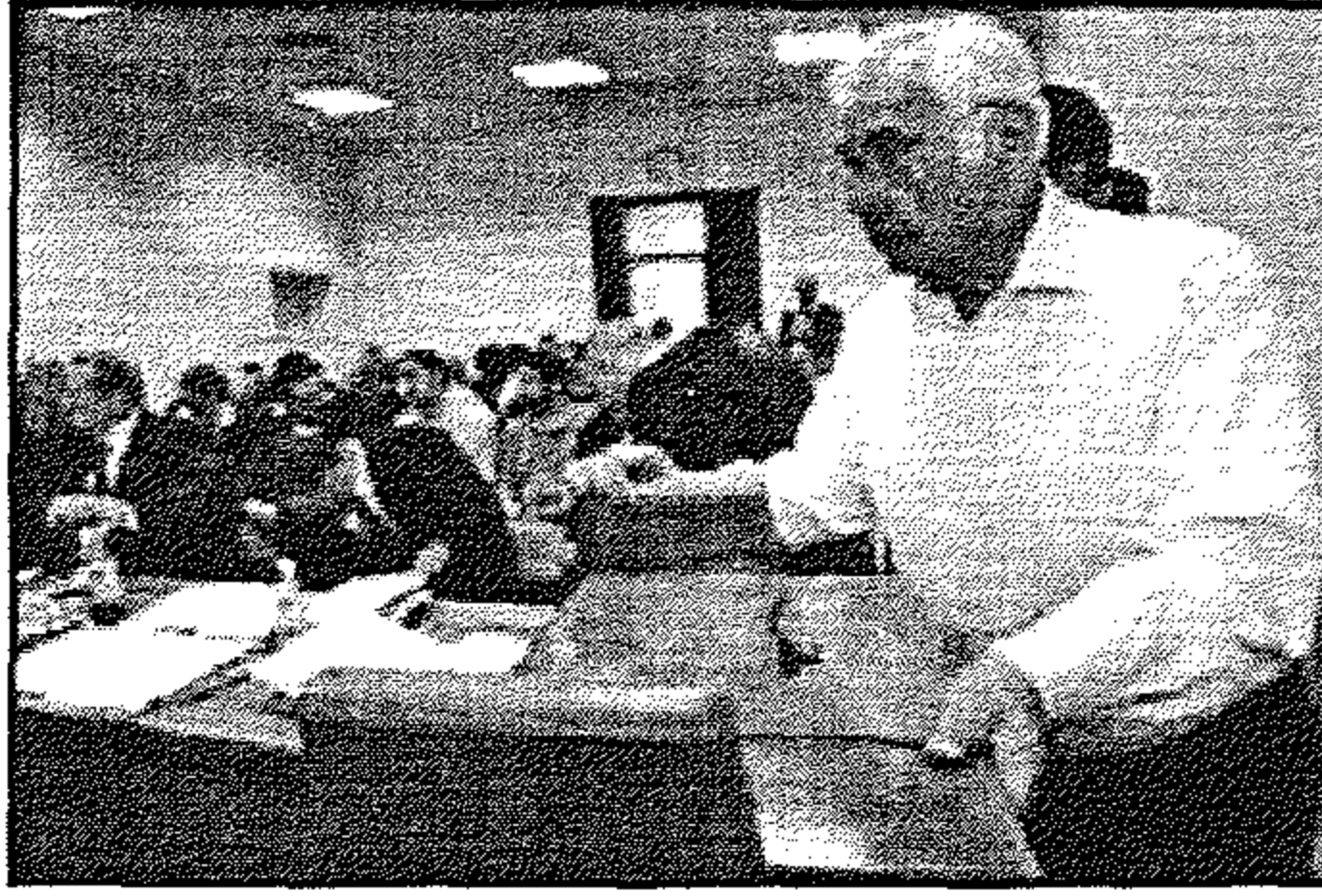
ترددت مزاعم لسنوات عن أن عناصر فرض القانون تضطهد الساسة، وتؤدى إلى شل الهيئة السياسية، وإلى الإضرار باستقرار الحكم. لقد اعتادت الأذان تماماً على سماع هذا الهراء، لدرجة أن الكنيست تم التغرير بها لسن قانون

يمنح رؤساء الحكومة حصانة ضد التحقيقات إلى حين انتهاء ولايتهم. وعُين وزير العدل، البروفيسور ”دانييل فريدمان“، في منصبه لكي يفرض نظاماً جديداً ويثبط من عزيمة المحققين، والمدّعين، والقضاة.

وقد أثبتت حالة ”أولمرت“، أنه عندما تؤدى الهيئة السياسية عملها كما ينبغي، فإن استقرار الحكم لا يتضرر بالضرورة أيضاً أثناء تنظيف الحظائر. لم يخترع ”أولمرت“ الفساد، لكن من سوء حظه أنه يشغل منصب رئيس الحكومة بالضبط في الفترة التي تقرر فيها عدم النظر إلى هذه الظواهر على أنها قدر محتوم. لقد كان القانون دائماً واضحاً وقاطعاً، ولكن المناخ كان أكثر تسامحاً إزاء انغماس أصحاب السلطة في المملذات.

ترسخ لدى الجمهور الافتراض بأن كل الساسة فاسدون بقدر أو بآخر - حتى كان يحيل له أنه ليس مهماً تغيير أحد رؤساء الحكومة بآخر، لأن الافتراض كان أن من عليه الدور سيضبط أيضاً بفعليته.

إذا كانت شهادة ”تالانسكى“ قد سببت شعوراً بالخزي الجماعي، وإذا كانت زعامة ”أولمرت“ قد أصبحت بعد هذه الشهادة مستحيلة - فإن في ذلك ما يدل ربما على تغيير الاتجاه.



لم يهرب ”إيهود باراك“، ونجح على ما يبدو في دفع العملية المستحيلة لتغيير رئيس الحكومة، ”إيهود أولمرت“، عن طريق ممارسة ضغط لتحديد موعد متفق عليه لإجراء انتخابات الأوائل (الانتخابات التمهيدية) في ”كاديا“.

لا يمكن أن نعرف ما الذى

سيحدث بعد ”أولمرت“: هل ستقوم حكومة مستقرة... أم سينجح المرشح الذى سيختاره (حزب) ”كاديا“ في حشد نفس الائتلاف حوله، وتدار الدولة بنفس الطريقة...؟ ولكن الآن ما حدث أنه تم بلورة حل ليس فيه مهادنة بشأن المبدأ، حيث نشأ بين حزبي ”العمل“ و”كاديا“ اتفاق، يقضى بتغيير رئيس الحكومة المشتبه في اقترافه مخالفات من الفساد في غضون ثلاثة أشهر.. هذه ربما هى بداية عصر جديد من التعامل مع فساد الشخصيات العامة.

لقد صممت الساسة الذين رأوا في التحقيقات مع ”أولمرت“ أمراً فارغاً، وعلا صوت أولئك الذين اعتقدوا أنه لا يستطيع الاستمرار في قيادة الدولة. يخيل لى أن التسامح إزاء الحصول على امتيازات، وقبول هدايا، والعلاقة التفضيلية، والامتيازات في الفنادق، واستخدام أموال أثرياء العالم المستعدين لشراء قرب المسئولين بالمال، قد قل بشكل ملموس، ربما بعدما تحددت هذا الأسبوع معايير جديدة، بدون الاعتماد فقط على بنود في القانون، ورأى المستشار القضائي.. فقد تبرأ حزبا السلطة من رئيس الحكومة، ومن سلوكه أيضاً قبل أن تتبلور بنود الاتهام ذات الصلة، وحتى بدون تحديد أنه قد اقترف مخالفة الرشوة، كما ورد في شهادة ”موشيه تالانسكى“. وكان يكفى ما تم سماعه حتى يضطر

ضجة على لا شيء

بقلم: جدعون ليفي
هاآرتس ٢٩/٦/٢٠٠٨

في الأسبوع الماضي حبس السياسيون والمعلقون أنفاسهم: هل ستُجرى انتخابات..؟ هل ستسقط الحكومة..؟ هل سيعتزل إيهود أولمرت..؟ لقد تسابق الجميع إلى توقع جميع السيناريوهات، ووصفت بعض النتائج بأنها كوارث فعلية: إجراء انتخابات مبكرة، تغيير رئيس الوزراء، انسحاب حزب العمل، إجراء انتخابات تمهيدية في حزب كاديبا، أو بقاء إيهود أولمرت عدة شهور، أو استبداله بتسيبي ليفني، واستبدال إيهود باراك بشاؤول موفاز - وربما الكارثة الأكثر خطورة هي وصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم.

والحقيقة لو تأملنا الوضع سنجد أن هذه ضجة كبيرة على لا شيء، فكل هذه السيناريوهات حتى لو حدثت لن تقدم ولن تؤخر، باستثناء إعادة تنظيم مناصب هؤلاء الساسة، وكل هذا في النهاية لا يهتم بصالح الدولة ولا مصيرها.. ما الذي سيتغير في حياتنا لو أصبح بنيامين بن اليعيزر وزيرا للمرافق، أو لم يصبح كذلك..؟ ولو أصبح يتسحاق هرتسوج وزيرا للرفاه أو لا..؟ أو حتى أصبح أولمرت رئيسا للوزراء أو لا..؟!

حقا أن النتيجة النهائية هي الأكثر منطقية، ولكن ماذا كان سيتغير بالضبط لو كانت هناك نتيجة أخرى..؟ هل كان أحد يستطيع أن يزعم بجدية أن رئيسة الوزراء ليفني ستكون مختلفة في جوهرها عن أولمرت..؟ هل يستطيع أحد أن يحدد الاختلاف بين إيهود أولمرت وإيهود باراك..؟ وماذا سيحدث لو أجريت انتخابات..؟ وماذا سيفعل نتنياهو كرئيس للوزراء وهو يخيف جزءا كبيرا من المنظومة السياسية والإعلامية..؟ لقد كان رئيسا للوزراء ولم تسقط السماء أكثر مما سقطت مع كل واحد من خصومه.

لقد ابتليت إسرائيل في السنوات الأخيرة بأن يحكمها زعماء بلا أجندة، باستثناء بقائهم أو تقدمهم السياسي عن طريق أحزاب تفتقد برامج.. لم يعد في إسرائيل يمين ويسار - كله كلام عفا عليه الدهر. الجميع يدخلون هنا إلى ما يسمى «وسط الخريطة»، التيار الوسط، المتشابه بشكل مخيف، ولن نلاحظوا فيه أي اختلاف أساسي حتى ولو عبر الميكروسكوب.

في قضايا المجتمع والدولة والاقتصاد والدين والبيئة والتعليم، كانت إسرائيل تتكلم بصوت واحد تقريبا، وموحدا لدرجة الكآبة. ولكن اللامبالاة المرضية التي هبطت على الرأي العام الإسرائيلي منذ عدة سنوات بدأت تظهر أيضا في مواقف زعمائه وأحزابه. وهذه تعد أنباء سيئة جدا

للديموقراطية الإسرائيلية وحوارها العام. على أية حال، من المؤكد أنه ستكون هناك اختلافات معينة بين هؤلاء الزعماء: فمثلا سيكون موفاز رئيس وزراء قاسيا وباطشا بشكل خاص.. وليفني، اعتقدنا أنها قد تكون أكثر اعتدالا، إلى أن سارعت في نهاية الأسبوع بتغيير جلدتها حينما دعت إلى رد عسكري على إطلاق بضعة صواريخ قسام، ووزير جديد للعدل قد يغير الاتجاه، كما سيحاول باراك العودة إلى عهده الجريء نسيبا كرئيس للوزراء، وسيظل أولمرت يتكلم عن السلام دون أن يفعل أي شيء لتحقيقه.

ولكن عندما يصل الأمر إلى القضايا الأساسية الحقيقية، لن يكون هناك فرق. الجميع موافقون على حصار غزة، وقد يقوم أي واحد من المرشحين في نهاية الأمر «بالعملية الكبيرة» والمأمولة في غزة، وكلهم متفقون على عدم الحوار مع حماس، وأنه يجب عمل شيء ما مع إيران، وأنه من المحظور وقف المستعمرات، وأن لغة الحرب والقوة هي لغتنا، وأن الأمن هو ديننا، وأنه يجب سماع صوت أمريكا مهما يكن الثمن.

ليس من بينهم من هو قادر - مثلا - على إخلاء ٢٥٠ ألف مستعمر، وهذا شرط أساسي لأي تغيير حقيقي. لن يقوم أحد منهم بثورة في علاقة الدولة بالدين، ولن يقوم أحد منهم بمحاربة الفساد كما ينبغي، وستصبح العلاقة بين رأس المال والسلطة نبراسا أمامهم جميعا، وليس لدى أحد منهم أي بشارة بالنسبة للتعليم، وكذلك في القضايا الاجتماعية سيواصلون السياسة الحالية، لو كانت هناك أصلا سياسة اجتماعية واضحة.

وبنفس المنطق ليس لدى أحد من المرشحين إجابة على السؤال: إلى أين نتجه..؟ وكيف ينبغي أن يكون الوضع هنا خلال ٢٠ - ٣٠ سنة..؟ وما الذي نريده أن يكون هنا عندما يصبح العرب أغلبية فيما بين نهر الأردن والبحر المتوسط وتصبح المنطقة نووية..؟ لا يستطيع أحد منهم أن يشرح بجدية ما هو معنى تعبير «دولة يهودية وديموقراطية»، وكيف يحلون التناقض الكامن في هذا التعبير..؟ وكيف يمكن إقامة دولة فلسطينية في ظل الواقع الحالي..؟!

مجموعة من الشخصيات الغبراء يبحثون عن المناصب والسلطة والقوة، ولا يمتلك أحدهم عقيدة قوية وشجاعة وإرادة كافية، يقودوننا إلى حيث لا ندري. فهل يثيرون لدينا كل هذه الضجة..؟ كل هذا الأمر يثير التأوب، ويثير بعد ذلك عدة أفكار محزنة جدا.

كم يكلف إنقاذ الحكومة..؟

التجاري، وضعف الدولار، والإضرار بالتصدير. هذا سيء للاقتصاد وللجمهور.

إن إحدى قاطرات النمو المهمة للغاية هي الإصلاحات، إلا أنه ليس ثمة فرصة في ظل الوضع السياسي الحالي لأي إصلاح: فليس ثمة فرصة لتطبيق الإصلاح المهم في شركة الكهرباء خوفاً من لجنة العمال، وليس ثمة فرصة أيضاً لتنفيذ الإصلاح الضروري في الموانئ البحرية، وفي إدارة أراضي إسرائيل.

فقط هذا الأسبوع سعى "بارأون" إلى القيام بإصلاح في المجال الضريبي، فقد اقترح إلغاء جزء من الامتيازات الضريبية المطبقة على صناديق استكمال الدراسة، وتخفيض ضريبة الدخل، وضريبة الشركات بشكل ملموس من جانب ثان. هذا إصلاح مهم، يتواءم مع الاتجاه العالمي لتخفيض الضريبة، ومع حاجة إسرائيل في أن تظل تنافسية، إلا أن "المستدروت" (النقابة العامة للعمال) عارضت ذلك، وأدرك "بارأون" أنه ليس هناك من سيشاركه الخروج للحرب، خصوصاً "أولمرت".

إن رائحة الانتخابات في الخلفية تجعل أعضاء الكنيست والوزراء يتخذون إجراءات هدفها كسب ود الناخبين، من خلال زيادة النفقات الحكومية. وهكذا، فإنه في حين يتحدث القرار الحالي عن زيادة مقدارها ١,٧٪ في النفقات، فإن الضغط يزداد من أجل زيادة النفقات بـ ٥,٢٪ - لكن هذا أيضاً لن يكفي إزاء طوفان النفقات.

إن النمو المتسارع الذي حظينا به في السنوات الخمس الماضية هو نتاج تقليص النفقات الحكومية، وتخفيض الضرائب.. أي كان نتاج سلسلة من الإصلاحات. ولكن الآن يدل الواقع السياسي الذي نعيشه على أن هذه المهام يستحيل تنفيذها الآن، وهكذا فإننا من المتوقع أن نشهد عملية عكسية: انخفاض في النمو وارتفاع في البطالة - وهو ثمن كبير للفوضى السياسية.

بعد أسبوع من إنقاذ الحكومة، بفضل صفقة حاكها رئيس الحكومة ووزير الدفاع، فإن ثمنها بدأ يتضح: شلل سياسي، وعجز حكومي عن العمل، وانعدام المسئولية الاقتصادية. من الناحية الاقتصادية، كان من الأفضل أن تسقط هذه الحكومة، حيث يتعلق الأمر بحكومة لا تؤدي عملها، وبرئيس حكومة لا يسيطر حتى على أعضاء حزبه. والائتلاف غير موجود في الكنيست ولا يمكن تمرير أية خطة للنهوض بالاقتصاد في لجنة المالية. كل عضو كنيست يفعل ما يحلو له، ويهرول وحيداً إلى انتخابات الأوائل (التمهيدية) القريبة بالحزب.

والملاحظ بصفة عامة على المشهد السياسي أن الشعبوية تسيطر على الحكومة والكنيست.. فقبل بضعة أشهر قدم وزير المالية "روني بارأون" خطة لتقليص ضروري قدره مليار ونصف المليار شيكل من ميزانية ٢٠٠٨ - من أجل الحيلولة دون تجاوز الميزانية. ولكن لم يتم التقليص، وتلاشى في ضباب السلطة.

واستعداداً للعام القادم بلورت شعبة الموازنة اقتراحاً بتقليص ٨,٨ مليار شيكل من ميزانية ٢٠٠٩، ولكن العكس من ذلك هو ما يحدث، حيث يطالب أعضاء كنيست من جميع الأحزاب بالمزيد والمزيد، ويعد الوزراء خططاً بمليارات "الشواكل" بشكل يتزايد معه تهديد الموازنة.

الأدهى من ذلك أن كل هذا لا يعوق مكتب رئيس الحكومة عن الاستمرار في تقديم خطط مهولة، على المدى الطويل، من أجل نيل الخطوة في نظر الجمهور. هكذا يتم تحميل الموازنة المستقبلية نفقات زائدة ليس لها مصدر - وهو إجراء يفتقر إلى المسئولية، ويدل على موقف "أنا ومن بعدى الطوفان".. وبالطبع ثمة ثمن واضح للزيادة في النفقات الحكومية: ارتفاع في معدل التضخم، يرغم محافظ البنك المركزي على رفع الفائدة. والنتيجة هي انخفاض في النشاط

من يدير الدولة في الصيف..؟

الحكومة.

ما يزال من حق "أولمرت" السعى من أجل إثبات براءته، لكن من حق الجمهور أيضاً أن يكون له رئيس حكومة غير مشغول تماماً في قراءة ملفات من الشهادات، وفي تشغيل مستشارين لتحسين صورتها، والعمل على إلهاء الناس عما كتب بها.

ستجرى انتخابات "الأوائل" في "كاديا" في نهاية سبتمبر. وسواء تنافس فيها "أولمرت" أم لا، فإن هذا وقتاً طويلاً للغاية لانتظار تغيير رئيس الحكومة. لقد حدد حزب "العمل" أنه إذا لم يتم انتخاب مرشح آخر لقيادة "كاديا" في سبتمبر، فإن حزب "العمل" سيدعو لانتخابات مبكرة. كل هذا ربما يكون مريحاً للساسة، لكنه غير جيد بما يكفي لمن يهيمه إدارة الدولة بشكل سليم.

لذا، نقول إنه من اللائق أن يخرج "أولمرت" من الآن في إجازة مفتوحة، إلى أن يتبلور قرار ما إذا كان سيتم تقديم لائحة اتهام ضده أم لا. من المنطقي أن نفترض أن من تلاحقه الإدانة الجنائية، ومن تجري التحقيقات معه والتحقيقات المضادة في شأنه أسبوعاً تلو آخر، ومن سيكون مطلوباً منه، بشكل شبه مؤكد، الاستعداد لجلسات استماع وبلورة خط دفاع، يحتاج إلى وقت طويل لكي يعتنى بكل هذه الأمور دون أن تزعجه شئون الدولة.

بالأمس أعلن محاموه أنهم سيطلبون تحقيقاً مضاداً آخر مع "تالانسكي"، بخلاف هذا الذي سيتم في الأسبوع القادم، وفي الأسبوع الذي بعده. هذا الطلب مشروع في كل ما يتصل بالحفاظ على حقوق المشتبه به، لكنه يدل على أن "أولمرت"، وليس محاموه فقط، سيكونون مهمومين بـ "تالانسكي" طوال الصيف. في غضون ذلك ينبغي على أحد ما أن يدير الدولة.

يصعب أن نفهم ما الذي يجعل "إيهود أولمرت" يتشبث بكرسيه حتى تقديم صحيفة اتهام ضده، ويبعث بمستشاريه لتوبيخ الشرطة والنيابة، ويلمح بأنه قد يتنافس في انتخابات الأوائل (الانتخابات التمهيدية) في "كاديا"، وكل هذا في الوقت الذي يتضخم فيه ملف القرائن ضده. يصعب أن نفهم ما الذي يحاول "أولمرت" تحقيقه من وراء تأجيل الخروج غير اللائق من الحياة العامة، في الوقت الذي يتضح فيه للجميع، باستثناءه هو، بأن عمله العام قد وصل إلى نهايته.

ثمة خط يربط بين رد "أولمرت" على لجنة "فينوجراد"، وسلوكه في القضايا الجنائية التي يتم التحقيق فيها. فهو لم يشعر قبل عامين واليوم على حد سواء بأنه مدين للجمهور بتقديم إيضاحات، وهو يستخف في ذات الوقت بكل نقد تجاهاه ويظهره على أنه اضطهاد شخصي.

إن استمرار (حزب) "كاديا" مرهون بوجه خاص بالسؤال من سيقوده، وقد يشير ترشيح أولمرت بنهايته. كان المصطلح "حزب وسط" دائماً اسماً معتبراً لوهم سياسي. إن "كاديا" يمثل بوجه خاص ملاذاً لساسة لم ينجحوا في ترسيخ مكانتهم في أحزاب قائمة. ربما تنجح تشكيلة جديدة في تغيير صورته كحزب للجنة المركزية "لليكود". "أولمرت" ليس منشغلاً بذلك. بالنسبة له، فإن الإعلان عن التنافس على زعامة "كاديا" هو جزء من حربه من أجل البقاء الشخصي، ومحاولة للجزم بأنه ما يزال على الخريطة، وأن من يريد التنافس على زعامة الحزب يتأمر عليه.

سوف يتم التحقيق صباح اليوم مع "أولمرت" في قضية "تالانسكي" مرة أخرى. إذا كان قد خُيل أن الذهول من الشهادة السابقة حول الأموال في المظاريف قد ولى، فمن شبه المؤكد أن التحقيق المضاد الذي سيجري في الأسبوع القادم سيثير مرة أخرى لدى الجمهور اشمئزازاً من سلوك رئيس

للحيلولة دون المهانة القادمة

التي حددتها اللجنة على "العمل الواحد" - أي حظر أي عمل آخر والحصول على دخول أخرى، بما في ذلك المحاضرات والخطب وتخصيص الوقت الكامل للعمل الوزاري. وفي هذا الشأن تم منذ شهر نشر ميثاق شرف للوزراء، يقوم في الأساس على عمل لجنة يرأسها القاضي متقاعد مثير شمجر.

يجب على المرشحين للمناصب العليا الموافقة مسبقاً على التدخل في خصوصياتهم، خاصة فيما يتعلق بالأمور المالية. فمن الضروري المطالبة بتحقيق أقصى درجات الشفافية. ربما يكون هذا الأمر لا يقدر ممثلو الجمهور على تحمله. ولكن إن كان الأمر كذلك، فعليهم أن يبحثوا عن عمل آخر. يجب أن تكون السياسة بمثابة رسالة وليس مهنة.

إن الأمور الكثيرة التي تحتاج للحسم وتنتظر القيادة الإسرائيلية تبرر أسلوب التعامل المتشدد. فقد يُطلب من الجمهور الإسرائيلي التضحية والتنازل. والقيادة التي تمثل قدوة شخصية وتكون محل إقناع، وتمتع برجاحة العقل، والنزاهة وحدها هي التي يمكنها أن تحدد هذه المطالب.

لقد وجه أولمرت ضربة قوية لثقة الجمهور في مؤسسات الدولة.. الأولى بسبب سلوكه الذي أسفر عن تحقيقات جنائية كثيرة، والثانية بسبب هجومه على الشرطة والنيابة العامة والمستشار القانوني للحكومة الذين اتهمهم بالتواطؤ لمطاردته بهدف إقصائه من منصبه. وهذا الهجوم يستحق الإدانة بصورة لا تقل عن المخالفات التي تسببت التحقيقات فيها إلى وقوع هذا الهجوم.

لقد فشلت مصفاة السياسة الإسرائيلية في حالة أولمرت، وهذه ليست المرة الأولى. فالثقوب بها كانت كبيرة للغاية. وحتى نصنع العسل من الشوك، يجب أن نتعلم درس أولمرت، وأن نعمل على ألا يتكرر.

بات من المؤكد الآن قرب انتهاء عصر إيهود أولمرت في رئاسة الحكومة. ويعتقد الكثيرون داخل كل الأقطاب السياسية، حتى داخل حزب كاديما الذي يرأسه، أنه يجب ترجمة استياء الجمهور، في أعقاب كشف النقاب عن سلوكه، إلى عملية لتنظيف الحظائر السياسية. وإذا حاولنا البحث عن جانب إيجابي في قضية أولمرت، ربما يكون هو الحل للحيلولة دون وقوع المهانة القادمة عند شغل المناصب المهمة للغاية.

من الآن فصاعداً، يبدو أنه يجب علينا أن نجتاز ثلاثة حواجز: الحاجز الأول هو قرار جمهور الناخبين بالإصرار على النزاهة والطهارة كمطلب رئيسي في المناقصة التي ستطرح لنيل عضوية الحكومة، خاصة لتولي رئاستها. ومن تحوم الشكوك حول ماضيه، فليعلم أنه لا فرصة أمامه.. حيث ستفتر منه كل الأحزاب خوفاً من رد فعل الجمهور الذي قد يؤدي إلى إضعاف مقاوِلي الأصوات داخل الأحزاب - أحد مصادر التلوث.

أما الحاجز الثاني فهو خوف المرشحين من المغامرة بالكشف عن ماضيهم. من يعلم أن ماضيه سيء، سيضطر لأن يأخذ في الحسبان ألا يسقط عنه القناع مما يؤدي إلى رفض ترشيحه. تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تغيير الماضي، ولكن يمكن استخدامه كمعيار للصلاحيات.

أخيراً، يجب معاودة تشغيل الآليات التي تملكها الدولة. على سبيل المثال، لجنة منع تضارب المصالح للوزراء ونواب الوزراء. وهذه اللجنة تعمل بموجب قرار صدر عن حكومة أريئيل شارون في ديسمبر ٢٠٠٢، والذي صدر كنسخة معدلة لقرارات سابقة في هذا الشأن استناداً إلى قرار لجنة برئاسة القاضي شلومو آشر. ويمتلك مراقب الدولة صلاحية الإشراف على هذه اللجنة. وتنص بعض القواعد

سلة أخطاء

بقلم: سيفر بلوتسكير
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/٧/١٥

٤- التشكيك المقصود من جانب أولمرت في مكانة جهاز فرض القانون في إسرائيل. فمن أجل شرح كثرة التحقيقات ضد أولمرت بدأ محاموه ينشرون باسمه نظرية المؤامرة، والتي بموجبها تأمرت قيادة الشرطة، والنيابة العامة، والمستشار القانوني للحكومة - تأمروا سياسيا لتنحيته، أي أنهم أعدوا انقلابا.

إذا كان هكذا هو الحال كان ينبغي لأولمرت أن يطلب من الحكومة، ومن الكنيست استخدام أنظمة الطوارئ وأمر قوات الأمن بالاعتقال الفوري لقيادة الشرطة والنيابة العامة والمستشار القانوني للحكومة وتقديمهم للمحاكمة بتهمة الخيانة الوطنية. فلا يعقل أن يواصل ناسجو مؤامرات مناهضة للديموقراطية كهؤلاء أداء مهام مناصبهم الحساسة، هكذا كان سيتصرف رئيس وزراء لو كشف مؤامرة لإسقاطه في صفوف الجيش الإسرائيلي. ولكن أولمرت لم يفعل شيئا غير أن ينشر، عبر محاميه، التهم التي تشكك في مصداقية وسمعة المؤسسات المسئولة عن سلطة القانون في إسرائيل.

٥- إعطاء جائزة مواساة رائعة للأسد. حتى قبل نصف سنة كان الرئيس السوري يعتبر فجا سياسيا وعسكريا، وزعيما سخيفا ومتتهيا، إلى أن مدرئيس الوزراء أولمرت اليد له ودعاه إلى محادثات سلام عابثة فرمم بذلك، بل حسن المكانة الدولية والعربية للأسد. سوريا ألفت لأولمرت بعظمة عفنة وتلقت بالمقابل نصف مملكة. الأسد السوري استقبل في المؤتمر المتوسطي في باريس كبطل ومنتصر، أما أولمرت الإسرائيلي فاستقبل كخاسر وضيع يفرض نفسه. أسطورة أولمرت كرئيس وزراء ممتاز هي في حد ذاتها أسطورة. منذ زمن بعيد والجمهور في إسرائيل يمنح أولمرت علامات تقدير سيئة ولا يعطيه الثقة. نحو ١٠ حتى ١٢٪ من الإسرائيليين فقط يرون فيه سياسيا مناسبا ليكون رئيس وزراء. ومع معدلات تأييد كهذه، فإن حتى الدكتاتوريين يذهبون إلى البيت.

إيهود أولمرت، كما يقول الكثيرون كان بالنسبة لنا رئيس وزراء متميز إلى أن انكشفت قضايا المظارييف والفواتير. فقد وقعت علينا كالبرق الأخلاقى في يوم صافٍ فغيرت موقفنا وحكمنا عليه من الأقصى إلى الأقصى.

أتساءل أين كان هؤلاء الناس عندما ارتكب أولمرت الأخطاء التالية:

١- تعيين أبراهام هرشيزون وزيرا للمالية. وُصف تعيينه بأنه «عار على الشعب اليهودي». وقد تفاقمت الصورة بعد الخطاب المستيري لهرشيزون في «متدى قيساريا» عندما اتهم عناصر مجهولة - صحفية بالأساس - بمطاردته ومطاردة عائلته. ولكن أولمرت فضل صالح رفيقه الشخصي على صالح إسرائيل، ولم يحرك إصبعاً لإقالة هرشيزون، إلى أن لم يعد بوسعه أن يواصل مهام منصبه بسبب لائحة الاتهام.

٢- إخفاق استراتيجى في معالجة صعود حماس. في نظرة إلى الوراء يمكن لقادة حماس أن يميلوا لأنفسهم الفترة بين فبراير ٢٠٠٦ ويوليو ٢٠٠٨ بأنها مرحلة زمنية ايجابية: المنظمة ترسخت، وتعاضمت، واحتلت القلوب والعقول في العالم الإسلامي، اختطففت ولا تزال تحتجز جلعاد شاليط وتحظى بالشرعية بالتدريج. وكل ذلك في ظل الموافقة الصامتة من حكومة أولمرت. ومن تحت الأنف المسدود لذات الحكومة تعزز أيضا حزب الله، عسكريا وسياسيا. وفي حرب لبنان الثانية، مع أن نصر الله هزم إلا أن حكومة أولمرت حللت له الهزيمة، واليوم أصبح لا ثانٍ له في شعبيته في لبنان.

٣- العجز في تطبيق توصيات تقرير «لجنة شوحاط لإصلاح التعليم العالي». مع أن أولمرت نفسه عين اللجنة، إلا أنه حتى لم يكلف نفسه عناء طرح التقرير الذى نشر قبل سنة على جلسة الحكومة أو المصادقة عليه. لقد اختار رئيس الوزراء عدم التعاطى معه واتخذ موقف المشاهد، غير مبال بمصير التعليم العالي والتدهور السريع للجامعات في إسرائيل.

ترجمات عبرية

٣

الشأن الفلسطيني

بقلم: جرشون إكشتاين
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٦/٢٤

تهدئة مؤقتة أم حرب..؟

التي تم بناؤها بصعوبة شديدة، وفي المستقبل سنضطر لطلب المساعدة منهم.

- مع ذلك يجب أن ندرك أن التهدة لا تدل على الضعف، وإنما على مصالح متبادلة ومشاركة للطرفين.

- نعتقد أن التهدة ستيح دفع المفاوضات وإنهاءها من أجل الإفراج عن جلعاد شاليط وإعادته إلى البيت كجزء من تفاهات تم وسيتم التوصل إليها مستقبلاً. على أية حال يمكن الإصرار مع المصريين على اشتراط الإفراج عن شاليط بفتح معبر رفح.

- التهدة فضلاً عن الهدوء، الذي يحتاجه سكان جنوب إسرائيل كالهواء للتنفس، ستمكننا من التنظيم أفضل للمواجهة القريبة، الحتمية حسب الإجماع، وتطوير منظومة "القبة الحديدية" الدفاعية، وتأمين السكان، ووسائل أخرى.

- صحيح أن الكثيرين يعتقدون أن التهدة هشة، وطالما أن الوضع هكذا، يمكن دائماً الغلق الفوري للمعابر واستمرار الحصار وشن العملية العسكرية الضخمة إذا لم تلتزم حماس بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية.

- رفض اتفاق التهدة وشن عملية عسكرية الآن، قد يؤدي إلى جرننا لحرب. والذاكرة الجمعية من الحرب الأخيرة ليست جيدة على أقصى تقدير. وشأنها شأن أى عملية عسكرية، فقد تؤدي إلى خسائر كبيرة في صفوف قواتنا وكذلك إلى توريطنا. فإذا كان بالإمكان تأجيل هذا الوضع والحصول على تأييد سياسى ورأى عام إيجابى.. فإياه من أمر جيد.

- هناك مخاوف حقيقية على مصير الجندى جلعاد شاليط. وعندما سيتم إطلاق النار وسقوط قتلى من الفلسطينيين، فسوف يهددون وربما يقومون بأعمال انتقامية. ورغم أنه يعد

إننى أشارك الكثير عدم رضائهم عن اتفاق التهدة المؤقتة والإحساس السائد بأن حماس هى المنتصرة فى هذه الجولة، إلا أن وزير الدفاع إيهود باراك فى نهاية الأمر اتخذ القرار السليم بشأن اتفاق التهدة فى ضوء ظروف الوضع الراهن.

تجدر الإشارة إلى أن العملية العسكرية الضخمة (فى قطاع غزة) هى أمر حتمى، لأن حماس لم تتنازل عن أحلامها بإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، وترى أن التهدة هى "راحة للمقاتل". من يعتقد أنه بالإمكان إبعاد صواريخ القسام وقذائف الهاون أو إيجاد حل لذلك، دون السيطرة والوجود العسكرى فى قطاع غزة، لا يعرف عما يتحدث.. ويبقى السؤال: متى...؟

* مميزات هذا القرار:

- سينظر العالم لنا بتعاطف، لأننا جربنا كل المحاولات لمنع إراقة الدماء والتخفيف من معاناة سكان قطاع غزة عن طريق فتح المعابر لمرور الغذاء والوقود والأدوية والمعدات. فضلاً عن ذلك، فإن رأى العام العالمى لن يتفهم، ولن يتقبل طويلاً وضع تعرب فيه حركة حماس عن استعدادها للتهدة ووقف إطلاق النار بينما ترفض إسرائيل ذلك.

- هناك مخاوف كبيرة من أنه إذا قامت إسرائيل بفتح المعابر، ستيح التهدة ل حماس إعادة تنظيم صفوفها وتقوية مكانتها الإرهابية فى الضفة الغربية أيضاً. ولكن فى ظل الوضع الراهن، صحيح أن حماس تخزن ذخيرة، ولكنها تواجه صعوبات كثيرة بسبب الإغلاق.

- علينا واجب أدبى بضرورة احترام المصريين، الذين بذلوا قصارى جهدهم من أجل التوصل لاتفاق التهدة. ومن المقرر أن تمثل العملية العسكرية الضخمة بصقة فى وجه المصريين واستخفافاً بجهودهم، وإشعال النار فى الجسور

ثروة استراتيجية بالنسبة لهم، فقد يتضرر.

- إذا استمرت التهدة أو وقف إطلاق النار، حيث يرى الفلسطينيون في قطاع غزة أن التهدة أفضل من الحصار الاقتصادي المسؤل عنه حركة حماس، فستزايد فرص أن يثوروا في نهاية المطاف ضد حكم حماس.

- هناك اتصالات سياسية مهمة دارت في العام الماضي، مع السلطة الفلسطينية للتوصل لاتفاق، كما بدأت اتصالات مع السوريين أيضاً. ومن شأن التهدة أن تؤدي إلى استمرار هذه الاتصالات، وفي الوقت نفسه تؤدي إلى تجميد فكرة الحرب.

- إذا استمرت التهدة أو وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر، من المؤكد أن الطرفين سيرغبان في تمديد لها لفترة أخرى.. إذا فما هو السيئ في ذلك.

* عيوب قرار التهدة:

- لا شك أن التهدة أجلت العملية العسكرية الضخمة الضرورية ضد التنظيمات الإرهابية في قطاع غزة وعلى رأسها حركة حماس، رغم تداعيات ذلك. ونحن ندرك جميعاً أن هذا الوضع المتمثل في استمرار تعرض البلدات الإسرائيلية للإرهاب من قطاع غزة لا يمكن أن يستمر.

- لا يمكن أن توافق دولة إسرائيل طويلاً على وضع تتقدم فيه حماس عليها ببعض النقاط وتكون لها اليد العليا في النضال، فقد يلقي ذلك بظلاله على حزب الله، وسوريا، والتنظيمات الإرهابية، ويخلق إحساساً بأن الجيش الإسرائيلي جيش ضعيف.

- لا يؤمن معظم سكان سديروت والمستعمرات المحيطة بغزة المعرضين لإرهاب حماس، بالتهدة الهشة ويرغبون في الهدوء عن طريق القضاء التام على نظام حماس. وربما تستطيع العملية العسكرية تحقيق ذلك، وإن كان ذلك لفترة قصيرة في اعتقادي.

- نعتقد أنه خلال فترة التهدة ستزيد قوة حماس العسكرية،

وستكون على استعداد للقتال، ونتيجة لذلك قد تتمكن من قتل وإصابة عدد كبير من الإسرائيليين.

- هناك مخاوف من أن تسفر هذه العملية عن أشياء غير متوقعة. يكفي أخطاء من جانب قائد ما أو تفوق محلي للعدو، لحصد أرواح عشرات من الجنود، وتعقيد الوضع. في المقابل، في ظل الكثافة السكانية في غزة، يكفي إصابة مدرسة بطريق الخطأ، حتى يجبرنا العالم على وقف العملية قبل استكمالها.

- قد تتحول العملية العسكرية في قطاع غزة إلى نسخة جديدة من حرب لبنان الثانية، يصبح الجنود فيها أهدافاً متحركة للعبوات الناسفة والأكمنة لفترة طويلة.

الحقيقة أن الأسئلة المطروحة هنا كثيرة وهي: إذا سيطر الجيش الإسرائيلي نظير ثمن باهظ على قطاع غزة، كم من الوقت سيظل هناك...؟ ولئن سئلم القطاع بعد خروج الجيش الإسرائيلي منه...؟ وإذا استمرت صواريخ القسام وقذائف الهاون بعد خروج الجيش الإسرائيلي في السقوط على البلدات، فما العمل...؟ لا توجد إجابات واضحة حتى وقتنا هذا على هذه الأسئلة.

أخيراً، في الوضع المتأزم الذي تعيشه إسرائيل حالياً - بينما تدوى طبول الانتخابات، وتنادى الأصوات بضرورة استبدال الحكومة وحل الكنيست، وإذا أضفنا إلى ذلك المشاكل التي يتعرض لها رئيس الحكومة إيهود أولمرت من شبهات فساد - في ظل هذا الوضع الشائك ستجد الحكومة ورئيسها صعوبة في رفض التهدة وشن حرب معقدة في الجنوب.

لذا، علينا تهنته وزير الدفاع إيهود باراك لعدم رفضه التام لمبادرة وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر، على عكس نظرائه في المجلس الوزاري المصغر للشئون الأمنية. وهو محق عندما قال: "على أية حال فإن حركة حماس هناك ولن تتلاشى".. وللأسف أنه محق. وفي النهاية، فإن التهدة ستقاس بمدى حفاظ الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني عليها.

تمديد القانون الذي يمنع لم شمل الأسر الفلسطينية

* وزير الداخلية: ١٤٪ من الطلبات تمت الموافقة عليها:
قال عضو الكنيست محمد بركة: "من يسن مثل هذه القوانين في العالم يقدم للمحاكمة، وإذا لم يكن هذا قانون عنصري، فأنا لا أعرف إذن ما هو القانون العنصري".
وقال رئيس كتلة الليكود عضو الكنيست جدعون ساعر أن كتلته تؤيد مشروع القانون. وأضاف: "هذا أمر وجوبي إذا كنت تعتبر نفسك معارضة مسئولة تحرص على المصلحة القومية، ومن المستحيل القول: 'تعاملوا مع غزة وكأنها السويد وكأنهم لا يجاربوننا في غزة.. ليس من واجبنا بأية حال من الأحوال أن ندخل أعداء أعلنوا الحرب علينا دولة إسرائيل'".

وقبل مناقشة تمديد القانون وخلال مناقشات بين أعضاء الكنيست ووزراء الحكومة أوضح وزير الداخلية ميثير شطريت ما هو نشاط اللجنة الإنسانية التي شكلت مع نهاية عام ٢٠٠٧ وبدأت العمل بعد ثلاثة أشهر. وأضاف قائلاً: "لقد اجتمعت اللجنة تسع مرات منذ تشكيلها، ووصل عدد الطلبات التي قدمت للجنة إلى نحو ٣٠٠ طلب، بما في ذلك الطلبات التي قدمت بعد تشكيلها بينها ٧٠٪ طلبات لمقيمين دائمين في القدس الشرقية قدموا طلبات للم شمل الأسر مع سكان السلطة الفلسطينية من منطقة نابلس أو منطقة رام الله وضواحيها.. والآن تم التصديق على ١٤٪ من هذه الطلبات".

جدير بالذكر أن الحكومة كانت قد قررت قبل خمس سنوات منع الفلسطينيين من السكن في إسرائيل حتى من أجل لم شمل الأسرة، وبعد مرور عام تحول القرار إلى أمر مؤقت، وهذا الأمر الذي يطلق عليه "قانون الجنسية" يحظر على الأزواج الفلسطينيين والإسرائيليين لم الشمل إذا لم يكن الرجل قد وصل إلى سن ٣٥ عاماً والمرأة إلى سن ٢٥ عاماً.

تم تمديد قانون الجنسية لمدة عام آخر، حيث صدق الكنيست بكامل هيئاته مساء اليوم (الثلاثاء) على طلب الحكومة بمد العمل بالقانون الذي يحظر لم شمل الأسر الإسرائيلية والفلسطينية لمدة عام آخر، وتم التصديق على تمديد العمل بالقانون بأغلبية ٢١ عضو كنيست مقابل تسعة معارضين.

وأوضح عضو الكنيست أحمد الطيبي في مناقشات الكنيست أنه يعارض بشدة هذا القانون وأضاف: "نحن نعاني من هذا الوضع المؤسف منذ سنوات طويلة، فهذا قانون غير إنساني لأنه يحظر على الأزواج البقاء سوياً، حيث يحظر على الأب العيش مع أبنائه، وقد تلقيت كثيراً من المكالمات التليفونية من أولياء أمور يريدون أن يسألوا: لقد أحب ابني فتاة من رام الله أو نابلس، ماذا بشأن القانون هل هذا ممكن أم غير ممكن...؟".

وحسب أقوال الطيبي، فإن القانون ينظر إلى كل حبيين فلسطينيين وراء الخط الأخضر على أنها يشكلان تهديداً وإنهما يديران مؤامرة ضد الصهيونية. وأضاف: "تخيلوا أن هناك بعض الحالات التي ألغى فيها الزواج بسبب هذا القانون. هذا شيء مخيف، يجدر بالكنيست أن تفيق مرة واحدة. ولكني لا أعلق آمالاً على تلك الكنيست الذي ستذكر للأبد أنها أسوأ كنيست لأنها صدقت وسنت أسوأ قوانين من شأنها أن تشوه كتاب القوانين في دولة إسرائيل".

وهاجمت رئيسة كتلة ميريتس عضوة الكنيست "زهافا جلثون" القانون، وطالبت بعدم مناقشة القانون. أما عضو الكنيست جمال زحالقة، فقد قال "إنه قانون عنصري". وأضاف: "إذا كان مسموح لليهود ومحظور على العرب، فهذه عنصرية.. إن معاملة الدولة للمواطن العربي تتجلى في القانون نفسه الذي يشكل مهانة كبيرة".

بتسليم: إسرائيل تشهر سلاح العطش في وجه سكان الضفة الغربية

المنظمة إسرائيل للسماح للسلطة الفلسطينية بتطوير مصادر جديدة للمياه، والتعهد بتوفير المياه لسكان الضفة». وقد علقت شركة «مكوروت» (الشركة الإسرائيلية الحكومية للمياه) قائلة: «في عام ٢٠٠٧ زودت الشركة الضفة الغربية وغور الأردن بنحو ٥٠ مليون متر مكعب، أي بزيادة نسبتها ٣٠٪ عما حددته اتفاقية أوسلو، وذلك بناء على تعليمات الحكومة. ولم تقل كميات المياه عام ٢٠٠٨، وذلك رغم أنه طرأ انخفاض كبير جدا في كمية المياه المخصصة للقطاع الزراعي عقب ٤ سنوات من القحط داخل حدود الخط الأخضر».

وقد قامت شركة مكوروت بتحذير الفلسطينيين من سرقة المياه من خطوط الإمداد التابعة لها والمخصصة لتلبية احتياجات الزراعة الفلسطينية. وتؤثر السرقات بدرجة كبيرة على تلبية احتياجات جميع سكان الضفة الغربية. وتبرز ظاهرة سرقة المياه بمعدلات كبيرة في منطقة بيت لحم والخليل، حيث وصلت إلى نحو ٥٠٪ من كمية المياه المزودة. وفي ضوء أزمة المياه التي كانت معروفة مسبقا، تمت زيادة حصة المياه لمنطقة شمال الضفة ومنطقة جنين بناء على قرار لجنة المياه المشتركة، من ثلاثة مصادر أخرى وهي قرى جليلة ويعبد وسالم.

حذرت منظمة بتسليم لحقوق الإنسان اليوم الثلاثاء من أنه من المتوقع خلال هذا الصيف، أن تتفاقم أزمة نقص المياه في مناطق واسعة من الضفة الغربية. وتحذر المنظمة من أن يؤدي هذا النقص إلى تداعيات خطيرة على الوضع الصحي والاقتصادي لعشرات الآلاف من الفلسطينيين.

ووفقا لبيانات مرفق المياه الفلسطيني، سيشهد هذا العام عجزا يُقدر ما بين ٤٠-٧٠ مليون متر مكعب في احتياجات سكان الضفة، حيث يبلغ متوسط استهلاك الفرد للمياه في الضفة نحو ثلثي ما توصي به منظمة الصحة العالمية لتلبية الحد الأدنى من الاستهلاك. وقد بلغ استهلاك المياه ثلث المتوسط في مناطق معينة من شمال الضفة. وتنفذ منظمة بتسليم بأن متوسط استهلاك الإسرائيليين للمياه أكبر بثلاثة أمثال ونصف مثل من استهلاك الفلسطينيين.

وقد ذكرت منظمة بتسليم أن «أزمة المياه المزمنة التي تشهدها المناطق (الفلسطينية المحتلة) ترجع في معظمها إلى سياسة التمييز التي تتبعها إسرائيل في توزيع موارد المياه في الضفة الغربية، ومن العراقيل التي تضعها إسرائيل في طريق تنفيذ أعمال حفر جديدة لأبار المياه تقوم بها السلطة الفلسطينية. وقد اشتدت خطورة الأزمة نتيجة توالي سنوات القحط. ودعت

حماس تطالب بمقعد أبو مازن

وأحد مستولي حماس إنه من المفترض أن يتم تسليم الرئاسة الفلسطينية في شهر يناير القادم من أبو مازن إلى ممثل حركة حماس.

وهاجم بحر في لقاء مع وكالة الأنباء الفلسطينية «قدس برس» قرار المستشار القانوني للسلطة الفلسطينية عبد الكريم أبو صلاح، والذي ينص على أن فترة رئاسة أبو مازن لن تنتهي في يناير ٢٠٠٩ ولكن

سيتم تمديد فترة رئاسته لمدة عام إلى أن تنتهي دورة البرلمان، ويرد أبو صلاح ذلك بالادعاء بأنه طبقا للقانون من المفترض أن تجري



تستعد فتح وحماس للمعركة الانتخابية حول الرئاسة الفلسطينية. تدعى حماس أنه في شهر يناير ٢٠٠٩ ستنتهي فترة رئاسة أبو مازن ويجب أن تنتقل حسب القانون إلى رئيس البرلمان عضو حماس عبد العزيز دويك، ويسعى أبو مازن لتمديد فترة رئاسته لمدة عام آخر.

يبدو أن الدافع الخفي الذي كان وراء مبادرة وقف إطلاق النار هو استعداد حركة حماس للمعركة الكبرى مع حركة

فتح حول رئاسة السلطة الفلسطينية التي يشغلها الآن محمود عباس (أبو مازن).. ويقول أحمد بحر نائب رئيس البرلمان

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نفس الموعد. وادعى أحمد بحر، في المقابل، أن البند ٣٦ من القانون التأسيسي ينص على أن فترة ولاية أبو مازن ستكون أربع سنوات وينتهي هذا الموعد في التاسع من يناير ٢٠٠٩. وبعد ذلك من المفترض أن تنتقل الرئاسة من أبو مازن إلى رئيس البرلمان لمدة ٦٠ يوماً، وبعد ذلك تجرى الانتخابات الرئاسية. ومغزى ذلك هو أن حماس تطالب بنقل منصب الرئيس من أبو مازن إلى رئيس البرلمان عبدالعزيز دويك، الذي من المفترض أن يطلق سراحه في إطار «صفقة شاليط»، وأكد بحر

أنه فور انتهاء فترة رئاسة أبو مازن لن تعترف حماس به كرئيس للسلطة الفلسطينية.

*** مصلحة حماس من وراء التهدة:**

من ناحية أخرى، أوضحت مصادر رسمية في إسرائيل أن سبب موافقة حماس على اتفاق وقف إطلاق النار هو «الأزمة» التي تعاني منها الحركة عقب الحصار المتواصل المفروض على قطاع غزة، ولكن الدافع الرئيسي لحماس ليس «الأزمة» ولكن «الفرصة» لتحقيق انطلاقة في العلاقات مع أوروبا، وتمهيد الطريق لاستكمال السيطرة على السلطة الفلسطينية.

بقلم: إفرات فايس
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٧/٧

إسرائيل تعمل ضد "صناديق خيرية عالمية" تابعة لـ حماس

ودول الخليج. وجدير بالذكر أنه لهذا السبب أصبحت الجمعيات التابعة لهذا الائتلاف والتي تعمل في إسرائيل جمعيات غير قانونية في عام ٢٠٠٢ بقرار وزير الدفاع ولكن ما حدث هذه المرة هو إجراء أشمل وأكبر.

*** «إنهم يمولون كذلك حكومة حماس»:**

إن عشرات الجمعيات التي تديرها حماس في الخارج، التي معظمها ينتمي إلى «ائتلاف الخير»، فضلاً عن الهيئات الخيرية التابعة لـ حماس، التي تعمل في المناطق (الفلسطينية)، تشكل شبكة منظمة جيداً وتتمتع بتنسيق جيد للغاية فيما بينها. وهذا يشمل سواء المنظومة المسؤولة عن جمع الأموال لصالح حماس في الخارج أو منظومة البنية التحتية والمدنية الحيوية لأنشطة الحركة في المناطق (الفلسطينية).

كما يقولون في وزارة الدفاع إنه قد تبين مؤخراً أن هذه الجمعيات تجمع الأموال ليس فقط لصالح الهيئات الخيرية التابعة لـ حماس في المناطق (الفلسطينية)، بل أيضاً لصالح أنشطة حكومة حماس في غزة.

ويؤكدون في وزارة الدفاع أنه في أعقاب الأمر الذي صدر من وزير الدفاع، فإن «المنظومة البنكية والمالية في إسرائيل وفي الخارج ستكون ملزمة بالعمل وفق هذا الأمر، ويحذر أكثر من أجل عدم التعرض لإجراءات جنائية أو دعاوى مدنية من متضررين من أعمال إرهابية مثلما حدث في الماضي في الولايات المتحدة ضد أحد البنوك العربية».

في هذه الأثناء أعلنت وكالات الأنباء اليوم قيام الجيش الإسرائيلي بالهجوم على ثلاث مؤسسات خيرية تابعة لـ حماس، وعلى مركز طبي في نابلس ومصادرة أجهزة كمبيوتر ووثائق وأموال وأثاث. وحسب ما أعلنته وكالات الأنباء فقد تم إغلاق هذه المؤسسات.

في الوقت الذي تشهد فيه غزة تهدة نسبية كان الصراع مع حماس في الضفة الغربية على أشده، وتزيد إسرائيل من جهودها لكي تمنع تلقي حماس أموال من الخارج، حيث قام وزير الدفاع إيهود باراك بالتوقيع على أمر يعلن حظر أعمال ست وثلاثين صندوقاً خيرياً من مختلف أنحاء العالم تنتمي إلى منظمة «ائتلاف الخير» لكون هذه الصناديق تشكل جزءاً من منظومة جمع التبرعات والأموال لـ حماس، ولمساندتها لـ حماس وتقديم المساعدات لها.

يأتى هذا الأمر من جانب وزير الدفاع، وهو أوسع وأشمل أمر صدر في إسرائيل، لينضم إلى سلسلة طويلة من الأوامر السابقة ضد هيئات خيرية في الخارج تنتمي إلى «ائتلاف الخير» وحماس، بما في ذلك جمعية الانتربال (الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية) في بريطانيا، وفروع مؤسسة الأقصى في أوروبا، ومؤسسة «الأرض المقدسة» في الولايات المتحدة الأمريكية، والمؤتمر العالمي للشبان المسلمين في السعودية، ومؤسسات أخرى في فرنسا وهولندا وإيطاليا والدانمارك والسويد وغيرها من الدول.

ويرى المسؤولون في وزارة الدفاع «أن هذا الأمر يشكل إجراءً مهماً ضد ذلك التوجه العالمي لتقديم المساعدات لـ حماس في جمع الأموال، حيث أن عدداً كبيراً من الهيئات التي تعمل في الخارج والمسؤولة عن جمع الأموال بكميات كبيرة للغاية لصالح حماس أصبحت غير قانونية».

كما يشير المسؤولون في وزارة الدفاع أيضاً إلى أن «ائتلاف الخير» في حقيقة الأمر هو عبارة عن منظمة تضم تحت لوائها الجمعيات ذات الأهداف الخاصة التي تقوم حماس بتشغيلها في أنحاء العالم مع التركيز على الدول الأوروبية

بقلم: روعي نحيماس
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٧/٨

إسرائيل تسمم المعتقلين الفلسطينيين والعرب

فهد أبو الحاج، أن «الاحتلال الإسرائيلي يقضي على المعتقلين عن طريق الموت البطيء»، وذلك، حسب كلامه، تسبب في وفاة ٢٢٦ معتقلا كشهداء في السجون.

كذلك ذكرت الصحيفة أن «رئيسة الكنيست، داليا إيتسيك التي كانت رئيسة لجنة العلوم في البرلمان الإسرائيلي اكتشفت في يوليو عام ١٩٩٧، أن هناك

آلاف التجارب لأدوية خطيرة تتم سنويا على المعتقلين الفلسطينيين والعرب. وأضافت في حينه، أن مكتبها يحتفظ بآلاف الموافقات من وزارة الصحة الإسرائيلية لكبريات شركات الأدوية الإسرائيلية على إجراء تجارب على المعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية.. وقد قالوا في مكتب إيتسيك أنها لم تقل أبدا مثل هذا الكلام المنسوب إليها، وأن ذلك ليس إلا ادعاء رخيص.

* تجارب مثل النازي:

وعلى سبيل الذكر، ليست هذه الاتهامات بجديدة.. فقد ترددت في السنوات الأخيرة مزاعم مماثلة في الإعلام الفلسطيني بل وعقدت مقارنات بين هذا الأسلوب والأسلوب الذي كان يتبعه النازيون. وينقلون عن معهد الأبحاث تقريراً جاء فيه: «لدينا أمثلة كثيرة على التجارب التي أجراها النازيون، ولكننا سنعرض هنا مثالا واحداً به تشابه كبير مع التجارب الإسرائيلية، حيث يدسون السم في طعام المعتقلين، من أجل دراسة مقدار تأثيرها على الإنسان ومن أجل تشريح جثث أولئك الذين سيموتون نتيجة لذلك».

ويقولون في معهد الأبحاث أن هدف ما نشر مؤخراً هو إثارة الرأي العام الفلسطيني تحسباً للإفراج عن المعتقلين في صفقة التبادل المنتظرة.

وبناءً على طلب مسئولى المعهد، علقوا في وزارة الصحة على هذا الأمر بقولهم: «لم تتم الموافقة ولم ولا يتم إجراء أى تجارب على المعتقلين الفلسطينيين في السجون».



ليس التحريض بالأمر النادر في الإعلام الفلسطيني، ولكن الآن - عندما تبلور صفقة الأسرى مع حزب الله، ومازال المعتقلون الفلسطينيون ينتظرون الصفقة التي تفرج عنهم مقابل جلعاد شاليط - تحاول الصحيفة الرسمية للسلطة الفلسطينية زيادة الضغط، في سلسلة تقارير نشرت مؤخراً في صحيفة «الحياة الجديدة» قبل

فيها إن إسرائيل تقوم بتسميم المعتقلين الفلسطينيين وتجري عليهم «تجارب طبية».

فقد عرضت وثيقة خاصة وزعها أمس (الاثنين) معهد الأبحاث الإسرائيلي «نظرة على الإعلام الفلسطيني» الذي يتابع تقارير الإعلام الفلسطيني، نماذج من الأخبار التي نشرت في الصحيفة في الأيام الأخيرة - التي تصدر تحت مسؤولية رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن - والتي تُلَمِّح إلى تسميم المعتقلين الفلسطينيين.

على سبيل المثال، جاء في الصحيفة منذ ثلاثة أيام أن «قوات الاحتلال تواصل إجراء تجارب طبية على المعتقلين الفلسطينيين والعرب في معتقلاتهم، بشكل يتعارض مع كافة المواثيق والأعراف الدولية. وهذا الأمر لا يقتصر فقط على سياسة الإهمال الطبي، بل يصل الخرق إلى حد استخدام المعتقلين كحقول تجارب للأدوية».

كذلك زعمت الصحيفة أن «كثيرين من المعتقلين والمعتقلات قد تم حقنهم بإبر لم يروها من قبل، تسببت في سقوط الشعر وشعر الوجه بصفة خاصة. وهناك معتقلون فقدوا أبصارهم وحواسهم، والبعض فقد اتزانة العقلي، وآخرون في حالة تدهور نفسى دائم، ومعتقلون يعانون من العقم وعدم القدرة على الإنجاب».

* الموت البطيء في السجن:

وجاء فيما نشر أمس الأول أن «إسرائيل تقضي على المعتقلين الفلسطينيين».. فقد نقل على لسان مدير عام مركز «أبو جهاد» لشئون الأسرى بجامعة القدس بالقدس الشرقية،

فلنحافظ على التهدة

الفلسطينية.

لا تبدى منظمات أخرى استنكاراً بلاغياً بصوت عال، لكنها تؤكد في كل مرة التزامها بالتوافقات. مما لا شك فيه، أن ثمة مصلحة علياً لـ "حماس" مثلما لبقية المنظمات، ولإسرائيل، في الوقت الحالي للحفاظ على التهدة. في ذات الوقت لا شك في أن هناك منظمات، وعصابات، وحتى عناصر في "فتح" معنية بنسف التهدة أو أخذ حق فيتو لأنفسهم على القرارات التي تتخذها حماس. ظاهرياً تستطيع إسرائيل أن تدير ظهرها للخلافات الداخلية الفلسطينية وأن تجزم، بأنه ليس من شأنها أن تتحرى من الذي ينقض، ومن الذي يحافظ على التهدة. بالنسبة لها، فإن "حماس" وباقي المنظمات مسئولة عن الاتفاق، وكل خرق له يحمل معنى إلغاؤه. لكن الواقع في غزة لم يكن خافياً على إسرائيل عندما تبنت التوافقات، وقد عرفت أن الإغلاق التام للمجال الجوي في وجه صواريخ "القسام" من شأنه أن يستغرق وقتاً. هذا أيضاً هو السبب في أن التهدة تقوم على مرحلتين، وأن المرحلة الأولى أخذت مهلة مدتها نصف عام. ليس معنى الأمر، أن إسرائيل مطالبة بالجلوس مكتوفة الأيدي خلال نصف عام، أو أن تتلقى صواريخ "القسام" بدون رد من أجل الحفاظ على التهدة من جانبها. لكن عليها أن تعطى القوات الفلسطينية فرصة لفرض الاتفاق، وألا تعمل على خدمة عصابات أو أشباه منظمات.

ستقرر إسرائيل، التي قررت إرجاء الخيار العسكري من أجل اختبار وقف إطلاق النار، متى ينتهي الاختبار، ولكن يبدو أن هذه المرحلة لم تأت بعد.

تثير صواريخ القسام المستمرة في الهطول داخل الأراضي الإسرائيلية منذ تم الاتفاق على التهدة شعوراً بأن هذا الوقف لإطلاق النار على شفا انهيار. ما يزال الأمن الشخصي، الذي هو الهدف الرئيسي من وقف إطلاق النار، في "سديروت" ومحيطها مفقوداً، ويوصى المسؤولون في جيش الدفاع الإسرائيلي بالرد بقوة على كل إطلاق لـ "قسام". ربما سيتعين على الحكومة في القريب إعادة النظر في مسألة الهجوم العسكري على غزة، إذا اتضح أن الجانب الفلسطيني غير قادر على الوفاء بالتزاماته. ولكن من الضروري قبل أن تلجأ الحكومة إلى إلغاء التوافقات التي تم إحرازها، أن تفرق بين الأهداف التي وضعت لها من جانب، والقدرة على تحقيقها كلها دفعة واحدة من جانب آخر. عندما قررت إسرائيل التوقيع على وقف إطلاق النار مع "حماس" وبقية المنظمات الفلسطينية كانت فرضية العمل، أن هذه المنظمات ستفي بالتزاماتها، وستفرض على بقية المنظمات الصغيرة ذات التعهد، حتى بالقوة. صحيح أن "حماس" أوفت بتعهداتها حتى الآن، أما "الجهاد الإسلامي" فقد نقضته بعد أن اغتالت إسرائيل بعض أعضائها في الضفة، لكنها عادت بعد ذلك وتبنت التهدة مرة أخرى. أطلق الصاروخ الأخير، طبقاً للبيانات، منظمة منتسبة إلى "فتح" تحديداً، انطلاقاً من الرغبة على ما يبدو في تقويض الثقة في قدرة "حماس" على السيطرة على الأرض. إلى جانب ذلك، يبدو الجهد العلني من جانب "حماس" بتنفيذ كافة التزاماتها، ملموساً، إذ يصف مفتي "حماس" كل من يطلق "قساماً"، بأنه "مجرم"، وتصرح قيادتها بأن إطلاق صواريخ القسام يضر بالمصالح

بقلم: جدعون ليفي

المصدر: www.haaretz.co.il

٢٠٠٨/٧/١٠

لم يروا مثل هذه الحواجز

هذا يبدو أسوأ من كل ما عرفوه. يجب على كل إسرائيلي، يشعر بالمهانة الشديدة عندما يتم تشبيه نظام الاحتلال الإسرائيلي بنظام الفصل العنصري، أن يسمع ذلك. إنهم يعتقدون أن الاحتلال الإسرائيلي يشوه سمعة نظام الفصل العنصري. وقد قام ٢١ ناشطاً في مجال حقوق الإنسان من جنوب أفريقيا بزيارة إسرائيل هذا

اعتقدت أنهم لن يشعروا بالغربة في أزقة مخيم بلاطة، ربما سئذَّكرهم بأزقة سواتو. اعتقدت أن حاجز حوارة سيثير بداخلهم الذكريات، وستثير القصة فيهم الشعور بالألفة، وأن الطرق المخصصة لليهود فقط، ستذكرهم بالنظام الوحشي الذي كانوا يجاربونه. ولكن هذا لم يحدث. وهم أيضاً يعتقدون أنه لا مجال للمقارنة، لأنهم يعتقدون أن كل

ناشطة السلام نتع جولان -
التي عاشت في المدينة المحاصرة
بضع سنوات - للضيوف أنه
غير مسموح إلا لـ ١٪ فقط
من سكان نابلس بالخروج من
المدينة بسياراتهم. أما هؤلاء
الذين حصلوا على تصاريح فيتم
اعتبارهم بسبب ذلك متعاونين
مع إسرائيل.



وقد رأت عضوة البرلمان
نوزيزفا مدلالة روتلدج - التي
سبق أن شغلت منصب وزيرة

الدفاع ونائبة وزير الصحة - مريض يعبر الحاجز وهو محمول
على نقالة وانتابتها صدمة. وقالت: "هل يمنعون الناس من
تلقي العلاج..؟ أى أنهم يموتون نتيجة لذلك".

وكان بعض النشطاء الفلسطينيين بمثابة مرشدين للطريق
بالنسبة لهم، وقد أوضحوا أن نابلس تحاصرها ستة حواجز،
كان أحد هذه الحواجز مفتوحاً حتى عام ٢٠٠٥. وقال سعيد
أبو حجلة محاضر في جامعة النجاح "يبدو أن الحواجز نُشرت
لأسباب أمنية، ولكن من يرغب في القيام بعملية انتحارية
يمكنه أن يدفع عشرة شيكلات لسيارة أجرة، وأن يسلك
طريقاً التافية أو أن يسير عبر الطريق الجبل. ولكن الهدف
الحقيقي هو تصعيب حياة السكان. السكان المدنيون هم
الذين يعانون".

وكان أندروا فينستان وناتان جافن يجلسان إلى جوارى
في الحافلة الفلسطينية المتهالكة التي كانت ذات يوم حافلة
سياحة إسرائيلية. فينستان ابن لزوجين ناجين من أحداث
النازي متزوج من سيدة مسلمة من بنجلاديش، وكان عضواً
في البرلمان الوطني الأفريقي لمدة ست سنوات. أما جافن فقد
كان أحد لاعبي فريق بيتار أثناء شبابه. يعيش جافن الآن مع
زوجته المسلمة ويكرس وقته للعمل في لجنة مكافحة الإيدز
في بلاده، وهو المرض المتفشى هناك.

يقول مرشد الطريق موضحاً: "انظروا يميناً ويساراً. على
القمة، على كل تلة، على جبل جرزيم وجبل عيبيل يطل علينا
موقع للجيش الإسرائيلي". على اليسار تظهر حوائط المدرسة
وقد اخترقها الطلقات، وعلى اليمين يوجد قبر يوسف
الذي تقوم بحراسته وحدة من رجال الشرطة الفلسطينية
المسلحين. هنا كان يوجد حاجز، وهنا تم إطلاق النار على
سيدة كانت تمر منذ عامين. كما كان يوجد هنا مبنى المقاطعة
الذي قامت طائرات F16 بقصفه وتدميره.

قتل ألف شاب في الانتفاضة الثانية، من بينهم ٩٠ خلال
حملة "السور الواقى"، وهو عدد يفوق قتلى جنين التي كانت

الأسبوع. بعضهم شخصيات
مشهورة في بلادهم من بينهم
أعضاء في البرلمانى الوطنى
الأفريقى التابع لنيلسون مانديلا.
شاركت شخصية واحدة منهم
على الأقل فى النضال المسلح، وقب
اثنان منهم على الأقل فى السجون.
قاضيان فى المحكمة العليا فى
جنوب أفريقيا، ونائبة وزير سابقة،
وأعضاء فى البرلمان ومحامون
وكتاب وصحفيون. سود وبيض
نصفهم تقريباً من اليهود شأنهم شأن

هؤلاء الذين حاربوا آنذاك من أجل أشقائهم السود، وهم
الآن يتصدون لمواقف الجالية اليهودية المحافظة. بعضهم
سبق له زيارة المكان، والبعض الآخر كانت تلك زيارته
الأولى.

تجولوا فى إسرائيل لمدة خمسة أيام بدون الجيش الإسرائيلى
ووزارة الخارجية، وتحللت الزيارة لقاء مع رئيسة المحكمة
العليا الإسرائيلية دوريت بينيش. خُصّصت معظم أيام
الزيارة لما يحدث فى الفناء الخلفى للدولة - مناطق الاحتلال
التي لا يكاد يصل إليها زوار رسميون ولا يذهب إليها معظم
الإسرائيليين.

كما خصصوا يوم الاثنين من هذا الأسبوع لزيارة مدينة
نابلس، أكثر مدن الضفة معاناة من مغبة الحصار. تنقلوا
من حوارة إلى القصبة ومن القصبة إلى مخيم بلاطة، ومن قبر
يوسف إلى كنيسة بئر يعقوف. أشخاص يعرفون معنى نظام
الفصل العنصرى، فقد عاشوه والآن تعرضوا للصدمة من
الواقع الذى بدا فى أعينهم أكثر وحشية من الذى عرفوه فى
بلادهم.

ساروا فى طريقهم من القدس إلى نابلس على الطريق ٦٠
الذى من خلاله يرون القرى المحاصرة التى ليس لها مخرج
يؤدى إلى الطريق الرئيسى، والطرق المخصصة للأطفال التى
تقع أسفل الطريق الرئيسى. رأوا هذا ولزموا الصمت. ففى
ظل نظام الفصل العنصرى لم تكن هناك طرق منفصلة.

وعند حاجز حوارة خيم الصمت على الحافلة. فهم لم يروا
بعد مثل هذه الحواجز. فى جنوب أفريقيا عمل السود لدى
البيض، وحتى فى العصور الأكثر ظلمة، لم يكن هناك مثل
هذا الفصل الذى يرونه هنا. نظر فى صمت جودى كولا بن
الذى شغل منصب رئيس منظمة "محامون من أجل حقوق
الإنسان" خلال فترة نظام الفصل العنصرى إلى "الأبواب
الدوارة" التى يتدافع إليها الجماهير فى طريقهم للعمل أو
لزيارة أقاربهم أو للذهاب إلى المستشفى. وقد أوضحت

أكثر شهرة في هذا الوقت. وقد قامت إسرائيل بتصفية اثنين من سكان المدينة منذ أسبوعين في اليوم الذي دخلت فيه التهدة في غزة حيز التنفيذ. وحتى في الليلة التي سبقت زيارتنا داهم الجنود في جنح الليل المدينة واعتقلوا بعض السكان.

منذ أن زرت القصبة ذات مرة برفقة ميراف ميخائيلي لم أر مثل هذه المشاهد المثيرة للدهشة في أزقة السوق: لم يعد يأتي إلى هنا سائحون منذ فترة. يوجد مشاهد جديدة في القصبة، فبدلاً من العدد اللانهائي من منشورات تخليد الذكرى الملصقة على الحائط، نجد الآن النصب التذكارية المصنوعة من الرخام والألواح المعدنية التي نصبت في كل زاوية لتخليد ذكرى الشهداء. قالوا في مكاتب اللجنة الشعبية في القصبة، والتي تقع في منزل حجري قديم ورائع: "لا تلقوا بالمناديل الورقية في المرحاض، فنحن نعاني من أزمة في المياه". جلست نائبة الوزير السابقة، وهي شخصية مهمة في بلادها على رأس الطاولة وخلفها صور لياسر عرفات وأبو جهاد ومروان البرغوثي.

وقد وصف ممثلو السكان في القصبة معاناتهم. يعاني ٩٠٪ من أطفال الحى القديم من الأنيميا والوفاة بسبب سوء التغذية، الوضع الاقتصادي سيئ للغاية، وما زالت الاحتياجات الليلية مستمرة، وبعض السكان غير مسموح لهم بمغادرة المدينة. وقد تجولنا في الطرقات المهدمة التي خلفها الجيش الإسرائيلي على مر السنوات. وقد تحدث أدفين كرمون قاضي المحكمة العليا للاستئناف عن زيمبابوى. وقد سأله نظيره قاضي المحكمة العليا دينيس ديفيس عما إذا كان يوجد في القصبة متعاونون مع إسرائيل أم لا.

تحمل أحد الحوائط في الخارج صورة سجين يقبع في السجون الإسرائيلية منذ ٣٤ عاماً. وقد قبع مانديلا في السجن ٢٧ عاماً. وقد أدلى أحد أعضاء الوفد اليهودي بتصريحات ليست للنشر، مفادها أن المقارنة بالفصل العنصري في محلها للغاية، بل إن الإسرائيليين قد تفوقوا على جنوب أفريقيا في نجاعة تطبيق نظام الفصل العنصري، وقد أوضح أنه إذا قال ذلك صراحة سيتعرض للهجوم من اليهود في إسرائيل.

وتحت شجرة تين في وسط مدينة القصبة، أوضح أحد النشطاء الفلسطينيين قائلاً: "الجنود الإسرائيليون جبناء. لذلك شقوا لأنفسهم طرقاً بالجرافات. وهكذا قتلوا بالجرافات ثلاثة أجيال من أسرة شوبى". وها هي شواهد قبور أسرة شوبى الخاصة بالجد والأم وطفلين. وقد كُتب على شاهد القبر: "لن ننسى أبداً، ولن نسامح أبداً".

ولا تقل مقابر مبار لاشاز أشهر مقابر باريس جمالاً عن

المقابر الرئيسية في نابلس التي تمتد على أرضها غابة ضخمة من أشجار الصنوبر، تبرز من بينها المئات من شواهد القبور البيضاء لشهداء الانتفاضة. ها هو القبر الجديد للفتى الذي قتل منذ بضعة أسابيع عند حاجز حوارة. سار وفد جنوب أفريقيا في صمت بين القبور وتوقفوا بالقرب من قبر والدته مرشدنا أبو حجلة التي قتلت بـ ١٥ رصاصة. وقد كتب أبناء السيدة على شاهد قبرها، وكانوا يطلقون عليها اسم "أم الفقراء": "نتعهد لك بأننا لن نستسلم".

وأثناء وجبة الغذاء في فندق المدينة، ألقت مدللة روتلدج نائبة الوزير السابقة خطاباً بدأته بجملة: "من الصعب على أن أصف ما أشعر به. ما رأيته هنا أسوأ مما عشناه. ولكنى سعيدة إذ تبين لي أنه يوجد هنا أشخاص شجعان. نحن نرغب في تأييدكم في نضالكم بكافة السبل الممكنة. يضم وفدنا عدداً غير قليل من اليهود، ونحن نفخر بشدة بأنهم هم بالتحديد الذين أحضرونا إلى هنا. لقد تمكنا في وطننا من توحيد جميع قوتنا من أجل نضال واحد، وكان هناك أيضاً بيض شجعان كان من بينهم يهود انضموا لهذا النضال. أتمنى أن أرى المزيد من الإسرائيليين - اليهود ينضمون لنضالكم".

شغلت روتلدج منصب نائبة وزير الدفاع في الفترة ما بين أعوام ١٩٩٩-٢٠٠٤، وبعد ذلك شغلت منصب نائبة وزير الصحة، ثم استقالت في أغسطس عام ٢٠٠٧. وفي عام ١٩٨٧ تم الزج بها في السجن. أثناء وجودي معها في الحافلة سألتها من أى ناحية الوضع هنا أسوأ مما كان عليه أثناء فترة الفصل العنصري، فقالت: "من ناحية السيطرة التامة على حياة الناس، وتقييد حرية الحركة والوجود العسكري في كل مكان، والفصل التام والهدم الموسع الذي رأيناه".

وتعتقد روتلدج أن النضال ضد الاحتلال فشل بسبب تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل. إلا أن نظام الفصل العنصري لم يحظ بمثل هذا التأييد. وقالت إن العقوبات الدولية ساعدت على إسقاط نظام الإرهاب في بلادها، كما أن الأيديولوجية العنصرية تحظى هنا بتأييد ديني لم يكن موجوداً في جنوب أفريقيا. وتقول: "فالحديث عن أرض المعابد، وعن الشعب المختار يضيف بعداً دينياً على العنصرية، لم يكن لدينا".

بعد ذلك سرنا في أزقة مخيم بلاطة للاجئين أكبر مخيمات الضفة للاجئين. وقد كان هذا المكان منذ ٦٠ عاماً بمثابة ملجأ مؤقت لخمسة آلاف لاجئ. والآن يعيش في هذا الشريط ٢٦ ألف نسمة. يخيم الصمت على الأزقة المظلمة الضيقة، فهي غارقة في أفكارها وهمومها، إلا أن صوت المؤذن قد شق هذا الصمت.

ترجمات عبرية

٤

إسرائيل - إيران

المصدر: www.debka.co.il

٢٠٠٨/٦/٢٢

بقلم: هيئة تحرير الموقع

الموساد ومهمة إبعاد الخطر النووي الإيراني عن إسرائيل

نوعية مشتركة لإيران وسوريا وكوريا الشمالية. من أجل تحقيق هذا الهدف، كانت هناك الحاجة ليس فقط للحصول على معلومات دقيقة حول النظم الدفاعية، بما في ذلك الدفاعات الأرضية في أنحاء سوريا، بل وأيضا معلومات دقيقة حول ما يجري داخل هذه المواقع، ومن هم الضباط والعلماء السوريين والإيرانيون والكوريون الشماليون الذين يعملون في هذه المنشآت النووية، أو مرتبطون بها.

وعندما أعلنت الولايات المتحدة في نهاية أبريل هذا العام حقيقة - مقرونة بالصور - أن إسرائيل هاجمت مفاعل بلوتونيوم في سوريا، اتضحت أبعاد التوغل الاستخباري للموساد داخل المفاعل نفسه.

وقد أظهرت الصور التي نشرتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA أن المخابرات الإسرائيلية نجحت في أن تزرع داخل المفاعل ذاته شخص أو أشخاص من أصحاب المناصب الكبيرة الذين نجحوا في تصوير المراحل المختلفة لبناء المفاعل، والمعدات الكورية الشمالية التي وصلت إلى هناك. إنه بلا شك واحد من أكبر الإنجازات الاستخبارية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة في العالم العربي.

وتضيف المصادر الاستخبارية ملف دبكا، أنه رغم وقوع الهجوم الإسرائيلي، والصور التي نشرت، والتفاصيل التي نشرت في الصحافة العالمية، بخاصة الأمريكية، كان يجب على أجهزة المخابرات الإيرانية والسورية والكورية الشمالية التقاط أطراف الخيط المؤدى إلى أولئك الذين سلموا هذه المواد الاستخبارية للموساد، إلا أن أحدا من هذه الأجهزة لم ينجح في التوصل إليهم.

وتكشف هذه الحقيقة أساليب العمل التي يتبعها مثير داجان، الذي تدخل شخصيا في كل واحدة من هذه

يعتبر مد خدمة رئيس الموساد مثير داجان لعام آخر حتى نهاية ٢٠٠٩، بمثابة علامة أخرى على أنه لو حدث هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية، فسوف يتم في هذا العام - أي عام ٢٠٠٨. فبالأمس قام رئيس الوزراء إيهود أولمرت بمد خدمة رئيس الموساد مثير داجان - عاما - لعام آخر حتى نهاية ٢٠٠٩.. جدير بالذكر أن داجان يتولى هذا المنصب منذ ست سنوات، وستكون هذه هي السنة السابعة له.

يلعب داجان دورا رئيسيا في الإعداد للهجوم الإسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية، وهو الذي تولى إدارة عملية جمع المعلومات عن مفاعل البلوتونيوم "السوري - الكوري الشمالي"، وهو الذي تولى عمليات تصفية زعماء حزب الله، ومنتفى عمليات حماس والجهاد الإسلامي في سوريا ولبنان.

وذكرت المصادر الاستخبارية ملف دبكا أنه على النقيض من السنوات الأربع الأولى لولاية داجان، الذي عيّنه آريئيل شارون رئيسا للموساد (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦)، والتي تميزت بالسلبية تجاه البرنامج النووي الإيراني، والعلاقة الاستراتيجية بين إيران وسوريا وحزب الله، طرأ في النصف الأول لعام ٢٠٠٦ انقلابا عندما نجح الموساد في إظهار القدرة على التوغل والعمل في دمشق، وفي بيروت، وفي عدد من المدن والمراكز الأخرى في الدول العربية، تم فيها القيام بعمليات لم يتم الإعلان عنها.

وكانت أبرز هذه العمليات والإنجازات في الفترة القصيرة التي امتدت ستة أشهر بين سبتمبر عام ٢٠٠٧ وفبراير عام ٢٠٠٨، عندما هاجم الجيش الإسرائيلي المنشآت النووية السورية، وأحضر من هناك البراهين القاطعة على أنها منشآت

العمليات.. فقد كان التنفيذ مثاليا في قلب أراضى العدو، وبدون أن يترك أثر لقدم أو لبصمة إصبع.

وقد تكررت نفس الحبكة في ١٢ فبراير هذا العام عند تصفية رئيس جهاز الأمن الخاص ونائب أمين حزب الله عماد مغنية في دمشق. ورغم أنه قبل ذلك بعامين تمت عمليات تصفية مماثلة في دمشق وبيروت، بخاصة عن طريق زرع شحنات ناسفة أسفل مقعد السائق، أو في مسند رأس مقعد السائق، الخاص بمستولى العمليات في حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، فهذه المرة أيضاً لم تنجح أجهزة أمن حزب الله وسوريا في إجهاض عملية الاغتيال، واقتفاء أثر المنفذين.

ومما لا شك فيه أن ميثير داجان والموساد يعدان أنفسهم الآن للمهمة الرئيسية التي فرضت عليهم وغير المسبوق منذ ٦٠ عاماً - وهو تاريخ وعمر جهاز الاستخبارات الإسرائيلي الذي تأسس عام ١٩٤٨ فور قيام الدولة: ألا وهي القضاء على الخطر الإيراني الذي يتهدد إسرائيل، وهو أكبر خطر يهدد وجود الدولة اليهودية والعالم الحر.

ما ينبغي على ميثير داجان أن يفعله هو أن يطبق الآية الرابعة عشرة من الإصحاح الحادى عشر من سفر الأمثال، والتي تعد شعاراً للموساد (حيث لا تدبير يسقط الشعب، أما الخلاص فبكثرة المشيرين).

هناك بعض المسئولين في جهاز المخابرات الإسرائيلية لا يحبذون ولا يؤيدون أساليب عمل ميثير داجان. هناك كثيرون يعتقدون أن داجان يعمل في سرية زائدة، غير معمول بها بين الأجهزة الاستخبارية، وأنه يركز فقط على الموضوعات التي تهمه شخصياً، ونتيجة ذلك هو إهمال ميادين عمل أخرى حيوية لأمن إسرائيل.

وهناك آخرون في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية يعتقدون أن هيكل الموساد بات قديماً ولا يفي بالاحتياجات الاستخبارية الآنية لإسرائيل.. بمعنى آخر، يحتاج الموساد لإصلاح واسع المجال. هناك أيضاً مسئولون آخرون ينتقدون أبرز صفات داجان، وهى السرية التامة والاستقلالية التامة في عملياته.

ويقضى التقدير الاستخباري الإسرائيلي بأنه حتى شهر الحريف من هذا العام - سبتمبر أو أكتوبر عام ٢٠٠٨ - إذا لم يتوقف البرنامج النووي الإيراني، سوف تتخطى طهران الخط الذى يتيح لها إنتاج قنابل أو رؤوس نووية، أى أنه أمام ميثير داجان والموساد وجيش الدفاع شهران أو ثلاثة أشهر لإيقاف البرنامج النووي الإيراني.

هذا هو السبب الذى جعل رئيس الوزراء إيهود أولمرت يمد في ٦/٢٢ خدمة داجان لمدة عام آخر.

أولمرت التقى سرا بواضع خطة ضرب المفاعل النووى العراقي

بقلم: بن كسبيت وإلعاد هوفار
معاريف ٦/٢٢/٢٠٠٨

والاعتقاد السائد هو أن أولمرت أراد الاستماع لتقديرات سيلع حول إمكانية قيام إسرائيل بشن هجوم محتمل على إيران، بعد الأنباء التى ترددت عن إجراء إسرائيل مناورة جوية واسعة النطاق في مياه البحر المتوسط لهذا الغرض.

كانت صحيفة نيويورك تايمز قد نشرت أنباء عن المناورة تفيد بأن إسرائيل أجرت تدريبات تحاكي شن هجوم على إيران بمشاركة أكثر من مائة طائرة مقاتلة. وقد استشهدت الصحيفة بأقوال مسئولين كبار في الإدارة الأمريكية، والذين صرحوا بأن المناورة تهدف لإظهار للعالم، وخاصة لإيران، أن إسرائيل لا تخشى استخدام القوة في حالة فشل المحاولات الدبلوماسية لحل الأزمة النووية الإيرانية.

* الضابط المتفوق:

يعتبر سيلع (٦٣ سنة) من الضباط الكبار في سلاح الجو الإسرائيلي. طيار مقاتل متفوق، وواضع خطة قصف المفاعل النووى العراقي، وكان رئيس فرع التخطيط في سلاح الجو

التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت مع العقيد (احتياط) أفيعام سيلع أحد قادة سلاح الطيران الإسرائيلي. والغريب أن هذا اللقاء لم يدرج على جدول أعمال رئيس الوزراء وحاول المقربين منه التقليل من أهميته. وقد عقد اللقاء مع واضع الهجوم على المفاعل النووى العراقي «أوزاريك» عام ١٩٨١ بالتزامن مع التدريبات التى أجراها الجيش الإسرائيلى على «مهاجمة منشآت نووية إيرانية»، وفقاً لما نشرته صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية.

وقد التقى أولمرت مع سيلع يوم الجمعة في مكتبه بالقدس. وكان العقيد (احتياط) أفيعام سيلع واضع الخطة التى أطلق عليها «عملية أوبرا»، وقصف خلالها المفاعل النووى العراقي في يوليو ١٩٨١، أى قبل ٢٧ سنة بالضبط. ويعتبر صاحب فكرة تزويد الطائرات الهجومية بالوقود في الجو.. وكان مرشحاً لقيادة سلاح الجو، لولا تورطه في قضية جوناتان بولارد.

أثناء تنفيذ العملية وشارك أيضاً في العملية. وإضافة إلى ذلك، قاد عملية قصف بطارية الصواريخ السورية في لبنان خلال حرب لبنان الأولى.

وقد تورط سيلع في قضية التجسس التي أدين فيها جوناتان بولارد في الولايات المتحدة، وكشف النقاب عنها في يوليو ١٩٨٦. وطوال فترة تشغيل بولارد، كان سيلع يتولى مناصب هامة في سلاح الجو وقام بتشغيله من إسرائيل.

كان سيلع قد أخذ إجازة دراسية توجه خلالها للولايات المتحدة سنة ١٩٨٤، وفي إحدى المحاضرات اقترح عليه أحد الحضور مقابلة يهودى باسم بولارد، يعمل كخبير أنظمة في الأسطول الأمريكي، ومن هنا بدأت تنكشف قضية بولارد.

ورغم اكتشاف أمره، تولى سيلع قيادة قاعدة (تل - نوف) الجوية سنة ١٩٨٧، لكنه استقال بعد ذلك بفترة قصيرة.

وقد مارس الأمريكيون ضغطاً شديداً على إسرائيل لاستبعاده من الجيش، مما جعله يقدم استقالته ويتجه إلى الأعمال الخاصة. ويعكف سيلع خلال الأعوام الماضية على تخطيط وتطوير أنظمة معلومات وأنظمة قتالية متطورة. وقد طلب موفاز أيضاً من سيلع في الماضي، حينما كان وزيراً للدفاع، بلورة رؤية أمنية جديدة لدولة إسرائيل. وقد تطوع سيلع في حرب لبنان الثانية، الصديق المقرب من رئيس هيئة الأركان السابق دان حالوتس، للإسهام في بلورة الفكر الاستراتيجي للقيادات الأمنية.

بقلم: يوشع برنر
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٦/٢٨

رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة ناقش التهديد الإيراني في إسرائيل

وعلى الحدود مع قطاع غزة. ويؤكدون في الجيش الإسرائيلي على أن الزيارة تم الاتفاق عليها مسبقاً وتهدف إلى الإطلاع على آخر المستجدات بوجه عام وتقوية العلاقات الشخصية بين قادة الجيشين الأمريكي والإسرائيلي. وبعد انتهاء الزيارة سيتجه مولن إلى أوروبا في زيارة عمل.

في زيارته الأخيرة في ديسمبر عام ٢٠٠٧ لإسرائيل، ذكر أعضاء من الوفد المرافق للأدميرال مولن أن «إيران لا تزال تشكل خطراً على المنطقة. لقد حاول الإيرانيون في الماضي تطوير قدرات نووية، وهم ما يزالون قادرين على ذلك، وهم يدعمون التنظيمات الإرهابية بالمنطقة». كانت هذه أول زيارة لرئيس هيئة أركان القوات المشتركة الأمريكية منذ سنوات طويلة.

في غضون ذلك، أرسل قائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفرى تحذيراً لإسرائيل قائلاً: «الدولة اليهودية تقع في مرمى الصواريخ الإيرانية. قدرتنا وقوتنا لا يقدر عليها النظام الصهيوني».

حضر رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الأدميرال مايك مولان لزيارة إسرائيل والتقى اليوم مع رئيس الأركان الإسرائيلي جابي أشكنازي. هذه هي المرة الثانية خلال ستة أشهر التي يزور فيها مولن إسرائيل. وقد التقى مولن أشكنازي في القدس، وناقش الاثنان التهديد الإيراني على مدى ساعة ونصف الساعة.

يثير توقيت الزيارة علامات استفهام بشأن التقديرات حول احتمالات الهجوم الإسرائيلي أو الأمريكي على المنشآت النووية الإيرانية، وكذلك الزيارة المتكررة من جانب مسئول كبير بوزارة الدفاع الأمريكية. تجدر الإشارة إلى أن هذه زيارة خاطفة لمولن في إسرائيل.

وقد أفاد المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أن مايك مولان حضر في زيارة تستغرق يومين في ضيافة رئيس الأركان جابي أشكنازي. وتم وصف جزء من الزيارة بأنه خاص، وخلال الجزء الثاني تم إجراء لقاءات عمل بين الطرفين. كما سينظم الجيش الإسرائيلي لمولن جولة عمل على الحدود الشمالية،

ساندوا إسرائيل.. يكاد يحن جنوبها

يعتبر خطراً للغاية، فهذه منطقة غير مستقرة بالمرّة وأنا غير معنى بأن أحولها إلى منطقة أقل استقراراً». وأضاف مولان أن حرباً في جبهة ثالثة، بالإضافة إلى حربى العراق وأفغانستان، ستشكل ضغطاً شديداً على الجيش الأمريكى.

*** الهجوم الإسرائيلي لن يحل المشكلة:**
وماذا بشأن الطريق الدبلوماسى...؟ يقول جون بولتون، السفير الأمريكى السابق فى الأمم المتحدة: «يبدو أن إدارة بوش توصلت إلى نتيجة مفادها أن الجهود الدبلوماسية لن تؤدى إلى حدوث تقدم من شأنه أن يضع حداً للأطماع النووية الإيرانية.. حتى المقاطعة التى فرضت على الاستشارات فى إيران، سواء بالدولار أو باليورو، لم تؤثر على الاقتصاد الإيرانى، خاصة فى ظل اعتماده على صادرات النفط».

وقال السفير الإسرائيلى فى الولايات المتحدة سالى مريدور للصحيفة: «تفضل إسرائيل التعامل مع هذا التهديد بالطرق السلمية بواسطة تشديد العقوبات والتمسك باستخدام جميع الوسائل المتاحة.. الوقت يمضى ويجب على إيران أن تفهم أن العالم لن يسمح لها بأى حال من الأحوال بامتلاك أسلحة نووية».

من الصعب الاعتقاد بأن مريدور نفسه يرى أن هذه الوسيلة (يقصد السلمية) ستحقق نتائج. وقال وآلى ناصر، الخبير الأمريكى فى الشؤون الإيرانية: «إن الدول الأوروبية تدرك أن وسيلة العصا والجزرة لا تجدى، وأن السياسة تجاه إيران يجب أن يعاد النظر فيها من جديد، ولن يحدث ذلك قبل مجيء إدارة أمريكية جديدة».

وهناك مصدران مختلفان فى البيت الأبيض نقل عنهما قولهما فى النيويورك تايمز: «الوحيدة التى تجرؤ على القيام بهجوم ضد إيران هى إسرائيل».

ويقول المعلق جوناتان فريدلند فى صحيفة الجارديان تعليقا على الموقف الإسرائيلى: «إن إسرائيل تقول للعالم: 'عليكم أن تبدأوا بالعمل الآن وإذا لم تفعلوا ذلك، فسوف نقوم بعمل مجنون'. والعالم يتفكه بقوله: 'إن إسرائيل سوف تتهرب من المواجهة وتعرف كيف تتعايش مع إيران النووية'».

ولكن لو حدث، رغم كل ذلك، وهاجمت إسرائيل إيران، هل تتحمل الرد الإيرانى...؟ وهل الرد الإيرانى يساوى الهجوم الإسرائيلى...؟ يرى بولتون أن الهجوم الإسرائيلى لن يحل المشكلة لأن توزيع الأهداف فى جميع أنحاء الدولة الإيرانية قد يمكن الإيرانيين من العودة مرة أخرى إلى إعادة الإنتاج».

نقلت صحيفة النيويورك تايمز فى منتصف شهر يونيو عن مصادر فى واشنطن قولها إن إسرائيل أجرت مناورة عسكرية للتدريب على مهاجمة إيران فى العمق، وأن الأهداف التى ستعرض للهجوم هى منشآت تخصيب اليورانيوم. وبعد عدة أيام أضافت صحيفة «التايمز» اللندنية نقلا عن مصادر إسرائيلية قولها «إنه يجب على إيران أن تعى ما يحدث حولها، وأنه فى حالة فشل الطرق الدبلوماسية فإن إسرائيل سوف تتخذ وسائل عسكرية كى توقف عملية تخصيب اليورانيوم فى طهران».

أضف إلى ذلك التهديدات الصريحة لوزير المواصلات شاول موفاز واللقاءات العلنية بين رئيس الأركان جابى أشكنازى ونظيره الأمريكى، والزيارات التى قام بها نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى للمنطقة، ورغبة الرئيس جورج بوش فى مغادرة البيت الأبيض بينما أكبر عدو له لا يمتلك قبلة نووية، وألا ينزلق العالم إلى مرحلة الضغط النووى - سواء الحقيقى أو الوهمى - الإيرانى. والسؤال الذى يشغل وسائل الإعلام العالمية فى الأسابيع الأخيرة أكثر من أى شيء آخر حتى أكثر من الأزمة فى زيمبابوي، هو: هل ستقوم إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية بمهاجمة المفاعلات النووية فى أصفهان وتانز...؟ والسؤال الذى يليه هو: كيف سترد إيران على مثل هذا الهجوم...؟

وكان ديفيد مارتين، مراسل شؤون الأمن القومى فى شبكة CBS News، قد قال: «لقد اتفق الجميع على أمرين: الأول، هو أن امتلاك إيران للقنبلة النووية يعد بمثابة كارثة، والثانى، هو أن قصف إيران يعد أيضاً بمثابة كارثة: والسؤال الآن هو أى من الكارثتين سيكون أخطر...؟!».

* السيناريو: حرب ثلاث جبهات

ليس هناك إسرائيل لا يشعر برجفة خفيفة فى عموده الفقرى لمجرد التفكير فى القنبلة الإيرانية، ومن المؤكد أنه يشعر بذلك عندما يقول الرئيس الإيرانى محمود أحمدي نجاد أن «الكيان الصهيونى سوف يختفى من العالم».. والسؤال الآن هو: إلى أى حد يعتبر هذا التهديد حقيقى...؟ وكيف يمكن إبعاد هذا الخطر...؟

لقد أبدى رئيس أركان الجيش الأمريكى مايك مولان تحفظاً لدرجة أنه بدا بارداً بشأن احتمالات الهجوم المستقبلى ضد إيران. فبعد أيام معدودة من لقائه برئيس الأركان أشكنازى قال مولان: «أى إجراء فى هذه المنطقة من العالم

لا تهددوا ولا تقصفوا

بقلم: جابى شيفر (*)
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٧/٧

مثل هذه الخطوات لها تبعات أمنية قصيرة وطويلة المدى، ولا يمكن فصل القرارات العسكرية عن الموضوعات المتعلقة بالسياسة الخارجية الإسرائيلية. ولذا، يجب أن يقتصر هذان المجالان على الساسة فحسب.

في هذا السياق، هناك شك كبير فيما إذا كان معظم ضباط الجيش الإسرائيلي، سواء من لازلوا في الخدمة أو المتقاعدين، ومن يوصون بالإعدادات لعمليات هجومية من هذا القبيل وإمكانية تنفيذها، يدركون ويقدرّون التبعات العديدة لتلك الخطوات.

في معظم الحالات التي شهدناها حتى الآن تمت تنحية اعتبارات السياسة الخارجية الإسرائيلية والاعتبارات الداخلية جانباً أمام الاعتبارات الأمنية. وهذه مشكلة خطيرة، ليس فقط فيما يتعلق بترسيم السياسة الإسرائيلية في ضوء المشكلات المتعلقة بوضع إسرائيل في الشرق الأوسط، وإنما لأنها تمس أركان النظام الديمقراطي الإسرائيلي المهزوز أساساً. يجب تغيير الوضع التاريخي الذي يحدد بموجبه الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية معظم التحركات العسكرية والسياسية.

لا يقتصر الموضوع على أن هذا تصرف غير لائق، وإنما محذور على إسرائيل التهديد باستخدام قوتها العسكرية للقضاء على التهديد الإيراني، وذلك لعدة أسباب:

أولاً، لا تمتلك إسرائيل أى قدرة ردع في مواجهة الدول والحركات الأصولية في الشرق الأوسط. والتهديدات الإسرائيلية ستزيد فقط من المعارضة والتحركات العكسية العملية من جانب الدول والحركات الأصولية العربية في المنطقة.

ثانياً، الوضع الراهن في المنطقة بأسرها معقد بشكل غير مسبق. صحيح أن هناك عناصر أصولية تهدد إسرائيل، ولكن تلك لا تعتبر تهديدات حقيقية لوجود إسرائيل الفعلي. من ناحية أخرى، تتعالى أصوات من جانب سوريا والفلسطينيين فيما يتعلق بالضرورة والرغبة في إحراز تقدم في العملية السياسية.

ثالثاً، رغم التأيد الصريح والضمني لرؤساء وحكومات دول غربية للتهديدات الإسرائيلية، هناك شك كبير فيما إذا كانوا سيساعدون إسرائيل نظرياً وعملياً عند الساعة الحاسمة.

رابعاً، الولايات المتحدة على مشارف انتخابات نتائجها

لازال الكثيرون يتذكرون الابتسامة التي ارتسمت على وجه قائد سلاح الجو السابق، اللواء إلعيزر شكدي، عند استضافته قبل تقاعده عن العمل (يبدو أن المقصود استضافته على شاشة التلفزيون الإسرائيلي). المعروف أن شكدي قال إنه اتخذ الإجراءات السليمة في سلاح الجو. ويبدو من تفسير كلامه وابتسامته الغامضة أنه كان يقصد المناورة الجوية للطائرات التي باتت جاهزة لضرب المفاعلات النووية الإيرانية، وضرب المنشأة النووية في سوريا.

شكدي ليس الوحيد الذي يتحدث ويتسم هكذا. فضباط الجيش الإسرائيلي وضباط متقاعدون يتحدثون صراحة أو دون ذكر أسمائهم، ويقولون أو يلمحون بأن إسرائيل ليست مستعدة لضرب المفاعلات النووية الإيرانية فحسب، وإنما يجب عليها فعل ذلك. ولذلك، لا غرابة أن تلك التصريحات أدت إلى ردود فعل شديدة في العالم. والمعروف أن هناك من يقولون إن الارتفاع المستمر في أسعار النفط له صلة بتلك التهديدات الإسرائيلية.

مثلاً حدث عند قصف المفاعل النووي العراقي قبل انتخابات عام ١٩٨٢، هذه المرة أيضاً يبدو أن الجيش الإسرائيلي وسلاح الجو لا يعدان القوات للعملية فحسب، وإنما يمهّدون الطريق بذلك للسياسة الإسرائيلية، وكذلك للإيرانيين، والدول العربية، والولايات المتحدة، والرأى العام في إسرائيل.

قبل قصف المفاعل النووي العراقي، استعد سلاح الطيران قبل العملية بفترة طويلة، ومن الجدير الافتراض أنه تحت ضغط سلاح الجو والاعتبارات الانتخابية لدى رئيس الوزراء في حينه، مناحم بيجين، تم قصف المفاعل النووي العراقي. ومن المنطقي أيضاً الافتراض أن الظروف نفسها كانت سائدة أيضاً عند قصف المنشأة النووية السورية قبل أشهر معدودة، ومن شبه المؤكد أن هذا سيحدث أيضاً مع إيران.

هذه نماذج واضحة لوضع الجيش الإسرائيلي وسلاح الجو وقادته في إجراءات رسم السياسة الخارجية والأمنية لإسرائيل. وحتى لو افترضنا أنه يجب على الجيش الإسرائيلي أن يكون جزءاً من عملية اتخاذ القرارات التكتيكية للعمليات العسكرية، فإنه محذور عليه التأثير على الخطوات الاستراتيجية الحاسمة، مثل قرار قصف المنشآت النووية.

غير واضحة، الأمر الذي قد يمنع إدارة بوش من التدخل لصالح إسرائيل. وفي حال انتخاب باراك أوباما، سيكون تأييد عملية كهذه غير مضمون.

في النهاية، باستثناء استخدام السلاح النووي خلال الحرب العالمية الثانية، ثمة دولة لم تستخدم هذا السلاح، وإنني على

يقين شديد أن هذا سيكون الوضع في المستقبل أيضاً، وهو ما سينطبق على إيران حال امتلاكها سلاحاً نووياً.

(*) كاتب المقال أستاذ في قسم العلوم السياسية بالجامعة العبرية، وزميل لقسم الأبحاث في معهد فان لير.

إيران في الخلفية دائماً

بقلم: بوعاز هندل
ماقور ريشون ١٠/٧/٢٠٠٨

الطبيعية، ومخازن ذخيرة تحت الأرض، وقيادات تختفي داخل بنايات مدنية. وحسب تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية يوجد الآن نحو ٤٠ ألف صاروخ طويل المدى منتشر من وسط لبنان حتى اللباني، وهذا العدد أكبر بكثير مما كان لديهم عشية الحرب.

هذا ويرى أعضاء اليونيفيل المشهد، ولكنهم يخشون التدخل، بالضبط مثلما توقع الجيش الإسرائيلي قبل اتفاق وقف إطلاق النار. أما جنوب لبنان، صحيح أنه على المستوى الرسمي خالي من رجالات حزب الله، ولكن تحت الأرض تم تركيب منظومة صواريخ قصيرة المدى.

من الأهمية بمكان التأكيد على أن حزب الله لا يهدف إلى شن حرب على إسرائيل قريباً، فالتقدير السائد لدى أجهزة المخابرات هو أن حزب الله ليس لديه مصلحة في حرب أخرى. لكن لأن كل الأنظار في الشرق الأوسط تتجه نحو إيران، والقيام بعملية عسكرية ضد البرنامج النووي، فسرعان ما سيغير حزب الله خطته.. وفي كل الأحوال دائماً ما تكون إيران في الخلفية.

بعد عامين من حرب لبنان الثانية، وفي توقيت لم يأت بمحض الصدفة، يسعى البعض للتذكير بأن الإنجاز الوحيد الذي تباينت به الحكومة بعد الحرب - القرار ١٧٠١ - لا يبدو مبهرًا إلى هذه الدرجة. فممثلو أجهزة المخابرات، وعلى رأسهم فرق الباحثين التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، لم يأتوا بجديد، ناهيك عن رجالات المجلس الوزاري الأمني المصغر المطلعين على المادة السرية طوال العام.

بدأت عملية تعزيز القوات لدى حزب الله منذ اليوم التالي للحرب: جسور جوية وبرية من الصواريخ بعيدة المدى من إيران - أمام ترسانة الصواريخ الهائلة التي دمرها الجيش الإسرائيلي في الساعات الأولى بعد عملية الاختطاف. ووجه الاختلاف الحقيقي الوحيد بين وضع الجيش الإسرائيلي عشية الحرب والوضع الراهن هو أن المعلومات الاستخباراتية الدقيقة التي كانت لدى سلاح الجو حول مواقع الصواريخ بعيدة المدى اختفت عند القصف، ومعها المصادر أيضاً.

خلال العامين الأخيرين شهدت المنطقة المفتوحة شمال اللباني تحسينات قتالية، ودفعة قوية في حركة إقامة المحميات

الحديث والاشتباه

هاآرتس ٢٠/٧/٢٠٠٨
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

جديد وهام ما سُجِّل أمس في المحادثات التي عقدت في جنيف بين مندوبي الاتحاد الأوروبي وسعيد جليلي، المندوب الإيراني للمفاوضات بشأن البرنامج النووي.. للمرة الأولى حضر هذه المحادثات مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، ويليام بيرنز. ظاهرياً، هذا تغيير في السياسة الأمريكية التي كانت تقضي بأنها لن تدير محادثات مباشرة مع إيران في الموضوع النووي طالما أن هذه لا تجمد برامجها. وفي الوقت نفسه نشرت تقارير عن أن الولايات المتحدة وإيران تبحثان إمكانية فتح ممثلة أمريكية في طهران بعد ثلاثين سنة من المقاطعة.

فهل يدور الحديث عن تطور جديد في السياسة الأمريكية بالنسبة لإيران..؟ لا ريب أن الحديث يدور على الأقل عن تكتيك جديد. ويحتمل أن تكون الولايات المتحدة التي إلى جانب إسرائيل قادت خطأ حازماً، بل وقتالي حيال إيران في السنوات الأخيرة، تسعى لأن تظهر وكأنها لا تعارض محاولات تجميد البرنامج النووي الإيراني من خلال الحوار. واشنطن، التي وقعت أيضاً على حزمة الامتيازات التي عرضت مؤخراً على إيران، والتي لم ترد عليها إيران بالتفصيل بعد، تلمح بأنها تعمل في ظل التعاون مع الاتحاد الأوروبي في كل ما يتعلق بالحوار. وبالمقابل، تتوقع أن يتعاون معها الاتحاد إذا ما فشل الحوار وتطلبت أعمال أكثر حزمًا.

ولكن يحتمل أن تكون الولايات المتحدة تقرأ الخريطة السياسية بشكل واقعي، وهي تقدر بأنه طالما بقيت قوة عظمى مثل الصين، هي الأخرى شريك في الحوار مع إيران، ودول مثل الهند وباكستان تخطط لمشاريع غنية الاستثمارات

مع إيران، مع خلفية المعارضة التقليدية لروسيا - سيكون من الصعب تحقيق توافق دولي بفرض عقوبات جديدة على إيران. كما أن الهجوم على إيران ليس حلاً سهلاً، لاسيما عندما يحتمل أن يكون الرد الإيراني المضاد هداماً، سواء عن طريق قصف أهداف في إسرائيل أو في دول عربية مؤيدة لأمريكا، أو من خلال إغلاق مضيق هرمز، الأمر الذي سيرفع أسعار النفط إلى مستويات جنونية.

مثل هذه السيناريوهات، فضلاً عن انعدام توافق دولي، تجعل الحوار مع إيران قناة من الجدير استثمار أقصى الجهود فيها. الأصوات التي تنطلق من إيران، لاسيما تصريحات وزير الخارجية منوشهر متقي في أنه يرى بالإيجاب الحضور الأمريكي في المحادثات ولا يستبعد إمكانية فتح ممثلة أمريكية، تشير هي أيضاً على الأقل إلى تغيير تكتيكي في سلوك إيران.

ومع ذلك، فإن هذه الإشارات الإيجابية لا يمكنها أن تخفي تصميم إيران على أن تصبح قوة نووية عظمى. ليس غنياً عن الذكر أنه بالذات في الفترة التي انطلقت فيها الأصوات الأكثر اعتدالاً في إيران، في زمن الرئيسين هاشمي رافسنجاني ومحمد خاتمي، تطور البرنامج النووي الإيراني دون عراقيل.

جدير الترحيب بكل حوار ذي مغزى يمكنه أن يقدم بشكل مثبت وقابل للرقابة تجميد برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني. وبالتوازي، فإن سلسلة التضييلات التي اتخذتها إيران، وسياسة التسوية التي تبنتها حتى الآن، يجب أن تشكل تحذيراً دائماً من السقوط في أسر ذر الرماد في العيون.

◆ ترجمات عبرية ◆

٥

الأحزاب في إسرائيل

بقلم: زئيف شترنيل
هاآرتس ٢٧/٦/٢٠٠٨

■ المفاتيح في الطريق إلى الليكود

السياسية، وبالنزاهة العامة على مذهب مصلحة المجتمع والدولة، ربما كان من الممكن أن نتخط. لكننا لسنا بصدد ذلك منذ تشكيل الحكومة، وهي غير قادرة على تحقيق إنجاز حقيقي واحد، فضلاً عن أنها أدت إلى تدهور أحوال الدولة أكثر فأكثر. لقد خرجت إلى حرب انتهت بهزيمة فادحة، ولم تسفر عن شيء غير تعاضد قوة أعداء إسرائيل وكشفت عن نقاط ضعفها. كما حدث كثيراً في الماضي، بعد هذه الحرب أيضاً زادت قوة العدو وأعاد تنظيم صفوفه وأصبح اليوم أكثر خطورة. الحرب التي لا تنتهي ببدء مفاوضات حول تسوية نهائية، أو بإعادة الوضع إلى سابق عهده، ناهيك عن إحراز السلام، هي دائماً فشل ذريع. وهكذا، لم تكن حرب لبنان الثانية حالة استثنائية، لكن لا يمكن أن يتقصر ذلك من مسئولية هذه الحكومة. الحرب الاستثنائية كانت حرب يوم الغفران، التي أعقبها التوقيع على اتفاق سلام مع مصر. صحيح أنها أيضاً كانت حرب لا داع لها وتركت فينا حتى الآن جراحاً غائرة، لكنها كانت الحرب الوحيدة منذ حرب الاستقلال التي حققت إسرائيل منها فائدة حقيقية. أما حرب لبنان الثانية، فكانت كسابقاتها حرباً لا لزوم لها.

كما كانت هناك إخفاقات شديدة في مجالات أخرى: المفاوضات مع الفلسطينيين لا تتقدم إلى أي مكان، ولن تتقدم في المستقبل أيضاً حتى تتغير السياسة في المناطق (الفلسطينية)، وحتى يتم تفكيك دولة المستعمرين (يقصد المستعمرات). في الواقع، لم تخلق حكومة «كاديا - العمل» شعوراً بوجود تغيير حقيقي مقارنة بحكومات الليكود. وخلافاً لما يحبون قوله للتهرب من المشكلات الحقيقية، ليست النعمة التي تصنع اللحن وإنما المضمون. من ناحية المضامين لم تقدم سياسة الحكومة الحالية أي إسهام خاص لمستقبل إسرائيل.. حياة السكان الواقعين تحت الاحتلال لم تتحسن، وحسب تقرير نشرته اللجنة العامة ضد التعذيب في إسرائيل، فإن وضع

بدلاً من المخاطرة بإجراء انتخابات مبكرة، والانتقال إلى جبهة المعارضة، وهو التصرف الذي يراه معظم وزراء حزب العمل بمثابة انتحار سياسي، استقر الرأي هناك على إلقاء طوق النجاة لإيهود أولمرت.

صحيح أن كثيرين من مؤيدي حزب العمل وناخبيه يعتبرون استمرار وجود حكومة أولمرت بمثابة انتكاسة أخلاقية، لكنهم تعلموا منذ وقت طويل أنه يمكن التساهل فيما يتعلق بالضمير والنزاهة. من ناحية أخرى، وهذا ما يعتقده كما يبدو معظم الساسة، الجمهور الإسرائيلي يستوعب كل شيء، ولا يطرح أسئلة. مثلما استوعب الهزيمة في لبنان، يسلم أيضاً بالتحقيقات وفساد القيم.

في النخبة السياسية أيضاً هناك من لا يروعهم احتمالية فوز أولمرت - ذلك الساخر الذي يستخف بالجمهور بشكل لم يفعله أحد من قبله - بالانتخابات المبكرة في كاديا، أو أن تنتقل رئاسة القائمة إلى شاؤول موفاز بتأييد منه.

أما الاحتمال الآخر، وهو صحوة كاديا بقيادة تسيبي ليفني، لا يبدو واقعياً الآن.. فمعظم وزراء كاديا، ومن بينهم وزير العدل، وكذلك أعضاء كتلة الحزب بالكنيست، يعتقدون أن التحقيقات مع أولمرت ما كان يجب أبداً أن تصل إلى درجة الغليان الحالية. إنهم يرون أن رجال الشرطة والادعاء والقضاة ينكلون بالنخبة السياسية، ويعوقون الحكومة عن أداء عملها. ولا يقتصر الأمر على أن الفساد العام لا يقلقهم، وإنما يرون أن الإدانة الجنائية بتهم لا تخل بالشرف تعد مسألة تافهة.

يبدو أنهم في كاديا سيفضلون موفاز، رغم أنه شخص مندفع وسياسي بلا ضوابط، ولكنه يبدو الآن كمن يستطيع القيام بالمهمة. فمن مثله يعلم كيفية الاستفادة السياسية الفورية من تعبئة أناس مثل عمال الموانئ، وسائقي الحافلات، وعمال آخرين يرتبط مصدر رزقهم بتفضله عليهم...؟

لو أننا لشديد الأسف بصدد التضحية بقيم الأخلاق

حقوق الإنسان هناك، وفقاً لمئات الحالات من تنكيل الجنود
بفلسطينيين معتقلين ومقيدين، ينحدر بإسرائيل إلى أدنى
مستويات الدول المتحضرة.
النتيجة المستخلصة من كل ذلك هو أنه إذا لم يكن كاديا

والعمل معاً قادرين على إحداث انقلاب أخلاقي وعقلي، وإذا
لم يقدم حزب العمل سياسة جديدة في المناطق (الفلسطينية)،
تخلق قاعدة لحوار حقيقي مدعوم بأفعال على الأرض، وبتطبيق
القانون الإسرائيلي، فإنها سيسلمان المفاتيح بأيديهما لليكود.

بقلم: أوري بانك (*)
المصدر: www.makor.co.il
٢٠٠٨/٧/٨

لا للانتخابات التمهيدية في المعسكر القومي

فكرة إلغاء الحركات التي تتكون منها كتلة "الاتحاد القومي -
المفدال" تعد في الواقع دعوة لتفكيك الاتحاد تحت ستار "نية
التوحيد"، وهي فكرة تنم عن سذاجة سياسية تتنافى تماماً مع
منطق "الاتحاد القومي - المفدال".

لقد عكف عضو الكنيست بني إيلون، رئيس "الاتحاد
القومي"، لسنوات طويلة على توحيد الحركات الصغيرة التي
يتكون منها اليمين الأيديولوجي في السياسة الإسرائيلية،
وذلك من منطلق استفادته من دروس الماضي للحركات
التي ذهبت أدراج الرياح مثل "هتحياء" و"تسوميت"، ومن
منطلق فهمه لقواعد "السياسة العملية" التي تجلت بشكل
واضح في الاتحاد الذي نتج عنه في حينها حزب "ميريتس".
وبهذه الروح، بادر عضو الكنيست إيلون ببحث مبادرة دمج
حركات "موليديت - حيروت - تكوماه" عام ١٩٩٩، ثم
الاتحاد مع حزب "يسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا) برئاسة
الوزير ليرمان، وأخيراً الاتحاد التاريخي مع المفدال في
الانتخابات الأخيرة.

وبفضل هذا النوع من الاتحادات، نجحنا رويداً رويداً ولكن
بثقة في اكتساب قوة كبيرة على الخريطة السياسية الإسرائيلية،
وفي النضال من أجل أيديولوجيتنا حتى من داخل الحكومة
الإسرائيلية، بل وتسببنا في حالة من عدم الاستقرار عندما
انسحبنا من تلك الحكومات بسبب تجاوز الخطوط الحمراء
التي وضعناها لأنفسنا. ولكن كل هذا تحقق فقط بفضل
الإدراك الأساسي بأن هذا النوع من الاتحادات يتسنى فقط
عندما لا يصرون على تفكيك الحركات الأم وعندما يتيحون
لكل واحدة منها الاستمرار مع خطوطها المميزة.

الدعوة لتفكيك أحزاب لديها خبرة عشرات السنين مثل
"المفدال" و"موليديت"، تنطوي على حماقة سياسية من الطراز
الأول. إنها أضمن وسيلة لتفكيك الحزمية كلها والتأكيد بشكل
نهائي على أن اليمين الأيديولوجي سيعود ليكون أحزاب
مهمشة تتنافس بين بعضها بعضاً، خلافاً للاتجاه المبارك الذي
خلفناه بصعوبة بالغة في العقد الأخير.

كما أن إجراء انتخابات تمهيدية لتحديد القائمة التي
ستخوض انتخابات الكنيست تعد فكرة تنطوي على مخاطر

أكثر من الاحتمالات. وذلك لأنه كلما اتسع جمهور الناخبين،
كلما صعبت المنافسة على كسب تأييدهم، وهو ما يضطر
المرشحين للتضحية بنزاهة المعايير كي يحظوا بأصواتهم.
إذا وافقت الكتلة على إجراء انتخابات تمهيدية في المعسكر
القومي الآن، سيتفرغ جميع أعضاء الكنيست عن الكتلة لجمع
الأموال. ولكن بدلاً من أن يجمع بني إيلون الأموال من أجل
إنقاذ القدس الشرقية، وبدلاً من أن يجمع آرييه إلداد الأموال
من أجل المطرودين من جوش قطيف - سيكونان منشغلان
هذه المرة بحملة علاقات عامة لضمان مكانهما.

وفضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن من يدفعون باتجاه
انتخابات تمهيدية هم إيفي إيتام وآرييه إلداد، حيث هناك
علامات استفهام كثيرة حول دوافع كل منهما. ألم يهدد إلداد
قبل الانتخابات الأخيرة بتفكيك الاتحاد إذا لم يتم تعديل مكانه
في القائمة، بل وأجرى مقابلات مع باروخ مارزل لمناقشة هذا
الموضوع...؟. وها هو اليوم أقام حزب انشقاقى آخر. أما إيتام،
قد انفصل في الماضي عن المفدال وهناك تقارير عديدة اليوم
تتحدث عن انضمامه لليكود.

ولذا، هناك شك كبير في أن دوافعها من هذه الانتخابات
التمهيدية ليست نزيهة، بل وملوثة بوباء البحث عن المصالح
الشخصية. وإذا لم يحقق هذا الهدف، فيكون هناك ما يدعو
للقلق من احتمال أن يقوموا بالانشقاق ويبحثا عن مكان لهما
في قوائم أخرى. والمؤلم جداً أن هذا الانقسام لن يكون على
أساس أيديولوجي، وإنما على أساس المصالح الشخصية.

كما أن حجة الانقسام متوقعة سلفاً، ففي الآونة الأخيرة فقط
حصلنا من "كاديا" على تذكرة للطريقة التي يتم بها الأمر في
كل الأحزاب الأخرى التي تجري انتخابات تمهيدية، حيث
يزعم الجانب الخاسر دائماً أنه خسر بسبب "مقاوى الأصوات"
وغيرها من الذرائع، وقد سمعت من إلداد نفس هذه
الذرائع عندما لم ترق له نتائج الانتخابات الداخلية في حركة
"موليديت".

أما السبب الأخير الذي يدعو لعدم إجراء انتخابات داخلية
فهى المخاوف من أن نجد أنفسنا مرة أخرى مع قائمة لا
تغطي بتمثيل، يكون فيها عدد الأعضاء من الرجال والمتدينين

والأشكناز ممن تزيد أعمارهم على الخامسة والخمسين عاما لا يتناسب مع الجمهور المستهدف. وعليه، يجب إلزام أعضاء الكنيست الحاليين بتوسيع الصفوف وإدخال وجوه جديدة تمثل القطاعات غير الموجودة في القائمة الحالية. التأييد التلقائي الذي تحظى به مسألة الانتخابات التمهيدية بين الجمهور العريض والصحافة غير مبرر بالنظر إلى النتائج، وذلك لأن الانتخابات التمهيدية تفسد المعايير، وهو أمر ثبتت

صحته من نتائج الأحزاب الأخرى، وثبتت صحته أكثر طالما أن هناك وسائل أخرى يمكن بواسطتها ضمان وجود قائمة نضرة ونوعية وذات تمثيل واسع. وفي هذه الأثناء، يجب أن نكرس كل وقتنا وجهدنا للمسائل الملحة بالنسبة للجمهور: أرض وتوراة إسرائيل.

(*) كاتب المقال رئيس إدارة حركة موليديت.

بقلم: يوثيل ماركوس
هاآرتس ٢٠٠٨/٧/١٨

المهم شخصية بلا علة

المتصدرة. وإذا كان موضوع الانتخابات عن نظافة اليدين الشخصية فقط، فإن ليفني قادرة على أن تنصربيد واحدة. «ليفني تركز كل حملتها على موضوع طهارة المقاييس. هذا هام، ولكنه ليس كافيا» يقول أحد مقربي شاؤول موفاز ويضيف بأنه في مسألة طهارة المقاييس لا فارق بينهما. «المسألة هي قدرتها القيادية. فهل اتخذت ذات مرة قرارا صعبا، في ظل إدارة المخاطر والوقوف في وجه الضغط مثلما فعل موفاز كضابط، رئيس أركان ووزير دفاع..؟».

هذا التصريح يشرح قرار موفاز استئجار خدمات آرثر فينكلشتاين الأمريكي كمستشار له في حملته الانتخابية. فينكلشتاين كان المستشار الخفي لليكود في انتخابات الكنيست الـ ١٤، وجند أيضا بين الحين والآخر في فترات قصيرة لتقديم المشورة لبيبي نتياهو، مقابل مبالغ كبيرة. في صيف ٢٠٠١ استأجر آرثيل شارون خدماته أيضا.

اختيار موفاز له يدل على ميل باتجاه نقل ميدان المعركة إلى مسألة القدرة القيادية وعدم التركيز على طهارة المقاييس فقط. ومع أن ليفني تعتبر «السيدة نظيفة»، إلا أنه في الصراع على رئاسة الوزراء أمام موفاز ستعرض كمن هي غير قادرة على أن تتخذ قرارات حاسمة جريئة أو اتخاذ مبادرات في موضوعات الخارجية والأمن. الفارق في الاستطلاعات هو في هذه المرحلة، قبل شهرين من الانتخابات في كاديا، بين ٩ و ١١ في المائة لصالح ليفني. ولكن في التصويت الحقيقي هناك اعتبارات كثيرة أخرى من شأنها أن تعمل ضدها، أهمها من جانب متفرغي كاديا بالذات، هو تخوفهم من أن تكون ليفني بخيلة في توزيع الوظائف، وهو مجال سيكون فيه موفاز أقل أناية.

اختبار الزعامة الأول لليفني أو موفاز سيكون العمل على التنحية السريعة لأولمرت عن رئاسة الوزراء. فبعد الصدمة التي اجتريتها ليس مطلوباً فقط مرشح ذو شخصية بلا علة، بل ولكن أيضاً زعيم ذو قدرة.

الانتخابات التمهيدية التي ستجرى أغلب الظن بعد شهرين في كاديا، ستطلق الرصاصة الأولى في السباق على رئاسة الوزراء. فهل في الانتخابات، وفي الحكومة الجديدة بصيغة الائتلاف الحالي - دون انتخابات مبكرة - سيكون رئيس كاديا المنتخب هو رئيس الوزراء القادم..؟ المستشارون الاستراتيجيون والمستشارون الإعلاميون يشحذون أظافرهم استعداداً لمهمة غير سهلة بأن يعيدوا السياسة والجهاز السلطوي إلى طهارته السابقة. إلى عهد دافيد بن جوريون، مناحم بيجين، جولدا مائير وإسحاق شامير، الذين عاشوا في مستوى معيشة متواضع.. لم تحتك أكتافهم بأغنياء العالم، ولم ينزلوا في أجنحة فاخرة.

بعد مظاهر الفساد التي انتشرت في قيادة الدولة، والعلاقات المتبادلة بين المال والسلطة، فإن الجمهور يتوق لرؤساء وزراء ووزراء لن يضطر معهم مرة أخرى لاجتياز الشبهات الجنائية وتحقيقات الشرطة على مخالفات من الماضي البعيد أو القريب بعد نصف سنة أو سنة من جلوسهم على مقاعدتهم.. زعماء لا يضطر أن نسأل كيف حدث في زمن قصير بهذا القدر أن وصلوا لأن يصبحوا أصحاب شقق فاخرة وإلى نمط حياة أصحاب الملايين.. نحن لا نريد أن نستيقظ ذات يوم فنكتشف أن مخالفات الماضي ستلقى بظلالها على أدائهم في قيادة الدولة. والمرشحون الذين يعرفون أن لديهم ما يخفونه في ماضيهم ملزمون بأن يوفروا على أنفسهم، وعلى الجمهور العار. إذ في النهاية، آجلا أم عاجلا، سيخرج كل شيء إلى وضوح النهار. فكيف تصور كل من موشيه كتساف، وأبراهام هرشيزون، وإيهود أولمرت أن أفعالهم لن تنكشف..!؟.

لقد وصلنا إلى المرحلة التي يبحث فيها الجمهور في زعمائه عن شخصيات بلا علة. والانتخابات التمهيدية في كاديا ستتركز أيضاً على مسألة نظافة اليدين. المرشحان الرئيسيان، تسيبي ليفني وشاؤول موفاز، يستعدان لمعركة وجهها لوجه على مسألة طهارة المقاييس. في هذا الميدان تتخذ ليفني صورة

◆ ترجمات عبرية ◆

٦

علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

الخيار الباريسي

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/٦/٢٢

٢٠٠٧، إشارة أولى إلى أن الأقوال على حدة، والأفعال على حدة لديه أيضاً، كما لدى كل سابقه. ولكن من نواحي أخرى، تبدى "فرنسا ساركوزي" تدخلا نشطا في نزاعات إقليمية.. هذا نشاط ينبغي أن نباركه، وبخاصة مبادرة ترتيب لقاء بين رئيس الحكومة الإسرائيلية والرئيس السوري، في مؤتمر دول البحر المتوسط المرتقب الشهر القادم في باريس. كما ساهمت فرنسا أيضاً في حل الأزمة السياسية في لبنان، على الرغم من أن هذا الحل



قلما تم استقبال سياسي أوروبي في إسرائيل بالحرارة والحماس اللذين ينتظران الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" اليوم. لم يأت قط في تاريخ الجمهورية الخامسة رئيس متعاطف للغاية مع إسرائيل، حسب ما يعتقده الكثيرون في القدس، ويخيل أن الأكليشيه "من حلفائنا المقربين جدا" يقال هذه المرة باقتناع داخلي عميق. ما الذي يوجد في "ساركوزي" يبرر هذا الحماس..؟ أولاً، يؤكد الرئيس الفرنسي التزامه التام بأمن إسرائيل، وبمكافحة

رسخ حق الفيتول "حزب الله" وعزز وضع سوريا. ورغم ذلك لم نسمع فرنسا تطالب بتطبيق القرار ١٥٥٩ أو القرار ١٧٠١، اللذين يدعوان إلى نزع سلاح "حزب الله".. فهل قررت التبرؤ من قرارات دولية اقترحتها هي ذاتها..؟ أيضاً فيما يتعلق بـ "حماس" تثير مواقفها خلافاً رسمياً، تعتبر فرنسا "حماس منظمة إرهابية لا يمكن أن تكون شريكاً في حوار مع المجتمع الدولي"، ولكن تواترت الأنباء في الآونة الأخيرة حول إرسال دبلوماسي رفيع متقاعد في أبريل إلى غزة، حيث اجتمع هناك مع "إسماعيل هنية" و"محمود الزهار".. "هذا لن يتكرر" هكذا وعد "ساركوزي" وزيرة الخارجية "تسيبي ليفني" خلال زيارتها الأخيرة لباريس. ألم يكن من المنطقي أكثر تحديد سياسة واضحة حيال العلاقة مع "حماس" والوضع الإنساني في قطاع غزة..؟! في وقت تغيير الإدارة في الولايات المتحدة، وهو بالمناسبة

التسلح النووي الإيراني، وبالقضاء على معاداة السامية في بلاده.. كما أن "ساركوزي"، كما يلقب بدلال في أروقة الحكم في إسرائيل أيضاً، متحمس بشدة لمبادرتي "قناة البحار" و"وادي السلام" لنظيره "شمعون بيريس".

لكن الحقيقة أن حب "ساركوزي" لإسرائيل لا تدعمه سياسة شرق أوسطية متهاسكة. وطالما أن فرنسا تتهج سياسة يمكن تسميتها بالكلمة التي وصلتنا عن اللغة الفرنسية، "زيج زاج" (ملتوية)، فإن القصة الغرامية المتجددة بين فرنسا وإسرائيل ستظل بمثابة قصة قصيرة ومريرة، كتلك التي تظهر في الأغاني (المتأخرة) لزوجته.

في حملته الانتخابية يتعهد "ساركوزي" "بفعل ما يقول وقول ما يفعل"، موضحاً أن "فرنسا لن تنهادن بعد في قضايا الحفاظ على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان". كان الاحترام البالغ الذي أصر به على استقبال الرئيس الليبي، "معمر القذافي"، لدى زيارته باريس في ديسمبر عام

ليس وقتاً قليلاً، تستطيع فرنسا "ساركوزي" أن تؤدي دور القوة العظمى العالمية. فهي تستطيع دفع الحوار الإسرائيلي - السوري، وتسريع النقاش حول مسألة مزارع "شبع"، وإعادة ترسيم الحدود بين إسرائيل وسوريا ولبنان. تستطيع فرنسا أيضاً أن تشجع تطبيق المبادرة العربية وعدم الخوف

من التحدث بصوت عالٍ ضد التهديد الإيراني. يتعين على فرنسا أن تتبنى موقفاً مبدئياً، وأخلاقياً، واستراتيجياً قاطعاً، حتى تستطيع تأدية الدور المعقد التي تكرسه لنفسها في الشرق الأوسط. وبالطبع، سيتطلب منها هذا الكثير من الشجاعة.. أهلاً بك في القدس، يا "ساركو"!!!..

بقلم: درور مروم
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٦/٢٢

زيادة حجم الصادرات الإسرائيلية لفرنسا بنسبة ٢٠٪ خلال عام ٢٠٠٧

بلغ حجم الواردات الفرنسية عام ٢٠٠٧ نحو ١٤٨ مليار دولار، أي زيادة بنسبة نحو ١٤٪ في مقابل العام الماضي. وفقاً لتقديرات يحيثيل آسيا، مدير عام معهد الصادرات الإسرائيلية، فإنه من المتوقع أن يصل حجم الصادرات الإسرائيلية لفرنسا هذا العام إلى نحو ١,٣٨ مليار دولار. وكشف التحليل الذي تجريه الوحدة الاقتصادية في المعهد أن نحو ٢,٥٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية يذهب إلى فرنسا، التي تحتل المرتبة الثامنة في قائمة أهداف التصدير. وأبرز مجالات التصدير هي السيارات والأجهزة الكهربائية والمواد الكيميائية والبلاستيك والمواد الخام. وقد بلغ حجم الصادرات التكنولوجية لفرنسا في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، نحو ٩٧ مليون دولار، كما بلغ حجم الصادرات في مجال الماس نحو ٤٠ مليون دولار، أما بالنسبة للصادرات في مجال السيارات والأجهزة الكهربائية فقد بلغ نحو ٩١ مليون دولار، أما بالنسبة لمجال المواد الكيميائية فقد وصل حجم الصادرات إلى نحو ٦٣ مليون دولار، والمواد الخام والبلاستيك إلى ٤٥ مليون دولار.

وصل حجم التجارة (سواء التصدير أو الاستيراد) بين إسرائيل وفرنسا خلال عام ٢٠٠٧، إلى نحو ٢,٨ مليار دولار، وهي زيادة تقدر بنحو ١٧٪ مقارنة بالعام الماضي. لقد بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية - للدولة التي كانت خلال العقدين الماضيين دولة غير صديقة لإسرائيل، إلا أنها غيرت من سياستها بعد تولي الرئيس نيكولا ساركوزي المعروف بصداقته لإسرائيل - خلال عام ٢٠٠٧ نحو ١,٣ مليار دولار، أي زيادة بنسبة نحو ٢٠٪ في مقابل عام ٢٠٠٦. وقبيل زيارة ساركوزي لإسرائيل مساء اليوم، أعلن معهد الصادرات الإسرائيلية أن ٢٣٧٢ شركة إسرائيلية قد عملت في فرنسا خلال عام ٢٠٠٧، وهي زيادة بنحو ٧٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦. ووصل حجم الصادرات الإسرائيلية لفرنسا في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ لنحو ٣٥٢ مليون دولار، أي زيادة بنسبة نحو ٣,٥٪ في مقابل نفس الفترة من العام الماضي، في حين بلغ حجم الصادرات الفرنسية لإسرائيل في الربع الأول من هذا العام نحو ٤٥٢ مليون دولار، أي زيادة بنسبة ٣٤٪ في مقابل الفترة نفسها من العام الماضي. وقد

بقلم: إيلي دورون ويارون تيكوتسكي
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٦/٢٣

كوريا الجنوبية.. الهدف القادم للمستثمرين الإسرائيليين

العشرين، إلا أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية انتهى الاستعمار الياباني لكوريا الجنوبية عام ١٩٤٥، واحتفلت كوريا الجنوبية باستقلالها بعد ذلك بثلاث سنوات في عام ١٩٤٨. يقدر عدد سكان كوريا الجنوبية بما يزيد على ٤٩ مليون نسمة، والعملة المحلية في كوريا الجنوبية هي الوون، كما أن كوريا الجنوبية بلد ديمقراطية ترفع لواء اقتصاد السوق الحر.

* نشاط شركات إسرائيلية في كوريا الجنوبية:
عدد الشركات الإسرائيلية التي لها نشاط في كوريا الجنوبية

حققت كوريا الجنوبية خلال السنوات الأخيرة إنجازات رائعة للغاية في تطوير الاقتصاد والنهوض به، ونسبة البطالة المتدنية في كوريا الجنوبية التي وصلت إلى ٣,٣٪ خير شاهد على ذلك. وتحتل كوريا الجنوبية في الوقت الحالي المرتبة الثانية عشرة بين أهم دول التجارة الدولية من حيث بيانات التصدير التي تبلغ مليار دولار يومياً.

* خلفية عامة:
لقد عرفت كوريا الجنوبية فترات صعبة بسبب الحكم الاستعماري الذي تعرضت له في النصف الأول من القرن

نفسها هو عدد قليل نسبياً، لأن الشركات الإسرائيلية تفضل التصدير لكوريا الجنوبية عن طريق موزعين كوريين محليين. ويتركز نشاط التصدير خاصة في مجال الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات بينما باقى أنشطة التصدير للشركات الإسرائيلية تتركز في تصدير الأسمدة والمنتجات الكيميائية. وتعد شركة ستور إيدج لتكنولوجيا الشبكات (Storage Networking Technologies) إحدى الشركات الإسرائيلية التي لها نشاط في كوريا الجنوبية. ففي إطار نشاطها في كوريا الجنوبية قامت شركة ستور إيدج ببيع حل لتخزين المعلومات لأكبر شركات البث التلفزيوني في كوريا الجنوبية شركة SBS (Seoul Broadcasting System). فقد اختارت هذه الشركة حل SVM من أجل تحسين إدارة تخزين المعلومات في القنوات الرياضية وقنوات الدراما الخاصة بها. وقد تم إدخال الحل عن طريق ممثل شركة ستور إيدج في كوريا الجنوبية. لقد نجحت شركة ستور إيدج في إثبات تخصصها في مجالها بتوفير حلول لشبكات تخزين المعلومات في السوق الكورية. وجدير بالذكر أن شركة ستور إيدج نفذت صفقة مماثلة مع شبكة التلفزيون الصينية جوانجدونج (Guangdong TV).

وهناك شركة تلراد نتورك الإسرائيلية (TELRAD NETWORK) التي تمارس نشاطها في كوريا الجنوبية بالاشتراك مع شركة رايت سيستم الكورية (RAYBIT SYSTEMS) من أجل تطوير منظومة الاتصال بالإنترنت لدى وسائل الإعلام. وهناك شركة أخرى تقوم بنشاط تجاري في كوريا الجنوبية هي شركة هاي تك سوليوشن الإسرائيلية (HITECH SOLUTIONS) التي تعمل على تطوير منظومة أوتوماتيكية لتحديد الهوية عن طريق لوحات ترخيص السيارة، كما تعمل هذه الشركة بالتعاون مع شركة سيون تكنولوجي الكورية (Seon Technology).

وجدير بالذكر الإشارة إلى قيام الصندوق القومي الكوري الإسرائيلي للبحوث والتطوير الصناعي (KORIL) مؤخراً فقط بإعطاء منحة للشركات سائلة الذكر من أجل دعم ومساندة البحوث والتطوير الصناعي بين كوريا الجنوبية وإسرائيل.

فضلا عن الفروق الثقافية بيننا وبين الكوريين، إلا أنه يمكن القول أن الأسباب الرئيسية لهذا العدد القليل للشركات الإسرائيلية العاملة في كوريا الجنوبية يكمن في صعوبات استيعاب وفهم اللغة الكورية لدى المستثمرين الإسرائيليين الأمر الذي يجعل من الصعب التعامل مع الكوريين، وكذلك يصعب التعرف على مزاج السوق الكورية. وكذلك نظراً لأن الأعمال التجارية في كوريا الجنوبية تجري وفق قاعدة اجتماعية، وفي حالات كثيرة تجري الصفقات التجارية اعتماداً

على اعتبارات شخصية وثقة متبادلة أكثر من كونها تجري على أساس قدرات هذا المنتج أو غيره، فإنه من الصعب على الشركات الإسرائيلية أن تجد الشخص المناسب للقيام بذلك في كوريا الجنوبية.

* البناء في كوريا الجنوبية:

١, ٩٪ من الناتج القومي المحلي الكوري يتركز في مجال البناء. ويعد مجال صناعة الصلب اللبنة الأساسية التي وضعتها الحكومة الكورية للنهوض باقتصادها، فقد بدأت الحكومة الكورية في السبعينيات في بناء مصانع هائلة للصلب في مدينة بوهانج، ولذلك فإن كوريا الجنوبية تعد اليوم خامس أكبر دولة منتجة للصلب في العالم. كذلك بعد ترسيخ دعائم صناعة الصلب الناجحة والقوية فيها، بدأت كوريا الجنوبية في تشجيع الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى الصلب مثل المواد الأولية. وفي عام ١٩٧٣ اختارت الحكومة الكورية الاستثمار أيضاً في مجال بناء السفن من أجل ترسيخ هذه الصناعة، وبهذا الشكل حققت كوريا الجنوبية أيضاً إنجازات رائعة في مجال بناء السفن، وتعد كوريا الجنوبية اليوم ثاني أكبر منتج للسفن في العالم بعد اليابان.. وعلى ذلك، فإن التقدم الكوري في صناعة الصلب وبناء السفن، كما ذكرنا، دعم وقوى من أسس البناء الكوري إلى أقصى درجة.

تتميز كوريا الجنوبية بالبناء المدنى العادي، ولكن يجدر بنا أن نشير إلى أن المناخ الكوري الذي نجد فيه درجات الحرارة تنخفض في فصل الشتاء بشكل ملحوظ له تأثير كبير وحاسم على طابع البناء في كوريا الجنوبية. ولذلك، فإنه في ظل البرد القارس خلال الشتاء نجد أنه لا يوجد في غالبية المنازل الكورية الكثير من النوافذ والأبواب. ويستخدم المقاولون الكوريون في بناء المنازل السكنية مادة تسمى أوندول وهي عبارة عن شبكة تدفئة أنبوبية تحت أرضية المنزل (عبارة عن مادة تحافظ على درجة حرارة الغرفة). في الأصل كانت مادة الأوندول تعمل بواسطة نقل الغاز من المطبخ عبر أنابيب تحت أرضية البناء، ولكن نظراً لخطورة الأمر والتعرض للتسمم إذا ما حدث صدع في الأرضية، فإن الأوندول العصري يضخ مياه دافئة عبر الأنابيب لتدفئة الأرضية. وثمة مادة أخرى يستخدمونها في البناء هي مادة اللينوليوم، فنظراً لأن الدفء يأتي من أرضية البناء، فإن الكوريين يجلسون وينامون على الأرضية، وبهذا الشكل يستغلون الدفء ويضعون اللينوليوم الذي يساعد على الحفاظ على الدفء الذي يصل من الأرضية.

* آخر الصفقات في كوريا الجنوبية:

من أكبر الصفقات التي أبرمت مؤخراً في كوريا الجنوبية تلك الصفقة التي حققتها شركة إيتوران، التي وقعت، عن طريق شركة تليمتيكس التابعة لها، على اتفاق مع شركة

فيجن بلانت من كوريا الجنوبية لإقامة منظومة تتبع. بلغ حجم الصفقة نحو ٢٠ مليون دولار. يقوم الاتفاق على نشر منظومة تتبع تغطي غالبية الأراضي الكورية. في المقابل، التزمت الشركة الكورية بأن تكون شركة تليمتيكس هي

المزود الوحيد بالأجهزة. وجدير بالذكر أن شركة تليمتيكس فيرليس هي الشركة الوحيدة التي توفر أجهزة التتبع لشركة إيتوران في إسرائيل والشركات المنبثقة عن إيتوران في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والأرجنتين.

المفاوضات مع سوريا «متوقفة»

بقلم: يهوناتان داحوح هاليقي

المصدر: www.nfc.co.il

٢٠٠٨/٧/٢

الإسرائيلي بشأن طبيعة المفاوضات مع سوريا وهدفها، وتتلخص في النقاط الخمس التالية:

١- لقاءات على مستوى عالٍ بوساطة تركية بحيث تؤدي إلى لقاء بين الزعيمين.

٢- تمثيل دبلوماسي متبادل وتطبيع للعلاقات.

٣- غلق مكاتب حماس والجهاد الإسلامي في دمشق وغلق الحدود السورية مع لبنان، وإلغاء الاتفاقيات والتحالفات بين سوريا وإيران وحزب الله.

٤- الموافقة على ترتيبات أمنية بين إسرائيل وسوريا وتحديد منطقة عازلة منزوعة السلاح في الجولان والتوصل إلى اتفاق بشأن قضية المياه يضمن حصول إسرائيل على كمية المياه الحالية.

٥- إجراء مفاوضات حول توقيت الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان.

ويتعارض الموقف السوري تماماً مع الموقف الإسرائيلي، وهو يمنح الأولوية المطلقة للبند الأخير الذي يتناول الانسحاب الإسرائيلي، وبعد ذلك فقط ستكون على استعداد لمناقشة باقي القضايا.. كذلك فإن سوريا ترفض بشدة المطلب الإسرائيلي بقطع العلاقات مع إيران، وحزب الله والمنظمات الإرهابية الفلسطينية.

مصادر دبلوماسية تدعي أن هناك فجوات عميقة في المواقف بين إسرائيل وسوريا، حيث إن سوريا تصر على مناقشة الانسحاب أولاً وترفض مطلب إسرائيل بقطع العلاقات مع إيران وحزب الله والمنظمات الإرهابية الفلسطينية.

الجو الدبلوماسي الذي تحاول مصادر في مكتب رئيس الوزراء إيهود أولمرت إثارته بشأن المفاوضات بين إسرائيل وسوريا لا ينعكس في صورة الوضع التي ترسمها مصادر دبلوماسية غربية. فقد نقلت صحيفة الأخبار اللبنانية عن مصادر سياسية مسئولة في نيويورك قولها أن المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا بوساطة تركيا لم تحقق أي تقدم، وأن الفجوات في مواقف الطرفين عميقة للغاية.

وحسب هذه المصادر، فإن الدافع للمفاوضات الحالية هو خدمة مصالح كل طرف من أجل استمراره في البقاء، حيث إن رئيس الوزراء أولمرت في حاجة إلى المفاوضات لدعم موقفه السياسي، أما سوريا فإنها ترغب من وراء هذه المفاوضات إلى تحقيق مكاسب سياسية على الساحة الدولية دون أن تدفع شيئاً، وحتى تركيا فإنها تعتبر مبادرة الوساطة بمثابة أداة لخدمة جبهتها في الصراع السياسي الداخلي. وفي هذا الصدد، نشرت صحيفة الأخبار الاقتراح

يهود زيمبابوي يصمدون بعد فوز موجابي بالانتخابات

بقلم: مايا شني

المصدر: www.nfc.co.il

٢٠٠٨/٧/٣

خطراً يهدد اليهود في المدينة في الوقت الحاضر. رغم أن العنف الذي أحاط بالعملية الانتخابية في زيمبابوي الأسبوع الماضي - عقب فوز الطاغية موجابي وبقائه في السلطة - لم يؤثر على الجالية اليهودية بشكل مباشر، إلا أن الأزمة الاقتصادية في الدولة والنقص الحاد في السلع الغذائية، وفي إمدادات الكهرباء والمياه، طالت

يقول هيلتون سولومون (٥٢ عاماً)، رئيس الجالية اليهودية في مدينة بولاوايو بزيمبابوي، إن يهود زيمبابوي باتوا معتادين على الوضع البائس في الدولة. وأوضح سولومون في حديث معه: "بمرور السنين، أصبح الناس محبطين جداً. إنه مجرد يوم جديد من الإحباط.. وهم ببساطة يتعايشون مع هذا". وأضاف أنه لا يعتقد أن هناك

أيضا اليهود هناك. ولكن وفقا لتقديرات محلية، فإن معظم اليهود الذين يعيشون هناك لا يعتزمون مغادرة الدولة. كان تعداد الجالية اليهودية في زيمبابوي - التي كان اسمها في ذلك الحين روديسيا - خلال عقد السبعينيات نحو ٧٥٠٠ شخص، وقد تقلص العدد ليصل حاليا إلى ٣٢٠ يهوديا فقط موزعين بين العاصمة هراري ومدينة بولاوايو، ثاني أكبر المدن في زيمبابوي. ويوجد في كل واحدة من هاتين المدينتين مدرسة يهودية وإن كان معظم تلاميذها ليسوا يهودا. كما اندمجت المعابد الأشكنازية

والسفاردية في هراري، ولم يعد هناك غير حاخام واحد في الدولة بأسرها، وهو الحاخام ديفيد أليا من مدينة بولاوايو. تعاني زيمبابوي من معدلات تضخم مرتفعة جدا، تتراوح حاليا بين ٢٠-٣٠٪، ونتيجة لذلك، فقد كثير من اليهود هناك مدخراتهم. هذا، ويقضي كثير من اليهود في زيمبابوي عطلاتهم في جنوب أفريقيا المجاورة، حيث يمتلك الكثير منهم منازل هناك، ولكن بعضهم يقول إنهم يشعرون بالأمان في زيمبابوي أكثر من جوهانسبرج.

هاتسوفيه ٦/٧/٢٠٠٨
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

الحكومة الطاجيكية تهدم المعبد اليهودي الوحيد في الدولة

قررت الحكومة الطاجيكية مؤخرا هدم المعبد اليهودي الوحيد الذي كان موجودا بالدولة، لتقيم مكانه منتزها، سيصبح جزءا من أحد قصور أصحاب السلطة في البلاد. وقد تم تنفيذ القرار بالفعل، ولم يعد هناك مكان يمكن للجالية اليهودية هناك أن تؤدي فيه الصلاة. والحديث يجري عن جالية يصل عددها إلى نحو ٣٥٠ أسرة تعيش في أماكن متفرقة. وما زال رؤساء الجالية يتمسكون بالوعد الذي حصلوا عليه من رئيس الوزراء، والذي يقضى بتخصيص

أرض بديلة لقيموا عليه معبداً. وتجدر الإشارة إلى أن المعبد كان أيضا بمثابة مأوى لفقراء الجالية الذين لم يعد لديهم الآن أي ملاذ. ومن المقرر أن يقوم رجل الأعمال ليف لفاف بالمساعدة في إيجاد مكان جديد من أجل إقامة المعبد، كما طلب أن يبحث مع الرئيس الطاجيكيستاني مسألة إعادة بناء المعبد. ويقول المقربون من لفاف إنه أجرى بالفعل لقاء مع الرئيس، وأنها اتفقا على إيجاد حل للقضية قريبا.

بقلم: درور مروم
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٧/٦

البرازيل تشتري تكنولوجيا حراسة إسرائيلية

خلال زيارته لإسرائيل، قال جوزيه ماريانو بلترامي سكرتير شئون الأمن الداخلي بولاية ريو دي جانيرو البرازيلية إن دولة إسرائيل متفوقة في مجال الحراسة، وأعتقد أن هناك كثيرا من الفرص لإجراء تعاون معها، وسنبداً في تبادل المعلومات وإجراء تدريبات مشتركة وعقد صفقات في المنتجات التكنولوجية الخاصة بهذا المجال قريبا. وقام بلترامي بزيارة الشركات الإسرائيلية الرائدة في هذا المجال. وأضاف بلترامي أن البرازيل قد اشترت حتى الآن احتياجاتها الأساسية لأجهزة الحراسة من الولايات المتحدة، بسبب قربها الجغرافي للسوق الأمريكي المعروف بتقدمه النوعي في هذا المجال. ولكنه أعرب عن اعتزامه عقد صفقات أخرى مع السوق الإسرائيلية قائلا إنني أعتقد أن التكنولوجيا لديكم لا تقل جودة عن نظيرتها الأمريكية وربما أفضل بكثير في ضوء حقيقة أنكم تبيعون أجهزة حراسة

للولايات المتحدة نفسها. وقال بلترامي، الذي تولى منصبه منذ عام، إنه يهتم بنوعين من الأجهزة: أجهزة تحكم ورقابة واتصال وجمع معلومات تستخدمها أجهزة المخابرات ووحدات جمع المعلومات بولاية ريو دي جانيرو، مع التأكيد على أجهزة القيادة والرقابة سواء الخاصة بوحدات الشرطة أو بالجهات المدنية المعنية بالدفاع المدني والأمن الداخلي، فضلا عن الأجهزة التي تستخدم في حالات الطوارئ وتفريق المظاهرات، بما في ذلك تسير الدوريات في الطرق، وعلى السواحل وفي الغابات، ومنع نشوب الحرائق. وأضاف بلترامي أن البرازيل هي أقوى مرشح لاستضافة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠١٤، مما يلزمها بتطوير وتحسين أجهزة الحراسة والتأمين في الدولة. وخلال زيارته، أجرى بلترامي والوفد المرافق زيارة لعدد

من الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال الحراسة، والتي عرضت عليه كثيراً من الصناعات والمنتجات الخاصة بهذا المجال، وتقديم حلول تكنولوجية لمكافحة الإرهاب، ومنع وقوع الجريمة. وإضافة إلى ذلك، شاهد الوفد البرازيلي، الذي كان يضم المسئول عن الأمن في بلدية "ساو باولو"، التكنولوجيا المتطورة الخاصة بصناعة الطائرات بدون طيار، والآليات المدرعة، ونقاط المراقبة والاتصال، وأجهزة تستخدمها وحدات فرض القانون والأجهزة الاستخباراتية،

ومراكز التحكم والسيطرة بالمدن. ووفقاً للبيانات الصادرة عن معهد الصادرات الإسرائيلي، فإنه خلال الأشهر الخمس الأولى من عام ٢٠٠٨، طرأت على الصادرات الإسرائيلية للبرازيل زيادة تبلغ أكثر من ١٠٠٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٧، وقد بلغت نحو ٤٢٧ مليون دولار.. بينما شهدت الواردات الإسرائيلية من البرازيل تراجعاً في الأشهر الخمس الأولى من عام ٢٠٠٨ بنحو ٨٪، وبلغ نحو ١٠٣ ملايين دولار.

الصناعات العسكرية الإسرائيلية تساهم في تطوير جيش كازاخستان

بقلم: درور مروم
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٧/١٠

كشف مؤخراً جيش كازاخستان، وهي إحدى الجمهوريات الواقعة في وسط آسيا، وكانت في الماضي جزءاً من الاتحاد السوفيتي، عن أسلحة طورت بواسطة الصناعات العسكرية الإسرائيلية. فقد عرض جيش كازاخستان على الرئيس نور سلطان نزار باييف منظومات متطورة: ثلاث منظومات مدفعية، في قاعدة الفرقة العسكرية الميكانيكية بالقرب من العاصمة ألماتا (*). وقد تم استخدام هذه المنظومات المتطورة هذا الشهر في المناورة المشتركة التي أجراها جيش كازاخستان والجيش الروسي.

وذكر موقع nfc أنه في مقابل العلاقات القوية بين إسرائيل وكازاخستان والتي تضمنت إطلاق قمرين صناعيين إسرائيليين من طراز "عاموس"، فإن هناك علاقات قوية تربط بين كازاخستان ودول عربية مثل سوريا. وذكرت مجلة "جينيس" البريطانية المتخصصة في الشؤون العسكرية أن المنظومات التي قامت إسرائيل بتطويرها تم تصنيعها في كازاخستان بالتعاون مع شركات إسرائيلية. ومن المتوقع أن يتم تصدير هذه المنظومات إلى دول في المنطقة مثل أذربيجان..

وتقوم شركة سولتام بإدارة مشروع التطوير الذي تضمن

تطوير منظومتى مدفعية: منظومة «Semser ١٢٢» بقطر ١٢٢ ملميمتر ومنظومة «Aibat».. المنظومة الأولى عبارة عن مدفع قذاف محمول على شاحنة، والثانية عبارة عن منظومة هاون بنفس القطر. كما قامت مجموعة من الصناعات العسكرية الإسرائيلية بتطوير منظومة «Naize»، وهي منظومة متطورة لاستخدام الصواريخ. وهذه المنظومات الثلاث تشمل أجهزة رقابة وسيطرة طورتها شركتى سولتام وألفيت.

ويبدو أن وحدات المدفعية المتطورة التي يستخدمها جيش كازاخستان تستخدم الآن طائرات بدون طيار من إنتاج شركة إيرو ناوتيكس الإسرائيلية (HAL) لجمع معلومات استخبارية عن العدو ونقلها للقوات. وتقوم طائرات «أوربيتر»، وهي طائرات صغيرة تعمل بدون طيار، بنقل معلومات عن الأهداف إلى منظومة التحكم في النيران، وكذلك التقاط صور للأهداف التي تتعرض للإصابة.

(*) يبدو أن كاتب الخبر وقع في خطأ.. فمدينة ألماتا كانت عاصمة كازاخستان حتى عام ١٩٩٨ ثم تغيرت وأصبحت العاصمة الآن مدينة أستانا.. لذا لزم التنويه.

ترجمات عبرية

٧

المجتمع الإسرائيلي

بقلم: يهودا شاروني
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٨/٦/٢٤

ارتفاع عدد المليونيرات في إسرائيل عام ٢٠٠٧ إلى ٨٢٠٠

والساعات الثمينة ١٤٪ من الاستشارات. ٥٪ من المنتجات الاستثمارية تدرج ضمن الكماليات، أي الطائرات الخاصة، والسيارات الفارهة، اليخوت، والمجوهرات وحتى شراء الفرق الرياضية. جزء من المنتجات الاستثمارية يتمثل في الترفيه الخاص والإجازات الممتعة.

وهناك اتجاه مثير آخر للاستثمار يتمثل في الاستثمارات الخضراء، وهي استثمارات في مشروعات تتعلق بجودة البيئة، تحولت في السنوات الأخيرة إلى مشروعات أكثر شعبية، وتدر على المستثمرين أرباحاً طائلة.

* كيف يفسرون الزيادة في الثراء؟..

وفر الازدهار في سوق العقارات في إسرائيل فرصة لتحقيق أرباح تُقدر بمئات الملايين من الشواكل. ويمثل نجاح بعض المستثمرين في مجالات الهاي تك في بيع ملكيتهم لكبرى الشركات في العالم، وتحقيق أرباح مالية هائلة عاملاً آخر أدى إلى زيادة الثراء.

ويشير التوزيع الجغرافي لأصحاب الملايين في العالم إلى أن الأسواق الناهضة تزعمت الزيادة في عدد أصحاب الملايين. وقد سُجِّلَ النمو الأكبر في دول الشرق الأوسط بنسبة ١٥,٦٪.

كانت الدولة التي سُجِّلَت فيها في العام الماضي أكبر زيادة في عدد أصحاب الملايين هي الهند، حيث زاد عدد أصحاب الملايين في الهند عام ٢٠٠٧ بنسبة ٢٢,٧٪، وهي أعلى نسبة في العالم، ففي هذه الدولة الكبيرة هناك ١٢٣ ألف مليونير.

يكشف تقرير الثراء الدولي الصادر عن بنك الاستثمارات ميريل لينش (Merrill Lynch - financial management and advisory) أن عدد أصحاب الملايين في إسرائيل زاد عام ٢٠٠٧ بألف مليونير ليصل إلى ٨٢٠٠ مليونير.. وقد بلغ رأس المال الشامل لأصحاب الملايين المحليين ٣٨,٥ مليار دولار.

ويصف تقرير الثراء «المليونير» بأنه من يمتلك على الأقل مليون دولار نقدي، ولا تضم ثروته رأس مال مستثمر في العقارات. ومن أجل حساب ثروات أصحاب الملايين الإسرائيليين، وفقاً للتقرير، يأتي في الحسبان متوسط سعر الدولار خلال عام ٢٠٠٧.

وعلى سبيل المقارنة، ارتفع عدد أصحاب الملايين في العالم بنسبة ٦٪ فقط، وبلغ عددهم ١٠,١ مليون. وقد وصل رأس ماله الشامل إلى ٤٠,٧ تريليون دولار. وقد ارتفع عدد متعددي الملايين عام ٢٠٠٧ بنسبة ٨,٨٪ وبلغ عددهم ١٠٣٣٢٠ شخصاً.

وفي العام الماضي انضم عشرة إسرائيليون إلى فئة متعددي الملايين، ووصل عددهم إلى ٩٧. وهؤلاء من أباطرة رأس المال الذين يزيد رأس ماله النقدي على ٣٠ مليون دولار.

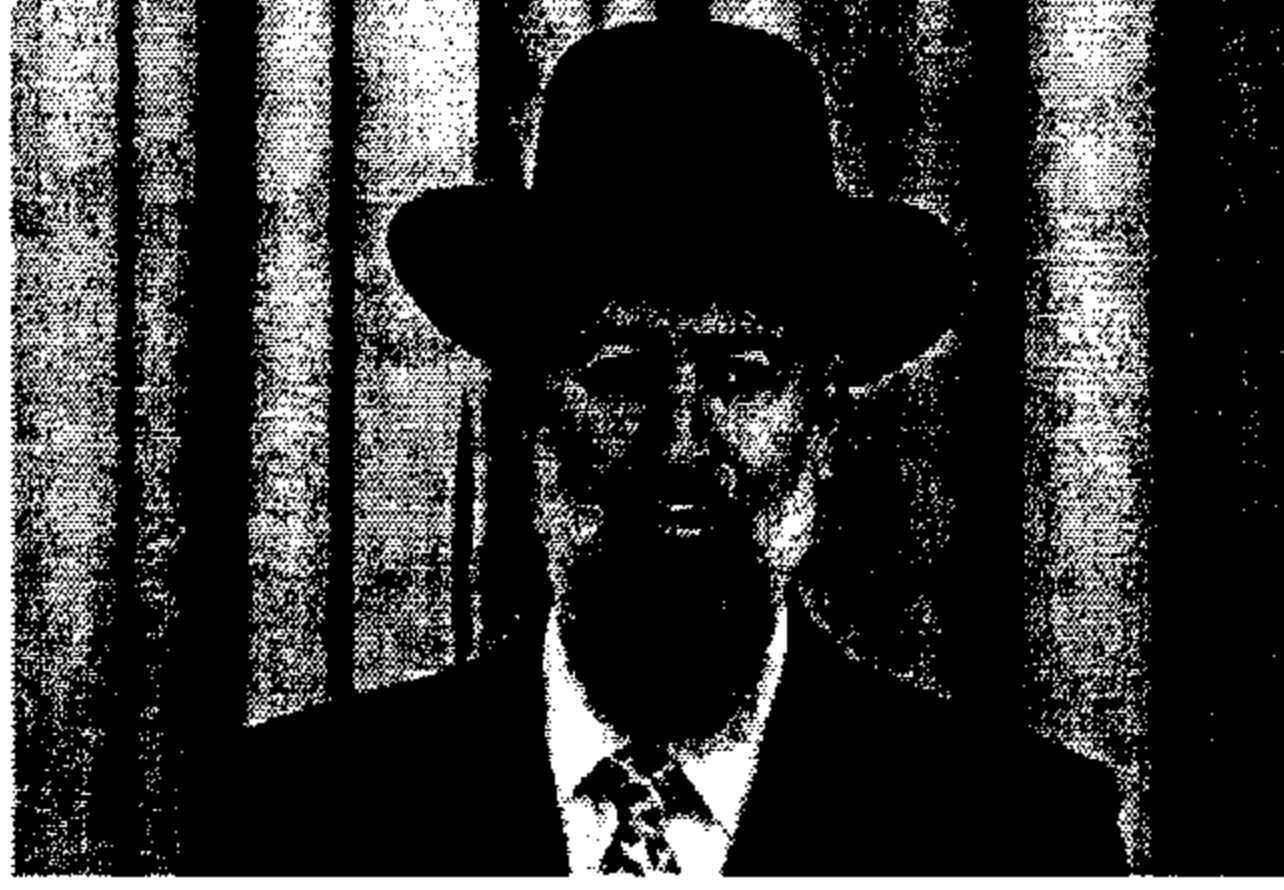
* فيما يستثمرون الأموال؟..

يحدد التقرير أن الأثرياء يستثمرون في المتوسط ١٦٪ من رأس ماله فيما يُسمى (استثمارات الشغف Investments of Passion)، حيث يمثل متوسط إنفاق أصحاب الملايين في العالم على المجوهرات والأحجار الكريمة

مصور فرنسي: «الحاخام متسجر طلب مني التجرد من ملابسي»

التعليق على الخبر.

ويقول جادى جولان الرئيس السابق لقسم الأديان في وزارة الخارجية، الذي حضر المؤتمر وكان أحد منظميه: «كنت أجلس في باحة الفندق، وإذا بإحدى المنظمات للمؤتمر، وهى فتاة إسرائيلية فرنسية تأتى مشيرة إلى المصور وتقول: هل ترى هذا الشاب..؟ لقد حاول



متسجر استمالته».

ويشعر جولان، على غرار العديد من المشاركين في المؤتمر، بالغضب منذ ذلك الوقت من الحاخام الأكبر. وقد اشتد غضبهم مؤخرا بعد إعلان المنظمة الفرنسية عن نيتها تنظيم مؤتمر آخر بمشاركة متسجر، وتحت ضغط الحاخامات تم إلغاء مشاركة متسجر. وقال إيلان ميشيل: «لن ندعوه للمؤتمر القادم، بل لن يصله خبر عنه».

ويقول جادى جولان: «أنا لن أحمل هذا النفاق المتمثل في قيامه بمثل التصرف في مثل هذا المؤتمر. لست في حاجة لأن يقبع في السجن، وإنما يكفينى أن يقبع في بيته».

* «مسموح للشواذ أيضا بالتعبير عن رغباتهم الجنسية»: وقد جاء الرد التالى من منظمة التصوير الفرنسية التى قامت بتشغيل المصور «ف» فى المؤتمر: «لم يكن المصور (ف) قاصرا أثناء الحادثة فى أشبيلية، ولذلك لا نعتقد أن ما حدث تحرش جنسي، وإنما مجرد استمالة. فمن المسموح للشواذ أيضا أن يعبروا عن رغباتهم الجنسية.. نحن ندرك مدى الانزعاج من سلوك متسجر المتمثل فى استغلاله لصلاحياته ونفوذه. وإذا تكشفنا لنا أدلة عن أنه يستميل القصر، ربما كنا حينئذ اهتمامنا بالقصة. ومع ذلك، طالما أنه توجد لهذه الحادثة نتائج سياسية، فنحن نفضل البقاء خارج هذه القصة». وفى وقت لاحق وصل مراسلو معاريف إلى المصور بشكل منفرد، وقد وصف ما تعرض له بأنه أمر مفرع.

* «الحاخام لديه إفادات تعزز روايته»:

علق البروفيسور دافيد ليفاي، محامى الحاخام متسجر، قائلا: «ينفى الحاخام متسجر تماما الاتهامات العارية من الصحة المنسوبة إليه، حيث لم تقع أى حادثة ذات طابع جنسي، سواء فى غرفة الحاخام أو فى أى مكان آخر أثناء مؤتمر الأديان، والذي شارك فيه الحاخام متسجر منذ أكثر

وصف المصور الفرنسى «ف» البالغ من العمر ٢٧ عاما ما تعرض له فى غرفة حاخام إسرائيل الأكبر يونا متسجر فى مارس عام ٢٠٠٦ قائلا: «كنا نجرى حديثا مع حاخام إسرائيل الأكبر. وفى نهاية الحديث طلب منى مصاحبته إلى غرفته، أوصد الباب خلفنا. قال لى إننى أتمتع بجسد جميل وقوي، ثم أثنى

على عضلاتي. وعندئذ طلب منى التجرد من ملابسي والرقود على الفراش، لأنه يريد أن يرانى عاريا.. شعرت وقتها بالصدمة، فهذا بالتأكيد شيء لا يصدق عقل».

المكان: أشبيلية، أسبانيا، الحدث: أول مؤتمر ديني من نوعه، دُعى إليه المئات من رجال الدين اليهود والمسلمين لنشر السلام والمحبة إلى العالم. ويقوم الملك الأسباني برعاية هذا المؤتمر الذى نظمه رئيس المنظمة الفرنسية إيلان ميشيل، الذى قال فى حديث أجرى معه بباريس الأسبوع الماضى: «لقد أخجل متسجر الحاخامات فى المؤتمر واليهود أيضا». وقد أكد أن متسجر حاول أن «يستميل» المصور الفرنسى فى المؤتمر، ووصف الحادث بأنه «خطير جدا».

ليست هذه هى المرة الأولى التى يُتهم فيها متسجر باستخدام تلميحات جنسية فظة مع الشباب مفتولى العضلات بشكل خاص. ففي عام ٢٠٠٣ لجأ إلى صحيفة «معاريف» رجال حكوا أن متسجر قادهم إلى مكان منعزل، وأثنى على عضلاتهم وطلب أن يرى عورتهم ويتحسسها.. من جانبه، نفى متسجر، وادعى أن المسئول عن هذه المزاعم هم خصومه السياسيون.

ويذكر أيضا أن الحاخام متسجر سبق وهاجم بشدة باللغة «مسيرة الشواذ» فى القدس (التي نظمت أواخر عام ٢٠٠٦)، ووصفها بأنها «مسيرة المهانة»، حتى إنه أرسل خطابا شديدا للهجة لرئيس الوزراء مطالبا إياه بوضع عقبات أمام مسيرة الشواذ.

وقد سمع الحاخامات الذين شاركوا فى المؤتمر عن «الحادث» فى حينه، ولم يعرفوا كيف يخفون الفضيحة. فقد سمع مدير عام الحاخامية الرئيسية عوديد وينر عن الحادث، بعد بضعة دقائق من حدوثه، ولكنه فضل تجاهله لأنه يُعد إشاعة تحتوى على إساءة للمقدسات، وقد فضل وينر عدم

من عامين، مع وفد من الحاخامات من إسرائيل.. وفي الحديث الذي أجراه الحاخام مع المصور، ومع رجال إعلام آخرين، لم ترد أى مقولة ذات طابع جنسي، ولم يقل الحاخام نهائياً الأقوال التى نسبت إليه. إنها وشاية حقيرة، والحاخام لديه الأدلة التى تعزز روايته».

وقد رفض المحامى ليفاي طلب معاريف بكشف الإفادات. وأضاف أن «الحاخام يشارك مع كبار الحاخامات من إسرائيل والعالم فى العديد من المؤتمرات، ولا يعلم شيئاً عن الجهات التى تقاطع أو تفكر فى مقاطعة المؤتمرات التى يشارك فيها».

نحن نخلق الجيل القادم من المغتصبين واللصوص

بقلم: تومير زرحين وروتى
سيناي
هاآرتس ٢٧/٦/٢٠٠٨

وجه قاضى محكمة الشباب «أفراهام شاينفيلد» - الذى كان يشغل فى السابق منصب رئيس محكمة الشباب ويشغل اليوم منصب مستشار فى محاكم الشباب - انتقاداً شديداً للتهمة للنقص فى الحلول المقدمة للشباب منتهكى القانون فى الإصلاحات التابعة لوزارة الرفاه، واتهم الدولة بخلق جيل جديد من المجرمين. وفى خطوة غير مسبوقة أصدر القاضى تعليمات بتحويل قراره - الذى ذكر فيه تصريحاته اللاذعة - والذى يقضى بإرسال قاصر هرب من الإصلاحية إلى السجن إلى رئيسة المحكمة العليا دوريت بينيش ووزير الرفاه يتسحاق هرتسوج.

وقد تجلّت هذه التصريحات فى الأسبوع الأخير ضمن قرار شاينفيلد بإرسال فتى يبلغ من العمر ١٦ عاماً، هرب مرتين من إصلاحية فى حيفا، إلى السجن. والفتى متهم بالسطو وسرقة السيارات والشقق وحياسة المخدرات. وكتب شاينفيلد: «إنها إحدى الحوادث، من بين مئات الحوادث المماثلة التى يشهدها يومياً قضاة محاكم الشباب، حيث تنعدم إمكانية إرسال قاصر، مرتكب لجرائم خطيرة وتمثل خطورة على نفسه وعلى غيره باستمرار، إلى إصلاحيات تابعة لهيئة حماية الشباب، وذلك بسبب تجميد الكوادر ومنع توظيفهم، بأمر وزارة المالية وأجهزة الدولة التى لا تسمح باستيعابهم». وأضاف القاضى: «هل هناك من يهتم المعاناة والضرر الهائل الواقع على هؤلاء الشباب وضحاياهم..؟ هل يدرك

المستولون هذا الوضع حيث نخلق بأيدينا الجيل القادم من مجرمى السطو والاعتداءات الجنسية ومدمنى المخدرات لعدم الاهتمام بهم ورعايتهم الآن وهم قصر..؟ هل هناك من يهتمه أمر فتيات فى أزمة أو المشرذات والمدمرات بسبب غياب المتخصصين الذين يهتمون بهن وينقذهن..؟».

أضاف شاينفيلد: «إلى أين يوجه قضاة الشباب فى دولة إسرائيل إحباطهم العميق من غياب أى احتمال للقيام بالمطلوب فى إطار قوانين الشباب..؟ هل توجد أذن صاغية وقلب حساس فى أى مكان للاهتمام بهذا الوضع..؟».

ويرجع النقص فى الأماكن فى الإصلاحات التابعة لهيئة رعاية الشباب إلى الخلافات المتواصلة بين ديوان الموظفين والمحاسب العام فى وزارة المالية وشعبة الميزانيات فى وزارة المالية على شكل تشغيل موظفى الإصلاحات. الآن تم توظيف ٧٧٪ فقط من كوادرهم. ويقول ناحوم إيتسكوفيتش مدير عام وزارة الرفاه: «لو كانوا يسمحون له بتوظيف الكوادر، كان من الممكن استيعاب ٧٢ شاباً آخر فى الإصلاحات».

ويزعمون فى وزارة المالية أنه تم تخصيص ميزانيات لتمويل مائة من الكوادر، ولكنهم يوضحون فى وزارة الرفاه أن الأموال استخدمت لإضافة ضباط مراقبة. وقالت د. أفيطال مولد، من المعنيات بهذه القضية، إن «حقيقة أن السجن هو البديل للتأهيل غير مقبولة».

فقط ٨٧٠٠ شخص آخر وكفى

من أبناء "الفلاشمورا" ممن يحق لهم الدخول إلى إسرائيل في إطار لم شمل الأسر. ولكن بعد أن انتهى هذا الخزان تقريبا، خنع "أولمرت" للضغوط، وأقام قبل شهرين لجنة أحجري لإعادة دراسة الموضوع. أنهت الوكالة اليهودية نشاطها تقريبا في إثيوبيا، وهي على وشك أن تقيل موظفيها هناك، لكن المنظمات الناشطة من أجل "الفلاشمورا" أعلنت عندئذ أن هناك ٨٧٠٠ شخص آخر لم يتم فحص أحقيتهم في الهجرة. اتضح مرة أخرى أنه لا يمكن الوثوق في أن تنفذ الحكومات الإسرائيلية سياسة قررتها هي ذاتها. دائما هناك مجال للجنة أخرى، ولإعادة فحص آخر.

إذا كان التفسير لتهجير "الفلاشمورا" بجموعهم هو ديموجرافي، فإنه لا حد لعدد الأشخاص الذين لديهم استعداد للتهود من أجل الهجرة إلى إسرائيل وتحسين أحوالهم المعيشية. وإذا كان المبرر لتهجيرهم هو لم شمل الأسر، فإن هناك في إسرائيل الكثير من الأسر النووية من بين المهاجرين من روسيا التي تتوسل من أجل لم الشمل مع أقربائها غير اليهود، ومنهم أطفال متبنون ظلوا خارج إسرائيل وجدات طردن في نهاية زيارة، وهناك عرب إسرائيليون حُرِّم عليهم أن يتوحدوا هنا مع زوجاتهم وأزواجهم.

نحن في حاجة إلى زعامة سياسية قادرة على التخطيط بعيد الأمد من أجل تحديد سياسة إسرائيلية متزنة للهجرة. لقد أصبح قانون العودة أقل صلة بالواقع، نظراً لأن مستودع اليهود الراغبين في الهجرة إلى إسرائيل قد نضب تقريبا. نحن لا نطالب بإلغاء قانون العودة، لأنه أساس وجود دولة اليهود، ولكن من جانب ثان لا يمكن تنفيذه من خلال تهويد جماعي أو تهويد لمجموعات معينة.. ينبغي تحديد سياسة الهجرة بالنسبة لغير اليهود طبقاً لمعايير تناسب متطلبات الدولة العصرية، وليس طبقاً لضغوط طارئة على زعماء الدولة.

من أجل الجزم بأن عملية تهجير يهود إثيوبيا إلى إسرائيل قد انتهت، نحن في حاجة، كما هو واضح، إلى رئيس حكومة أقوى من "يهود أولمرت". في عام ١٩٩١، عندما، طلب من "يتسحاق شامير" أن يقرر في جناح الظلام ما إذا كان يتعين إصعاد أبناء "الفلاشمورا" أيضاً إلى طائرات "عملية سليمان"، فإنه رفض المصادقة على صعودهم. لقد اعتبر "الفلاشمورا" آنذاك، وهم يعتبرون أيضاً اليوم، غير يهود. وعندما يأتون إلى إسرائيل فإنهم يجتازون عملية تهويد. بعد "شامير" صار رؤساء الحكومات أكثر مرونة طبقاً للضرورات السياسية، واستسلموا للضغوط المطالبة بتهجير أبناء "الفلاشمورا" في إطار لم شمل الأسر. لم يكن يحق لأبناء "الفلاشمورا" الهجرة طبقاً لقانون العودة، لكنهم تمكنوا من الهجرة طبقاً لقانون الدخول إلى إسرائيل، الذي من المفترض أن يتيح هجرة غير اليهود في حالات معدودة وخاصة جداً. الدولة شحيحة جداً، بوجه عام، في منح مثل هذه المصادقات، ولكن عندما توجد ضغوط سياسية، من الداخل، ومن الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، فإن المعايير تتغير.

كان "حنان بورات" هو المدافع عن "الفلاشمورا" في مواجهة "شامير" وفشل. بعد ذلك كانت هناك ضغوط من جانب يهود الولايات المتحدة الأمريكية، وتم السماح بدخول بضع مئات في السنة. ضاعف "آريئيل شارون" معدل هجرة أبناء "الفلاشمورا" إلى ٦٠٠ في الشهر، وكانت وجهة نظره أن كل من لديه استعداد للخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي هو يهودي. أيدت (حركة) "شاس" هجرتهم، لأن الحاخام "عوفاديا يوسف" اعتبرهم يهوداً، ولأنهم شكلوا بوجه خاص خزاناً من الناحيين والطلاب في الشبكات التعليمية للحركة.

في عام ١٩٩٩ جُزمت وزارة الداخلية بأنه قد بقي ٣٠ ألفاً

لماذا يغادر الحريديم تل أبيب..؟

بقلم: موطى كاتس
هاآرتس ٢٠٠٨/٧/٤



جاءوا لمعاينة الشقة: "لم يكن قراراً سهلاً أن نقوم فجأة ونغادر منزلنا ونترك وراءنا كل هذه الذكريات. لقد بدأنا حياتنا وربينا أولادنا هنا. وكم هو صعب للغاية أن نبدأ من جديد في سن الستين، ولكن الأسعار مرتفعة للغاية الأمر الذي لا يمكننا معه شراء شقق للأولاد. ومن ناحية أخرى، يمكننا الحصول على مبلغ كبير من المال مقابل الشقة

والانتقال إلى منطقة أكثر تديناً بالقرب من أبنائنا". يؤكد الحاخام شمعون مناحم فرانكيل ابن الحاخام الأشكنازي الأسبق لتل أبيب يتسحاق يديديا قائلاً: "إن الجمهور المتدين في وسط المدينة يواجه بالفعل مشكلة خطيرة". الحاخام فرانكيل الذي يعمل حاخاماً لثلاثة معابد في المدينة ينوح على ما وصلت إليه تل أبيب من تدنى على مستوى مكانتها الدينية. يقول: "غالبية المعابد تكاد تكون خالية والشباب يغادرون ولا يعودون. ومما يأسف له المرء ويحزن أنه في الآونة الأخيرة حتى الآباء العجائز يغادرون المدينة وراء أبنائهم. فقط هذا الأسبوع سمعت عن قيام عدة عائلات من أتباع حسيديّة جور بالمغادرة. إن هذه الطائفة الكبيرة التي توجد في تل أبيب منذ قيامها آخذة في التلاشي والانحيار. أيضاً أبنائي الخمسة لا يعيشون هنا. لقد رأى والدي الفقيد بداية التفتت والانحيار. فعندما غادر الحاخام مستريكوف قبل ٢٢ عاماً قام بتوبيخه وتعنيفه قائلاً: هل تريد أن تصبح مدينة تل أبيب مدينة غير متدينة..؟".

الحاخام فرانكيل نفسه يعلن أنه باق في المدينة، ومستمر في حربه من أجل الحفاظ على بقايا الطابع الديني للأحياء، ولكنه رغم ذلك ليس متفائلاً. يقول: "يجب أن تحدث معجزة، وربما لو انخفضت الأسعار يعود الناس. ولكنني خائف للغاية أنه في غضون بضع سنوات تختفي الطائفة المتدينة بكل بساطة".

أسعار الشقق ليست السبب الوحيد لموجة العزوف الجديدة عن تل أبيب. يقول (ش) الذي عاش في المدينة على مدى أربعين عاماً في شارع أوليفنت وغادر المدينة قبل بضع سنوات، إن التعايش المعلن بين المتدينين والعلمانيين في المدينة وصل إلى نهايته. إنه يتجول في الحي بوجه عابس كئيب.

يستطيع سكان وسط مدينة تل أبيب، الذين يتجولون في الآونة الأخيرة في منطقة سديروت روتشيلد، أن يميزوا كثرة اللاتفات التي تحمل عبارة "شقة للبيع" على شرفات منازل الحي. فضلاً عن تفاصيل الإعلان الأخرى من حيث كيفية الاتصال بصاحب الشقة، و"عدم تدخل الوسطاء" يُشار خلال هذه الإعلانات

بجملة مكتوبة بخط اليد تقول "فيما عدا يوم السبت".

إن مدينة تل أبيب، التي ستحتفل العام القادم بمرور مائة عام على تأسيسها، بدأت تفقد سكانها المتدينين الذين كانوا يتركزون في منطقة وسط المدينة على وجه الخصوص.

في أوج ازدهار مدينة تل أبيب في الستينيات كان يوجد فيها عشرون مدرسة حسيديّة. وقد بدأت عملية الهجرة عن المدينة منذ نحو عشرين عاماً عندما توفي كبار الحاخامات أو غادروا المدينة حتى يعيشوا في تجمعات حريدية كبيرة مثل القدس وبنى باراك، وذهب وراءهم أتباعهم. ولم يتبق من المدارس الحسيدية الكثيرة سوى العدد القليل، كما أغلق الكثير من المعابد والمؤسسات التعليمية، وذلك لغياب الرغبة في الالتحاق بها.

إن وتيرة العزوف عن المدينة متسارعة، على حد قول يوسى التشلور من شركة "نيهول نيخاسيم" للعقارات، التي تعمل في منطقة وسط المدينة منذ نحو عشرين عاماً. يقول يوسى: "صحيح لا تحدث الهجرة عن المدينة في شكل موجات هائلة، ولكن ثمة ظاهرة نشهداها بين كثير من العائلات المتدينة خاصة بين العجائز. إن إعلان منظمة اليونسكو عن أن منطقة وسط المدينة تنتمي للتراث العالمي قد أسهم في موجة الغلاء التي نراها، حيث لا توجد في تل أبيب أية فرصة نحو حدوث هجرة إيجابية للسكان الحريديم، نظراً لأنه ليس بإمكانهم دفع تلك المبالغ الباهظة. إنهم يفضلون الشراء في أماكن مثل بني باراك أو في أماكن أخرى جذابة للجمهور الحريدي".

هناك أسرة مكونة من زوجين، عاشا في المدينة نحو أربعين عاماً، تربى فيها أبنائهم الخمسة، ضمن الأسرة التي قررت مؤخراً بيع منزلها ومغادرة تل أبيب. تقول ربة هذه الأسرة بينما كانت تتجول في الشقة من الداخل بوجه حزين مع زبائن

يقول: "لقد تغير الزمن. فالعلمانيون أصبحوا أكثر علمانية والمتدينون أكثر تشددا. في الماضي كان يوجد احترام متبادل. في الماضي كان معبد كدوشي أناتوبول الموجود في شارع أوليفنت مملوء في أمسيات السبت والأعياد، أما اليوم فأحيانا من الصعب وجود حتى النصاب الشرعي للصلاة".

ويضيف قائلا: "علمانيو اليوم ليس لديهم أي إحساس بالدين. أما العلمانيون الذين عرفتهم في طفولتي فقد كانوا في أغلبهم من المهاجرين من أوروبا، وكان لديهم الحس الديني. أما علمانيو اليوم فهم علمانيون صرف. في الماضي كنت أشعر بيوم السبت في تل أبيب. كانت المحال مغلقة في أيام السبت حتى لو كان يملكها علمانيون. حتى السكان تبدلوا وتغيروا. حتى أبنائي لا يرغبون في الذهاب إلى جدهم وجدتهم يوم السبت. يقولون لي: إننا لا نفهم كيف كبرت هنا..؟ ولماذا تأتي بنا إلى مكان لا يوجد فيه تقديس ليوم السبت..؟. إن الحريديم يفضلون الانتقال إلى بيتار عيليت وبنى باراك. إنهم يفضلون العيش بين التجمعات اليهودية على تجمعات المباني على طراز الباوهاوس (*)".

عند الاقتراب من أحد المباني على الطراز العالمي (الباوهاوس) في شارع نحماني الذي تسكن فيه (ر)، يمكن تمييز شقتها بسهولة عن لون شيش النافذة البلاستيكي باهت اللون الذي يختلف كثيرا عن تلك الواجهات ذات النوافذ البلجيكية الجميلة لجيرانها الجدد في الأدوار العليا بالمبنى. (ر) البالغة من العمر سبعين عاما من مواليد تل أبيب زوجة لأحد رؤساء الطائفة في المنطقة. لقد تربت في أسرة ذات نسب، هاجرت إلى أرض إسرائيل حتى قبل إقامة الدولة.

تقول: "تصور عندما كنت طفلة كنا ثلاث عائلات نتقاسم شقة واحدة.. عائلة حريدية وأخرى تقليدية وثالثة علمانية تحت سقف بيت واحد. صحيح كانت هناك مشاكل نظرا لظروف الحياة والزحام والتكدس، ولكن لم يحدث أبدا خلافات حول أمور الدين والتقاليد، بل كان هناك احترام متبادل. أما اليوم فإننا لا نجد ذلك. إنني كلى شوق لتلك

الجارة العلمانية التي كانت تسكن في الشقة المجاورة. عندما كنا ننشد مزامير يوم السبت كانت هي وأسرتهما يطفثون جهاز الراديو حتى يستمعوا إلى مزامير السبت".

وهنا انخفضت نبرة صوتها وقالت: "ليس من اللطيف قول ذلك، ولكن المال عامل من العوامل التي تؤدي إلى رحيل المتدينين. لقد ارتفعت الأسعار للغاية. حدثت موجة الرحيل الكبرى تقريبا في السبعينيات. فالآباء الذين لم يتمكنوا من شراء شقق لأبنائهم اضطروا لشراء شقق لهم في مدن أخرى أرخص بكثير مثل القدس وبنى باراك. وقد شهد العام الماضي أو العامين الماضيين موجة أخرى من الرحيل عن المدينة لآباء وراء أبنائهم. إن الطوائف الحسيدية آخذة في التآكل والانحسار".

وأضافت قائلة: "كان يسكن في المبنى الذي أسكن فيه في الماضي ست عائلات متدينة لم يتبق اليوم إلا أسرنا فقط. وفي المبنى المجاور بقي ثلاث عائلات فقط. المبنى المواجه فقط به أربع عائلات متدينة وأسران علمانيتان لن يغادروا المدينة أبدا. إنهم من حسيدية جور. إننا نطلق عليهم الوطنيون. هم الذين لن يغادروا مهما يحدث".

(*) طراز الباوهاوس: الباوهاوس هو مصطلح يعبر عن مدرسة فنية نشأت في ألمانيا عام ١٩١٩ كانت مهمتها الدمج بين الحرفة والفنون الجميلة. يعتبر أسلوب الباوهاوس في التصميم من أكثر التيارات الحداثية تأثيراً في الهندسة والتصميم في الوقت المعاصر. يقوم طراز الباوهاوس على الابتعاد عن الزخرفة الزائدة والتي كانت ميزة الفن في أوروبا خلال حقبة ما قبل القرن العشرين. كما يعتمد على استخدام الألوان الأساسية مثل الأحمر والأسود والأبيض والأصفر. كما يلاحظ في طراز الباوهاوس التركيز على الأشكال الهندسية البسيطة مثل الدوائر والمكعبات، إضافة إلى استخدام الخطوط.

أزمة المياه هي الأخطر منذ ٨٠ عاماً

٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه، ولذلك إذا لم نضع خطة طوارئ سيكون هناك بالتأكيد عجز حقيقي في المياه.

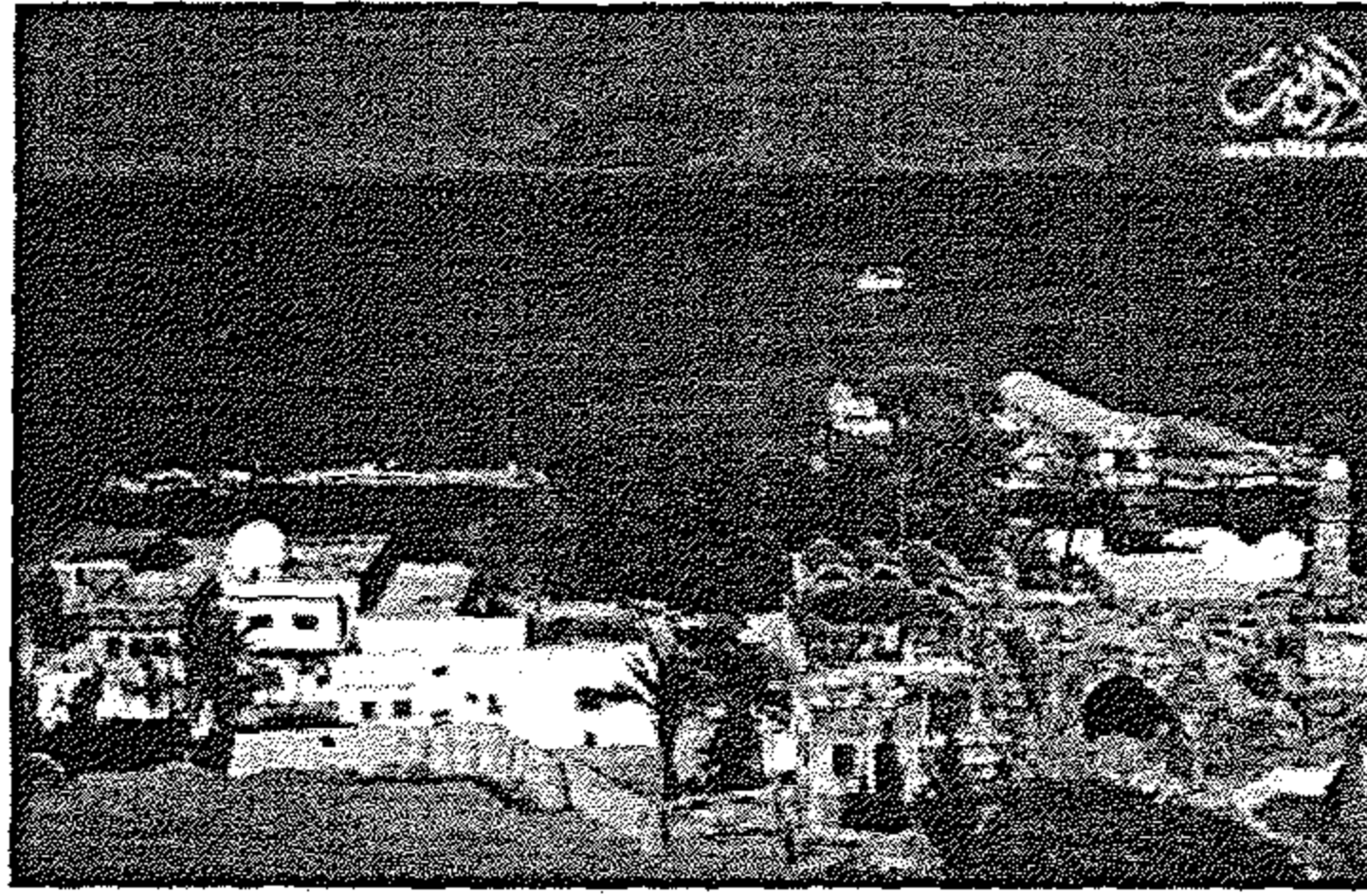
* خطة طوارئ:

سيتم تنفيذ أعمال حفر آبار للطوارئ للاستخراج السريع للمياه على حساب المياه المخصصة للاستخدام بعد عام ٢٠١٠ كجزء من مبادئ خطة الطوارئ، وهو

ما يعني «اقتراض» حقيقي من المياه التي كان من المقرر أن تستخرجها إسرائيل في المستقبل. وفي المقابل، سيدأون في تحلية مكثفة للمياه وكذلك معالجة آبار المياه التي تلوثت، وتغيير في القانون من أجل زيادة فرض القانون وتوقيع العقاب على «المسرفين في استخدام المياه».

وفي إطار خطة الطوارئ ستوضع تعريفة جديدة لأسعار المياه، حيث سيتضاعف ثمن مياه ري الحدائق وسيسرى هذا الأسبوع. وإذا لم تؤد هذه الخطوة إلى تقليل استهلاك المياه، سيُمنع في المستقبل ري الحشائش في الحدائق العامة والخاصة. وقال البروفيسور أورى شاني مدير عام مرفق المياه: «للأسف الشديد سنحول إسرائيل من خضراء إلى صفراء».

كما سيكون هناك تخفيض شديد في كمية المياه المخصصة للزراعة، وستزيد الغرامات بشكل كبير على الإسراف والاستهلاك غير السليم للمياه، كما ستطراً زيادة كبيرة على أسعار المياه للاستخدام المنزلي تسري اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٩، وذلك بعد تقنينها. وسيكون التغيير على مرحلتين: تنصص كمية مياه أساسية لكل فرد في الأسرة بسعر معقول، وسيتم مضاعفة سعر الاستهلاك الزائد، الذي سيعتبر إسرافاً.



حذر البروفيسور أورى شاني، مدير عام مرفق المياه، صباح اليوم (الثلاثاء) في مؤتمر صحفي من أن «وضع المياه في إسرائيل هو أخطر ما شهدته الدولة في الثمانين عاماً الأخيرة منذ عام ١٩٣٢ عندما بدأوا في قياس منسوب المياه في بحيرة طبرية».

وقال شاني إنه ينبغي البدء في إعداد خطة طوارئ وأضاف:

«ينبغي القيام بتغيير في الوعي القومي، هناك شيء ما قد تغير على الصعيد العالمي، فقد دخلت إسرائيل إلى مجال تنعدم فيه الرؤية، والوضع خطير للغاية».

تحت عنوان «إسرائيل تنتقل من الأحمر إلى الأسود» عقد صباح اليوم أورى شاني مؤتمراً صحفياً أعلن فيه تفاصيل خطة الطوارئ لمواجهة الأزمة الشديدة في المياه التي تواجهها إسرائيل. وقال شاني إن مصادر المياه الرئيسية الثلاثة في إسرائيل، وهي بحيرة طبرية، ومخزون المياه الجوفية الشرقي أو الجبلي، ومخزون المياه الجوفية الساحلي، خالية ومن المتوقع أن تصل إلى الخطوط السوداء، قبيل انتهاء الصيف.

والخط الأسود هو وصف جديد لمنسوب المياه الذي ممنوع أن تصل إليه بحيرة طبرية. وإذا انخفض بالفعل منسوب المياه تحت الخط الأسود يعني الأمر حدوث ضرر لا يمكن علاجه للبحيرة. ويرتفع منسوب المياه في البحيرة الآن بنحو سبعة سنتيمترات فوق الخط الأسود، وكان العام الأخير هو الذي امتاز بالجفاف بشكل خاص، مما أدى إلى التدهور السريع في وضع المياه هذا العام. وقال شاني: «لقد وصل منسوب المياه في بحيرة طبرية إلى الخط الأسود. وسيزداد الوضع سوءاً في العام القادم، حيث سيهبط منسوب المياه ليصل إلى نحو

«أنا لا أتطلع في المرأة وأقول: أنا عاهرة»

محددة، مثل المدرسة أو الأسرة أو الحركات الشبابية وما إلى ذلك، تريد فرصة انحرافه».

ويقول تسيون جبאי من جمعية «عيليم»: «إن الشباب الذي يعملون في البغاء يعتادون على خيار المال السريع. فهم يجمعونه بسهولة ويحرقوه بسهولة، ولا يوفروه للخروج من هذا المجال. فإذا أراد طفل، على سبيل المثال، يعمل في البغاء، شراء حذاء طويل الرقبة بألف شيكل سيشتريه دون تفكير».

* ومن هم بشكل عام زبائن بغاء الفتيان..؟

يقول جبאי: «فيما يتعلق بالزبائن، لا يمكن تحديد فئة معينة: يأتي متزوجون وعزاب، متدينون وعلمانيون، بالطبع تأتي نساء تحتاج إلى خدمات جنسية. هناك الكثير من الرجال الشواذ الذين لا يعترفون بهذا الأمر، يعيشون بشكل طبيعي، ولكنهم يطلبون ممارسة الجنس مع الرجال. حينئذ يطلبون ذلك من فتیان يعرضون خدمات جنسية. وهناك ظاهرة تثير القلق تتمثل في الراشدين الذين يريدون ممارسة الجنس مع الأطفال الصغار. بمقدورك أن ترى راشدين يبلغون من العمر ٦٠ عاما يبحثون عن فتیان يبلغون من ١٣ إلى ١٤ عاما. وهو ما يسمى لحم صغير».

ويحكى شلومي عن المخاطر المصاحبة التي خاضها: «كان هناك شخص قابلته في المحطة الرئيسية حاول أن ينال ما يريده بالعنف، حيث عرض على الذهاب معه إلى شقته. ذهبت معه وقد كان هذا خطأ مني، والأدهى أنني لم أحصل على المال. كان بمقدوري طعنه، ولكنني لم أشأ.. كما أنك في المحطة الرئيسية تكون مكشوف من البيوت الخاصة، ومن يمر عليك في الشارع من المرضى النفسيين وغيرهم وأنت لا حول لك. لذا، فضلت التعارف عن طريق الإنترنت، والأفضلية للراشدين ذوي العائلات، الذين لديهم ما يخسروه إذا ارتكبوا حماقات».

* هؤلاء الفتية يعانون من انفصام في الشخصية:

«متيقظون في الليل» هو اسم مشروع لرعاية القصر الذين يعملون في البغاء، ويزاول نشاطه من تل أبيب، وهو الوحيد من نوعه في إسرائيل. هناك الكثير من الفتيان والفتيات الذين يلغون الرعاية في المؤسسات التابعة لوزارة الرفاه، ولكن لا يُطرح هناك موضوع القضاء على ظاهرة البغاء. ويحاول مشروع «متيقظون في الليل» محاربة هذه الظاهرة تحديداً.

وفي إطار المشروع يُطرح على الفتيان المشاركة في دار تأهيل، يستطيعون فيها الراحة، والاغتسال، تناول وجبة عشاء معاً،

لم يكن من الصعب إيجاد شلومي (اسم وهمي). فالأمر لم يعد مرتبطاً بالتسكع في شوارع مظلمة، وإنما بالدخول فقط إلى مواقع تعارف، والبحث عن يعرضون البغاء علينا مقابل المال.

ويعمل شلومي كعاهر ذكر. ولم يكن شديد الصعوبة حثه على الكلام، حيث يستعيد ذكرياته قائلا: «انحرفت إلى هذا المجال عندما كنت في الجيش. خدمت في الجيش سبعة أشهر فقط، وعندئذ تنكرت في زي امرأة، وزعمت أنني متحول جنسيا يرغب في إجراء عملية جراحية. أطلق ضابط الأمر سراحى على الفور. طردني والداي من المنزل بسبب كوني شاذاً، انتقلت إلى تل أبيب وكنت أحتاج إلى المال وبشكل فوري.. حتى ذلك الحين كانوا يعرضون على ممارسة البغاء مقابل المال، وكنت أرفض دائماً، حتى حانت اللحظة الذي كنت فيها أعاني من ضائقة مالية في صيف ٢٠٠٦. اقترح على أحدهم هذا فأجبت بالموافقة. حددت الأجر في الشقة، وطلبت المال مسبقاً، وكان هناك فتى آخر للمرافقة. وبعد هذا انطلقت، اتصلت هاتفياً بالأصدقاء العاملين في البغاء - ورغم أنهم حذروني من عدم التورط، إلا أنني تورطت. وقد وجدت زبائني عن طريق الإنترنت. كانوا جميعهم من الرجال، وقد انتقيتهم حسب المقدرة المالية، من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ شيكل في المرة. كنا نذهب إليه أو عندي أو في سيارة. وفقاً لتقديرات جمعية عيليم (*) هناك نحو ٥٠٠٠ شاب، من البالغين من العمر ١٢ عاماً حتى ٢١ عاماً، يعرضون خدمات البغاء كوسيلة لكسب الرزق في إسرائيل. ويقول تسيون جبאי مدير الجمعية: «هذا ليس حادثاً عرضياً أو يحدث مرة واحدة، وإنما نمط حياة لديهم».

* ذوي الـ ٦٠ عاماً يبحثون عن ذوي الـ ١٣-١٤ ربيعاً:

يصف د. يتسحاق كيدمان، مدير عام مجلس سلامة الطفل، فئة الأطفال المعرضة لخطر التدهور إلى العمل في البغاء قائلا: «إنهم فئة واحدة تشترك في أزمة اقتصادية شديدة الخطورة، وهذا هو الطريق الذي وجدوه للفرار من أزماتهم الاقتصادية».

هناك فئة أخرى تبرز هي الأطفال من الأولاد والبنات اللاتي يتعرضن لاعتداء جنسي بشكل عام، واعتداء أسرى بشكل خاص. بعد ذلك يتشوه فكرهم فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية، وبعضهم يقوم بذلك انتقاماً من المجتمع، ومن أبويه أو من نفسه. كلما يوجد الفتى أو الفتاة بعيداً عن أطر رسمية

ومزاولة مهارات اجتماعية أساسية، ومشاركة أشخاص في وضع مماثل في تجاربهم، ويأتى إلى المركز جماعات علاجية وتتوافر الرعاية الخاصة.

ويقول جباي: «يعانى هؤلاء الفتية من انفصام في الشخصية، كما لو أن كل واحد منهم لديه شخصيتين منفردتين: عندما يمارسون الجنس يفصلون حسيا عن أنفسهم. تستطيع الفتاة ممارسة الجنس مع شخص ولا تشعر بشيء على الإطلاق، وبعد ذلك تشعر بالتقزز وترغب في التقيؤ. ينبغى أن نصل ما هو مقطوع، ونجعلهم شخص واحد».

وتروى دوريت فريدمان مديرة مشروع «متيقظون في الليل» قصة إحدى الفتيات التي قالت لها ذات مرة: «هل تعتقدين أنني أستيقظ في الصباح، وأتطلع في المرأة وأقول لنفسى - أنا عاهرة..؟ أنا أقول لنفسى أنى مثيرة». وتضيف: «أنت لن تقابلي زبون، يمارس الجنس، ويشاطر كآلامك وضائقتك. أنت تنفصلي من أجل الممارسة وتستمرى في الانفصال عن نفسك في كل مرة تقابلي فيها زبون».

وتبدى فريدمان سخطها من زبائن الفتيان والفتيات قائلة:

«لا يمكن فهم كيف يستطيع أشخاص ذوى أسر وأطفال وفي مثل هذا العمر أن يستغلوا أزمة طفل آخر، وممارسة الجنس معه مقابل المال، بالشكل الذى يدمر حياته إلى الأبد. يمكنك التوقف عن ممارسة البغاء عمليا، ولكن التجربة ستصاحبك طول العمر».

ينشغل الزبائن بتبرير تصرفهم المشين. إنهم يعتقدون أنهم يتقذون الفتيان من الجوع، وأنهم على ما يرام لأنهم لا يعتدون عليهم أو لا يسيئون إليهم في غرف مظلمة. وفي الواقع هم يعتدون عليهم بالفعل، ويستغلوهم، ويسئون إليهم ويهينوهم. وفي اللحظة التي ينهون فيها هذه القصة، يمضون في حياتهم، ومن الممكن أن يكونوا جيرانك أو جيرانى ولن تكشف هويتهم أبدا.

(*) جمعية عيليم: تأسست عام ١٩٨١ على أيدي مجموعة من المتطوعين من إسرائيل والولايات المتحدة بهدف مساعدة الشباب المعرضين للخطر وجعلهم مواطنين منتجين، متصالحين مع المجتمع.

ترجمات عبرية

٨

حوارات

بقلم: عينات ميدن
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٦/٢٠

حوار مع «أفيفا ونوعام» شاليط والدي «جلعاد شاليط»

والآخر تبدو عليها العصبية. إنها تريد عودة ابنها فحسب. وأي شيء آخر تتركه لزوجها نوعام. «لقد اكتشفته من جديد خلال العامين الأخيرين. كنا اثنين هادئين ومنغلقين على أنفسنا (تقصد هي وزوجها)، ومنذ وقوع جلعاد في الأسر بات هو القائد (تقصد قائد المنزل). ليس لديه خيار آخر. فقد قررنا ألا نكون في الصورة مثله. وطالما أنه يفعل ذلك بشكل جيد جداً، فلماذا يجب على أن أزعجه...؟».

بالفعل قرر نوعام شاليط، بعد وقت قصير من الاختطاف، ألا يجلس ويبتظر حتى يأتي شخص ما ويفعل شيئاً في موضوع ابنه، وأن يقاتل ويحاول تحريك الجبال من أجل إعادته إلى المنزل. يرفض نوعام قبول وصف زوجته بأن كل ما نفعله لا قيمة له: «أعتقد أن هناك تأثيراً كبيراً للضغط الذي نمارسه والعمل الذي نقوم به. صحيح أنه لا توجد نتائج، ولكن إذا كنا نجلس في البيت وننتظر، ما كان ثمة شيء سيحدث».

أمس الأول أرسل محامي الأسرة خطاب نوعام شاليط لرئيس الوزراء أولمرت، ولوزيرة الخارجية ليفني ولوزير الدفاع باراك. الموضوع: «انتهاك واجبك فيما يتعلق بإطلاق سراح العريف جلعاد شاليط». كما كتبوا فيه: «الامتناع عن إدراج إطلاق سراح شاليط في إطار اتفاق التهدئة مع حماس يمثل انتهاكاً سافراً من جانب قادة الدولة لكل تعهداتهم للأسرة - ولا سيما الوعود التي قطعوها لهم في اللقاء الأخير مع رئيس الوزراء وفي حديث مع سكرتيره العسكري. إن موقف دولة إسرائيل يعرض حياة جلعاد شاليط للخطر، وهناك احتمال كبير لأن يؤدي فتح معبر رفح دون رقابة من جانب دولة إسرائيل إلى إجهاض فرص إطلاق سراحه في المستقبل».

ويقول نوعام شاليط: «يؤسفني أن ثمة مصدر رسمي لم

«لن يفرق مع أولمرت إذا استمر جلعاد في الأسر عام آخر أو عامين. إنني أناشد الجمهور، صاحب عمل رئيس الوزراء، بأن يحاكمه».

«لا يمكن التفكير في أن جلعاد ليس بالمنزل. إنه هنا معنا، في كل مكان، ولكنه غير موجود. أتطلع إلى صورته، وليس لدى فكرة متى سيعود هنا. هذا يثير جنوني». أفيفا شاليط تجلس في غرفة الاستقبال بمنزلها وتحيطها صور ابنها الأسير إلى جانب مشاعر الغضب: «لا تجعلوا عدم الاكتراث يقتله».

أصبحت غرفة جلعاد في الأشهر الأخيرة مخزناً حافلاً بالصناديق المملئة بالخطابات التي تصلهم، «وتحديداً من فتيات» نوهت الأم. فتحت أفيفا تلك الخطابات من قبل وقرأتها، ولكنها الآن لم تعد قادرة على ذلك. في فناء المنزل الكائن في متسييه هيل بالجليل، تعترف أفيفا بأنها سعيدة لأن أحداً لم يزورها هذا الأسبوع. «هذا الشهر صعب بالنسبة لي في حد ذاته، ومن الأفضل لي البقاء وحدي».

في الأسبوع القادم، في الخامس والعشرين من يونيو، سيكتمل عامين على سقوط جلعاد شاليط في الأسر لدى حماس. إلى داخل الجو الريفي والمنظر الخلاب والهدوء الذي تربى فيه، تتغلغل نار المعاناة بسبب غيابه والخوف اليومي على سلامته، وعدم اليقين فيما يتعلق بحالته وميعاد عودته. منذ اليوم الذي اختطف فيه من دبابة ارتسم على وجه أمه حزن تقطع له القلوب.

وتقول: «مر عامان، ولم يعيدوا لي جلعاد. هذا مثير للغضب ومحبط، ولا سيما أنني لا أستطيع أن أفعل شيئاً... هذا يثير جنوني. أشعر أن كل ما نفعله لا قيمة له».

أفيفا شاليط منغلقة على نفسها، وتنهدها العميقة هي خير دليل على ما يدور بداخلها. أصابعها متشابكة وبين الحين

يطلعني على آخر المستجدات بشأن تفاصيل اتفاق التهدئة. إنني أعرف كل شيء عبر وسائل الإعلام. هناك رواية إسرائيلية، ورواية مصرية، ورواية فلسطينية، وكل منها مختلف عن الأخرى».

* من المقرر أن تبدأ المفاوضات حول إطلاق سراحه يوم الأحد القادم.

- «سمعت عدة توارىخ، ولكن ليست لدى أية معلومات».

* هل يشير ذلك غضبك..؟

- «ليس لدى أية توقعات جيدة. هل هذه حكومة..؟ هذه جمهورية موز».

* رغم ذلك لديك قدر من التفاؤل..؟

- «أتمنى أن تؤدي التهدئة إلى خلق فرصة، ولكن المهم كيفية استغلالها بشكل سليم».

** ماذا يحدث لنا..؟

في نهاية مايو وصل لوالدي جلعاد خطاب من ابنهما كتب فيه: «حالي سيئة. أنقذوني، لا تتركوني» كلماته وتوسلاته تدوى دون توقف في رأس أمه. «جلعاد يستغيث أنقذوني، وأنا أجلس في المنزل ولا أستطيع فعل شيء، هذا شيء فظيع. لا يمر يوم دون أن أفكر في الظروف التي يحتجز فيها، ماذا يحدث له..؟ ماذا يفعل هناك..؟ ماذا يأكل..؟ كيف ينام..؟. صحيح أنني أفكر في إمكانية أن تكون هذه خدعة من حماس، ومن الواضح لي أنهم جعلوه يكتب تلك الكلمات بهذه الصورة أو تلك، ولكنه هو الذي أرسل هذا الخطاب وهذا خط يده. حتى لو أملوه ما يكتب، فإن هذا رهيب جداً».

* إذا كان الأمر صعباً لهذه الدرجة، كيف تهدأون من روعكم..؟

- «نعمل طوال الوقت، ويجب علينا الاستمرار. لا يمكن أن نسمح لأنفسنا بالمتعة والبحث عن أشياء تخفف عنا. جلعاد أهم، وهو يعاني أكثر مني بكثير. لست أنا المشكلة. أنا لا أبكي، ولا أتعاطى حبوب مهدئة، أنا فقط مشغولة بالتفكير كيف سيعيدون جلعاد إلينا».

بعد اختطاف جلعاد بحوالي عشرة أيام عاد نوعام شاليط لعمله في قسم التسويق بمصنع يساكر الكائن بمنطقة تيفن الصناعية، وعلى حد قوله هذه عودة إلى نصف الروتين. أما النصف الآخر تم تخصيصه لجلعاد. عادت زوجته للعمل كمنسقة إرشاد في جمعية حماية البيئة، والعودة للعمل بالنسبة لها بمثابة طريقة لإمضاء اليوم. جلعاد هو كل شيء بالنسبة للآثنين. ابنهما الأكبر يوثيل، الذي يحمل اسم شقيق نوعام الذي قتل خلال حرب يوم الغفران، طالب في معهد الهندسة التطبيقية (التخنيون) ويقيم خارج المنزل. ابنتها الصغيرة هداس ستخرج خلال الأسابيع القادمة لأداء الخدمة الوطنية

في القدس، ولن تعود للمنزل إلا في نهاية كل أسبوع. وتقول أفيفا: «منذ عامين ونحن لا نحتفل بأعياد ولا نؤدي واجبات أسرية. لا نستطيع الاحتفال بأي شيء بينما جلعاد هناك ونحن هنا. كما أننا نحضر حفلات الزواج والأحداث الأسرية عند الضرورة فحسب، على سبيل المثال عند زواج ابن أختي».

يوضح نوعام، بصوت هادئ، أنهم لا يتظنون أن يدق عليهم جلعاد الباب. كما لم تتبادر إلى أذهانهم قط التصورات الخيالية بأن وحدة هيئة الأركان الخاصة ستعيد لها ابنهما بعملية جريئة. وتوضح الأم: «لا أريد أن يكون هناك نحشون فكسمان (*) آخر». وحقيقة أنه مقابل إطلاق سراح جلعاد ستكون إسرائيل مطالبة بإطلاق سراح كبار القتلة، الذين نفذوا عمليات إرهابية كبيرة، لا تغير من رأى الأب، الذي يقول: «لدينا ١٠,٠٠٠ سجين فلسطيني ويمكننا إخراج بضع مئات منهم من أجل جلعاد. الأمر لا يستحق أن يصاب في هذه العملية أو تلك جندي آخر من جنودنا».

منذ الاختطاف تحول نوعام شاليط من إنسان خجول وهادئ ومنغلق على نفسه ويخاف جداً على خصوصيته، حتى داخل البلدة الصغيرة التي يقيم فيها خلال العشرين عاماً الأخيرة، إلى إنسان محدد الهدف، حيث أدرك أن الحرب من أجل حياة جلعاد تدور في وسائل الإعلام، وسرعان ما تعلم كيف يتعامل معها حتى يظل موضوع إعادة ابنه مطروحاً على جدول الأعمال. كما أنه يستعين بمكتب علاقات عامة لمساعدته في صياغة ردوده: «في البداية حاولت إطلاق النار بشكل عشوائي أملاً في إصابة أحد. التقيت وكل مستول محتمل في إسرائيل وفي الخارج. إننا نعرف اليوم أن هناك القليل جداً من الأشخاص يستطيعون مساعدتنا، وهؤلاء لديهم القنوات المناسبة. وأسعى لاختيار مقابلاتي بدقة وأتوجه فقط للعناصر التي اعتقد أنها معنية، وتلك ليست كثيرة. على سبيل المثال، عندما يصل رئيس فرنسا إلى إسرائيل، سألتقي به وبكبار مستشاريه، لأنني تعلمت أن هؤلاء هم من يستطيعون تحريك المسيرة. جلعاد يحمل الجنسية الفرنسية وطلبنا من الحكومة الفرنسية، وهي لاعب دوره ليس صغيراً في الشرق الأوسط، حتى تعمل من أجله بالوسائل التي تمتلكها. ليس بمقدور فرنسا الانشغال بالمفاوضات، نظراً لأنها لا تمتلك أسرى لإطلاق سراحهم، ولكنها قطعاً تستطيع استخدام تأثيرها على الرأي العام. ولذا، لدينا محاميان يمثلاننا هناك من أجل كسب تأييد الجمهور في الجمعية الوطنية الفرنسية».

يحدد نوعام شاليط اللقاءات التي تشارك فيها زوجته، ولكنه بوجه عام يحضر اللقاءات بمفرده، ويطلعها على آخر المستجدات عندما يعود للمنزل ويوضح لها أنه يهيمه سماع

رأيها الموضوعي باعتبارها لم تحضر اللقاء. وتعترف أنها لا تعتمد عليه دائماً وهناك خلافات وجدل بينهما، وتحديدًا حول الفروق الدقيقة. ويعتقد نوعام أن حضورها للقاء مع الرئيس الفرنسي ضروري، وليس فقط لأن الرئيس سيرى وجه الأم الحزين. كما أنها تحرص على حضور اللقاءات مع إيهود أولمرت، ولكنها تكاد تحضرها بينما يغمرها شعور بعدم الارتياح.

وتقول أفيفا: «دائماً ما يراودني شعور بأن وجودنا يزعج كل من يهتم بموضوع جلعاد، ولا سيما وهم يقولون لنا 'لا تعطلوننا عن أداء عملنا'. وكثيراً ما فكرت في أنهم يفضلون وضع شريط لاصق على أفواهنا لإسكاتنا. بوجه عام، إذا اتصلنا وأبدينا اهتماماً فقط يعطوننا معلومات حول ما يحدث، إذا كان هناك جديد أساسياً».

ويضيف نوعام: «طلبت مؤخراً من رئيس الأركان إطلاعنا على آخر المستجدات بشكل منتظم. ووعدني بأنني سأتلقي معلومات مرة كل أسبوع. وبالفعل حدث ذلك، ولكن مرة كل عشرة أيام، إلا أنني أحياناً لا أطيق الانتظار واتصل من نفسي. من الواضح لي أن صناع القرار كانوا يفضلون أن تجلس أسر الأسرى بهدوء ويتركونهم يعالجون الأمر بطريقة 'الثقة' المعروفة، ولكن هذه الطريقة لم تعد موجودة برأى منذ فترة طويلة. عام ١٩٧٣، عندما قتل شقيقى التوأم، رأينا ماذا يحدث عندما نعتمد على السياسة والزعماء».

* هل تشعران بخيبة الأمل..؟

- أفيفا: «أشعر بخيبة أمل شديدة. في الأسبوع الذي حدث فيه ذلك كنا واثقين أن جلعاد سيكون في المنزل خلال يومين، ومر الآن أكثر من ٧٠٠ يوم. هذه فترة طويلة جداً وثمة شيء لم يحدث. أحياناً أشعر بالعجز الشديد نظراً لأنني لا أستطيع القيام بشيء».

نوعام: «بعد عامين باتت خيبة الأمل كبيرة. لقد أعلن رئيس الوزراء أن إعادة جلعاد وأودى جولدفاسر والداد رجييف هو عمله الأول، وأن ذلك الموضوع يشغل ٩٥٪ من وقته. يسعدني أن هناك تطورات في موضوع أودى والداد، وإذا انتهى هذا الموضوع فإن عبثاً شديداً سيزاح عن كاهل الأسرتين، التي وصلت حالة عدم ثقة المطلقة لديهما إلى معدلات خطيرة. ولكن بخصوص موضوع جلعاد، بعدما عمل رئيس الوزراء طوال عامين ولم يحقق أى نتيجة، هناك مبرر لخيبة الأمل. في البداية كنت متأكداً أنهم يبذلون قصارى جهدهم لإعادة جلعاد. وكلما مر الوقت وثمة شيء لا يحدث، كلما زادني ذلك إحباطاً. نظراً لأن رئيس الوزراء لا يفرق معه إذا استمر جلعاد في الأسر عام آخر أو عامين. لذا، قررت عند هذه النقطة أن أناشد صاحب عمله، وهو الجمهور، مطالباً إياه بمحاكمة رئيس وزرائه، طارحاً أسئلة كثيرة: هل

قام بالعمل كما ينبغي..؟ هل نجح فيه..؟ لقد قلت لأولمرت إنه لا يوجد أى موضوع شخصي بيننا. والموضوع الوحيد الذي بيننا هو عمله وعدم نجاحه في إعادة جلعاد».

* هل يمكنك وضع نفسك مكانه في التعامل مع مسألة الثمن الذي سيدفعه مقابل ذلك..؟

- «إنني أتفهم تماماً مشكلته وتخطاته. ولكن الموضوع لم يستغرق مائة يوم فحسب، بل أكثر من ٧٠٠ يوم، ويجب عليه أن يعرف كيف يحسم الأمر. لقد أتيت أمامه كل الفرص في العالم لإطلاق سراح شاليط، ولكنه لم يأت بنتائج. وقد حان الوقت لنقول: لن ننتظر عامين آخرين. قلت له إن الاختطاف حدث خلال فترة ولايته، وأن ذلك يجب أن ينتهى أيضاً خلال فترة ولايته، ولا يهمنى كيف يمكنه القيام بذلك. إن جلعاد شاليط لم يذهب لغزة برغبته. لقد كان يخدم في الجيش الإسرائيلي بموجب القانون، ومنذ عامين وهو يدفع الثمن وحده. إنني لا أصفى حسابات، ولكن ثمة أحد، سواء من القادة أو الساسة، لم ينهض ويقول 'أنا المسئول'، ويقدم المطلوب لإطلاق سراح جلعاد، وهذا يجعلني أشتيط غضباً».

* خلال جلسة المجلس الوزاري المصغر خلال الأسبوع الماضي قال حاييم رامون إن قرار الحكومة للقيام بعملية في غزة لا يمكن أن يكون مخصصاً لمصير جندي واحد. فهل يغضبكم هذا..؟

- «خلال هذين العامين سمعنا كثيراً من تلك التصريحات. ثمة سياسى أو ناشط - ممن يعدون اليوم ضمن صناع القرار وغداً سيصبحون مواطنين عاديين أو يجلسون على منصة الاتهام - لا يملك الحق الأخلاقي في تحديد مصير مقاتل بالجيش الإسرائيلي وقع في الأسر.. لقد أدرك أريك شارون هذا في قضية إلحانان تنباوم، الذي وقع في الأسر في ظروف غامضة، وقال إنه لن يترك أى إسرائيلي لدى هؤلاء الحيوانات، على عكس رأى وزرائه والدوائر المقربة الذين نصحوه بعدم التطرق إلى هذا الموضوع. عرضنا على أولمرت موقف شارون، الذي كان أستاذه ومعلمه، ولكن هذا لم يغير من الأمر شيئاً.. قال لنا أولمرت في أحد اللقاءات 'ليس هناك أى ميثاق بيني وبين أى مواطن إسرائيلي يسقط في الأسر'. هل هذا كلام ناشط سياسى أو محامي..!! ولكن يبدو أن من لم يتعرض قط في حياته لخطر الوقوع في الأسر، ولم يسمع صوت الرصاص يدوى في أذنه، لن يشعر بالتزام تجاه جندي سقط في الأسر، ولن يستطيع تفهم ما أدركه أريك شارون».

* لم يحضر الاجتماع الذي قمت بتنظيمه في يونيو من العام الماضي سوى اثنين من أعضاء الكنيست.

- «دور الكنيست منعدم تماماً فيما يتعلق بموضوع الأسرى. صحيح أن دورها هو مراقبة أعمال الحكومة

ولكننى لا أرى أى عمل كهذا هناك، ولا حتى داخل لجنة الخارجية والأمن واللجان الفرعية للأجهزة السرية التى كان من شأنها الانشغال بهذا الموضوع. يبدو أنهم ينسقون مع رئيس الوزراء.

* هل يعد إيهود باراك عنواناً للمساعدة..؟

- «نعم، رغم أننى لا أحصل منه على شيء سوى المهمة الغامضة ونظرة التعاطف. يؤسفنى أنه يحاول أن يظل غامضاً بقدر المستطاع. إننا دائماً نخرج بعلامة استفهام من اللقاءات معه، ونسأل أنفسنا ماذا حدث فى اللقاء».

يصر نوعام شاليط على أن يكون متيالكاً نفسه طوال الوقت. حيث لا يتخبط، ودائماً ما يكون متزاناً ومتحلياً بضبط النفس. يرى الصورة بكل جوانبها غير المشجعة، ومن الواضح له أن المفاوضات متعثرة سواء بسبب إسرائيل أو حماس. ويرى أن صناع القرار، وعلى رأسهم إيهود أولمرت، قد منيوا بفشل ذريع: «يقولون لنا إن جلعاد هو بوليصة تأمين بالنسبة لحماس، وهذا أمر رهيب نظراً لأنه فى المكان الذى يحتجز فيه لا يوجد أى أمان ويجب الإسراع لإطلاق سراحه قبل فوات الأوان. قلنا لرئيس الوزراء أننا إذا لم ندفع ثمن إطلاق سراحه الآن سنضطر للدفع مقابل إحضار جثته. نحن نعرف هؤلاء الأشخاص الذين لا يتورعون عن الاتجار فى أعضاء البشر أيضاً. وقد قال لنا رئيس الوزراء عدة مرات إننا يجب أن نفرح لأن جلعاد لازال على قيد الحياة. هذه محاولة عبثية وبائسة لتبرير عدم تحقيقه نتائج بعد كل هذا الوقت».

** ساعات الليل العصبية:

الحديث عن المشاعر وأوقات الانكسار هو كلام غير ذى صلة بالنسبة لنوعام شاليط. هو وزوجته يجلسان الصرخة داخلهما. لا يكتبان مذكرات ولا يستعينان بأطباء نفسيين. ويقول نوعام: «لا أبحث عن دواء لنفسي، ولكننى أعمل من أجل ابني».

السؤال كيف نعيد الابن هو السؤال الرئيسى فى حياتهما، ومن أجل ذلك يرصدون طاقات جبارة طوال اليوم. وفى الليل، حسبما تقول أفيفا شاليط، تأتى أكثر الساعات العصبية فى حد ذاتها: «أقلب من جانب لآخر، وأقوم فى مرحلة ما. النوم أمر صعب جداً بالنسبة لى. أنا أفكر فيه، واتصفح ألبومات الصور أكثر من أى وقت مضى. لقد كان جلعاد القليل من الصور. والصور التى لدينا حصلنا عليها تحديداً من أصدقائه بعد سقوطه فى الأسر. جلعاد معى طوال الوقت، وعدم وجوده هنا أمر صعب جداً، ولكننى لم أشعر

بالانكسار قط. طوال الوقت أقول لنفسي يجب على النظر إلى الأمام من أجله».

* هل تفكرين فى أسوأ السيناريوهات..؟

- «عندما يراودنى هذا الشعور أهرب منه. إننى أكبت الخوف الشديد لأن يتحول جلعاد فى مرحلة ما عبء على من يأسرونه. هناك أشخاص يتولون حراسته، وقد يفقد أحدهم فجأة صوابه ويفعل به شيئاً. قد يؤدى قصف سلاح الجو الإسرائيلى إلى قتل أحد أقارب حراسه فيقرر أخذ حقه بذراعه ويفقد صوابه. من يدري..؟! إننى أحاول طرد تلك الأفكار، ولكنها سرعان ما تعود لى. باختصار، هذا كابوس لا نهاية له».

* أصدقاء جلعاد الذين تجندوا معه سينهون خدمتهم فى نهاية يوليو. ما أثر ذلك عليكم..؟

- أفيفا: «كل واحد منهم سيشتق طريقه، وكل واحد منهم لديه خطط للمستقبل، أما جلعاد فلا».

- نوعام: «نتمنى التوفيق لكل جندي يتم تسريحه من الخدمة فى الجيش الإسرائيلى سليماً معافاً. وإننى أعتقد أنه بعد تسريح أصدقاء جلعاد، وبعدما يصبحوا قادرين على التحدث دون قيود الزى العسكري، ستعالى أصواتهم الناقدة وسنسمع احتجاجهم. إننى أعرف أنهم يخططون للقيام بعمل ما بعد تسريحهم».

بعد عامين من اليوم الرهيب فى حياة ابنهما وفى حياتهما يضع أفيفا ونوعام أنفسهما فى الخط الفاصل بين اليأس والأمل، على الطرف الأقرب إلى الأمل. وتقول أفيفا: «يجب علينا العيش على الأمل. هذا هو الشيء الوحيد الذى تبقى لنا، وهو ما يحركنا للعمل». أما نوعام، فقد كان أكثر إيماناً بالقدر: «نحاول أن نكون متفائلين، رغم أننا ليس لدينا ما يمكن التثبث به الآن. نسعى لأن نكون واقعيين، وألا نستغرق فى التفاؤل أو التشاؤم، وهذا ليس سهلاً البتة».

وفى خضم الضجة غير المحتملة حول هذا الموضوع، يتمنى الاثنان فقط الاحتفال فى الثامن والعشرين من أغسطس هذا العام بعيد ميلاد جلعاد الثانى والعشرين وهو معها فى المنزل.

(*) نحشون موردخاى فكسمان: جندي إسرائيلى اختطفته حماس فى ٩ أكتوبر ١٩٩٤ واحتجزوه كرهينة لمدة ستة أيام وعندما لم تستجب إسرائيل لمطالب حماس تم إعدامه فى ١٤ أكتوبر ١٩٩٤.

بقلم: يوآف بيرنبرج
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٧/١

حوار مع المخرجة المسرحية "نولا تشلتون": "لا حياة بلا مسرح"

الممثلين - فلورانس بلوخ، يوآف هايمان، فيتالي فريدلند، عيريت بشتان وآرييه تشرنر - وقرأت عليهم تقرير نشره ملحق صحيفة "هاآرتس" عن الأحداث في دارفور. وهي تقول: "كنت أرغب في أن يدركوا أن هذا العرض لا يتناول حرباً تدور هنا، وإنما الشرور التي تحدث في العالم، وانفصال العالم عن نفسه، وعدم مبالاة الناس تجاه أنفسهم".

* هل تخشين المظاهرات ضد العرض..؟

- "إنني لا أخشى المظاهرات وهي لن تحدث. كل مظاهرات اليمين قبل العروض كانت تهدف في الأساس للشهرة وليس للاحتجاج. لقد تظاهروا ضد مسرحيتي "الخليل" و"العودة لحيفا".. ولكن بـ أفادهم ذلك..؟ لقد أصبح هذا روتيناً بالنسبة لهم، ليس أكثر من ذلك".

* بعد تعرضك للانتقادات لسنوات طويلة، هل هذا شيء صعب..؟

- "صعب للغاية. لقد أحب الكاتب الصحفي جدعون ليفي والأديب دافيد جروسمان مسرحية "الشتاء في قلندية"، آخر عرض أخرجته، وقد أعجبني ذلك لأن هناك من لم تعجبهم. عندما حضر جروسمان العرض، وجهت سيدة سباب كثير.. وقالت لي في غضب: كيف تفعلين مثل هذه الأمور..؟ كيف لا تشعرين بالخجل..؟ هذا عرض مناهض لإسرائيل والجيش الإسرائيلي..؟ وهذا سبب لي ضيق. إنني أستاذة للغاية عندما تحدث مثل هذه الأمور، ولكن حينها قال لي جروسمان: لا يقلقك هذا، هذا يحدث لي دوماً".

عندما هاجرت تشلتون إلى إسرائيل، في مطلع الستينيات، كانت مُدرسة تمثيل في نيويورك. وجاءت لزيارة إسرائيل بالمصادفة، وأقامت علاقة حب في إسرائيل وأعجبت بفتح سكانها وظلت مرتبطة بها للأبد. وقد أسست تشلتون قسم الفنون المسرحية في جامعة تل أبيب، وأقامت علاقات صداقة لمدة ٣٥ سنة مع ممثلين صغار، من بينهم موني موشنوب، سندرا ساديه وشلومو برابا، أثرت فيهم وتأثرت بهم، فتنفسوا وأبدعوا أعمالاً مسرحية. بعد خمسة أعوام نقلت الفيروس لمجموعة جديدة، من بينهم إيتسيك وعوفرا فاينجرتن، ودليك ولينيتس وأرنون تسادوق، وانتقلت معهم إلى كريات شمونة، وهناك تعلموا وصنعوا المسرح. منذ ذلك الحين، وهي ليست على استعداد للتنازل عن أفكارها، فأخرجت عشرات العروض، معظمها اجتماعية وسياسية، تحمل رسالة ثاقبة للجمهور.

لا تقدر نولا تشلتون على التوقف عن العمل، حتى بعد أن تجاوزت منذ فترة سن الثمانين، لا يمكنها العيش بعيداً عن المسرح. وفي كل صباح تروى نباتات الحديقة، التي جمعها زوجها، المسرحي الراحل جون أورينغ، لسنوات، وتضع الطعام للكلبين والقطعة وتحلم بالعرض القادم الذي ينتظرها.

وهي تقول: "ماذا أفعل إذا لم أعمل..؟ لقد سافرت ابتداءً للخارج وتوفي زوجي، والإخراج بالنسبة لي هو إكسير الحياة. لا حياة بلا مسرح. لقد ولدت الحاجة إلى التغيير بداخلي طاقة هائلة. طالما كانت لدى القدرة على العمل سأعمل. لقد عمل الوزير السابق يتسحاق بن أهرون حتى يوم وفاته".

لا ترغب تشلتون في أن يتعاملوا مع سنّها على أنه مجرد شيء تافه. وهي ترغب في أن يحكموا على عملها بموضوعية. وبعد أن عملت لعشرات السنين في المسرح نجحت تشلتون في إثارة خلاف كبير بين النقاد وجمهور المشاهدين في الأسابيع الأخيرة. ففي الشهر الماضي عرضت على خشبة المسرح مسرحية "الأرض المقدسة"، التي ألفها المسرحي الجزائري محمد قاسمي، وتحكي قصة مدينة شبه خربة، خاضعة للاحتلال، يعيش بها أناس يحلمون بتفجير أنفسهم وأناس آخرين بائسون يعيشون في فراغ رهيب. من الصعب جداً، حتى ولو كنا نرغب في ذلك، تجاهل المشهد الذي تعرضه المسرحية للجمهور: الجزائر المحتلة..؟ بيروت المحاصرة..؟ وربما أيضاً غزة التي تتعرض للقصف..؟

وتحكي تشلتون: "قال لي أحد الصحفيين إن العرض يحكي قصة غزة. فقلت له هذه المسرحية ليست عن غزة، ولم أكن سأخرجها إذا كانت تتناول غزة، لأنني لا أثق أننا أشراراً.. لم أكن سأخرج عملاً مسرحياً مضمونه أن الإسرائيليين أشرار والآخرين أحياء. لقد كتبت المسرحية عن الجزائر، وأحداثها يمكن أن تكون مشابهة لما حدث في لبنان. لم أكن سأعرض عملاً مناهضاً لإسرائيل، ولا أعتقد أنني قمت بشيء كهذا. هذا العمل يتضمن انتقادات أيضاً لبعض المشكلات في إسرائيل، ولكنه ليس عرضاً مناهضاً لإسرائيل. ثم أنني بالمناسبة لا أحب الأشخاص الذين لا يؤدون الخدمة العسكرية. إذا كنت تقيم هنا فيجب أن تؤدي الخدمة العسكرية".

بوجه عام، ترى تشلتون أنه من الأهمية بمكان ألا تتناول المسرحية ما يحدث في إسرائيل فقط. في بداية العمل جمعت

أخرجت في مسرح حيفا، تحت إدارة عوديد كوتلر، مسرحية "ليل العشرين" ليهوشوع سوبول، مع موني موشنوب، ومسرحية "كريزا"، موسيقى شلومو بار، صاحبة أغنية "الأطفال فرحة" ومسرحية "نهاية اللعبة" في كريات جت ومسرحيات "تعايش" و"نعيم" و"دراجة لعام" وعروض كثيرة أخرى تناولت الجروح المفتوحة للمجتمع الإسرائيلي: العلاقات بين اليهود والعرب، بين الأشكناز والسفارديم، بين أنصار اليسار وأنصار اليمين.

* مَنْ مِنَ الممثلين لازالت تربطك به علاقة صداقة..؟

- "لدى علاقة قوية مع دليك، إيتسيك فاينجرن، دانييلا ميخائيلي وحافا أورتمان. كانت لدى علاقة طيبة بموني، ولكنه قطعها. فهو مشغول للغاية. وهذا مؤسف، لأنني أحبه بشدة. لم تكن لي علاقة ببرابا. برابا إنسان لطيف، ولكن ليس بالقدر الذي يجعلك تحافظ على علاقتك به."

في السنوات الأخيرة، تصمم تشلتون على مواصلة الإخراج. وزيارتها الأخيرة لمسرح هيبيا كان قبل ما يزيد على ثلاث سنوات، من خلال عرض "زمن الحقيقة".

* لماذا لم تخرجي أعمالاً أخرى منذ ذلك الحين في المسارح الحكومية..؟

- "أسألهم هم...!!"

* بعد سنوات في هذه المهنة، هل لازلت تعتقدين أن المسرح قادر على تغيير الواقع..؟

- "كلا.. ذات مرة كنت أعتقد ذلك. كانت السنوات التي قضيتها في مسرح حيفا بمثابة جنة عدن.. وعندما أخرجت مسرحية "كريزا" أدت إلى إحداث تغييراً حقيقياً في النظرة إلى الشرقيين. وقد أخبرني البعض بذلك. ولكن في الوقت نفسه كانت هناك مظاهرات يهتف فيها البعض: إننا لا نريد مواصلة ذلك.. وهذا في الحقيقة شيء مؤلم. هذه الأرض تحتضر، مثل الناس الذين يعيشون عليها."

* هل تحبين ما تشاهدينه في المسرح الإسرائيلي..؟

- "لدى آراء كثيرة، ولكنني لا أرغب في الإهانة. فالمسرح الإسرائيلي لا يثيرني إطلاقاً. المهم بالنسبة لهم هو السوق، وليس المسرح. صحيح أن هناك أسباباً لذلك، ولكن هذا لا يعنيني. إنني أرغب في العمل مجدداً في الخان ومع عوديد كوتلر، وأريد مسرحاً حقيقياً، وليس مسرحاً يخضع لرغبة الجمهور فقط. كل شيء اليوم متعلق بنسبة المشاهدة. كل التقدير لميكي جورفيتس (المدير الفني لمسرح الخان) الذي قبل مسرحية "الأرض المقدسة". لم يكن أي مدير آخر سيوافق على عرضها. لقد كتبوا عن الخان بأنه مسرح دولي وهذا أمر حقيقي. فهم يفعلون ما لم يكن أي مسرح آخر سيفعله."

* إذا كنت ستؤسسين من جديد مجموعة عمل، إلى أين

كنت ستأخذين المجموعة الشابة..؟

- "إلى يروحام وليس لسديروت. أعتقد أن عمرام متسناع جاد. حقيقة بقاءه هناك طوال كل هذه الفترة الطويلة تجربنا بشيء ما. ويروحام ليس المكان الذي تصدر منه ضوضاء كثيرة.. لم أكن سأذهب إلى سديروت، فهناك تصدر ضوضاء كثيرة، ليس فقط بسبب سقوط صواريخ القسام. فقد حولوها لرمز للأرض المطحونة. إنني لست جايدماك ولا أعتقد أيضاً أنه يوجد هناك هدوء كبير للتركيز والعمل. لم أكن سأخذ إلى هناك مجموعة ستظهر على شاشات التلفزيون، وكل ما يهمها أن تصبح نجوماً."

* هل تشاهدين التلفزيون..؟

- "كثيراً.. الكثير من الأخبار والأفلام الوثائقية في القناة الثامنة والأفلام الجيدة، إن كانت هناك. إنني أحب برنامج "أمريكان أيدول" (American Idol) الأمريكي بجنون."

* هل تشاهدين برنامج "مولد نجم" (كوخاف نولاد)..؟

- "لا. وأتألم كثيراً لتسفيكا هدار (مقدم البرنامج).. فقد كان أحد تلامذتي بالجامعة، وهو ممثل جيد ورائع.. ولكنه لم يحقق شيئاً، وأعتقد أنه سيدرك ذلك. فالثقافة الحالية تقوم على المال والشهرة، إذاً فلماذا يذهب للمسرح للمحاربة من أجل دور أحق في عرض أحق..؟ إنه يقوم بذلك جيداً.. فهو ملك. ولم لا..؟ ليس لدى انتقادات ضده، ولكنني أسفة لحاله. كان بمقدوره أن يكون مثل موني.. لأن موني ممثل رائع فريد وجيد، والتلفزيون لا يعنى لديه شيئاً."

* ما هي المواهب الواعدة حالياً في المسرح..؟

- "ميخائيل، ابن موني، موهبة غير عادية.. جيدة للغاية. وأنا أحب بشدة يوآف هايمان وأرغب في مواصلة العمل معه. فهو رائع.. لطيف، متفتح، يحب التجربة ويتمتع بروح المرح. ويمكنه العمل على عدة أمور متناقضة في آن واحد."

لم يكن موشنوب، كوتلر فاينجرتن ابنيها فقط. فلقد ربت في الولايات المتحدة جيل جديد من الممثلين أشهرهم داستن هوفمان. ضحكت فجأة: "كنت مخرجه.. هذا كان أول عمل لي كمخرجة والعرض الأول له كممثل. لا يمكنه أن ينسى هذا العرض والتمرد الذي نظمته، عندما رفضوا عرضه.. فقد قالوا إنه فوضوي للغاية، ولكنني لم أستسلم. قمنا بتمرد، أضرب طاقم العمل في المكان لعدة أيام، حتى وجد لنا الكاتب المسرحي مكان آخر للعرض."

* هل تقابلتم منذ ذلك الحين..؟

- "نعم. قبل سنوات طويلة، كنت مع ابنتي إستي في الولايات المتحدة في فترة دراستي الأستاذية. وذات يوم كنا نتجول في أحد الشوارع وقابلناه، وقال لإستي: أملك

كالأسد. لقد كان لطيفاً وأعجبت به إستى كثيراً. وقال لي: تعالى إلى هوليوود، سنعمل سوياً، لكنني قلت له: لن أغادر إسرائيل. لا أسعى وراء هوليوود. لقد كان لطيفاً.

نقيم تشلتون في كيبوتس سدوت يَم الذي أقامه زوجها الراحل، جون أوربخ، بحار وأديب توفي قبل ست سنوات جراء إصابته بمرض خطير. وتقيم ابنتها بالتبني إستى حالياً في الولايات المتحدة مع أبنائها الأربعة. وهي تتذكر تعارفهما قائلة: "لقد وقعت في غرام جون من أول نظرة، رغم أنه كان يحب شرب الخمر. كان يخدم في البحرية.. وفقد ابنه في حادث بالجيش، ولكنه اعتاد أن يتعايش مع ذلك، أن يضحك ويتمتع بالحياة. كان جون نحيفاً، صغيراً، ولكنه إنسان قوي".

يصعب عليها العيش بدونه، ولكنها تعيش على الاشتياق إليه: "أحاول عدم التفكير فيه. لو واصلت التفكير فيه لما استطعت مواصلة العيش. إنني أعيش في المكان الذي أسسه، ويومياً أضع عرائسه الصغيرة الرائعة التي كان يجلبها في مكان نومها، وأوقظها كما كان يفعل. من الواضح أنني أشواق إليه، لكنني لا أسمح لنفسي بالاشتياق إليه. بوجه عام، من المحزن أن يرحل الناس الأخيار عن عالمنا. كما أحزنني بشدة

رحيل الوزير السابق يتسحاق بن أهارون".

* هل تشعرين كثيراً بالعزلة..؟

- "نعم، أشعر بالعزلة، لكنني لست بمفردى التي تشعر بذلك. هناك أناس يعيشون مع عائلاتهم ويشعرون بالعزلة أيضاً. لكنني أشعر بالانتفاء لهذه الأرض، التي لن أغادرها. لم تكن الولايات المتحدة وطني ولن تكون".

* أوصى المخرج التلفزيوني رام ليفي بحصولك على جائزة إسرائيل.. هل تشعرين بالحزن لعدم حصولك عليها..؟

- "لم أحصل عليها، وهذا أمر غير مهم بالفعل. هل تعلم كم عدد الجوائز التي حصلت عليها..؟ جوائز كثيرة. لقد حصلت ذات مرة على جائزة قدرها ثمانين ألف شيكل من مشروع اليناصيب وتبرعت بها لجمعية "أطباء بلا حدود". ليست هناك قيمة كبيرة لمثل هذه الجوائز. لم أنتظر المال، ولا أسعى ورائه، وكنت أفضل التبرعات. كنت أرغب أن تكون هناك قيمة لهذه الأموال".

* ما الذي مازلت ترغبين في تحقيقه أيضاً..؟

- "أن يسود السلام وليس القتل".

ترجمات عبرية

٩

استطلاعات

مقياس "الحرب والسلام" لشهر يونيو ٢٠٠٨ (*)

أجراه: إفرام ياعر وتمار هيرمان
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٧/٦

٧٠٪ من الجمهور الإسرائيلي يطالبون بالإفراج عن مخربين مقابل الإفراج عن شاليط

* صفقة تبادل الأسرى:

يشير مقياس السلام والحرب لشهر يونيو الذي أُجرى في الفترة من ٢٠٠٨/٦/٣٠ إلى ٢٠٠٨/٧/١ إلى أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي - اليهودي حالياً (٦٠٪) تؤيد إبرام صفقة تبادل أسرى تقوم إسرائيل خلالها بالإفراج عن كل السجناء اللبنانيين المحتجزين لديها، بمن في ذلك سمير القنطار، مقابل إعادة الجنديين المختطفين إلداد ريحيف وإيهود جولدفاسر (ويعارض الصفقة ٣٢٪) وذلك رغم الاعتقاد السائد بأنها فارقا الحياة، وعلى خلاف الشهر الماضي، حيث كانت الأغلبية للمعارضين (٤٦٪) للصفقة مقابل ٣٨٪ فقط أيدها.

كما يتضح من نتائج الاستطلاع التغير الحقيقي في مواقف الجمهور اليهودي من الصفقة المبرمة بين إسرائيل وحماس وتنص على الإفراج عن سجناء فلسطينيين كثيرين أيديهم ملطخة بالدماء مقابل الإفراج عن الجندي جلعاد شاليط، حيث إن أغلبية كبيرة تبلغ ٧٠٪ (مقابل ٥١٪ في شهر ديسمبر ٢٠٠٧) تؤيد حالياً الصفقة مقابل ٢٠٪ يعارضونها (مقابل ٣٨٪ في المقياس السابق).. يبدو أن الجمهور اليهودي أكثر استعداداً اليوم لدفع ثمن باهظ جداً من أجل إعادة جنود الجيش الإسرائيلي الذين وقعوا في الأسر لدى العدو، أحياء أو أمواتاً.

ويمكن إرجاع هذا التغير في مواقف الجمهور من هذه

القضايا إلى النشاط المكثف من جانب عائلات الجنود المخطوفين ومختلف الجماعات المدنية الذين حظوا بتغطية وتأييد واسع النطاق من جانب وسائل الإعلام، وكذلك إلى قرار الحكومة في هذا الشأن.

* اتفاق التهدة مع حماس:

وفيما يتعلق باتفاق التهدة بين إسرائيل وحركة حماس بوساطة مصرية هناك انقسام داخل الرأي العام الإسرائيلي، حيث إن ٤٥٪ يعتقدون أن الاتفاق جيد لإسرائيل، في حين يعتقد ٤٨٪ عكس ذلك. ولكن، عندما يدور الحديث عن حركة حماس، يعتقد السواد الأعظم (٧٩٪) أن الاتفاق جيد لها مقابل ١٤٪ فقط يعتقدون أنه ليس في صالح حركة حماس. ورغم ذلك، فإن الاعتقاد السائد (٦٤٪) هو أن حماس لن تحترم الاتفاق حتى لو احترمت إسرائيل، بينما يعتقد ٨,٥٪ أن إسرائيل هي التي لن تحترمه حتى لو احترمتها حماس.

* انتصار الاعتبارات السياسية الشخصية:

يبدو أن الشكوك حول فرص استمرار اتفاق التهدة لا ترجع إلى التشكك في حركة حماس فقط وإنما إلى التشكك في دوافع صناع القرارات الرئيسيين على الجانب الإسرائيلي. وعلى السؤال عما إذا كانت اعتبارات رئيس الحكومة إيهود أولمرت عند اتخاذ القرارات بشأن اتفاق التهدة وتبادل الأسرى مع حزب الله ترجع في الأساس إلى المصالح القومية والأمنية الإسرائيلية أم إلى مصالحه السياسية الشخصية..؟

قوات عسكرية، السماح لمعظم البلدات والمصانع الإسرائيلية في الهضبة بالبقاء لسنوات طويلة، السيطرة الإسرائيلية على بحيرة طبرية، قطع العلاقات تماماً بين سوريا وإيران وكبح جماح حزب الله وحماس، لم يكن الرأي العام الإسرائيلي معارضاً للاتفاق وإنما كان هناك انقسام في الآراء، حيث يؤيد ٤٥٪ الآن الاتفاق، مقابل ٤٧٪ يعارضونه.

والسؤال المطروح حالياً هو عما إذا كان الجمهور من الجانبين يقبل الشروط الافتراضية السابقة التي عرضتها عناصر مختلفة مطلعة بصورة غير مباشرة على المفاوضات مع سوريا، أو بعبارة أخرى هل يعتقد المشاركون أن هذا اتفاقاً واقعياً...؟ يتبين أن الاعتقاد السائد بين أغلبية الجمهور اليهودي يفيد بأن إسرائيل وسوريا سيوافقان على التوقيع على مثل هذا الاتفاق، حيث يعتقد ٥٩٪ (مقابل ٢٩٪) أن الحكومة الإسرائيلية ستوافق، بينما يعتقد ٥٠٪ (مقابل ٣٧٪) أن سوريا ستوافق.

* الجمهور الإسرائيلي يفضل المرشح الجمهوري ماكين: أخيراً، قبيل الانتخابات القريبة للرئاسة الأمريكية، تحرينا رأي الجمهور اليهودي عن المرشح الأفضل - أوباما أو ماكين - لإسرائيل. ويتضح أن الجمهور الإسرائيلي - اليهودي يفضل المرشح الجمهوري جون ماكين (٤٦٪) على المرشح الديموقراطي باراك أوباما (٢٠٪).. بينما يعتقد ٩٪ أنه لا فارق بين المرشحين من حيث وجهة النظر الإسرائيلية. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن النسبة الأكبر نسبياً (٢٥٪) كانت لمن ليس له رأي في هذا الشأن. ويظهر من خلال تقسيم الإجابات على هذا السؤال وفق التصويت في انتخابات الكنيست السابقة أن ماكين يتقدم على أوباما لدى ناخبي كل الأحزاب باستثناء ناخبي حزب ميريتس، الذين يفضلون ثلثهم باراك أوباما.

أجاب ٥١٪ من الجمهور اليهودي بأن الاعتبارات السياسية - الشخصية هي الاعتبارات الرئيسية، بينما ذكر ٣٠٪ أنها الاعتبارات القومية - الأمنية و ١٢,٥٪ أفادوا بأن هذين النوعين من الاعتبارات لعبا نفس الدور. وقد أوضح الاستطلاع صورة مشابهة، وإن كانت أقل سلبية، بشأن وزير الدفاع إيهود باراك، حيث إن ٤٥,٥٪ من الجمهور يعتقدون أنه استند إلى اعتبارات سياسية - شخصية، بينما ذكر ٣٥٪ أنها اعتبارات قومية - أمنية و ١١٪ قالوا إن هذين النوعين من الاعتبارات لعبا نفس الدور لدى وزير الدفاع.

ويتضح من تقسيم الإجابات وفق نتائج التصويت في انتخابات الكنيست الأخيرة أنه في الحالتين أجاب ناخبو حزبي العمل وميريتس بأن صناع القرارات استندوا في الأساس إلى اعتبارات قومية - أمنية، بينما ذكر ناخبو حزب الليكود وباقي أحزاب اليمين والأحزاب الدينية أنهم استندوا في الأساس إلى اعتبارات شخصية - سياسية. وكان هناك انقسام بالتساوي بين صفوف ناخبي حزب كاديما بشأن اعتبارات رئيس الحكومة أولمرت، مع الميل الطفيف للتفسير القائل بأن اعتبارات وزير الدفاع باراك كانت سياسية - شخصية.

وقد تمثل تحفظ الجمهور اليهودي من القيادة القومية الحالية في إسرائيل في الرد القاطع على السؤال التالي: "في ضوء المفاوضات مع الفلسطينيين وسوريا والتهديد الإيراني المتزايد، والكشف عن قضايا الفساد في القيادة الإسرائيلية، هل تعتقد أن الاتفاق بين حزبي العمل وكاديما، الذي ينص على أن تواصل الحكومة الحالية فترة ولايتها حتى انتهاء الانتخابات التمهيدية لحزب كاديما، مفيد أم ضار للمصالح القومية الإسرائيلية...؟ حيث أجابت أقلية ضئيلة جداً (٢٨٪) بأنه مفيد، في حين ذكرت الأغلبية (٥٠٪) أنه ضار.

* المفاوضات مع سوريا:

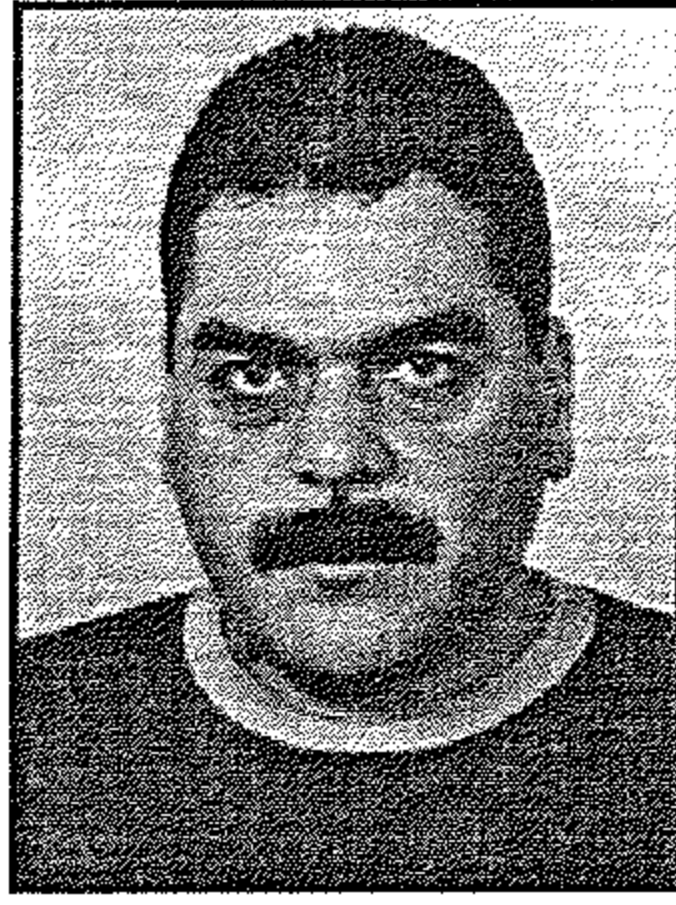
وفيما يتعلق بالمفاوضات مع سوريا، يتضح أن الغالبية العظمى التي عارضت على مر السنين إعادة هضبة الجولان لسوريا مقابل اتفاق سلام معها، تنخفض بصورة كبيرة بالنظر إلى معايير حديثة وإقليمية. وعلى السؤال التالي: "مقابل اتفاق سلام كامل مع سوريا هل كنت ستؤيد أم تعارض الانسحاب التام من هضبة الجولان...؟" عارضت الغالبية العظمى (٧٥٪) الاتفاق. ولكن، عندما سألنا المشاركين عن التأييد والمعارضة لاتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا يتضمن نقل السلطة على هضبة الجولان إلى سوريا بالشروط التالية: ضمان ترتيبات أمنية مناسبة، عدم وجود

(*) أجرى مشروع مقياس "الحرب والسلام" معهد تامي شتاينميتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس لتسوية النزاعات بجامعة تل أبيب، تحت إدارة البروفيسور إفرايم ياعر من جامعة تل أبيب والبروفيسور تمار هيرمان من الجامعة المفتوحة. وأجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب. ي كوهين بجامعة تل أبيب في الفترة من ٣٠ يونيو حتى أول يوليو ٢٠٠٨ وتضمنت ٥٩٠ مشاركاً، يمثلون السكان البالغين اليهود والعرب في إسرائيل (بمن في ذلك سكان الكيبوتسات)، وتصل نسبة الخطأ في العينة إلى ٤,٥٪.

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٦/٢٠
بقلم: هيئة تحرير الموقع

٦١٪ يؤيدون إطلاق سراح القنطار حتى لو مقابل تسليم جثث

الله وإسرائيل، فإن الجمهور الإسرائيلي سيعرب عن تأييده للصفقة، حتى وإن كان الثمن باهظاً، وهو إطلاق سراح سمير القنطار، قاتل أسرة هيران بنهاريا، الذي يُعد ورقة مساومة رئيسية في قضية الطيار الأسير رون آراد.



وفي الوقت الذي أعرب فيه ٦٨٪ من المشاركين في الاستطلاع عن تأييدهم لأقوال نوعام شاليط، ومفادها أن حكومة إسرائيل قد تخلت عن ابنه جلعاد، قال ٧٨٪ من المشاركين في الاستطلاع إن إطلاق سراح جلعاد شاليط كان يجب أن يكون شرطاً لتوقيع اتفاق التهدئة مع حماس.

من المقرر أن يلتقى وزير الدفاع، إيهود باراك، صباح اليوم، وأبناء أسرتي الجنديين المختطفين، إلداد ريحيف وأودى جولدفاسر، في إطار المساعي المبذولة لإحراز تقدم في مسيرة المفاوضات مع حزب الله، حيث يظهر استطلاع تم إجراؤه، أن ٦١٪ من الجمهور يؤيدون إطلاق سراح سمير القنطار، قاتل أسرة هيران بنهاريا، حتى وإن كان جولدفاسر وريحيف في عداد الموتى.. هذا ما أظهره استطلاع للرأي أجرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» بالتعاون مع معهد «داحف».

في حالة إبرام صفقة محتملة لتبادل أسرى بين حزب

بقلم: يتسحاق بن حورين
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٧/١

٧١٪ من الأمريكيين: «لا لتأييد إسرائيل فقط»

الجنوبية. وعموماً، فإن الاستطلاع يشمل عينة من المفترض أن تمثل ٥٩٪ من سكان العالم. وقد منح المشاركون في الاستطلاع في الـ ١٨ دولة تقديراً ضعيفاً لكل الأطراف المشاركة في المفاوضات وهي: إسرائيل والفلسطينيين كطرفي النزاع الأساسيين، والدول العربية والأمريكيين على دورهم في المساعي المبذولة لحل النزاع. حصلت إسرائيل على أقل تقدير، حيث قال ٥٤٪ من المشاركين في الاستطلاع إن إسرائيل لا تضطلع بدور إيجابي في هذه المسيرة، بينما ذكر ٢٢٪ أن إدارتها سليمة. كما يؤكد الاستطلاع أنه حتى بين الأمريكيين المشاركين في الاستطلاع هناك ٥٩٪ يعتقدون أن إسرائيل لا تبذل جهوداً كافية في هذا الصدد. هذا بخلاف ما أظهرته استطلاعات رأى أخرى، كالاستطلاع الذي أجراه معهد جالوب، الذي تشير بياناته إلى تأييد ثابت للموقف الإسرائيلي. وفي الوقت الذي ذكر فيه (٣٥٪) من الهنود المشاركين في الاستطلاع أن إسرائيل تقوم بدور إيجابي، قال (٢٥٪) منهم إنها تضطلع بدور سلبي. كما أن الفلسطينيين لم يحصلوا على تقدير أعلى من الذي حصلت عليه إسرائيل، حيث أفاد المشاركون في الاستطلاع في عشر دول أنهم لا يعتقدون أن الفلسطينيين يبذلون جهوداً

أظهر استطلاع للرأي أجرى في ١٨ دولة ونُشرت بياناته بعد ظهر يوم (الثلاثاء الماضي) أن ٧١٪ من الأمريكيين يؤيدون أن تتبنى حكومتهم موقفاً محايداً فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. كما كشف الاستطلاع أنه باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المشاركين في الاستطلاع في ثلاث دول أخرى يفضلون أن تظل حكوماتهم محايدة فيما يتعلق بهذا النزاع. وفي الوقت الذي لم تؤيد فيه أى دولة من الدول المشاركة في الاستطلاع الموقف الإسرائيلي، أشار المشاركون في الاستطلاع في ثلاث دول هي: مصر وإيران وتركيا، إلى أنهم يفضلون أن تؤيد حكوماتهم الموقف الفلسطيني.

أجرى الاستطلاع منظمة الرأى العام العالمى (World Public Opinion) وجامعة ميريلاند. ويعد هذا الاستطلاع هو الأشمل، حيث أجرى على عينة شملت ١٨,٧٩٢ شخص، بمشاركة معاهد أبحاث في الـ ١٨ دولة التي شملها الاستطلاع. شارك في الاستطلاع مواطنون من الصين والهند والولايات المتحدة وإندونيسيا ونيجيريا وروسيا والمكسيك وبيرو وبريطانيا وفرنسا وأسبانيا وأذربيجان وأوكرانيا ومصر وإيران وتركيا وتاييلاند وكوريا

كافية من أجل حل النزاع مع إسرائيل. ومن بين المشاركين الذين أعربوا عن انتقادهم للفلسطينيين: الأمريكيون (٧٥٪) والكوريون الجنوبيون (٧٤٪) والفرنسيون (٦٦٪).

* الحل: قوة سلام دولية

أعرب المستطلعة آراؤهم في ١٢ دولة من الدول المشاركة في الاستطلاع عن انتقادهم للدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة في النزاع، حيث منح ٥٩٪ من المشاركين في الاستطلاع واشنطن تقديراً إيجابياً، في حين أشار ٢٠٪ فقط إلى أن جهودها في هذا الشأن تتسم بالإيجابية. حتى بين المشاركين الأمريكيين في الاستطلاع حصل البيت الأبيض على نسبة تأييد بلغت ٤٦٪ فقط فيما يتعلق بالجهود المبذولة لحل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني.. كما حصلت الدول العربية أيضاً على تقدير سلبي، حتى بين المشاركين الفلسطينيين في الاستطلاع (٥٧٪).

يتبين من الاستطلاع أن غالبية المشاركين فيه يعتقدون أنه

يتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور أكثر فعالية فيما يجري في المنطقة، وإرسال قوة سلام دولية إلى هناك، وفرض اتفاق سلام وضمان أمن إسرائيل والدول العربية، حيث أيد ٦٧٪ من المشاركين في الاستطلاع فكرة أن يقوم مجلس الأمن الدولي بإرسال قوة سلام دولية إلى المنطقة، في مقابل ٢٠٪ عارضوا ذلك.

يتزايد التأييد لإرسال قوة سلام دولية كبيرة إلى المنطقة لاسيما بين المشاركين الصينيين في الاستطلاع (٨١٪)، والفرنسيين (٧٤٪)، والبريطانيين (٦٧٪) والأمريكيين (٦١٪). كذلك الحال بين المشاركين في الاستطلاع من الدول الإسلامية. وفي الوقت الذي يؤيد فيه ٤٥٪ من المشاركين في الاستطلاع منح ضمانات لإسرائيل، بموجبها تقوم الأمم المتحدة بالدفاع عنها حال تعرضها لهجوم من قبل الدول العربية، يؤيد ٥٥٪ من المشاركين في الاستطلاع منح ضمانات للدول العربية، حال تعرضها لهجوم إسرائيلي.

٧٣٪ من الإسرائيليين لم يزوروا يهودا والسامرة في السنوات الأخيرة

بقلم: إفرايم فايس
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٧/٦

على رأس هذه الأسباب عدم الاهتمام وكذلك الخوف من العمليات التفجيرية أو الأعمال الإرهابية، إضافة إلى أسباب سياسية.

كما أظهر الاستطلاع أن أبناء القطاع الحريدي والقطاع اليهودي بوجه عام يميلون إلى زيارة المستعمرات بمعدل يفوق نظيره في القطاع العربي بنحو الضعف تقريباً. كما تبين أن ٧٩٪ من الجمهور لم يزوروا مستعمرات في مناطق يهودا والسامرة مطلقاً، كما أن معدل الزيارات بين الشباب أكثر منه بين الكبار. وعقب نشر بيانات الاستطلاع، قرر المسئولون في حركة "السلام الآن" تنظيم سلسلة من الدورات خلال العطلة الصيفية، تستهدف - على حد قول المنظمين - الأشخاص الذين لم يزوروا المناطق (الفلسطينية). كان المسئولون في حركة السلام الآن قد نظموا الأسبوع الماضي دورية أولى لبعض المستعمرات والبؤر الاستيطانية في منطقة بنيامين بمشاركة ٨٠ شخصاً. وبالقرب من شيلو تم إلقاء حجارة صوب الحافلات التي كانت تقلهم، مما أدى إلى تحطم نوافذ الحافلات. وعلى حد قول أعضاء حركة "السلام الآن" فإن مستعمرين هم الذي فعلوا ذلك. فيما يجري التخطيط لتنظيم دوريات أخرى لمنطقة الجدار العازل والحواجز والخليل أيضاً. وستستمر الدورات خلال شهر أغسطس أيضاً.

وقد قال سكرتير عام حركة السلام الآن ياريف أوبنهايمر: "إن الكثير من الأشخاص يفضلون قضاء العطلة الصيفية في إيطاليا وباريس عن القدوم إلى هنا ورؤية ما يحدث على بعد نصف ساعة من منازلهم...!!".

بادر أعضاء حركة "السلام الآن" إلى إجراء استطلاع، كشف أن نحو ٧٣٪ من الإسرائيليين لم يزوروا يهودا والسامرة (الضفة الغربية) خلال السنوات الأخيرة، وأن القلة القليلة التي وجدت في المنطقة، كانت أسباب وجودها: إما الخدمة العسكرية أو حضور مناسبة عائلية. وعقب نشر بيانات الاستطلاع قرر المسئولون في الحركة تنظيم دوريات خلال فترة الصيف لزيارة المستعمرات والبؤر الاستيطانية، لرؤية الوضع عن كثب.

يقول المسئولون في حركة "السلام الآن" إن إحدى المشكلات الصعبة هي توضيح الوضع القائم في المناطق (الفلسطينية)، وفي المستعمرات والبؤر الاستيطانية، للجمهور الإسرائيلي، لأنه ما لم تشاهد الواقع على الأرض بنفسك فإنه يكون من الصعب فهم تأثير البناء في المستعمرات والبؤر الاستيطانية. ومن أجل هذا الغرض، بادر المسئولون في حركة "السلام الآن" إلى إجراء استطلاع للرأي بواسطة معهد "مأجور موحت" لتقصي أنواع وأنماط الزيارات لمناطق يهودا والسامرة بين الجمهور العريض.

ومن بين الأسئلة التي طرحها الاستطلاع: "كم مرة زرت فيها مستعمرات في مناطق يهودا والسامرة خلال السنوات الخمس الأخيرة...؟" حيث أجاب نحو ٧٣٪ بأنهم لم يزوروا مطلقاً، في حين قال ٢٢٪ إنهم زاروها مرة واحدة أو مرتين. وقد كانت أغراض الزيارة إما التنزه أو حضور مناسبة عائلية، أو الخدمة في الجيش أو أعمال تجارية. فما هو السبب إذا وراء امتناع معظم الجمهور عن زيارة المناطق (الفلسطينية)...؟ يأتي

بقلم: دان إيفن
معاريف ٢٠٠٨/٧/١٤

حملة شهادات جامعية من بين العشرة بالمائة الأكثر فقراً

بمعهد جارتتر، ورئيس فريق الباحثين: «لقد تبين لنا من خلال العينة التي أجريت عليها الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين إحراز تقدم في التعليم الجامعي وانخفاض الدخل، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سلبية كالإصابة بأزمة نفسية مثلاً».

* نجاح اقتصادي قائم على التعليم:
يقول الباحثون إن ثمة توقع في الشركات القائمة على اقتصاد السوق الحر بأن يتحقق نجاح اقتصادي قائم على التعليم، وعندما لا يتحقق ذلك، من الممكن أن تحدث أزمات نفسية. ويوضح الدكتور جل: «لا يمكن تحديد السبب والنتيجة، وما إذا كانت هذه الأزمة النفسية نابعة من وضع خريج الجامعة، أو أن هذه الأزمة النفسية تضر بقدرته على الحصول على أجر مرتفع».

لقد أظهرت دراسات سابقة أن خريجي الجامعات الذين يتقاضون أجوراً منخفضة يكونون أكثر عرضة للإصابة بأمراض القلب.

ويدعو الباحثون إلى النظر بعين الاعتبار إلى فئة حملة الشهادات الجامعية الذين يتقاضون أجوراً منخفضة، بهدف الحد من احتمالات تعرضهم لخطر الإصابة بأمراض نفسية، وكذلك ضرورة تعميق الوعي بالظاهرة في العيادات المتخصصة التي يتم فيها استقبال الإسرائيليين الذين يعانون أزمات نفسية».

ويقول الدكتور جل: «يجب تعميق الوعي بين أطباء الأسرة حول الظروف البيئية المحيطة التي من شأنها أن تزيد خطر الإصابة بالاكتئاب وأمراض الخوف».

* ٨,٥٪ من العاملين في إسرائيل حاصلون على شهادات جامعية، ويتقاضون أقل من ٣٠٠٠ شيكل في الشهر.

* نحو عُشر العاملين في إسرائيل هم خريجو جامعات ينتمون إلى فئة العشرة بالمائة الأكثر فقراً، بمعنى أنهم يتقاضون أقل من ٣٠٠٠ شيكل شهرياً.

كشفت دراسة جديدة أعدتها وزارة الصحة أن نحو ٨,٥٪ من العاملين في إسرائيل هم خريجو جامعات ينتمون إلى فئة العشرة بالمائة الأكثر فقراً: إنهم إسرائيليون درسوا مدة تزيد على ثلاثة عشر عاماً، ويتم إحصاؤهم ضمن القوة العاملة، إلا أنهم يتقاضون أجوراً لا تتجاوز الثلاثة آلاف شيكل فقط في الشهر.

تستند الدراسة إلى عينة قطرية تشمل ٤٨٥٩ شخصاً خاصة بالمكتب المركزي للإحصاء ووزارة الصحة، وتشكل جزءاً من الاستطلاع الذي تم إرساله إلى منظمة الصحة العالمية.

وقد وجد الباحثون أن احتمالات تعرض الأشخاص الحاصلين على شهادات جامعية وينتمون لفئة العشرة بالمائة الأكثر فقراً لخطر الإصابة باضطرابات نفسية مثل: الاكتئاب وأمراض الخوف، تفوق احتمالات الإسرائيليين العاديين بنسبة ٧٥٪، وأكدوا أنه يجب النظر إليهم على أنهم فئة معرضة لخطر الإصابة بأزمات نفسية.

كانت نسبة الخطر مرتفعة، لاسيما بين خريجي الجامعات غير المتزوجين، وازدادت كلما تقدم السن. أجريت الدراسة في معهد جارتتر للأبحاث التابع لوزارة الصحة، ونشرت بياناتها هذا الشهر في الدورية العلمية لعلم النفس الاجتماعي. ويوضح الدكتور جلعاد جل من قسم الأمراض النفسية

بقلم: رفكا شيفك
المصدر: www.amedia.co.il
٢٠٠٨/٧/٣

٧٥٪ من الجمهور يعارضون إشراك يهود الشتات في اتخاذ القرارات السياسية

بالمشاركة بشكل فاعل في الانتخابات عن طريق تمويل حملات ساسة إسرائيليين... أجاب ٤٠٪ بالإيجاب، في حين عارض ٥٠٪ مشاركة يهود الشتات.

وفي الإجابة على السؤال: هل يجب تغيير السياسة الإسرائيلية التي تركز في العلاقات مع يهود الشتات على مسألة تشجيع الهجرة لإسرائيل، وتحويل هذا الاهتمام إلى التعليم العبري، والتعليم اليهودي، والثقيف، والتراث والقيم اليهودية...؟ أجاب ٤٦٪ بأنهم يؤيدون تغيير السياسة، في حين أجاب ٣٨٪ أنه يجب الاستمرار في سياسة تشجيع الهجرة باعتبارها مسألة غاية في الأهمية.

يكشف استطلاع للرأي أجرته منظمة «بنى بریت» أن أغلبية كبيرة من الإسرائيليين لا ترغب في إشراك يهود الشتات في اتخاذ القرارات السياسية المصيرية المتعلقة بالدولة.

أجرت منظمة «بنى بریت» الدولية ومقرها القدس، استطلاعاً للرأي لاستقصاء آراء الإسرائيليين تجاه يهود الشتات. وفي الإجابة على السؤال: هل يجب إشراك يهود الشتات في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بمستقبل إسرائيل...؟ أجاب نحو ٧٥٪ بالنفي، بينما أجاب ٢٠٪ بالإيجاب.

وفي الإجابة على السؤال: هل يجب السماح لليهود الشتات

ترجمات عبرية

١٠

شخصية العدد

سفيرة إسرائيل الجديدة لدى الأمم المتحدة «جابريل شاليف»

ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي



تأييدهم الشديد لهذا القرار. ومع ذلك، أعرب مسئولون في وزارة الخارجية عن خيبة أملهم إزاء عدم اختيار تسيبي ليفني شخصية دبلوماسية لشغل المنصب هذه المرة أيضاً. وقد أعرب محللون كبار عن دهشتهم لتفضيل الخارجية الإسرائيلية تعيين شخصية غير معروفة على الصعيد السياسي، وليس لديها خبرة على الساحة الدولية لشغل هذا المنصب. ومع تولي منصبها، سيتعين على البروفيسور شاليف المحافظة على مكانة إسرائيل في الأمم المتحدة.

وقد قال أحد المحللين إن «هناك جزءاً هاماً في منصب السفير يتمثل في العلاقات والمقابلات مع نظرائه، والتي تجرى في بعض الأحيان مع دول ليس لإسرائيل علاقات دبلوماسية معها. وحتى لا توجد مشاكل في تلك الحثيثة، يجب أن يكون السفير شخصية معروفة في بلاده وذو خبرة سياسية». وكانت هناك عدة شخصيات أمام تسيبي ليفني، وطُرحت أسماء على رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزير الدفاع إيهود باراك أمثال نحماني شاي، وألون فنكس القنصل الإسرائيلي لدى نيويورك سابقاً. لكن أولمرت وليفني أجمعا في نهاية المطاف على هذه الشخصية التي يراهنان عليها في أن تصبح من أفضل الممثلين لدولة إسرائيل، وتنجح في هذا الدور كما نجحت في حياتها القانونية.

وُلدت جابريل شاليف في تل أبيب سنة ١٩٤١. أنهت خدمتها العسكرية عام ١٩٦١ برتبة ملازم أول. بدأت تزاوُل مهنة المحاماة سنة ١٩٦٨. وحصلت على درجة الماجستير في القانون سنة ١٩٦٩. أعدت رسالة دكتوراه سنة ١٩٧٣ في موضوع «شروط الإعفاء في القانون الإنجليزي والقانون الإسرائيلي»، تحت إشراف البروفيسور ج. تادسكي. تم تعيينها في العام نفسه محاضرة بكلية القانون. وقامت بتحضير

من المقرر أن يتم تعيين البروفيسور «جابريل شاليف» سفيرة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، حيث أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ووزيرة خارجيته تسيبي ليفني بياناً في أواخر شهر يونيو الماضي عرضاً فيه على البروفيسور شاليف شغل هذا المنصب لتمثيل إسرائيل داخل أروقة الأمم المتحدة. وعلى الفور، استجابت شاليف لتولي هذا المنصب الحساس الذي سيتقلها من معترك الحياة القانونية إلى خضم الحياة السياسية المليئة بالمصاعب خلال الفترة القادمة التي يجب أن تحافظ فيها على صورة دولة إسرائيل، خاصة في ظل التكهنات باحتمالية اللجوء للخيار العسكري من أجل وقف البرنامج النووي الإيراني، وتصاعد وتيرة الحرب النفسية بين إسرائيل وإيران. ومن المقرر أن تحل شاليف محل داني جيلرمان الذي أنهى فترة عمل طويلة استمرت أكثر من خمس سنوات في أروقة الأمم المتحدة.

ويعتبر هذا المنصب من أرفع المناصب في وزارة الخارجية بعد منصب السفير الإسرائيلي لدى واشنطن. ورغم ذلك، فإن هذا المنصب قد شغلته لأعوام طويلة شخصيات ليست من السلك الدبلوماسي. ومن المعروف أن من يتولى هذا المنصب يجب أن يكون على دراية جيدة بالعلاقات الدبلوماسية ويتسم بالمعرفة ويتسلح بالخبرة السياسية، فضلاً عن المهارات الإعلامية.

ورغم عدم وجود خلفية سياسية لتلك المرأة التي لم تعمل في المجال الدبلوماسي أو السياسي من قبل، إلا أن المقربين من وزيرة الخارجية تسيبي ليفني أوضحوا أنه تم اختيارها بعد مشاورات طويلة مع السفراء السابقين لدى الأمم المتحدة وعدد من الدبلوماسيين الذين أعربوا عن

دراسات ما بعد الدكتوراه في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة في الفترة ما بين أعوام ١٩٧٤ و١٩٧٦ وحتى ١٩٧٦.

قامت شاليف بالتدريس في الجامعات الأمريكية عامي ١٩٧٥-١٩٧٦، وعملت كباحث زائر في مدرسة القانون بجامعة هارفارد، وبروفيسور زائر في مدرسة القانون بجامعة تمبل وبروفيسور زائر في مدرسة القانون بجامعة بوسطن. ونالت درجة أستاذ كبير سنة ١٩٧٧. ومنذ عام ١٩٧٧، بدأت شاليف في تدريس أحكام العقود بكلية القانون، فضلاً عن تقديم استشارات وآراء قانونية في مجال أحكام العقود للهيئات العامة والمؤسسات وجهات أخرى خارج إسرائيل.

كانت شاليف كبيرة المحامين في محكمة العدل العليا ما بين أعوام ١٩٦٩ و١٩٨٠. تم تعيينها كمستشارة وخبيرة لأحكام العقود في قضايا التحكيم الدولي في الفترة ما بين أعوام ١٩٧٥ و١٩٧٩. كانت المسئولة عن اللجنة التأديبية في الجامعة العبرية بالقدس ما بين عامي ١٩٧٨ وحتى ١٩٨٠. وقد حكمت في النزاع بين شركة العال الإسرائيلية والمستدروت بشأن مستحقات الطيارين. في سنة ١٩٨١، حصلت على درجة بروفيسور زميل. وكانت رئيسة معهد دراسات التشريع والقانون المقارن ما بين أعوام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٤.

كانت شاليف ممثل قائد المنطقة الشمالية في لجنة كوهين سنة ١٩٨٢. والمسئولة عن إعداد باب القانون في الموسوعة العبرية عام ١٩٨٤. وفي الفترة ما بين أعوام ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٦، كانت إحدى أعضاء لجنة التعيينات المصغرة بالجامعة العبرية. وأصبحت منذ عام ١٩٨٥ وحتى ١٩٨٩ رئيسة لجنة الطعن في القضايا التأديبية للطلاب بالجامعة العبرية، وأصبحت بروفيسور زميل في كلية القانون بجامعة تل أبيب سنة ١٩٨٦.

أصبحت شاليف عضوة في اللجنة التشريعية بنقابة المحامين سنة ١٩٨٧. وفي الفترة ما بين عام ١٩٨٧ وحتى ١٩٨٨، أصبحت رئيسة لجنة زيادة الدخل بكلية القانون. وكانت ممثلة إسرائيل في الكونجرس الأوروبي الأول الذي عقد بشأن وضع الشروط العامة للاتفاقيات سنة ١٩٨٩. وكانت بروفيسور زائر في جامعة تولين بولاية لويزيانا. كانت ممثلة عن المرأة في اللجنة التنفيذية بالجامعة العبرية ما بين ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٠، ومستشارة شئون المرأة في الجامعة العبرية. وأصبحت منذ عام ١٩٩٠ عضوة في لجنة مصطلحات القانون في أكاديمية اللغة العبرية. حصلت على جائزة زوسمان الإسرائيلية في القانون سنة ١٩٨٩.

بدأت شاليف في إعطاء دورات مكثفة في أحكام العقود المقارن في جلاسجو باسكتلندا. وكانت كبيرة المستشارين

القانونيين في الإصلاحات التي أجريت في وزارة الصحة سنة ١٩٩١. كانت رئيسة لجنة التعيينات في كلية الآداب، وكلية الاجتماع وكلية القانون في الجامعة العبرية بالقدس. وفي الأعوام ما بين ١٩٩١ وحتى ١٩٩٦، أصبحت عضوة في مجلس إدارة بنك هابوعليم. وأصبحت منذ عام ١٩٩١ رئيس مجلس أمناء صندوق النهوض بالقانون، وأصبحت رئيس المعهد الإسرائيلي للديموقراطية في العام نفسه.

أصبحت شاليف منذ عام ١٩٩٢ عضوة في اللجنة القانونية للصندوق الإسرائيلي الجديد، ثم تولت رئاسة اللجنة منذ عام ١٩٩٦. وفي أبريل ١٩٩٢، أصبحت باحث زائر في إحدى الجامعات الواقعة بولاية أوهايو. وكانت عضوة في اللجنة الفرعية لمجلس التعليم العالي المعنى بتقديم الاعتراف الأكاديمي في مدرسة القانون بكلية الإدارة. ومنذ عام ١٩٩٣، أصبحت مستشارة أكاديمية في كلية التنمية، وقامت بإعطاء دورات مكثفة في أحكام العقود المقارن بجامعة تورنتو الكندية في سبتمبر ١٩٩٣.

قامت شاليف بتمثيل إسرائيل في مؤتمر MED CAMPUS، وأصبحت عضوة في لجنة أمناء معهد فان-لير سنة ١٩٩٥. وفي مارس ١٩٩٥، أصبحت عضو في مجلس إدارة شركة الكهرباء. وأصبحت منذ عام ١٩٩٥ عضوة في لجنة التعيينات الجامعية العليا. وفي ربيع ١٩٩٦، أصبحت بروفيسور زائر في جامعة لوفان البلجيكية. وفي ١٩٩٦، أصبحت عضوة في مجلس إدارة مستشفى هداسا. وفي ١٩٩٧، أصبحت رئيس لجنة تقديم الاعتراف الأكاديمي لمدرسة القانون في نتانيا والمركز التخصصي لدراسات الأعمال والقانون والتكنولوجيا في هرتسليا. وقدمت استقالة مبكرة من الجامعة العبرية في القدس سنة ٢٠٠٢.

قامت شاليف بتأليف العديد من الكتب نذكر منها: كتاب شروط الإعفاء في العقود، الصادر عن معهد الدراسات التشريعية والقانون المقارن بالقدس سنة ١٩٧٤. وكتاب «أحكام العقود» الصادر عن دار نشر «دين» سنة ١٩٩٠، وأصدرت نسخة ثانية لنفس الكتاب سنة ١٩٩٥. وكتاب «عقد لصالح شخص ثالث»، الصادر عن معهد الدراسات التشريعية والقانون المقارن بالقدس سنة ١٩٧٧. وكتاب «التعاقد»، الصادر عن نفس المعهد سنة ١٩٧٨. وكتاب «أوجه قصور في التعاقد سنة ١٩٨١، وكتاب «محتوى العقود» الصادر عن نفس المعهد سنة ١٩٨٨.

وشاركت في إعداد كتب منها: كتاب «زوسمان» مع إيهود باراك، ويتسحاق زامير، وحاييم كوهين ونفتالي ليفيتش. وكتاب «التفسير المختصر للأحكام في القانون الخاص»، مع موردخاي رافيلو وإيلي زامير، كما كتبت عشرات من المقالات التي نشرت في الخارج.

رؤية عربية

١

موقف الأحزاب في إسرائيل من إجراء انتخابات مبكرة

هشام بشير
باحث في الشؤون الإسرائيلية

- الاتفاق بين أولمرت وليفني على تنظيم انتخابات مبكرة
- الذي ينص على أن يتولى الفائز في الانتخابات الداخلية
ترأس لائحة كاديا في انتخابات الكنيست القادمة، فطبقا
لهذا الاتفاق أن الزعيم الجديد لكاديا سيكون ملزما بتشكيل
حكومة جديدة بحلول نوفمبر القادم.

وتعد قضية الفساد المالي بمثابة القشة التي قسمت ظهر
البعير حيث أجبرت إيهود أولمرت أن يرضخ للذين نادوا
بإجراء انتخابات مبكرة داخل حزب كاديا، وترجع قضية
الفساد المتورط فيها أولمرت إلى اتهامه بأنه قد تلقى أموالا
من رجل الأعمال اليهودي الأمريكي موريس تالانسكي
قبل انتخابه رئيسا للوزراء عام ٢٠٠٦، ولكن أولمرت نفى
الاتهامات مؤكدا أن الأموال المذكورة استخدمت بشكل
قانوني.

ومن المعلوم أن الكثيرون قد نصحوا أولمرت بأن يستقيل أو
على الأقل أن يجمد منصبه في الحكومة حتى تنتهي التحقيقات
في الموضوع، كما فعل صديقه نائب رئيس الوزراء حاييم
رامون، ولكن لم يستجب أولمرت لهؤلاء الناصحين.

ويبدو أن أولمرت قد نجح إلى حد ما، في الإبقاء على مركزه
السياسي، ومن ثم استطاع أن ينجح من خلال الأسباب
الآتية:

أولاً: القدرة على أحداث توازن القوى داخل حزب
كاديا، وإثارة الهلع من خطر انهيار كاديا إذا انهارت الحكومة
مدعوماً بحلفائه داخل الحزب، وعلى وجه الخصوص ذلك
العدد الكبير من نخبة كاديا الذين ورطهم إيهود أولمرت
مباشرة في شتى أنواع الفساد المالي والإداري.

ثانياً: نجاحه في أحداث توازن القوى داخل الكنيست،
حيث يستخدم أولمرت تحالفه مع وزير دفاعه الجنرال إيهود
باراك كآلية لردع ترايد نفوذ بنيامين نتنياهو وحزب الليكود
وحلفائهم، المتربصين لكل من أولمرت وباراك على حد

يسود الاعتقاد في الآونة الحالية بأن الانتخابات المبكرة في
إسرائيل هي مسألة حتمية، بعد موافقة أولمرت على تنظيم
انتخابات مبكرة في حزب كاديا قبل ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨،
استجابة لطلب إيهود باراك، وزير الدفاع وأبرز حلفائه في
الحكومة.

وفي واقع الأمر فقد بات واضحاً أن إجراء انتخابات
مبكرة في إسرائيل إنما هو مسألة وقت، بعدما فشلت حكومة
أولمرت في تحقيق العديد من الأهداف والتي يأتي في مقدمتها
الفشل الذريع الذي منيت به على يد حزب الله، ومرورا
بفضيحة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت (الفساد
المالي)، وانتهاءً بالصفقة الأخيرة والخاصة بتبادل الأسرى
بين إسرائيل وحزب الله، والتي أظهرت حزب الله وزعيمه
حسن نصر الله بموقف البطل، ولكننا لن نخوض في غمار
أسباب فشل الحكومة الإسرائيلية، ونكتفي بالإشارة إلى قضية
الفساد المالي المتهم بها رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت،
والتي ترتب على إثرها الاتفاق على قيام حزب كاديا بإجراء
انتخابات على زعامة الحزب.

ففي ٩ يوليو ٢٠٠٨ أعلن التلفزيون الإسرائيلي أن
انتخابات مبكرة ستجرى في حزب كاديا حزب رئيس
الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت المتورط في قضية فساد،
وذلك يومي ١٧ و١٨ سبتمبر ٢٠٠٨ وقد جاء الاتفاق على
هذه الانتخابات نتيجة ثمرة تسوية بين أولمرت ومنافسته في
الحزب وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، بحسب ما أوضحت
القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي.

ولا يخفى على أحد أن قبول أولمرت تنظيم انتخابات مبكرة
في حزبه قبل ٢٥ سبتمبر استجابة لطلب إيهود باراك وزيرا
الدفاع، قد أنقذ حكومته من الانهيار، وجدير بالذكر أيضاً
أن النائب عن حزب كاديا تساحي هانغبي الذي يتولى
لجنة الشؤون الداخلية في الحزب هو مهندس هذا الاقتراح

سواء:

ثالثاً: النجاح في الجمع بين توازن القوى داخل الكنيست وتوازن القوى داخل حزب كاديا، وهي الآلية التي استطاع أولمرت أن يستخدمها في الحفاظ على نفوذه داخل كل من الكنيست وحزب كاديا، بحيث ربط بين الطرفين فإن أي تعديل في موازين القوى داخل أي طرف سيؤثر سلباً على موقف أولمرت، وهذا التغيير سيتردد صداه بها يؤثر سلباً في الطرف الآخر.

رابعاً: توازن القوى في أوساط الرأي العام الإسرائيلي، حيث استغل أولمرت صعود شعبية نتنياهو زعيم حزب الليكود في ردع المعارضين له داخل الحكومة وداخل حزب كاديا، على أساس اعتبارات أن انهيار أولمرت معناه انهيار الحكومة والكنيست والائتلاف وحزب كاديا، فضلاً عن حزب العمل، أمام طموحات عدوهما اللدود بنيامين نتنياهو ومساعيه.

وخامساً: توازن القوى النوعي، إذ يستخدم أولمرت أسلوب الموازنة بين توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية وتوجهات السياسة الداخلية الإسرائيلية عن طريق منهجية استراتيجية الفرص والمخاطر، وتداعياتها على الأمن الإسرائيلي. فهو يهدد باقتحام قطاع غزة ولكنه سعى وتوصل إلى التهدئة مع حماس.

**** الأحزاب في إسرائيل بين التأييد والمعارضة للانتخابات المبكرة:**

تنوع الآراء داخل الأحزاب في إسرائيل ما بين التأييد والرفض لانتخابات مبكرة في إسرائيل كالآتي:

*** حزب كاديا:**

يرى حزب كاديا أن إجراء انتخابات مبكرة في إسرائيل قد تفقد الحزب تفوقه في الكنيست ويتحول إلى حزب أقل حجماً، ولعل هذا السبب هو ما دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت للموافقة على إجراء انتخابات داخل الحزب، ويشار إلى أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني هي المرشح الرئيسي لخلافة أولمرت في منصبه كزعيم لحزب كاديا، رغم أن أولمرت، ذا العلاقات المتوترة مع ليفني، يؤيد خلافة وزير النقل شاؤول موفاز له في زعامة الحزب.

ومن المعروف أن ولاية حكومة أولمرت تنتهي اسمياً في نوفمبر ٢٠١٠، ويرى أبرز أعضاء الائتلاف الحكومي الحالي من الأفضل عدم إجراء انتخابات مبكرة قد توصل إلى السلطة زعيم الليكود (يمين معارضة) بنيامين نتنياهو كما تفيد كافة الاستطلاعات.

*** حزب الليكود:**

يعارض زعيم حزب الليكود المعارض بنيامين نتنياهو تشكيل حكومة بديلة بقيادة حزب كاديا الذي يقود

الائتلاف الحاكم في إسرائيل، داعياً إلى إجراء انتخابات عامة، وفي سبيل تحقيق هدفه بذل المزيد من الجهود لإقناع بعض الأطراف للتعاون معه من أجل ضمان إجراء انتخابات عامة، فقد صرحت صحيفة "جيروزاليم بوست" أن نتنياهو اجتمع مع رئيس حزب "يهود هاتوراة الموحدة" ياكوف ليتزمان الذي أشار في وقت سابق إلى أنه سيبحث الانضمام إلى ائتلاف يشكله المرشح لقيادة حزب كاديا شاؤول موفاز إذا التزم موفاز بزيادة المخصصات المالية لرعاية الاطفال والحفاظ على وحدة القدس، كما اجتمع نتنياهو أيضاً مع نائبة الكنيست مارينا سولودكين وهي أشد منتقدي أولمرت في كاديا ولم تساند أي مرشح لزعامة الحزب، وأشارت الصحيفة إلى أن نتنياهو طلب من ليتزمان وسولودكين التعاون معه لضمان إجراء انتخابات عامة بغض النظر عن السباق الخاص برئاسة كاديا.

فاليمين الإسرائيلي (الليكود، إسرائيل بيتنا، المفدال)، الذي يجلس في صفوف المعارضة برئاسة زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو، يستشعر الفوز في الانتخابات القادمة، ويطالب بحل الكنيست، ويرى أن توجه العام للائتلاف الحكومي الحالي، يسير باتجاه تسوية مع الفلسطينيين تنطوي على تنازلات "مؤلمة" في الضفة الغربية، وفي قضايا الحل النهائي، الأمر الذي يرفضه اليمين الإسرائيلي، وهو الذي دبر عملية الإطاحة برئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي إيهود أولمرت، من أجل فرملة المفاوضات مع الفلسطينيين، وعدم التنازل عن هضبة الجولان في مفاوضات مستقبلية مع سوريا.

*** حزب العمل:**

كان حزب العمل ينوي مساندة طلب المعارضة بحل البرلمان الإسرائيلي، إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت نجح في إقناع حزب العمل بالتراجع عن مساندة طلب المعارضة بحل البرلمان الإسرائيلي الكنيست، ومما لا شك فيه أن نجاح أولمرت في إقناع حزب العمل يعد خطوة هامة لبقاء حزب كاديا على رأس السلطة إذ أنه لو نجحت المعارضة في حل الكنيست لأد ذلك إلى انهيار الائتلاف الحكومي الذي يضم حزبي كاديا والعمل وتنظيم انتخابات كنيست مبكرة، ورغم كون حزب العمل الشريك الأصغر في الائتلاف الحكومي بإسرائيل الذي يرأسه أولمرت، فإن سحب دعمه للحكومة سيفقدها أغليبتها البرلمانية.

وذلك على الرغم من أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت قد هدد بإقالة وزراء في الحكومة ينتمون لحزب العمل شريكه الرئيسي في الائتلاف الحاكم إذا أيدوا تحركاً برلمانياً في "الكنيست" للإطاحة به بشأن فضيحة الفساد المالي هذا من جانب.

وجدير بالذكر أن هناك من انتقد الاتفاق الذي تم إبرامه بين حزبي كاديا والعمل ومنهم الصحفي الإسرائيلي يوسي فيرترسمى الاتفاق بين الحزبين (كاديا والعمل) الذي تراجع بموجبه باراك عن تأييد حل الحكومة بـ "سلام الجبناء" مستلها - بشكل عكسي - التعبير الشهير للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات "سلام الشجعان" ومحو لا إياه إلى معنى سلبي، ليعبر عن التردى الذي وصلت إليه الساحة السياسية الإسرائيلية، والبعض سماها "صفقة العار" هذا من جانب. ومن جانب آخر فيجب أن نأخذ في الاعتبار أن باراك أصر على إجراء انتخابات داخلية في حزب كاديا لاختيار رئيس جديد للحزب بما يعنى أن باراك غير راض عن سياسة أولمرت، على الرغم من قول باراك أنه سيواصل ائتلافه في الحكم الحالي مع أى رئيس جديد لكاديا، علماً أنه يرغب في أن تفوز تسيبي ليفني بهذا المنصب وخاصة أن هناك تفاهم فيما بين الاثنين، وأولمرت يدرك ذلك، وكل الاستطلاعات للرأى العام داخل أعضاء حزب كاديا تشير إلى أن ليفني هي المرشحة للفوز بهذا المنصب.

* الأحزاب العربية:

تخشى الأحزاب العربية الممثلة بالبرلمان الإسرائيلي من أن تؤدي الانتخابات العامة في الوقت الحالي إلى تشكيل حكومة من اليمين الإسرائيلي المتطرف بقيادة رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو، فالقوائم العربية في البرلمان الإسرائيلي "لها موقف مبنى على قناعة تامة، بعدم تقديم أية جائزة لليمين الإسرائيلي وحزب الليكود"، فالأحزاب العربية تدرك تماماً خطورة برنامج بنيامين نتنياهو، وهذا ما يفسر قيام الأحزاب العربية بعدم التصويت لصالح مشروع حل الكنيست الإسرائيلي.

ويرى النائب العربى في البرلمان الإسرائيلي طلب الصانع من أن "ما يجرى هو بمثابة مأساة يعيشها المجتمع الإسرائيلي، لأنه في حال إجراء الانتخابات، فعلى الإسرائيليين أن يختاروا بين فاشل في الماضي، وفاشل في الحاضر، وهذا يعنى أنه لا يوجد قيادة إيجابية في إسرائيل حالياً، ولا يوجد حماس لإجراء انتخابات مبكرة، لأنه على المجتمع الإسرائيلي أن يختار بين سيئ وأسو".

إذن فالأحزاب العربية الثلاث؛ التجمع الوطني، والقائمة العربية الموحدة، والحركة العربية للتغيير أجمعت على أن مصالحها، سواء الحزبية أو السياسية، تقضى بالتصويت ضد حل الكنيست، وإبقاء النظام السياسى الحالى على حاله حتى الانتهاء من ملفات المفاوضات المفتوحة، ومن ناحية حزبية فإن استطلاعات الرأى لا تبشر بتغيير إيجابى في وضع هذه الأحزاب في انتخابات مستقبلية.

* حزب شاس:

يعلق حزب شاس -الذى يحظى بمعظم دعمه من اليهود المتدينين منخفضى الدخل - تأييده لأى ائتلاف على مدى زيادة مخصصات الأطفال، وهو ما قد فعله حينها هدد بالتصويت لصالح مشروع حل الكنيست إذا لم يوافق أولمرت على زيادة مخصصات الأطفال، ورفض أولمرت ذلك، وعرض بدلاً منه حزمة من الخدمات المخصصة للرفاهية التى رفضها حزب شاس، وقال إيلى يشاي زعيم حزب شاس إن حزبه لن يدعم أى ائتلاف لم يرفع مخصصات الأطفال.

ومن المعروف أن حزب "شاس"، وهو الكتلة الثالثة في الكنيست من حيث عدد الأصوات التى حصل عليها في الانتخابات الأخيرة، مع أنه حصل على المقاعد نفسها التى حصل عليها حزب الليكود، كان قد تلقى بعض الامتيازات التى كان يطالب بها، منها زيادة مخصصات الأطفال للعائلات كثيرة الأولاد، الأمر الذى يخدم قطاعاً واسعاً من جمهور الأصوليين في إسرائيل، وهم غالباً جمهور "شاس"، وبعض الامتيازات بخصوص التعليم الدينى، مقابل الموافقة على البقاء في حكومة برئاسة مرشح "كاديا" الذى سيفوز في الانتخابات التمهيدية القادمة، حتى لو كانت تسيبي ليفني، والتخلى عن رغبته في التصويت لصالح حل الكنيست.

وبعد استعراضنا لمواقف الأحزاب داخل إسرائيل حول إجراء انتخابات مبكرة نرى أن غالبية هذه الأحزاب تفضل عدم إجراء انتخابات مبكرة في الوقت الحالى نظراً لأن ذلك سيكون بمثابة كارثة كبيرة سواء على المستوى الحزبى أو الاقتصادى أو السياسى فالكل يسعى إلى الاستقرار لا سيما حزب كاديا وحزب العمل والأحزاب العربية الممثلة في البرلمان الإسرائيلي، والذين يرون أن حزب الليكود يكون أشد خطراً عليهم، إذ أن فرصته في الفوز تتعزز يوماً بعد يوم، إذا ما أجريت هذه الانتخابات، ولعل هذا ما دفعت هذه الأحزاب للتصويت ضد مشروع الليكود بحل الكنيست الإسرائيلي.

إذن فالإقدام على حل الحكومة في هذا الوقت في ظل الشعبية المتراجعة للحزبين اللذين في السلطة، وتقدم حزب الليكود بزعامه بنيامين نتنياهو عليها يخدم المنافسين السياسيين في الساحة السياسية الإسرائيلية.

ونحن كعرب نرى أنه من الأفضل عدم إجراء انتخابات مبكرة لما في ذلك من تعزيز لليمين الإسرائيلي، والتى ستكون فرصته في الفوز بهذه الانتخابات أكبر، إذ أن فوز اليمين الإسرائيلي معناه تعثر المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبالتالي تعثر عملية السلام بين الطرفين.

رؤية عربية

٢

هل مات خيار حل الدولتين إكلينيكياً..؟!

صبحى عسيلة

باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

تعترف بالحقائق المرة القائمة على أرض الواقع، وأن على الذين يدعمون حل إقامة الدولتين أن يدركوا مدى الانهيار الذى أصاب هذا الخيار، إلى الحد الذى يبرر ضرورة البحث عن خيار آخر جديد، أو على الأقل العودة إلى تبني خيارات أخرى قديمة لم يتم الاهتمام بها بالقدر الكافي.

أما الرأي العام الفلسطيني، فيبدو أنه قد بدأ يفقد الأمل في حل الدولتين، ليس لعدم اقتناعه بجذواه وأهميته، ولكن تحت ضغط الأمر الواقع نتيجة الموقفين الإسرائيلي والأمريكي. فانتخابه لحماس في يناير عام ٢٠٠٦ يعتبره البعض حكماً فعلياً بانتهاء صلاحية ذلك الحل. فحماس ترفض إلى حد كبير هذا الخيار، وتفضل عنه خيار الدولة ثنائية القومية على اعتبار أن أرض فلسطين هي وقف إسلامي لا يجوز التنازل عنه، ومن ثم يصبح خيار الدولة الواحدة أكثر توافقاً مع منطق الحركة. إذ جاء في المادة الحادية عشرة من ميثاق "حماس": "نعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها. هذا حكمها في الشريعة الإسلامية". وجاء في المادة الثالثة عشرة: "... فالتفريط في أى جزء من فلسطين، هو تفريط في جزء من الدين"، وفي هذا الإطار الدولة الواحدة تعنى سيادة الإسلام على كل الأرض الفلسطينية، كما جاء في المادة الحادية والثلاثين: "في ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث، الإسلام والمسيحية واليهودية في أمن وأمان، ولا يتوافر الأمن والأمان إلا في ظل الإسلام.. وعلى أتباع الديانات الأخرى الكف عن منازعة الإسلام في السيادة على هذه المنطقة".

إضافة إلى ذلك فإن قيام حماس بالاستيلاء على قطاع غزة في منتصف عام ٢٠٠٧ بكل ما ترتب عليه من وجود دولتين بسلطتين قد أنهى هو الآخر، على الأقل في ظل بقاء الأوضاع

أحدثت تصريحات إبراهيم بورج رئيس الكنيست الأسبق، في نهاية شهر يونيو ٢٠٠٨ ضجة كبيرة حول موقف إسرائيل من فكرة حل الدولتين، إذ أنه أشار في تلك التصريحات إلى أن حل الدولتين هو تسوية مؤقتة، وأن من الطبيعي أن تصبح الدولتان في المستقبل دولة واحدة، يعيش فيها الشعبان بخير وسلام. وهو الأمر الذى أعاد طرح كافة الخيارات المحتملة لتسوية الصراع، لاسيما في ظل تلاشى آمال الفلسطينيين من الناحية الفعلية في إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لأسباب كثيرة يأتى على رأسها الموقف الإسرائيلي المراوغ بشأن إقامة الدولة الفلسطينية، والتدهور الداخلى الذى شهدته الساحة الفلسطينية بعد انفصال غزة عن الضفة في منتصف العام الماضي. كما أنه من ناحية أخرى أعاد الحديث عن خيار الدولة الواحدة ثنائية القومية إلى أجندة الأولويات على صعيد التسوية السياسية.

وفي الواقع، فإن خيار الدولتين يلقى شبه إجماع أو قبول من جانب الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى والأطراف المعنية بعملية تسوية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى عامة. فهو الأساس الذى قامت عليه كافة المحاولات التى بذلت لتسوية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى منذ مؤتمر مدريد وحتى مؤتمر أنابوليس في العام الماضي. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة فإنها ما زالت تعلن عن التزامها بالموقف الذى طرحه الرئيس جورج بوش والقائم على أن حل الدولتين هو أفضل الحلول. غير أن دوائر أكاديمية ذات تأثير معروف على عملية صنع القرار الأمريكى ترى ضرورة تغيير الاقتراب الأمريكى وربما الدولى في التعامل مع الصراع الفلسطينى الإسرائيلى. ففي تقرير لـ "مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى" في منتصف يونيو عام ٢٠٠٨، وتحت عنوان معبر للغاية هو "زوال حل الدولتين"، أشار كاتب التقرير أو بالأحرى اقترح على صانع القرار الأمريكى ضرورة ابتكار مقاربة جديدة

على ما هي عليه - على إمكانية تحقيق حل الدولتين، إذ صار الأمر أشبه بأن خيار الدولتين قد تحول والحال كذلك إلى خيار الثلاث دول. علاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن أغلبية الفلسطينيين في استطلاع أعده الدكتور نبيل كوكالي، ونشره المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي وأجرى خلال الفترة من ٢٥ إلى ٣١ مايو عام ٢٠٠٨، ونشرت نتائجه في نهاية يونيو من العام نفسه، والذي اتضح منه أن أغلبية الفلسطينيين (٨٠, ٥٩ %) تؤيد حل الدولتين كحل مناسب للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وأن (٤٠, ٣٠ %) من الشعب الفلسطيني يعتقدون بأن دولة ثنائية القومية على كامل أرض فلسطين التاريخية هي الحل المفضل بالنسبة لهم، إلا أنه في استطلاع آخر للرأي العام أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال ونشرت نتائجه في ٢١ أبريل عام ٢٠٠٨ اتضح تراجع نسبة الذين يؤيدون حل الدولتين من (٥٣, %) في نوفمبر عام ٢٠٠٧ إلى (٤٧, %) في أبريل ٢٠٠٨. وهذا ينطبق على نسبة المتفائلين بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من (٤٤, ٩٠ %) في استطلاع أجراه المركز في مارس عام ٢٠٠٧ إلى (٣٦, ٢٠ %) في أبريل عام ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من بعض الاختلافات في نتائج الاستطلاعين، إلا أن النتيجة الأهم التي خلص لها الاستطلاع الثاني وهي تراجع نسب من يؤيدون حل الدولتين تبدو مهمة للغاية، وإن كان لا يمكن استخدامها للدلالة على عدم تفضيل الفلسطينيين لإقامة الدولة الفلسطينية، بقدر ما أنها تشير إلى تسرب الأمل في إمكانية إقامة تلك الدولة. فحل الدولتين أو إقامة دولة فلسطينية ما زال أملا فلسطينيا وعربيا. إذ أن الرأي العام العربي ما زال يؤمن بأن فكرة حل الدولتين هي الحل الأمثل لتسوية الصراع مع الإسرائيليين، طبقا للدراسة التي أجراها مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكنجز، وأعلنت نتائجها في منتصف شهر يوليو عام ٢٠٠٨، إذ ارتفعت نسبة المطالبين بحل الدولتين من حوالي ٦٩, % في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٦, % في عام ٢٠٠٨.

أما على مستوى إسرائيل، فإن الأمر لا يتوقف عند ما قاله بروج فقط بشأن خيار الدولتين، فالواقع أن ما اتخذته القادة الإسرائيليون من خطوات خلال السنوات الماضية قد زاد من صعوبة نجاح حل الدولتين، فقد ظلوا حتى فترة قريبة يعارضون هذا الحل من الناحية المبدئية والعملية، على حد سواء، ولم تعلن الحكومة الإسرائيلية صراحة وبشكل واضح عن موافقتها أو تأييدها لضرورة إقامة دولة فلسطينية إلا بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، وما خلفته من آثار سلبية على المجتمع الإسرائيلي واقتصاده، بل إن تبني الولايات المتحدة نفسها لخيار إقامة الدولة الفلسطينية من خلال إعلان الرئيس الأمريكي إلا بعد الانتفاضة وما تلاها من أحداث الحادي

عشر من سبتمبر واضطرار الولايات المتحدة للانغماس أو التورط بشكل أكثر كثافة في قضايا الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك فقد استمرت إسرائيل في تقويض قدرات السلطة الفلسطينية التي افترض اتفاق أوسلو أنها ستشكل الأساس لقيام تلك الدولة الفلسطينية، حتى بعد الإعلان إسرائيليا وأمريكا عن تبني خيار الدولة الفلسطينية. وبالقطع فإن ما فعله أريئيل شارون تجاه السلطة الفلسطينية وتدمير البنى التحتية لها والاستمرار في سياسة الاستيطان كان خير تطبيق لسياسة القضاء على أية احتمالات لإقامة الدولة الفلسطينية. أما في ظل حكم إيهود أولمرت، فقد أصبحت مشكلة إقامة الدولة الفلسطينية أعمق من ذلك في إطار تدهور وضع وشعبية أولمرت في الساحة السياسية على خلفية قضايا الفساد والأداء السيئ في حرب لبنان في صيف عام ٢٠٠٦، بما جعله عاجزا عن إمكانية المضي في تنفيذ حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية رغم استمرار تأييد الرأي العام الإسرائيلي لإقامة الدولة الفلسطينية بشكل عام.

وفي الحقيقة، فإن اللحظة الراهنة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تشهد مسلسلا متصاعدا من العنف يبدو بلا نهاية، وتكاد تتلاشى معه احتمالات إقامة الدولة الفلسطينية. فلا يكاد الطرفان يتوصلان إلى اتفاق معين للتهديئة يطرح احتمالات العودة إلى مسار التسوية حتى تنفجر الأوضاع مجددا، وتعود الأمور إلى المربع رقم واحد. ومع ذلك، فإن عملية طرح مبادرات لتسوية ذلك الصراع لم تتوقف، وأحيانا ما تكون تلك المبادرات جديدة وأحيانا كثيرة أخرى يكون من خلال إعادة تسليط الضوء على مبادرات قديمة. فالصراع العربي الإسرائيلي، خاصة في بعده الفلسطيني، شهد العديد من المبادرات والأفكار وصل عددها إلى ما يزيد عن خمسين مبادرة خلال الستين عاما الماضية، بداية من مشروع "روجرز" وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، والذي نص على إعلان أطراف النزاع وقفا لإطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، أي التوصل إلى اتفاق على سلام مبني على الاعتراف المتبادل وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، ثم القرار ١٩٤ الخاص باللاجئين، مروراً بفكرة "الدولة الديمقراطية العلمانية"، التي طرحتها منظمة التحرير الفلسطينية خلال السبعينات من القرن الماضي لتجنب الحديث عن دولة فلسطينية خاصة بالفلسطينيين بحدود يونيو ١٩٦٧، والحديث عن قيام سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره أو يتم انسحاب العدو عنه، في إطار برنامج العمل الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر عام ١٩٧٤، ثم الحديث عن "الدولة ثنائية القومية" و"دولة لكل مواطنيها" في أوائل الثمانينيات، ثم فكرة الكونفيدرالية

الأردنية الفلسطينية عام ١٩٨٥، ومؤتمر مدريد عام ٩١، واتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣، وصولاً إلى ما عرف بأفكار كليتون عام ٢٠٠٠، ثم مبادرة السلام العربية ٢٠٠٢، ومبادرة جينف وخطة خريطة الطريق عام ٢٠٠٣، وأخيراً مؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن الجهود الدولية والمبادرة العربية تركز بالأساس على حل الدولتين باعتباره الحل الأكثر ملاءمة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ورغم أنه الحل الأكثر قبولا من جانب الرأي العام الإسرائيلي، فإن تعثر إقامة الدول الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية غالبا ما يدفع في اتجاه طرح أو إعادة مناقشة بعض الحلول الأخرى مثل حل الكونفيدرالية وحل الدولة ثنائية القومية.

* إعلان الدولة الواحدة: لماذا...؟

في محاولة من بعض المثقفين العرب والإسرائيليين المؤمنين بجدوى خيار الدولة ثنائية القومية، وبعد مؤتمرين عقدا في يوليو ونوفمبر عام ٢٠٠٧ تم إصدار وثيقة عرفت باسم "إعلان الدولة الواحدة". وقد انطلق هؤلاء المثقفون من "أن حل الدولتين يتجاهل الحقائق المادية والسياسية على الأرض، كما يفترض تكافؤا في القوة وفي المطالب الأخلاقية بين شعب محتل ومستعمر من جهة، ودولة استعمارية تمارس الاحتلال العسكري من جهة أخرى، وأنه في الإمكان تحقيق السلام من خلال منح حقوق وطنية محدودة للفلسطينيين في حدود عام ١٩٦٧ مع حرمان الفلسطينيين داخل حدود ١٩٤٨ وفي الشتات من حقوقهم". وعلى الرغم من فكرة المؤتمرين وما تمخض عنها من إعلان بشأن الدولة الواحدة ليس بالأمر الجديد، كون خيار الدولة الواحدة - بمعنى دولة تعتمد على قيام نظام حكومي، يشترك فيه شعبان في تكوين الدعائم الأساسية للدولة، دون أن يعنى ذلك أن اشتراك الجماعتين في إدارة مؤسسات الدولة سيعتمد على نسبة تتوافق مع قوة كل منهما العددية، بل على المبدأ الأساسي لهذا النظام، المتمثل في الإدارة الحسنة والتسامح - موجود على الساحة منذ ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن أهمية هذا الإعلان تركز في إعادة تسليط الضوء بقوة على خيار الدولة الواحدة في ظل هيمنة خيار حل الدولتين على كل الأفكار والمبادرات المطروحة لحل القضية الفلسطينية، دونما تحقيق إنجازات حقيقية تتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية. كما أن الإعلان قد لفت الأنظار إلى مثالب أساسية ربما لم يتم التركيز عليها كثيرا، من قبيل أن حل الدولتين "يقضى على الفلسطينيين

من حملة الجنسية الإسرائيلية بالعيش الدائم كمواطنين من الدرجة الثانية داخل وطنهم في ظل دولة عنصرية تحرمهم حقوقهم وتطبق قوانين منحازة لصالح اليهود دستوريا، وقانونيا، وسياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، وتعليميا. إضافة إلى أن حل الدولتين - وفقا للموقعين على الإعلان - قد يحرم اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم المعترف به دوليا في العودة إلى ديارهم، ويرسخ ويرسم سياسة فصل غير متساو على أرض أصبحت مندججة جغرافيا واقتصاديا أكثر من أى وقت مضى.

والحقيقة، أنه إذا كان اعتماد حل الدولتين أو حل الدولة الواحدة يقوم بالأساس على موقف الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، فإن طرح بدائل أخرى تستدعى دورا مصريا في الإشراف على غزة ودورا أردنيا في إدارة الضفة الغربية، هي بدائل - رغم أنها تطرح حلول مؤقتة من زاوية التعامل مع الأوضاع الإنسانية المتردية في الأراضي المحتلة - تطرح أو تحاول إعادة إحياء بديل الكونفيدرالية الذي يتضمن بالأساس ترحيل الفلسطينيين إلى الأردن أو أى وطن بديل، وهى خيارات لا تتوقف فقط على الطرفين الإسرائيليين والفلسطينيين ولكنها تتعلق ليس فقط بالأردن ومصر ولكن بغالبية دول المنطقة. وإذا كانت كل دول المنطقة ترفض ذلك الخيار بشدة وتفهم أن محاولات إثارة هذا الخيار هي مجرد محاولة للضغط على بعض الأطراف الإقليمية من جانب الإسرائيليين، وإذا كان خيار الدولة الواحدة ورغم وجاهته يمثل خطرا أو "فزاعة" - كثيرا ما استخدمها اليسار منذ اتفاق أوسلو - للجانب الإسرائيلي من معدل النمو السكاني الفلسطيني، الذى يفوق كثيرا نظيره الإسرائيلي بما يهدد يهودية الدولة الإسرائيلية، ورغم كل الصعوبات التى ما زالت تكتنف خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة، فإن الخيار الأخير يبدو هو الخيار الذى يحقق - على الأقل - أقل الخسائر لغالبية الأطراف، ومن المؤكد أنه الخيار الذى سيظل على الطاولة نظرا لحرص الطرفين الإسرائيليين والفلسطينيين وجميع الأطراف المعنية بالتسوية على وجوده واستدعائه بشكل دائم. ويظل طرح الخيارات الأخرى هو من قبيل الضغط على طرف أو آخر لتغيير أو تعديل بعض مواقفه. والخلاصة أنه ليس من مصلحة الجميع أن ينتهى خيار حل الدولتين، أو على الأقل ليس من مصلحتهم أن يبقى خيار حل الدولتين طويلا في مرحلة الموت الإكلينيكي، التى يمر بها حاليا نتيجة التعنت الإسرائيلي والتخاذل الأمريكي.

◆ مصطلحات عبرية ◆

■ إعداد: وحدة الترجمة

١- فرننش / دين فحشبون: تقرير فرننش

تقرير «ليوس فرننش» وهو خبير بريطاني لتطوير الزراعة كان يعمل كسكرتير رئيس في ولاية البنجاب في الهند وعين للتحقيق في الوضع في فلسطين. وقد نشر تقريرين: الأول في ١٢ ديسمبر ١٩٣١ والثاني في ٢٠ أبريل ١٩٣٢ تطرق فيهما إلى مستقبل التطوير الزراعي في فلسطين.

وفي هذين التقريرين قال فرننش: «على الرغم من أن شراء الأراضي على أيدي اليهود لم يؤد إلى طرد العرب من أراضيهم، فإنه يجب الحد من شراء الأراضي على أيدي اليهود».

وقد رفض العرب واليهود معاقبول اقتراحات وتوصيات فرننش. وبما أنه حتى الحكومة البريطانية لم ترغب في تطوير القطاع الزراعي بشكل واسع، فقد استقال فرننش من منصبه.

٢- فراكتسيا ديموكرات: كتلة ديموقراطية

كتلة انتظمت في الحركة الصهيونية عام ١٩٠١ بين الشبان والتقدميين. وظهرت في الكونجرس الصهيوني الخامس مطالبة بحماية مبادئ الصهيونية العلمانية من رغبات الأوساط الدينية التي سعت إلى إخراج النشاطات الثقافية من إطار نشاطات المستدروت الصهيونية.

وبما أن أهداف هذه الكتلة قبلت بأغلبية أصوات الحركة الصهيونية وأصبحت النشاطات التربوية والثقافية جزءاً لا يتجزأ من نشاطات الحركة الصهيونية انتهى وجود هذه الكتلة.

٣- بيتح تكفا: بداية أمل

مدينة أقيمت على سفح يهودا. أسست عام ١٨٧٨ كمستعمرة زراعية. وهي أو مستعمرة زراعية يهودية أقيمت في فلسطين، ومن هنا جاء لقبها «أم المستعمرات».

في هذه المستعمرة زرعت أول بيارة حمضيات. وكانت هذه المستعمرة محطة هامة في تاريخ الهجرة الثانية والحركة العمالية في فلسطين. وقد أسسها شبان من الاستيطان الديني في القدس كانوا قد اشتروا عام ١٨٧٣ قطعة أرض قرب أريحا أطلقوا عليها اسم بيتح تكفا مثلما جاء في التوراة: «وشعبك أنقله إلى بيتح تكفا» ولكن بسبب معارضة الحكم التركي ألغى شراء هذه الأرض. لكن الشبان لم ييأسوا وقاموا بشراء قطعة أرض كبيرة من مواطنين عرب في قرية ملبس قرب اليركون. وفي عام ١٨٧٨ أسسوا أول مستعمرة في فلسطين أطلقوا عليها اسم: بيتح تكفا. وفي عام ١٩٣٧ منحت بيتح تكفا مكانة مدينة وبدأت في التوسع والازدهار. وبعد قيام إسرائيل وسعت بيتح تكفا حدودها فضمت إليها مناطق أخرى وأصبحت مدينة مختلطة تجمع بين الزراعة والصناعة والمهن الأخرى.

٤- ربانية هاحآه: حاخامية الاحتجاج

اسم أطلقه الدكتور هرتسل على الحاخامات في ألمانيا الذين نشروا بياناً احتجاجياً ضد الصهيونية السياسية عشية انعقاد الكونجرس الصهيوني الأول في بازل عام ١٨٩٧. وقد ادعى هؤلاء الحاخامات أن طموحات الصهاينة تناقض الأهداف المسيحية العالمية لليهودية ومن شأنها أن تثير مسألة ولاء اليهود للدول التي ولدوا فيها.

الصحف الرئيسية في إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت يومية	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً في إسرائيل إذ يقرأها حوالي ثلثي قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يوميا و ٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعي الجمعة
٢	هاآرتس يومية	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هي كتلة الإعلام شوكين	العدد اليومي (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف يومية	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودي الإعلامية	العدد اليومي (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه يومية	المراقب	١٩٣٨	المفدال الحزب الديني القومي	العدد اليومي (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست	بريد القدس	١٩٢٣	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجرون	العدد اليومي (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية في أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية في أوروبا)
٦	جلوبس يومية اقتصادية	-	١٩٨٣	شركة جلوبس لتونوت للنشر التي تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع يومية	المخبر	-	حزب أجودات إسرائيل	العدد اليومي (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٢ / ٢٠٠٦
الترقيم الدولي 6 - 229 - 227 - 977 I.S.B.N.

مطابع الأهرام التجارية - قلوب - مصر



مخبرات الإسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

